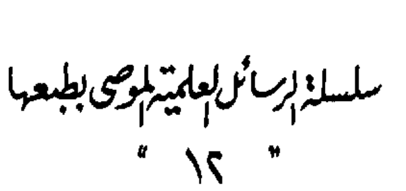
المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي
مكة المكرمة





الدراسات اللغوية عند ابن مالك بين فقه اللغة وعلم اللغة

تأليف الدكتور

غنيم غانم عبد الكريم الينبعاوى

الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية
بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

١٤١٨ هـ

ⓒ جامعة أم القرى ، ١٤١٧ هـ .

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر .

الينبعاوي ، غنيم غانم عبد الكريم

الدراسات اللغوية عند إبن مالك بين فقه اللغة وعلم اللغة ـ مكة المكرمة .

٤٣٢ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك : ٤ ـ ٢٢٦ ـ ٠٣ ـ ٩٩٦٠

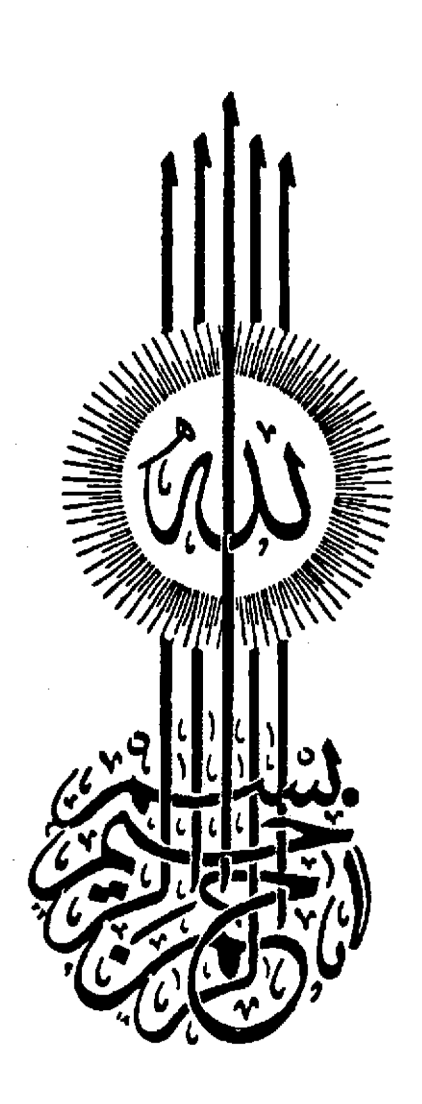
١ ـ اللغة العربية ـ النحو   ٢ ـ اللغة العربية   ـ الصرف

٣ ـ إبن مالك ، محمد بن عبد الله   أ ـ العنوان

ديوي ٤١٥,١   ١٧ / ٣١٢٧

رقم الايداع : ١٧ / ٣١٢٧

ردمك : ٤ ـ ٢٢٦ ـ ٠٣ ـ ٩٩٦٠


الله
بسم الله الرحمن الرحيم

أصل هذا العمل رسالة ماجستير بعنوان (الدراسات اللغوية عند ابن مالك بين فقه اللغة وعلم اللغة »

كلية الشريعة بمكة المكرمة : قسم الدراسات العليا العربية جامعة الملك عبد العزيز .

أوصت لجنة المناقشة بطبعها ..

وبالله التوفيق

مقدمة البحث

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله الأمين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فإنه يطيب لي أن أعرض هنا لموضوع بحثي ، ودوافع اختياري له ، ومنهجي الذي سأتبعه في البحث ، ومصادره ، وبعض ما اعترضته من صعوبات .

لقد رغبت أن يكون موضوع بحثي لنيل درجة الماجستير (الدراسات اللغوية عند ابن مالك بين فقه اللغة وعلم اللغة) وهو خلاصة عمل متواصل مدته أربع سنوات قضيتها في التقصي والبحث والتنقيب عن ابن مالك وآثاره وأخباره هنا وهناك جتى تيسّرت لي هذه المادة العلمية التي أضعها في كتاب بين يدي القاريء أتناول فيه شخصية ابن مالك وجهوده في فقه اللغة العربية .

وعنوان البحث الذي أشرت إليه قبل قليل ليس عنوانه الأصلي فقد سجلته بعنوان « ابن مالك اللغوي » ووافق قسم الدراسات العليا العربية بكلية الشريعة والدراسات الاسلامية بجامعة الملك عبد العزيز بمكة - مشكوراً - على ذلك وعملت بموجبه على جمع مادته العلمية من كتب الرجل ومن الكتب الأخرى حتى انتهيت منه . غير أني رأيت من خلال المناقشة والاعتراض على مايتضمنه المصطلح « اللغوي » الذي استعملته أعدت النظر في تحرير المنهج الذت سرت عليه في دراستي وتحررت لي هذه الكلمة الموجزة التي تجيب عن أسئلة واعتراضات ترد على عنوان الرسالة وما حواه ولذا غيرت عنوانه .

لقد استعملتْ بعضُ البحوث الجامعية المصطلح « اللغوي » كما لو كان مقابلاً ومناظراً « للنحوي » وهذا في رأيي مفهوم غير دقيق كما يظهر في نحو « من قضايا اللغة والنحو » ، فكأنّ « اللغوي » شيء ، و « النحوي » شيء آخر .

وحقيقة الأمر أن « اللغويَّ » ينتظم « النحويّ » فالأول أعم ، والثاني أخصّ ، فكل نحويّ لغويّ وليس العكس ، فقد يكون اللغوي رجل أصوات أو صرف أو فير ذلك .

أمّـا « فِـقْـهُ اللُّغَـة » (Philology) بالمعنى الـذي اتفق عليه حديثًا فهـو : دراسة عـربية في وجوه لغوية خاصـة أهمها البحث في الألفاظ ومـا إليها وهذا ما فعلته في رسالتي مستثنيًا الجانب النحوي إلاّ ما رأيته ضروريًا ويخدم البحث .

وقد حاولت ربط قضايا فقـه اللغة عند ابن مالك بعلم اللغة . وحدود الفرق بينهما أن الثاني أعم من ناحيتين :

١ ـ للغات جميعًا .

٢ ـ لكل الظواهر اللغوية بلا استثناء ومنها النحو .

وإذا رجعنا إلى المكتبة العربية نجد أن اسم فـقه اللغـة قديم [(١)] عند العرب المسلمين فقد وصل إلينا بهذا الاسم كتابان أولهما : « الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها » لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) ضمنه مؤلفه مسائل عدة في فقه اللغة العربية كنشأة اللغة وخصائص اللسان العربي والقياس والاشتقاق في اللغة العربية ، ولغات العامة من العرب ، واختلاف لغات العرب .

وثانيهما : « فقه اللغة وسر العربية » لأبي منصور الثعالبي (ت٤٢٩هـ) والكتاب معجم[(٢)] للغة العربية رتبه الثعالبي على حسب الموضوعات بدأها بباب في الكليات « وهي ما أطلق أئمة اللغة في تفسيره لفظة كل[(٣)] ، من ذلك : ماعلاك وأظلك فهو سماء ، كل أرض مستوية فهو صعيد .. » .

وهكذا نجد أبوابًا في أوائل الأشياء وفي صغائرها ، وفي الطول والقصر وفي آخر الكتاب باب سر العربية ، وهو الباب الوحيد الذي يُعدّ من مسائل فقه اللغة . ولا تقتصر جهود العرب المسلمين في فقه اللغة على ما ألفه ابن فارس

---

(١) فصول في فقه العربية تأليف د . رمضان عبدالتواب ص ١٣ ـ ١٥ .

(٢) فصول في فقه العربية ص ١٣ .

(٣) فقه اللغة في الكتب العربية للدكتور عبده الراجحي طبعة دار النهضة العربية ببيروت (بدون تاريخ) ص ٤٩ .

والثعالبي فهناك عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) الذي وضع كتابه المسمى « الخصائص » فقد عرض فيه للبحث في أصل اللغة ، ومقاييس العربية ، وتعليل اللغة والقياس والاشتقاق بأقسامه وغير ذلك »[١] .

وهناك البحوث القيمة التي جمعها جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) في كتابه المعروف (المزهر في علوم اللغة وأنواعها) مثل : البحث في نشأة اللغات والترادف ، والاشتقاق ، والقلب والابدال ، وغيرها[٢].

وقد حرصت ـ ما أمكنني ذلك ـ على أن أتتبع أعمال ابن مالك في فقه اللغة في مصنفاته وآرائه التي أبداها هنا وهناك ، فقد جمعت ما استطعت جمعه من مصنفاته ثم عكفت عليها متتبعا خطواته فيها واستطعت ـ بتوفيق الله ـ الوقوف على معظم أعماله اللغوية من مطبوع ومخطوط ، والإلمام بشتات ماتفرق .

أمّا الأسباب التي جعلتني أكتب في هذا الموضوع فمنها :

١ - دراسة الجانب اللغوي عند ابن مالك وهو ما يختص ببناء الكلمة الواحدة مثل مجال الأصوات والدلالة المعنوية والاشتقاق وأبنية الأسماء والأفعال وغيرها . وهو جانب مشرق لا يقل أهمية عن الجانب النحوي الذي يدرس الجملة أو التركيب ، وقد عُرف ابن مالك بهذا الجانب واشتهر . وهذا العمل يسد بلا شك حاجة ماسّة عند راسي العربية والمهتمين بقضاياها . وقد وقفت على كثير من الدراسات التي تناولت ابن مالك فرأيت أكثرها عالج الجانب النحوي عند ابن مالك فيما يختص بدراسة الجملة أو التركيب وتحقيق بعض مؤلفاته في هذا الجانب فأردت في بحثي أن يظهر فضل صاحبنا في مجال فقه اللغة حتى يأخذ مكانته في هذا الجانب كما أخذه بين النحويين .

---

(١) فصول في فقه العربية ص ١٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٥ ، وانظر : مقدمة لدراسة فقه اللغة للدكتور حلمي خليل ، ط دار المعرفة الجامعية ـ الاسكندرية مصر سنة ١٩٩٣ م ص ٩ وما بعدها .

٢ ـ كان ابن مالك محدثًا ورجل أصوات وصرف ودلالة وتركيب وليس من الدقة العلمية أن تبحث هذه الجوانب كلها في كتاب واحد فأخذت الجانب الذي يُعنى بدراسة الكلمة الواحدة حتى يكون عملي أكثر دقة وأقرب إلى طبيعة التخصص العلمي .

٣ ـ رجع ابن مالك في بناء كتبه إلى كتب وآراء علماء العربية الذين سبقوه ، وهذه الكتب بعضها سَلِمَ من الضياع فوصل إلينا وأكثره مطبوع ، وهناك كتب أخرى مخطوطة عرّفت بها الفهارس الفنية المتنوّعة وهي في طريقها إلى النشر . وهناك كتب أخرى أوردها ابن مالك في بعض مصنفاته ونقل منها وهذه الكتب لا نعرف شيئاً عنها حتى الآن سوى ما نقله ابن مالك عنها ففي بعثها تقدير لأصحابها .

٤ ـ عاش ابن مالك أغلب حياته في بلاد الشام ومنها اشتهر وعُرِف ، وكانت هذه البلاد مزدهرة علميًا فقد تطوّرت العلوم والفنون في عصره وبلغت ذروتها وانتشرت الكتاتيب والمدارس وأُلفت الكتب المتخصصة .

٥ ـ هذا البحث يهدف إلى الكشف عن جهود ابن مالك في فقه اللغة ويدرس وجوها لغوية خاصة في مقدمتها البحث في الألفاظ وما إليها ويحاول ربط هذا الجانب بما استجدّ من نظريات وأبحاث في علم اللغة الحديث (Modern Linguistic) .

أما المنهج الذي سلكته في بناء بحثي هذا فهو منهج تسجيلي ؛ أي تسجيل الحقائق واتبعت فيه خمس خطوات : الملاحظة وتسجيل الحقائق وتحليلها وبعد ذلك مناقشتها والتعليق عليها ، وقد انصبت المناقشة على مادة العمل وأعني بها آراء ابن مالك وأحيانًا أتطرق إلى مناقشة آراء الآخرين الواردة في البحث .

وقد اقتضت خطة الدراسة بعد جمع المادة العلمية من المظان المختلفة وفي مقدمتها كتب ورسائل ابن مالك أن تكون في أربعة أبواب يسبقها فصل تمهيدي

وتتلوها خاتمة بأهم النتائج التي وصل إليها البحث وفهارس للأعلام الواردة في الرسالة والمراجع التي أفدت منها في بناء بحثي هذا .

أمّا في الفصل التمهيدي فتناولت فيه عصر ابن مالك في إيجاز شديد الحياة السياسية والاجتماعية والفكرية أيام نشأة ابن مالك في الأندلس ثم بعد رحيله إلى بلاد الشام واستقراره فيها فعرفت القاريء بنسب ابن مالك ومولده ودراسته بالمغرب وشيوخه ، ورحلته إلى المشرق وأسبابها وأثرها في حياته واشتغاله بالإمامة والتدريس ، وتلاميذه الذين أخذوا عنه ، كل ذلك - كما قلنا - في إيجاز شديد مكتفيًا بما قاله الباحثون الذين سبقوني ووفوا هذا الجانب حقه .

وفي الباب الأول الذي عقدته للكلام عن (مظاهر نشاطه اللغوي وأسلوب عمله) تحدثت عن كتبه اللغوية التي عالجت بناء الكلمة الواحدة وطريقته التي اتبعها في تأليف هذه الكتب . وهذا الباب ينتظمه فصلان :

الفصل الأول : خصصته للحديث عن مؤلفاته اللغوية المطبوعة والمخطوطة متبعًا المنهج العلمي في توثيق هذه الكتب والرسائل وصحة نسبتها لابن مالك ، وبما أن المؤلف قد وضع أحيانًا أكثر من كتاب في مجال واحد من مجالات فقه اللغة فقد قسمتها إلى ثلاثة أقسام : في مجال الأصوات والبنية والدلالة المعنوية .

وفي الفصل الثاني : حاولت كشف منهجه اللغوي وطريقته في التأليف ويقع في خمسة مباحث وهي : سعة اطلاعه وتنظيمه وتفرده ببعض الآراء وأمانته العلمية في النقل ، ونحوه أكثر اتصالاً بنحو البصريين .

أما الباب الثاني فقد كان عن آرائه اللغوية وموقفنا منها ويقع في أربعة فصول :

أولها : في أصول اللغة ، وقد تناولت في هذا الفصل السماع والقياس منذ نشأتهما ، وموقف نحاة البصرة والكوفة من السماع وما يقاس عليه ثم بينت موقف ابن مالك منها وانتهيت إلى أنه كان يتوسع في القياس ، كما بحثت في

هذا الفصل الاحتجاج ومفهومه وتطوره ، وموقف ابن مالك من الاحتجاج بالقرآن الكريم والحديث النبوي وكلام العرب وانتهيت إلى أن ابن مالك كان يأخذ بالقرآن ويجعله في رأس مصادره . كما أنه من أوائل من توسع في الاستشهاد بالحديث بحيث كان من أهم ميزات مذهبه اللغوي . كما كان يحتج بكلام العرب ويعتبد بكل ما قالوه ، لأنه كان يرى أن لغات العرب كلها جديرة بالاعتبار ولا يصح رد إحداهما بالأخرى .

ثانيهما : في الظواهر الصوتية : وقد خصصت هذا الفصل لدراسة الضاد والظاء والهمز ، والمقصور والممدود ، والإبدال . وهذه الموضوعات أفرد لها صاحبنا بعض الكتب . كما رأيت إتمامًا للفائدة أن أتناول الجوانب الصوتية المبثوثة في كتبه النحوية فدرست الإمالة والادغام والوقف .

ثالثها : في البنية : وقد تناولت في هذا الفصل بعض موضوعات ابن مالك التي تدخل في بنية الكلمة وهي المد والقصر وما جاء في الأفعال على وزن « فَعَلَ » و « أَفْعَلُ » باتفاق المعنى ، والمثلثات المتحدة المعنى ، وانتهيت إلى أن ما جاء في بعض هذه الموضوعات لغات مختلطة .

رابعها : في الدالة المعنوية : وقد تناولت في هذا الفصل في ايجاز التعريف بالدلالة ومفهومها وجهود اللغويين في هذا المجال . ثم فصلت القول في مظهرين من مظاهر الدلالة أولهما : المثلثات المختلفة الدلالة المعنوية ؛ وفيها يختلف المعنى باختلاف الحركة – وانتهيت الى انه يمكن أن يكون المثلث بهذا الوصف لغة قبيلة واحدة ما دامت الحركة هي الدالة على تغير المعنى . ثانيهما : الترادف : وفيه تناولت مفهوم الترادف ورأى العلماء فيه ، وأشرت إلى بعض المؤلفات التي كتبت فيه ، وذكرت أن بعض العلماء قد غالوا في مفهوم معنى الترادف وعرضت لبعض نماذج مما ورد في الكتب على أنه منه وليس كذلك . كما تناولت ما أورده ابن مالك عن الترادف مستشهداً بقوله ، وانتهيت أنه قد تابع غيره من المؤلفين الذين كتبوا فيه ، ولم يحص ما قيل .

وفي الباب الثالث : تحدثت عن « مصادره التي اعتمد عليها في بناء كتبه » وفيه :

فصلان، تحدثت في أولهما عن الكتب التي رجع إليها كثيرًا في بناء كتبه .

وتحدثت في ثانيهما عن كتب أخرى وقف عليها المؤلف ونقل منها ولم يقف عندها كثيرًا .

وفي الباب الرابع تحدثت فيه عن « تقويم دراسته » وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : آراء العلماء في ابن مالك .

الفصل الثاني : مناقشة بعض الباحثين في آرائهم .

الفصل الثالث : مآخذ على ابن مالك في المادة والمنهج .

خاتمة البحث : وفيها بيان موجز بأهم النتائج .

أمّا المراجع التي أفدت منها في بناء بحثي فيمكن القول إن من أكبر الصعوبات التي لاقيتها هنا هي مصادره الأساسية أي (كتب ابن مالك) فقد حاولت الوقوف على هذه الكتب وقد وفقت - ولله الحمد إلى ذلك وقد بذلت الجهد في جمع مادة هذا البحث واستقصاء معلوماته من المصادر والمراجع القريبة والبعيدة ، وتكلفت مشقة السفر وأعباءه إلى كل من مصر وسوريا وتركيا ، فزرت بعض المكتبات ووقفت على بعض المخطوطات وصوّرت ما احتجت إليه .

أمّا البحوث الحديثة وفي مقدمتها الرسائل الجامعية التي لها صلة ببحثي من قريب أو بعيد فقد وفقني الله حيث وقفت على أكثرها من ذلك بحث معالي الدكتور راشد الراجح وهو بعنوان : « تحقيق الكافية الشافية الكبرى لابن مالك وتحليل منهجه النحوي في هذا الكتاب مقارنًا بالألفية » وهي رسالة بالانجليزية(١) مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من جامعة كمبردج ببريطانيا .

---

(1) Acritical Edicion of Ibn Malik's Al Kafiya Al Shafiya Al Kubra and on analysis of The Grammatical Method used in this work and his Alfiyya , University of Cambridge , 1972 .

وقد أفدت من هذه الرسالة في بحثي ولا سيما في الفصل الذي أفرد لمؤلفات ابن مالك .

وفي كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة وقفت على رسالة مخطوطة عن صاحبنا بعنوان : « ابن مالك وأثره في اللغة العربية » وهي رسالة مقدمة من الشيخ يحيى محمد الأسيوطي لنيل شهادة العالمية بدرجة أستاذ متخصص في النحو والصرف عام ١٩٤٣م ولما كان عنوان هذه الرسالة يغري الباحث بالوقوف عليها فقد قرأتها من ألفها إلى يائها ولاحظت أن الشيخ يحيى الأسيوطي اقتصر في بحثه على ترداد آراء ابن مالك النحوية ومذهبه النحوي . أما جانب فقه اللغة فلم يتطرق إليه . على أني أعترف بأنني قد استفدت من هذه الرسالة في بحثي ، وأشرت إلى ذلك في مكانه .

كما وقفت على بحثين في الكلية نفسها عن ابن مالك للدكتور عبدالمنعم هريدي أولهما رسالته في الماجستير وهي بعنوان : « ابن مالك وأثره في النحو العربي » . وثانيهما بعنوان : « شرح عمدة الحافظ - لابن مالك تحقيق ودراسة وهو رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر . ومع أن هذين البحثين في النحو وبحثي في مجال فقه اللغة فقد أفدت منهما وأشرت إلى ذلك في مكانه .

وعندما زرت مكتبة جامعة القاهرة وجدت بها نسخة من رسالة الدكتور عبدالرحمن السيد وهي بعنوان « نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة » وهي رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة ولما استعرضتها لمست أن الباحث الكريم اقتصر في رسالته على مجال النحو عند ابن مالك ومنهجه في هذا الجانب ، ومع ذلك فقد أفدت من هذه الرسالة في بحثي ولاسيما في الفصل الذي أفرده لمؤلفات ابن مالك فقد ذكر بعض مؤلفاته اللغوية وقد أشرت إليها في حينها .

كما وقفت على بحثين قُدّما لنيل درجة الماجستير في فقه اللغة إلى قسم الدراسات العليا العربية بكلية الشريعة والدراسات الاسلامية بجامعة الملك عبد العزيز فرع مكة المكرمة .

أولهما : بعنوان « السيوطي وجهوده في الدراسات اللغوية » للأستاذ محمد يعقوب تركستاني . وثانيهما : بعنوان « خصائص لغة تميم : أصواتًا وبنية ودلالة » للأستاذ محمد أحمد العمري . وقد أفدت منهما وأشرت إلى ذلك في مكانه .

ولم يقتصر البحث على تلك المراجع بل تعداها إلى مجموعة من الكتب الحديثة المتخصصة في ميدان الدلالة اللغوية وعلم الأصوات الحديث واللهجات العربية من وجهة نظر علم اللغة الحديث .

وانه ليسعدني في ختام كلمتي أن أتوجه بعظيم الشكر لسعادة الدكتور عبدالعزيز برهام لموافقته على الإشراف على هذه الرسالة ولما قدمه لي من عون ومساعدة .

كما أجزي شكري الوفير إلى الأستاذين الجليلين عضوي لجنة المناقشة وهما : فضيلة الدكتور عبد العظيم الشناوي أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر وسعادة الدكتور كمال محمد بشر أستاذ علم اللغة بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة لموافقتهما على مناقشة هذه الرسالة ولما قدما لي من توجيهات وملاحظات قيمة في أثناء مناقشة الرسالة .

كما أشكر معالي الدكتور راشد الراجح الذي شجعني في عملي وأفادني بتوجيهاته وخبرته وبحوثه فله مني جزيل الشكر .

ولا يفوتني أن أشكر أخي الأستاذ عابد يشار للمساعدة التي قدمها لي أثناء زيارتي لبعض مكتبات تركيا .

وبعد أرجو من الله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم وأن يكون لبنة صالحة في خدمة العربية لغة القرآن الكريم وصلى الله وسلم على محمد وعلى آله وصحبه .

د . غنيم غانم الينبعاوي

أستاذ اللغويات المساعد

بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة

فصل تمهيدي

عصر ابن مالك وحياته



ابن مالك واحد من أغنى علماء اللغة الذين ظهروا في القرن السابع الهجري ثروة لفظية ، ومن أوسعهم اطلاعـا ، وهو أحد الذين هاجروا من بلاد الأندلس إلى بلاد الشام واستقروا بهـا ، وأدوا للغة العربيـة خدمة عـظيمة بما صنفـوه من كتب وموسوعات .

أمّا الحياة السياسية والاجتماعية في عصر ابن مالك فلم تكن مستقرة فقد ساد الاضطراب واشتعلت الحروب الصليبية التي جرّت على العالم الإسلامي كثيراً من الخراب والدمار وتصدّع بعض جوانب البنية الأساسية للمجتمع . ولما كان هذا الجـانب قد كتب عنه كثيرون [1] ، واستوفوا الكلام عنه فقـد رأينا ألا نفيض ، وأن نشير إليه إشارة عابرة للتذكرة .

أمّا الحياة السياسية فنقول عنها باختصار :

لقد عاش ابن مالك في الفترة ما بين ٦٠٠ و ٦٧٢ هـ ، وكانت هذه الفترة مملوءة بالفتن والاضطرابات . ففي الأندلس – حيث ولد – شهد عصر مولده انهيار دولة الموحدين[2] بعد فترة من الكفاح المرير ، والفوضى الشاملة الأمر الذي أدى إلى سقوط بعض أجزاء منها في يد الفرنجة .

(١) ارجع إلى : ابن مالك وأثره في اللغة العربية للشيخ يحيى محمد الأسيوطي ص ١٠ وما بعدها .
و : نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة للدكتور عبدالرحمن السيد ص٣٤-٤٦ .
و : ابن مالك وأثره في النحو العربي للدكتور عبد المنعم هريدي ص ٨.
و : مقدمة تحقيق تسهيل الفوائد لابن مالك للدكتور محمد كامل بركات ص١-١٦ .
و : مقدمة تحقيق شرح تسهيل الفوائد لابن مالك للدكتور عبد الرحمن السيد جـ١/٩ .
و : مقدمة تحقيق شرح عمدة الحافظ لابن مالك للدكتور عبد المنعم هريدي جـ١/٥ .
و : مقدمة تحقيق الكتاب نفسه للأستاذ عدنان الدوري ص ١٧ – ٦٦ .
و : تحقيق الكافية الشافية الكبرى لابن مالك وتحليل منهجه النحوي في هذا الكتاب مقارنا بالألفية لأستاذنا الدكتور راشد راجح الشريف – بحث بالانجليزية – لنيل درجة الدكتوراه من جامعة كمبردج عام ١٩٧٢م ، الجزء الثاني . ص ٥٧١ وما بعدها .
و : مقدمة تحقيق الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد لابن مالك لحسين تورال ص ١٣ .

(٢) سميت هذه الدولة باسم الموحدين لأن مؤسسها محمد بن تومرت دعا نفسه بالموحد وجمع حوله الأنصار وأعلن الحرب على دولة المرابطين ، وأقام دولة الموحدين التي دام ملكها نحو مائة =

في هذه الفترة غادر الأندلس كثير[1] من الأدباء والعلماء الذين توقعوا سوء المصير ، وآثروا العمل في جو أكثر استقرارًا وأمنًا . وكان من بين هؤلاء المغادرين ابن مالك .

أما في المشرق فقد كانت حروب الصليبيين[2] قائمة ، وكذلك فتن التتار[3] ، ومنازعات الأيوبيين[4] فيما بينهم . وكانت رغبة الصليبيين امتلاك بيت المقدس أما التتار فكان هدفهم القضاء على الحضارة الإسلامية .

وقد بذل المسلمون الكثير في سبيل الدفاع عن الدين والوطن فوقفوا في وجه المعتدي ، وقاوموا الغزو الأجنبي .

أمّا الحياة الاجتماعية في الأندلس وبلاد مصر والشام فهي كما يلي :

(في الأندلس) : كان لمجتمع الأندلس شخصيته المتميزة - فهناك طباع خاصة اتصف بها سكان هذا الإقليم ، كالميل الشديد إلى الثورة وإحداث

= وثلاثين سنة استطاع بعدها ملوك النصارى في الأندلس قهرهم وإخراجهم . انظر : تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين ليوسف أشباخ ص ١٨٦ .

(١) وفي نفح الطيب جـ ٢/٥ - عقد المقّري فصلا للتعريف ببعض من رحل من الأندلسيين إلى بلاد المشرق .

(٢) الحركة الصليبية : حركة استعمارية جاءت من الغرب الأوربي المسيحي في العصور الوسطى الأوروبية واتخذت شكل هجوم حربي على بلاد المسلمين وبخاصة في الشرق الأدنى بقصد السيطرة عليها . أنظر : الحركة الصليبية : صفحة مشرقة في تاريخ الجهاد العربي في العصور الوسطى للدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور جـ ١ / ٢٥ وما بعدها .

(٣) وتكتب : تتر وتاتار : أمم وثنية جاهلة من الجنس المغولي ، مساكنها الأولى الأطراف الشمالية لبلاد الصين . هاجم التتار الشرق الإسلامي وخرّبوه وكانت أكثر البلدان ضررا العراق وبلاد الشام . من ملوكهم جنكيز خان وهولاكو وتيمورلنك .
أنظر : دائرة المعارف الإسلامية جـ ٤/ ٥٧٦ - ٥٧٩ .

(٤) أسرة حكمت مصر والشام . نسبة إلى أيوب بن شادي والد صلاح الدين . كان صلاح الدين الأيوبي هو المنشيء الحقيقي للدولة الأيوبية من سنة ٥٦٧ - ٦٤٨ هـ وبعد وفاته تفرقت مملكته إلى عدة امارات .
أنظر : دائرة المعارف الإسلامية جـ ٣/ ٢٢١ - ٢٢٥ .

الاضطرابات ، لأن هذا المجتمع كان يتألف من عناصر مختلفة منها العرب والبربر[1] والفرنجة .

ولقد كان لاختلاف العناصرالتي يتكون منها مجتمع الأندلس وتميزها ، وسعيها المتصل لتحقيق أهدافها أثره في إشعال نار الثورة من وقت لآخر .

(في المشرق) : وكما عاش ابن مالك في الأندلس في مجتمع مضطرب عاش في المشرق في مجتمع لا تجمعه وحدة أو تؤلف بين أبنائه رابطة . ويمكن القول ان المجتمع في مصر والشام في هذه الفترة كان يموج بكثير من الأجناس المتباينة في الأخلاق والعادات والتقاليد والأديان وألوان المعيشة . فقد التقى في هذا العصر المماليك والأكراد ، والمصريون والشاميون، مع الموجات الآتية من أوربا التي تتمثل في الحملات الصليبية المتتالية . فإذا عاش هؤلاء في إقليم واحد - وقد كان - فمما لا جدال فيه أن المجتمع الذي يضمّهم يكون مجتمعًا لا يعرف معنى الهدوء والاستقرار .

وكان لاتحاد مصر والشام في تلك الأيام أهمية خاصة ، ذلك أن الحياة الاقتصادية التي غلب عليها الاستقرار في مصر كانت عونًا كبيرًا لبلاد الشام على مواجهة تكاليف الحياة ، حين وصلت الحال هناك إلى أسوأ درجة بسبب ما عانت بلاد الشام من الحروب التي أقفرت بسببها حقول الزراعة ، وتعطلت من جرائه أسباب الصناعة .

وكان لقيام الحروب الصليبية في ذلك العصر ، واستمرارها ، وكثرة الانقلابات وتواليها - أثر لا ينكر في الانحلال الخلقي . كما كان له أيضًا أثر كبير في ظهور طبقات من الأغنياء الذين أثروا ثراءً فاحشًا .

---

(١) البربر : قبائل رحل . تسكن افريقية من حدود مصر الغربية إلى المحيط الأطلسي ، جنس خشن محارب، يشبه العرب إلى حد كبير ، وصفهم القائد العربي موسى بن نصير فقال : « البربر أشبه العجم بالعرب لقاء ونجدة ، وصبرا وفروسية » . أنظر : العالم الإسلامي في العصر العباسي للدكتور حسن أحمد محمود وزميله ص ٤٠٠ - ٤٠١ .

أمّا الحياة الفكرية فتتلخص في الآتي :

في أواخر القرن السادس ، وأوائل القرن السابع الهجريين ، بلغت النهضة الفكرية في الأندلس ذروة نضجها، وظهرت طائفة من أقطاب العلم والأدب ، وفي طليعتهم أبو جعفر بن الطفيل الأشبيلي[1] صاحب رسالة (حيّ بن[2] يقظان) ، المتوفى سنة ٥٧١ هـ ، والفيلسوف ابن رشد القرطبي المتوفى سنة ٥٩٤ هـ .

ومن اللغويين والنحويين ثابت بن خيار الكلاعي المتوفى سنة ٦٢٨ هـ ، وأبو علي الشلوبين المتوفى سنة ٦٤٥ هـ .

وظهر في تلك الفترة إلى جانب هؤلاء العلماء عدد من أعلام الشعر والأدب .

أما الشرق الذي كان يضطرب بحروب الصليبيين ، وفتن التتار ، ومتزعات الأيوبيين فيما بينهم ، فقد كانت على الرغم من ذلك كله قافلة العلم والأدب فيه تسير في غير توقف ولا تعثر ، كانت مصر والشام مسرحًا لنهضة فكرية واسعة المدى ، وبخاصة في علوم اللغة والنحو والقراءات ، إلى جانب علوم الدين من تفسير وحديث وفقه .

ونظرة إلى ما حفل به القرن السابع الهجري من أسماء الأعلام في مختلف ضروب العلم والأدب من أمثال ابن معطي ، وابن الحاجب ، وابن يعيش ،

---

(١) هو أبو بكر محمد بن عبدالملك بن طفيل القيسي . من قبيلة قيس . فيلسوف مغربي مشهور . زاول الطب في غرناطة . أنظر : دائرة المعارف الإسلامية جـ١/٢١٢ . (الطبعة الرابعة).

(٢) قصة فلسفية . عرض فيها ابن طفيل على مراحل متدرّجة قصة إنسان ، قصصي موهوب قادر على التفكير . وجد منذ طفولته في جزيرة مقفرة وهناك استطاع بقوة عقله أن يعيش . وسمّى ابن طفيل هذا الإنسان حيّ بن يقظان مطبوعة عدة طبعات . أنظر : دائرة المعارف الإسلامية جـ١/٢١٣.

وابن عمرون ، والسخاوي والقفطي ، وابن خلكان وغيرهم[1] - ترينا إلى أي مدى كانت الحركة الفكرية نشطة في بلاد الشام ومصر عند قدوم ابن مالك إليها[2] . ولا شك أن هذا الثراء الفكري كذلك كان عاملاً كبيرًا في زيادة ثقافة ابن مالك وإنتاجه العلمي الغزير .

جاء ابن مالك إلى بلاد الشام والعلماء يتدارسون كتاب المفصّل للزمخشري إلى جانب كتاب سيبويه ، ومؤلفات أبي علي الفارسي ، فدرس جزءًا من شرح المفصل على شيخه ابن يعيش ، كما اطلع على شرح المفصل للسخاوي ، وابن معطي ، وابن الحاجب[3] .

وسنرى أثر هذا في ابن مالك وإنتاجه .

نسب ابن مالك :

هو :« جمال الدين أبوعبدالله محمد بن عدالله بن عبدالله بن مالك »[4]. هكذا ذكر نسبه أكثر من ترجموا له . وهذه النسبة موجودة في صدر مؤلفاته : كتحفة المودود في المقصور والممدود ، وسَبْك المنْظُوم ، والاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد .

وممن ترجموا له من يذكر اسم أبيه (عبدالله) مرة واحدة كقطب الدين اليونيني في ذيل مرآة الزمان[5] ، وجمال الدين الأسنوي في طبقاته[6] ،

---

(١) أنظر : الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول للدكتور / عبداللطيف حمزة ص ٢١٩ ، وأدب الدول المتتابعة - للدكتور / عمر موسى باشا ص ١٢٩ وما بعدها .

(٢) مقدمة تحقيق تسهيل الفوائد للدكتور بركات ص ٧ .

(٣) المرجع نفسه ص ٧ .

(٤) أنظر مثلاً : الوافي بالوفيات للصفدي جـ٣/٣٥٩ وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني جـ١/٤ ، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري جـ٢/١٨٠ .

(٥) جـ ٣ / ٧٦ .

(٦) طبقات الشافعية جـ٢/٤٥٤ .

وذكر نسبه هذا موجود في صدر مؤلفاته : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، وأبنية الأسماء الموجودة في المفصل ، وشرح عمدة الحافظ .

فالاكتفاء بذكر (عبدالله) مرة واحدة إنما كان بلا شك للاختصار والميل إلى الإيجاز .

أما لقبه فقد قيل : الطائي والجياني والأندلسي . وإليك تفصيل ذلك .

أولاً : (الطائي) : نسبة إلى قبيلته طيىء - بفتح الطاء - بعدها ياء مثناة .

قال ابن غالب : « ومنزل طيىء بقبلى مرسية[1] . ومنهم من ينتسب إلى مراد ابن مالك بن داود. وحصن مراد بين إشبيلية [2] وقرطبة[3] مشهور ».

وبهذا يمكن القول أن الطائيين كانوا معروفين بالأندلس ، ونسبهم معروف وكان منزلهم قريبا من جيّان : مسقط رأس ابن مالك .

ثانيًا: (الجَيَّاني): نسبة إلى مدينة (جيّان)- بفتح الجيم وتشديد الياء المعجمة باثنتين من تحتها وفي آخرها نون[4] - مسقط رأس ابن مالك .

---

(١) بضم الميم وسكون الراء وكسر السين المهملة ، وياء مفتوحة : مدينة في شرق الأندلس . أنظر : معجم البلدان جـ٥/١٠٧ .

(٢) بالكسر ثم السكون وكسر الياء الموحدة وياء ساكنة ولام ، وياء خفيفة : مدينة كبيرة في الأندلس ، ينتسب إليها خلق كثير من أهل العلم . انظر : معجم البلدان جـ / / ١٩٥ .

(٣) بضم أوله وسكون ثانيه ، وضم الطاء المهملة أيضًا . مدينة عظيمة بالأندلس كانت مركزا للحركة العلمية والأدبية . انظر : معجم البلدان جـ٤/٣٢٤ .

(٤) اللباب في تهذيب الأنساب للجزري جـ٢/٣٢٠ . والذين انتسبوا -مثله- إلى جيّان من علمائنا كثيرون . منهم : أحمد بن محمد بن فرج الجَيّاني الأندلسي أديب شاعر (ت ٣٦٦هـ) والحسين بن محمد بن أحمد الغسّاني الجَيّاني . محدث ، حافظ ، نسّابة (ت ٤٩٨ هـ) ومحمد بن أحمد الجَيَّاني . نحوي لغوي (ت ٥٤٠ هـ) ومحمد بن أحمد بن أبي خيثمة القيسي الجَيّاني . مشارك في النحو واللغة والأدب (ت ٥٤٠ هـ) ، ومحمد بن علي بن عبدالله الأنصاري الجَيّاني محدث (ت٥٦٣ هـ) .

وقال ياقوت في معجمه : « جيّان : - بالفتح ثم التشديد وآخره نون - مدينة واسعة بالأندلس »[1] . وقال الحميري : « جَيّان : - مدينة بالأندلس كثيرة الخصب، بها جنات وبساتين، ومزارع ، من أغرّ المدن ، وشريف البقاع ، وفي داخلها عيون وينابيع »[2] .

ثالثًا : (الأندلسي) : نسبة إلى الأندلس - « بفتح الهمزة وسكون النون ، وفتح الدال المهملة ، وضم اللام »[3] - موطنه الأصلي .

مولده :

يذهب جمهور المؤرخين لحياة ابن مالك والمتحدثين عنه ، إلى أنه ولد بجيّان[4] في الأندلس ، كما تذكر أغلب المصادر أن مولده كان سنة(٦٠٠هـ).

دراسته بالمغرب :

لقد سلك ابن مالك في تحصيله العلمي في مسقط رأسه (بلاد المغرب) سلوك معاصريه ، فأكب على علوم اللغة كما درس القراءات . قال المقري في نفح الطيب : « انه أخذ العربية عن غير واحد ، وقرأ كتاب سيبويه ، كما درس المذهب المالكي : وهو المذهب السائد في الأندلس في ذلك الوقت »[5] .

رحلته إلى المشرق :

ان من تلك الأسباب التي جعلت ابن مالك يترك وطنه ، ويرحل إلى المشرق، تلك الفتن والاضطرابات التي سادت الأندلس ، والتي أدت إلى

---

(١) معجم البلدان جـ٢/١٩٥.

(٢) صفة جزيرة الأندلس للحميري ص ٧٠.

(٣) وفيات الأعيان لابن خلكان جـ ١/٥٧ .

(٤) وذكر يوسف سركيس في كتابه : (معجم المطبوعات العربية والمعربة) جـ١/٢٣٢ ان ابن مالك ولد بدمشق ، وهو بذلك يخالف إجماع المؤرخين .

(٥) نفح الطيب جـ٢/٢٢٣ .

اضمحلال دولة الموحّدين ، وضعف أمرهم ، فقد اجتاحت الفتنة معظم البلاد والثغور ، وبدأت قواعد الأندلس تسقط تباعا في يد النصارى .

في هذه الفترة غادر الأندلس كثير من الكتاب والعلماء الذين توقّعوا سوء المصير ، وآثروا العمل في جو أكثر استقرارا وطمأنينة ، وكان من بين هؤلاء الراحلين ابن مالك .

أما السنة التي غادر فيها ابن مالك الأندلس فلا تعرف على وجه التحديد ، لأن كتب التاريخ لم تنص على ذلك . وما ذكره المحدثون[1] عن تحديد هذه الفترة إنما هو مجرد اجتهاد منهم . فكتب التاريخ تذكر ان ابن مالك أخذ بالأندلس عن ثابت بن خيار المتوفى سنة ٦٢٨ هـ ، وأنه قد سمع بدمشق من أبي صادق الحسن بن صباح المتوفى سنة ٦٣٢ هـ وبهذا يمكن القول ان رحيله كان بين الخامسة والعشرين والثلاثين من عمره ، وان قدومه إلى الشام كان في عصر الأيوبيين (٥٦٧ - ٦٤٨ هـ) لا في عصر الظاهر بيبرس[2] - كما يذهب إليه الدكتور عمر موسى باشا[3] - الذي أدرك الجزء الأكبر منه (٦٥٨ - ٦٧٩ هـ) وقد مرّ ابن مالك ببعض البلدان قبل أن يستقر في دمشق .

يقول ابن طولون الصالحي : « انه رحل إلى الحجاز ، وتردد في البلاد الشامية فسكن بحلب وحماة ، ثم انتهى آخرا إلى دمشق »[4] . وقال بدر الدين الدماميني « ان ابن مالك ارتحل إلى حماة من البلاد الشامية ، وأقام بها مدة ، ونشر فيها علمًا جمّا ، ثم استوطن دمشق »[5] .

---

(١) انظر مثلاً : ابن مالك وأثره في اللغة العربية للشيخ يحيى الأسيوطي ص٧ والمدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص ٣٠٩ ، وأبو حيان النحوي للدكتورة خديجة الحديثي ص ٣٢٨ .

(٢) وهو الظاهر ركن الدين بيبرس البندقداري ، رابع سلاطين دولة المماليك الأولى، توفي عام ٦٧٦هـ . انظر : النجوم الزاهرة لابن تغرى بردى جـ٩٤/٧.

(٣) أدب الدول المتتابعة : للدكتور عمر موسى باشا ص ١٥٣ .

(٤) القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية لابن طولون الصالحي جـ٣٩٣/٢ .

(٥) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد جـ٤/١ .

وقال ابن الجزري : « انه قدم دمشق ، ثم توجه إلى حلب فنزل بها ، وبحماة وأخذ عنه بهذين البلدين ، ثم قدم دمشق مستوطنا »[1] .

العلماء الذين أخذ عنهم :

ذكر بعض العلماء أن ابن مالك تلقى العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه ، وأنه لم يأخذه عن شيوخ مشهورين . وكان على رأس القائلين بذلك أبو حيّان الأندلسي محمد بن يوسف المتوفى سنة ٧٤٥ هـ . يقول أبو حيان : « بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخا مشهورا يعتمد عليه ، ويرجع في حل المشكلات إليه ، إلا أن بعض تلامذته ذكر أنه قال : قرأت على ثابت بن خيار ، وجلست في حلقة أبي علي الشلوبين نحوا من ثلاثة عشر يوما . ولم يكن ثابت بن خيار من الأئمة النحويين ، إنما كان من أئمة المقرئين »[2] .

ولم يكتف أبو حيان بهذا ، بل أضاف قائلاً : « وكان ابن مالك لا يحتمل للمباحثة ، ولا يثبت للمناقشة ، لأنه إنما أخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه ، مع كثرة ما اجتناه من ثمرة غرسه »[3] .

وقد تابع أبا حيان في هذه الأقوال تلميذه أحمد بن عبد القادر بن مكتوم المتوفى سنة ٧٤٩ هـ فقد ردد أقوال شيخه ولم يزد عليها شيئا [4] .

وقد ردّ على هذا الادّعاء كثير من علماء العربية ، وأثبتوا أن لابن مالك شيوخا معروفين ، تلقى على يديهم العلم . ومن أصحاب هذا الرأي ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) الذي قال في كتابه (غاية النهاية في طبقات القراء): « شاع عند كثير من منتحلي العربية أن ابن مالك لا يعرف له شيخ في العربية ، ولا في

(١) غاية النهاية في طبقات القراء جـ٢/١٨٠ .

(٢) التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان جـ٥/١٦٩ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) ذيل القراء الكبار لابن مكتوم ص ٦٠٩ .

القراءات ، وليس كذلك ، بل أخذ العربية في بلاده عن ثابت بن خيار ، وحضر عند الأستاذ أبي علي الشلوبين نحو العشرين يوما ، وأخذ عن السخاوي العربية والقراءات ، ولما دخل حلب لازم حلقة ابن يعيش ، ثم حضر عند تلميذه ابن عمرون ولزمه »[1] .

وقال الدماميني في (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد) : « قرأ ابن مالك النحو والقراءات علي ثابت بن خيار ، وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبدالله المرشاني ومن مشايخه ابن يعيش شارح المفصل ، لازمه مدة ، ثم حضر عند تلميذه ابن عمرون فأعجب به ، وترك مجلس ابن يعيش . ويقال : انه جلس عند أبي علي الشلوبين بضعة عشر يوما »[2] .

وبعد هذه التوطئة الموجزة يحسن بنا أن نعرّف ببعض شيوخ ابن مالك في الأندلس والمشرق .

فمن شيوخه في بلاد الأندلس :

١ - ثابت بن خيار[3] الكلاعي : كان فاضلاً نحويا مقرئا . معروفا بالزهد والفضل والجود . أقرأ القرآن والعربية والأدب كثيرا . وذكر السيوطي[4] والمقرّي[5] أن جمال الدين بن مالك أخذ عنه ، قال ابن الآبّار : « أصله من العليا بقرب الأندلس ، وسكن غرناطة . مات سنة ٦٢٨هـ »[6] .

---

(١) غاية النهاية في طبقات القراء جـ٢/١٨٠ .

(٢) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد جـ ٤/١ .

(٣) هكذا ذكر اسمه في التكملة لكتاب الصلة لابن الآبّار جـ١/٢٣٦ ، وفي (غاية النهاية في طبقات القراء) لابن الجزري ج٢/١٨٠، وفي (نفح الطيب) للمقري جـ٢/٤٢١ ، وجاء في بغية الوعاة للسيوطي جـ١/٤٨٢ ثابت بن حيّان .

(٤) بغية الوعاة جـ١/٤٨٢ .

(٥) نفح الطيب جـ ٢/٤٢١ .

(٦) التكملة لكتاب الصلة جـ١/٢٣٧ .

٢ ـ أبو علي الشَّلَوبين [١] : عمر بن محمد أبو علي الإشبيلي الأزدي ، المعروف بالشلوبين من كبار العلماء باللغة والنحو . ولد بإشبيلية سنة ٥٦٢ هـ . من مؤلفاته : القوانين في علم العربية ، والتوطئة[٢] ، وشرح المقدمة الجزولية . توفي بإشبيلية سنة ٦٤٥ هـ .

على أننا يمكن أن نقول : ان الفترة التي قضاها ابن مالك مع شيوخه في الأندلس كانت فيما يبدو قصيرة ، لا تمكنه من أن يفيد منهم كثيرًا ، فبضعة أيام أو بضعة شهور غير كافية للتلمذة .

العلماء الذين أخذ عنهم ابن مالك في بلاد الشام :

بعد هجرة ابن مالك إلى بلاد المشرق ، استأنف تحصيله العلمي على بعض العلماء الذين منهم :

١ ـ ابن الصباح : أبو صادق الحسن بن الصباح المخزومي المصري الكاتب . كان أديبًا دينا ، قال السيوطي : « سمع منه ابن مالك بدمشق »[٣] . مات سنة ٦٣٢ هـ .

٢ ـ أبو الحسن السخاوي : علي بن محمد بن عبد الصمد . ولد سنة ٥٥٨ هـ ، وقيل ٥٥٩ هـ . عالم بالقراءات والأصول واللغة والتفسير . من مؤلفاته : شرح المفصل ، وسفر السعادة ، قال السيوطي في البغية[٤] : « من شيوخ ابن مالك في دمشق » . مات سنة ٦٤٣ هـ .

---

(١) انظر : وفيات الأعيان لابن خلكان جـ ٣/١٢٣ ، والأعلام للزركلي جـ٥/٢٢٤.

(٢) حققه يوسف أحمد المطوّع ، ونشرته دار التراث العربي بالقاهرة عام ١٩٧٣ م .

(٣) بغية الوعاة جـ١/١٣٠ .

(٤) جـ ١/ ١٣٠ .

٣ ـ **ابن يعيش** : موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي الحلبي المشهور بابن يعيش [١]. ولد سنة ٥٥٣ هـ بحلب . من كبار أئمة العربية . تصدر بحلب للإقراء زمانا . شرح كتاب المفصل[٢] ، وشرح تصريف[٣] الملوكي لابن جني . قال ابن الجزري : « لما دخل ابن مالك حلب لازم حلقة ابن يعيش »[٤] ولكن الدماميني يذكر انه لم يطل به المقام في هذه الحلقة . فقد تركها ليتابع دروس ابن عمرون .

٤ ـ **ابن عمرون** : أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عمرون الحلبي النحوي . ولد سنة ٥٩٦ هـ . أخذ النحو عن ابن يعيش وغيره ، من مؤلفاته : شرح المفصل للزمخشري .

قال الصفدي : « وجالسه الإمام جمال الدين بن مالك »[٥] . توفي سنة ٦٤٩هـ .

وجاء في دائرة المعارف الإسلامية في الكلام عن رحلة ابن مالك ودراسته قول كاتب المقال محمد بن شنب : « ثم رحل إلى المشرق . ودرس على النحاة : ابن الحاجب وابن يعيش »[٦] . ولم أجد في كتب الطبقات التي ترجمت لابن الحاجب وابن مالك ، ان ابن مالك أخذ عن ابن الحاجب أو جالسه . بل لقد ذكر صاحب نفح الطيب أن ابن مالك كان يقول عن ابن الحاجب : « انه أخذ نحوه عن صاحب المفصل[٧] ، وصاحب المفصل نحوي صغير »[٨]. أما الدماميني

---

(١) ترجمته في بغية الوعاة جـ٢/٣٥١ .
(٢) مطبوع عدة طبعات .
(٣) نشره الدكتور فخر الدين قباوة في حلب عام ١٩٧٣م .
(٤) غاية النهاية في طبقات القراء جـ٢/١٨٠ .
(٥) الوافي بالوفيات جـ١/١٩٧ .
(٦) دائرة المعارف الإسلامية جـ١/٢٧٢ ومقدمة تحقيق تسهيل الفوائد ص ٨ .
(٧) هو : جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) .
(٨) نفح الطيب جـ ٢ / ٤٢٤ .

الذي أشار إلى أخذ ابن مالك عن ابن الحاجب في أول كتابه : (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد) نقلاً عن التاج التبريزي ، فقد علق عليه بقوله : « ولم أقف على ذلك لغيره ، ولا أدري من أين أخذه »[1] .

رحلته العلمية وأثرها في تكوينه العلمي :

كانت رحلة العلماء من الأندلس إلى المشرق أمرا مألوفا في تلك العصور وشجع على هذا أن الوطن العربي كان وحدة علمية متصلة الأطراف ، لا حدود ولا حواجز تقف في وجه العلماء .

وتذكر لنا كتب التاريخ أسماء العلماء الذين رحلوا من الأندلس إلى المشرق من أجل العلم والرواية عن الشيوخ ، والعودة بالكتب المروية . فمن الراحلين إلى المشرق أبو عبدالله محمد بن يحيى الرياحي[2] (ت ٣٥٨ هـ) الجياني الأصل وقد لقي في رحلته أبا جعفر بن النحاس ، فحمل عنه كتاب سيبويه رواية ، ولما عاد إلى قرطبة عمل فيها مؤدبا جاعلا من داره ملتقى الطلبة .

ومن الذين رحلوا أيضًا عبد السلام بن السمح الهواري (ت ٣٨٧ هـ). وقد سمع بمصر من أبي جعفر بن النحاس وأبي علي اللغوي . وعاد إلى الزهراء يدرس كتاب الأبيات لسيبويه تأليف ابن النحاس ، وكتاب الكافي في النحو وغيرهما .

وتدل أسماء الكتب التي قرأها هؤلاء الراحلون والعلماء الذين التقوا بهم ان الثقافة اللغوية والنحوية بالأندلس ، كانت دائماً تتغذى بما يجدّ في الشرق من اتجاهات ومؤلفات[3] .

---

(١) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد جـ١/٣ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٣٣٥ .

(٣) الحركة اللغوية في الأندلس لألبير مطلق ص ١٠٦ .

أما رحلة ابن مالك فتختلف عن رحلة هؤلاء العلماء . فقد أقام في بلاد الشام ولم يرجع إلى الأندلس .

ولقد كان لهذه الرحلة أثرها البالغ في علم ابن مالك ، حتى ليمكن القول بأنها غيرت ابن مالك الأندلسي تغييرا كليا ، فطبعته بطابع شرقي في كل شيء في خلقه ، ومذهبه ، وثقافته ومسلكه ، فقد كان ابن مالك قبل رحيله مالكي المذهب لغلبة مذهب مالك على أهل الأندلس في ذلك الوقت . فلما رحل إلى المشرق صار شافعيا[1]. ولا شك أن هذا أثر من آثار الرحلة إلى المشرق .

وقد ذكر الصفدي في الوافي بالوفيات [2] ، وابن شاكر في فوات الوفيات [3] ، والسيوطي في بغية الوعاة [4] ان ابن مالك قد انفرد عن المغاربة بشيئين : الكرم ومذهب الشافعي ، وزاد ابن العماد في شذرات الذهب فقال : « وخالف المغاربة في حسن الخلق والسخاء والمذهب »[5] . ولا شك في أن إقامته بالمشرق واتخاذه دمشق موطنًا له أثر من أهم آثار هذه الرحلة الموفقة التي أضافت إلى العلماء علمًا من الأعلام المبرزين .

هذا وسيتضح بعد دراسة مؤلفاته اللغوية ، ومعرفة منهجه اللغوي وطريقته في التأليف والتبويب ، أنه تأثر في هذا كله بالبيئة الشرقية عمومًا .

اشتغاله بتدريس العربية والقراءات :

ذكر الصفدي في الوافي بالوفيات ان ابن مالك قد أخذ العربية عن غير واحد . وتصدر بحلب لإقراء العربية ... وكان إمامًا في القراءات وعللها ، ثم قال

---

(١) مقدمة تحقيق تسهيل الفوائد ص ٩ .

(٢) جـ ٣٥٩/٣ .

(٣) جـ ١٠/١ .

(٤) جـ٣٠/١ وما بعدها .

(٥) شذرات الذهب جـ٣٣٩/٥ وانظر مقدمة تحقيق تسهيل الفوائد ص ١٦ .

: وأخبرني عنه شهاب الدين أبو الثناء محمود - رحمه الله - انه كان إذا صلى في العادلية ، لأنه كان إمام المدرسة ، شيّعه قاضي القضاة شمس الدين بن خلكان إلى بيته تعظيمًا ... وقد أقام بدمشق مدة يصنّف ويشتغل بالجامع والتربة العادلية »[1] . وقال ابن الجزري : انه قدم دمشق مستوطنًا ونزل بالعادلية[2] الكبرى وولي مشيختها الكبرى التي من شرطها القراءات والعربية . وقد أقام بالعادليّة وألف التواليف المفيدة في فنون العربية »[3].

وقال المقري في نفح الطيب :« انه تصدر بحلب مدة وأمّ بالسلطانية[4]، ثم تحوّل إلى دمشق وتكاثر عليه الطلبة ، وحاز قصب السبق ، وصار يُضرب به المثل في دقائق النحو ، وغوامض الصرف ، وغريب اللغات ، وأشعار العرب ، مع الحفظ والذكاء والورع والديانة ، وحسن الصمت والصيانة ، والتحري لما ينقله والتحرير فيه »[5] .

وكان ابن مالك يحرص على أداء واجبه - قال ابن الجزري : « وحدثني بعض شيوخنا أنه كان يجلس في وظيفته (مشيخة الإقراء) بشبّاك التربة العادلية ، وينتظر من يحضر يأخذ عنه ، فإذا لم يجد أحدًا يقوم إلى الشباك ويقول : القراءات القراءات ، العربية العربية ، ثم يدعو ويذهب . ويقول : أنا لا أرى أن ذمّتي تبرأ إلا بهذا ، فإنه قد لا يعلم أحد أني جالس في هذا المكان لذلك »[6] .

(١) الوافي بالوفيات جـ٣/٣٥٩ ومقدمة تحقيق تسهيل الفوائد ص ١١-١٢.

(٢) العادليّة الكبرى : من مدارس الشافعية بدمشق ، درس بها وسكنها جلّة من العلماء منهم ابن خلكان ، والجلال القزويني . أنظر : الدارس في تاريخ المدارس للنعيمي جـ١/٣٥٩ .

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء جـ٢/١٨٠ .

(٤) السلطانية : من مدارس حلب ، مقرّ للمشتغلين بعلوم الشريعة من الطائفتين : الشافعية والحنفية . أسسها الملك الظاهر غازي بن صلاح الدين (ت ٦١٣ هـ) . انظر : خطط الشام لمحمد كرد علي ج٦١/١٠٥ .

(٥) نفح الطيب جـ٢/٤٢٢ .

(٦) غاية النهاية في طبقات القراء جـ٢/١٨٠ .

تلاميذه والآخذون عنه :

أخذ عن ابن مالك جماعة كثيرون من أشهرهم :

١ ـ **محيي الدين النووي** : يحيى بن شرف . إمام أهل زمانه، كان عالمًا فاضلاً . ولد سنة ٦٣١ هـ . له مصنفات كثيرة مشهورة منها تهذيب الأسماء واللغات[١] وقد نقل فيه[٢] عن شيخه ابن مالك كثيراً . توفي عام ٦٧٦هـ[٣] .

٢ ـ **ابنه بدر الدين محمد** : أخذ عن والده ، ووقع بينه وبين والده خلاف فسكن بعلبك[٤] ، فلما مات والده رجع إلى دمشق وسكنها وولي وظيفة والده .

من تصانيفه : شرح ألفية[٥] والده . قال الصفدي : « وهو شرح فاضل منقّى منقّح ، وخطّأ والده في بعض المواضع ، ولم تشرح الخلاصة بأحسن ولا أسدّ ولا أجزل على كثرة شروحها »[٦] ـ مات بدمشق سنة ٦٨٦ هـ .

٣ – **محمد بن أبي الفتح البَعْلِي الحنبلي** : العلامة الفقيه ، النحوي . ولد سنة ٦٤٥ هـ قال السيوطي : « قرأ النحو على ابن مالك ، وبرع فيه ولازمه »[٧] .

من مؤلفاته : الفاخر في شرح جمل عبد القاهر الجرجاني ، والمثلث ذو المعنى الواحد ، والمطلع على أبواب المقنع . وقد نثل في هذه المؤلفات كثيراً من آراء شيخه ابن مالك . توفي بالقاهرة سنة ٧٠٩ هـ .

---

(١) طبع عدة طبعات .

(٢) تهذيب الأسماء واللغات جـ١/٩٦ ، ٩٨ ، ١٤٧ ، ١٧٣ و جـ ٢/٥٣ ، ٥٩ ، ٧٨ .

(٣) انظر في ترجمة النووي : طبقات الشافعية الكبرى للسبكي جـ٨/٣٩٥، ومفتاح السعادة لكبرى زاده جـ٢/٦١ .

(٤) بالفتح ثم السكون ، وفتح اللام ، والباء الموحدة والكاف المشددة ، مدينة من مدن الشام ذات آثار عجيبة . أنظر : معجم البلدان جـ١/٤٥٣ .

(٥) مطبوع عدة طبعات ويعرف بشرح ابن الناظم . أنظر : معجم المطبوعات العربية والمعربة جـ١/١٠ .

(٦) الوافي بالوفيات جـ١/٢٠٤ .

(٧) بغية الوعاة جـ١/٢٠٧ .

٤ - **شمس الدين محمد بن عباس بن جعوان** : أحد الأئمة ، عني بالحديث أتم عناية إمام في اللغة . ولد سنة ٦٥٠ هـ ، ومات سنة ٦٨٢ هـ(١).

٥ - **أبو البركات المنجا بن عثمان بن أسعد الحنبلي**(٢): ولد سنة ٦٣١هـ. درس النحو على ابن مالك ، وبرع في ذلك . له تصانيف منها : شرح على الألفية ، مات سنة ٦٩٥ هـ .

٦ - **شهاب الدين أبو الثناء محمود بن سليمان الحلبي**(٣) ، ثم الدمشقي ، أخذ العربية عن ابن مالك . ولد سنة ٦٤٤ هـ . ومات بدمشق سنة ٧٢٥هـ .

وفاة ابن مالك :

مات صاحبنا - رحمه الله - بدمشق في ثاني عشر شعبان(٤) سنة ٦٧٢هـ . وصُلي عليه بالجامع الأموي . ودفن بسفح قاسَيْون(٥) . في تربة القاضي عز الدين بن الصائغ ، وقال يحيى العَجيسي(٦): في تربة ابن جعوان .

---

(١) ترجمته في بغية الوعاة جـ١/٢٢٤ والمنهل الصافي لابن تغرى بردى جـ٣/١٩٠ .

(٢) ترجمته في : الدارس في تاريخ المدارس للنعيمي جـ٢/١٢٠ .

(٣) المصدر نفسه جـ ٢/٢٣٦ .

(٤) هكذا ذكره جمهور المؤرخين . وقال الشمّني في حاشيته على مغنى اللبيب جـ١/٢٠. توفى ابن مالك في اليوم الثاني عشر من شعبان عام ٦٧١ هـ وقال ابن كثير في (البداية والنهاية) جـ١٣/٢٦٧ : مات ليلة الأربعاء ثاني عشر رمضان عام ٦٧٢هـ . وجاء في حاشية ياسين العليمي على التصريح للأزهري جـ١/١٤ : توفى ابن مالك بدمشق في ثمان عشر شعبان سنة ٦٧٢ هـ . لكن إجماع العلماء - عدا الشمّنى وابن كثير والعليمي - يذكر أن وفاة ابن مالك كانت في الثاني عشر من شعبان عام ٦٧٢ هـ . ويؤكد هذا ما جاء في صدر كتابه (اكمال الاعلام بتثليث الكلام) - مخطوط رقم ٧٣٨ لغة - دار الكتب المصرية : « توفى مصنفه يوم الاربعاء ثاني عشر شعبان سنة ٦٧٢ هـ .

(١) بالفتح وسين مهملة ، والياء تحتها نقطتان مضمومة ، وآخره نون : الجبل المشرف على مدينة دمشق . انظر : معجم البلدان جـ٤/٢٩٥ .

(٢) هو يحيى بن عبد الرحمن - من فقهاء المالكية . ينسب إلى (عجيس) كأمير : قبيلة من البربر في المغرب . توفى عام ٨٦٢ هـ . انظر : الأعلام جـ٩/١٨٩



الباب الأول

مظاهر نشاطه اللغوي وأسلوب عمله

ويشتمل على :

تمهيد .

الفصل الأول : مؤلفاته اللغوية .

الفصل الثاني : منهجه اللغوي وطريقته في التأليف .



تمهيـــــد :

كـانت لابن مالك جـهـود لغوية ملمـوسـة ، تتمـثل في مظهـرين أولهمـا : مؤلفاته اللغوية [1] ، وآراؤه المنبـثة هنا ، وهناك ، وثانيـهما : مـنهجه اللـغوي الذي سار عليه في تناوله لقضايا اللغة .

(١) لابن مالك مؤلفات نحوية عالجت الجانب التركيبي (الجملة) لن نعرض لها هنا بالدراسة وهي :

-١- الوافية في شرح الكافية : منها نسخة مخطوطة في المكتبة الظاهرية بدمشق برقم ١٧٥٤ عام وأخرى في دار الكتب المصرية برقم ٢٦٤ نحو .

-٢- الخلاصة المشهورة بالألفية ، وهي منظومة في نحو ألف بيت ، مطبوعة عدة طبعات .

-٣- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، حققه د. محمد كامل بركـات ونشرته دار الكاتب العربي بالقاهرة سنة ١٩٦٨م .

-٤- شرح التسهيل لابن مالك ، حققه د. عبدالرحمن السيد وطبع الجزء الأول منه بالقاهرة سنة ١٩٧٤م .

-٥- سبك المنظوم وفك المختوم ، منه نسخة مخطوطة في المكتبة الوطنية ببرليـن بألمانيا برقم ٦٦٣١ .

-٦- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، وقد طبع في القاهرة وبغداد .

-٧- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح حقـقه محمد فؤاد عبد الباقي وطبع في مطبعة لجنة البيان العربي بالقاهرة سنة ١٩٥٧م .

-٨- شرح الكافية الشافية ، نشرته جامعة أم القرى بمكة .



الفصل الأول

مؤلفاته اللغويـــة

ويشتمل على ما يلي:

أولا : في مجال الأصوات .

ثانيا : في مجال البنية .

ثالثا : في مجال الدلالة .



أولاً - في مجال الأصوات : (Phonetics)

قبل أن نشير إلى كتب ابن مالك ورسائله في هذا المجال نقول كلمة عن علم الأصوات وفروعه في الوقت الحاضر لقد عُدّ علم الأصوات (Phonetics) أحد فروع علم اللغة وله ثلاثة فروع [1] هي :

(١) علم الأصوات النطقي ويُسمّى (الفسيولوجي) .

(Articulatory of Physiological Phonetics)

(٢) علم الأصوات الأكوستيكي أو الفيزيائي .

(A Coustic of Physical Phonetics)

(٣) علم الأصوات السمعي (Auditory Phonetics)

وأقدم هذه الفروع[2] : علم الأصوات النطقي وقد بينت الدراسات اللغوية القديمة التي عالجت الأصوات في أساسها على هذا الجانب النطقي فهو الوسيلة التي كانت متوفرة لدى القدماء ، وهذا واضح في مؤلفات اللغويين العرب الذين ألفوا رسائل تعالج بعض الجوانب الصوتية وابن مالك أحد هؤلاء فقد ألف الكتب والرسائل الآتية :

(١) الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد :

ان الباحث لا يجد عناء في تحقيق نسبة هذا الكتاب إلى ابن مالك فقد وقع لي من نسخ الكتاب الخطية التي سأذكرها بعد قليل ما لا يدع مجالاً للشك في صحة نسبة هذا الكتاب إلى ابن مالك ، هذا واتفقت جميع المصادر[3] التي ترجمت له على أن (الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد) من مؤلفاته - والكتاب طبع بالنجف بتحقيق الأستاذ حسين تورال ورفيقه سنة ١٩٧٢م .

---

(١) علم اللغة العام (القسم الثاني) الأصوات للدكتور كمال بشر ص ١٢ .

(٢) المرجع نفسه ص ١٦ .

(٣) أنظر مثلاً : الوافي بالوفيات جـ٣/٣٦٠ ، وكشف الظنون جـ٢/١٣٤٤ ، ونفح الطيب جـ٢/٢٢٥ وهدية العارفين جـ٢/١٣٠ .

أما مخطوطات الكتاب فكثيرة . فقد ذكر بروكلمان[١] أن في برلين نسخة منه برقم ٧٠٢٣ . وفي خزانة لا له لي باستنبول نسخة برقم ٣٧٤٠ ، وهناك نسخ أخرى منه ، ففي المكتبة الظاهرية[٢] بدمشق واحدة برقم ١٥٩٣ عام ، وفي دار الكتب المصرية أخرى برقم ٥٧٦[٣] لغة . وفي المكتبة العباسية[٤] في البصرة نسخة مع مجموع برقم ب ٦٨ .

إفادة ابن مالك من كتب سابقيه :

لم يكن ابن مالك أول من ألف في موضوع الفرق بين الظاء والضاد ، فقد سبقه إليه علماء كثيرون . فكتب أبو بكر القيرواني أحمد بن إبراهيم اللؤلؤي النحوي المتوفى سنة ٣١٨ هـ[٥] كتابًا باسم (الضاد والظاء) . وكتب أبو عمر الزاهد محمد بن عبد الواحد ، المعروف بغلام[٦] ثعلب (ت٣٤٥هـ) : الفرق بين الضاد والظاء ، وكذلك فعل الصاحب بن عباد[٧] (ت ٣٨٥ هـ) .

وكتب أبو محمد عبدالله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيوسي[٨] (ت٥٢١هـ) كتابًا عنوانه (الفرق بين الحروف الخمسة[٩] : الظاء والضاد والذال

(١) تاريخ الأدب العربي جـ٥/٢٩٤ .

(٢) فهرس الظاهرية (علوم اللغة العربية) وضعته : أسماء حمصي ص ٥٧٠.

(٣) فهرس الدار ج٢/٣ .

(٤) فهرس مخطوطات المكتبة العباسية في البصرة بقلم علي الخاقاني ج٢/١١٥ .

(٥) ترجمته في بغية الوعاة جـ ٢٩٣/١ .

(٦) انباه الرواة للقفطي جـ٣/١٧١ .

(٧) العبر للذهبي جـ٣/٢٨ . والفرق بين الضاد والظاء للصاحب بن عباد نشر في بغداد بتحقيق محمد حسن آل ياسين سنة ١٩٥٨م .

(٨) ترجمته في وفيات الأعيان لابن خلكان جـ٢/٢٨٢ .

(٩) حققه علي عبد الحسين زوين : رسالة ماجستير : كلية الآداب جامعة القاهرة عام ١٩٧٥م . ومنه نسخة مكتوبة على الآلة الكاتبة بمكتبة كلية الآداب برقم ١٦٣٢ .

والصاد والسين) . كما كتب أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) : (زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء)[١] ، وغيرهم .

ولا شك أن ابن مالك قرأ معظم هذه الآثار العلمية وأفاد منها في مؤلفاته ، وبخاصة كتاب (الاعتضاد) الذي نحن بصدد الكلام عنه .

ولكتاب ابن مالك هذا قيمة تذكر بين هذه الآثار . فقد أسهم في معالجة صوتي الظاء والضاد ، ووضع ضوابط تفرق بين هذين الصوتين . سنذكر بعضها فيما بعد . فمن أخذ بهذه الضوابط لا يقع في الخلط بينهما . ومعالجة المؤلف لهذه المشكلة لا تخرج عن المنهج « التقليدي » الذي اتبعه علماء اللغة من قبل في محاولة التفريق بين الظاء والضاد فقد جمع قدرًا كبيرًا من الكلمات التي تكتب بالظاء والتنبيه إلى الفرق بينها وبين كلمات أخرى تكتب بالضاد .

مصادر الكتاب وأسماء العلماء الذين نقل عنهم المؤلف :

والبحث في مصادر ابن مالك يقفنا على سعة اطلاعه ، وعمق تبحره في علم اللغة . وقد ذكر أسماء الذين نقل عنهم ، منهم : الأزهري ، وابن سيده ، وأبو سهل الهروي ، وابن القطاع ، والقزاز القيرواني ، وابن الاعرابي ، وأبو عمرو الشيباني[٢] .

وقد نال ابن سيده أوفى نصيب من الاستشهاد بأقواله. ويأتي الأزهري بعده، ثم يليهما أبو سهل الهروي ، ويأتي بعده الليث صاحب الخليل، ثم لغويون آخرون ممن مرّ ذكرهم . كما أن هناك كثيرًا ممن استشهد بأقوالهم مرة واحدة .

---

(١) حققه الدكتور رمضان عبد التواب ونشرته دار الأمانة ببيروت سنة ١٩٧١م وقد تناول الدكتور رمضان في مقدمة تحقيقه : مشكلة الضاد في العربية وتراث الضاد والظاء . أنظر ص ٩ – ٣٥ .

(٢) الاعتضاد (نسخة برلين) ص ٧ – ٣٧ ، والاعتضاد (الطبعة المحققة) ص٥٩–٧٣ .

وكان ابن مالك يكتفي بذكر أسماء اللغويين الذين يأخذ عندهم ، ولكنه ذكر مؤلفًا واحدًا استقى منه نقوله ورواياته وهو كتاب (المحكم) لابن سيده . فقد أشار إليه مرتين - مرة بقوله : قال ابن سيده في المحكم ، وأخرى بقوله : قال صاحب المحكم [١] . ولعلّ هذا راجع إلى أن لابن سيده مؤلفًا آخر في اللغة هو (المخصص) فأراد المؤلف أن يعيّن مصدر نقوله .

تنّوع شواهد الكتاب :

وكان ابن مالك يعزّز آراءه اللغوية بالشواهد . وقد استقى شواهده من المصادر الآتية :

(١) القرآن الكريم : بلغ مجموع ما استشهد به من الآيات خمس آيات فقط من سور مختلفة .

(٢) الحديث الشريف : وقد اختلف اللغويون فيه . فذهب أكثرهم إلى عدم الاحتجاج به ، وأجازه الآخرون . وكان الذين يرفضون الاستشهاد بالحديث يعللون موقفهم بأمرين :

١ - ان رواة الحديث أجازوا نقله بالمعنى ، ولم يوردوه عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظه . وكان أحدهم - وهو سفيان الثوري - يقول : « ان قلت لكم اني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني ، إنما هو المعنى »[٢] .

٢ - ان كثيراً من رواته لم يكونوا من العرب . فوقع فيما رووه شيء من اللحن[٣] . أما ابن مالك فقد اعتمد على الحديث الشريف ، وعده مصدرا من مصادر الاحتجاج والاستشهاد في اللغة ، وهو بهذا يتابع اللغويين الذين

---

(١) المصدر نفسه (نسخة برلين) ص ٩ و ٣٧ ، (والطبعة المحققة) ص ٥٩ و٩٧.

(٢) انظر : الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص ٢٠٩ ، وخزانة الأدب جـ١/١١ .

(٣) انظر : الاقتراح في علم أصول النحو للسوطي ص ١٧ ، وخزانة الأدب جـ١/١١ .

استشهدوا بالحديث واستقوا مفردات اللغة منه . ومن أمثلة استشهاده بالحديث ماذكره في مادة (ظبية) قوله : والظبية أيضًا : السقاء ، ووعاء ، شبه الخريطة[1] « واستدل على ذلك بما جاء في الحديث : « أهدى إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- ظبية فيها خرز ، فأعطى منها الآهل والعَزَب » [2].

ولم يتجاوز ما استشهد به من الأحاديث ثلاثة .

(٣) الشعر : بلغت شواهده الشعرية خمسة عشر بيتًا . وهو كغيره من العلماء حريص على الاحتجاج بأشعار الذين صحّت ملكاتهم ، وصفت لغتهم من الشوائب ، واحتج بهم اللغويون . ومن أمثلة استشهاده بالشعر ما ذكره في مادة (فاظ) « يقال : فاظت نفسه فيظًا وفوظًا : إذا خرجت وفاظ الإنسان كذلك : إذا فات . قال أبو حاتم : سمعت أبا زيد يقول : بنو ضبّة وحدهم يقولون : فاظنت النفس ، وغيرهم يقولون : فاضت (بالضاد) »[3] . قال طرفة[4] :

يَداك يد سيْبُها ماطر ... وأخرى لأعدائها غائظَهْ

فأما التي سيْبُها يُرتَجى ... فأجود جودا من اللافظَهْ

وأما التي سمُّها يُتّقى ... فنفس اللديغ لها فائظهْ [5]

وذكر ابن مالك لراجز بيتًا استدل به على أن كلمة (الدَّأظ) – التي تعني الوفور والسلامة من النقص – تأتي بالظاء والضاد . والشاهد قول الراجز :

---

(١) الاعتضاد (نسخة برلين) ص ٢٥ ، والاعتضاد (الطبعة المحققة) ص ٧٣.

(٢) الاعتضاد (نسخة برلين) ص ٢٥ ، والاعتضاد (الطبعة المحققة) ص ٧٣، وانظر : مسند الإمام أحمد بن حنبل جـ٦/١٥٦ .

(٣) الاعتضاد (نسخة برلين) ص ٣٦ والاعتضادز بتحقيق حسين تورال ورفيقه ص ٩٣ .

(٤) هو : طرفة بن العبد البكري . شاعر جاهلي . انظر في ترجمته : تاريخ الأدب العربي لبروكلمان جـ١/٩٢ .

(٥) ديوان طرفة ص ١٧٥ . والسَّيْب : العطاء ، واللافظة : الرامية .

وقد فدَىَ أعناقَـهنّ المحـض   والدَّأظ حتى لا يكون غَـرض [1]

ثم قال ابن مالك : « أنـشده الباهلي[2] بالضاد ، وأنشده أبو زيد[3] بالظاء ، وهما ثقتان » .

زمـن تـأليف الكـتـاب :

لم أقف على زية إشارة في مخطوطات الكتـاب ، ولا في غيرها من آثار ابن مالك اللغـوية ، ولا في مصـادر ترجمتـه تدل على زمن تأليفـه هذا الكتاب إلا أن مافـيه من آراء ونقـول ومناقشـات يشير إلـى أنه ألفـه زمن نضجـه ، فـهو فيـه مـلمّ بموضوع الكتاب كل الإلمام .

والكتاب قصـيدة في ٦٢ بيتًا مـشروحة شرحًـا مستفيـضًا ، به روايات عن كثـير من العلماء . قـال ععنها ابـن مالك في أولها : « هذه قـصيدة تجـمع ضوابط مميّـزة للظاء من الضاد بحصر رزقت الاعانة عليه ، وخصصت بالسبق إليـه » .

وتبدأ بالبيت التالي :

يسبق شين أو الجيم استبانة ظـا

أو كاف أو لام أيضـًا كا كـظ ملتمظا

قـسم ابن مـالك كـتـابه إلى ثلاثة فـصـول : خـصص الـفـصل الأول منهـا للضـوابط التي تميـز الظاء من الضاد ، وهـو القسم الأكـبر مـن الكتاب . والفـصل الثاني : ما يقال بضاد وظاء . والثالث : ما يقال بطاء مهملة وظاء معجمة .

---

(١) الاعتـضاد ص ٣٦ . والبيـت لم أقـف على قـائلـه ، وهـو فـي تهـذيب اللغـة للأزهري (دأض) جـ١٢/٥٤ ، ومقاييس اللغة لابن فارس (دأظ) جـ٢/٣٢٢.

والغرض : أن يكون في جلود الإبل نقصان ، والمعنى : فداهنّ البانهنّ من أن ينحرن .

(٢) هو أبو نصر أحمد بن حاتم النحوي (ت ٢٣١ هـ) .

(٣) هو أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥ هـ) .

ومنهجه في الفصل الأول : أن يذكر الضوابط التي تفرق بين الظاء والضاد مع تأييد ما قاله بالشواهد ، يقول المؤلف : « تتميز الظاء من الضاد بتقدم شين كشِظَاظ : وهو عود الجوالق ، ورجل من ضبّة يُضرب بلصوصيّته المثل في قولهم : (ألصّ من شِظاظ)[1] ، وتتميز الظاء بسبب جيم كالجُواظ وهو الضَّجَر ، وكالجَوَّاظ : وهو الغليظ خَلْقًا وخُلُقًا . وتتميز الظاء أيضًا بسبق كاف نحو : كظا الرجل يَكظو : إذا سمن . وكَظَّه الطعام : غمّه من كثرة الأكل . وكظم الغيظ : أمسكه . وتتميز الظاء أيضًا بسبق لام أصلية مثل : لَفْظ ولَحْظ »[2] .

وفي قول ابن مالك : « بسبق جيم كالجُواظ » : السبق هنا بمعنى عام أي السبق في الكلمة لا السبق المباشر وبقطع النظر عن حركة الصوت السابق للظاء .

فهذا ابن مالك يحصر تعين الظاء بتقدم الأصوات الآتية عليها : الشين والجيم والكاف واللام الأصلية ، وهذه قاعدة استخلصها ابن مالك من استقرائه للنصوص . وبعد ذلك يذكر ضوابط الضاد فيقول : « فإن تقدم مع أحد هذه الأحرف – وهي الشين والجيم والكاف واللام الأصلية – قبله أو بعده راء أو ياء أصلية أو هاء تعيّنت الضاد إلاّ ما استثنى . فتعين الضاد لتقدم الراء كالجَرِيض : وهو الريق الذي يُغصّ به عند الموت . وتعيّن الضاد لتقدم الياء كالجَيْضَ : وهو الجيد في القتال ، وتعينها لتقدم هاء كهَلَضَ الشيء : إذا حرّكه لينقلع »[3] .

ويستثني ابن مالك من تلك القاعدة فعلين هما بالظاء : كَرَظ في عرضه : إذا ذمّه . وكرَظ على الشيء : إذا لزمه .

---

(1) ورد المثل في مجمع الأمثال للميداني جـ٢/٢٥٧ ، ولسان العرب لابن منظور (شظظ) جـ ٩/٣٢٥ .

(2) الاعتضاد (نسخة برلين) ص ٢ ، والاعتضاد الطبعة المحققة ص ٣٣ .

(3) الاعتضاد (نسخة برلين) ص ٣ ، والاعتضاد (الطبعة المحققة) ص٣٤-٣٥.

أما منهجه في الفصل الثاني ، فهو ذكر كلمات تقال بالظاء والضاد والمعنى واحد : « عظت الحرب فلانا : أصابته بشدتها ، وكذلك الزمان ، كلاهما بالظاء والضاد . وكذلك التظافر بمعنى التعاون . ويقال : حَظَبَ الفخّ حَظْبا ، وحضَبَ حَضْبا : إذا أسرع الانفلات »[١].

أما الفصل الأخير فقد ذكر فيه كلمات ، تقال بطاء مهملة وظاء معجمة ، والمعنى واحد مثل : « نَشَطَت الحية ونشظت : إذا لدغت . بنو ناعط وناعظ : حيّ من العرب . أطلّ الشيء وأظلّ : بمعنى أشرف »[٢].

هذا ولم يذكر لنا المؤلف السبب في ورود الصوتين لنطق الكلمة الواحدة أهو تعدّد اللغات ، أو الخلط لتقارب مخرجيهما . ولعل هذا من تداخل اللغات في حالة الظاء والضاد ، وهو من التصحيف في حالة الطاء والظاء .

الكتاب بعد ابن مالك :

رجع العلماء إلى « الاعتضاد » بعد وفاة ابن مالك وتناولوه بالدرس والشرح واتخذوه مصدراً من مصادرهم ويمكن إبراز أثر هذا الكتاب في الآتي :

(١) تلخيصه وإعادة ترتيبه من ذلك كتاب الارتضاء في الفرق بين الضاد والظاء لأبي حيان الأندلسي محمد بن يوسف (ت ٧٤٥ هـ) . وقد طبع الكتاب[٣] في مطبعة المعارف ببغداد سنة ١٩٦١م .

قال أبو حيان : هذا كتاب[٤] لخصته من كتاب « الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد » ورتبته على ما فيه (ظاء) من حروف المعجم ، وعددت في كل

---

(١) كذا في (نسخة برلين) وفي الطبعة المحققة : « الانقلاب » .

(٢) المصدر نفسه (نسخة برلين) ص ٣٧ ، والطبعة المحققة ص ٨٩ .

(٣) نشر هذا الكتاب مع كتاب الفرق بين الضاد والظاء لمحمد بن نشوان الحميري (ت ٦١٠ هـ) وطبع بعنوان : « رسالتان في الفرق بين الضاد والظاء » تحقيق محمد حسن آل ياسين .

(٤) لم يشر أبو حيان في مقدمة الكتاب إلى ابن مالك فقد أهمل ذكره ، ولعل سبب هذا راجع إلى أن أبا حيان رأى (الاعتضاد) من الشهرة بحيث لا يحتاج إلى تعريف مؤلفه إلى القراء . انظر : مقدمة تحقيق الاعتضاد لحسين تورال وزميله ص ١٩ .

حرف ما فيه من المواد ، وبدأت بالصحيح ثم بالمضاعف ثم بالمعتل ، وبالثلاثي ثم بغيره ، ... وضبطت الكلمة بالنقطة والشكل ، وجمعت ما تشتت من الشمل ، فما له قانون اكتفيت بذكر قانونه عن حصر أفراده ، وما لا قانون له أتيت بجميعها ، ونبهت على ما قيل بالضاد والظاء معًا ، وعلى ما قيل بهما وبالطاء ، وعلى ما قيل بالطاء والظاء » .

رتب أبو حيان الكلمات ذات الظاء والضاد على حروف المعجم مبتدئًات بالكلمات المبدوءة بالهمزة ثم ثنى بالباء فالجيم والحاء والخاء والدال ، والراء والظاء والعين والغين والكاف واللام والميم والنون والهاء والواو والياء. وما سقط من حروف المعجم فهو مما لم ترد كلمات مبدوءة به تشتمل على الظاء والضاد .

يقول – مثلاً – في حرف الهمزة : « أَظِمَ : الأظَم : الغضب ، يقال منه : أظِم وتأظّم ، ويقال بالضاد أيضًا » [1] .

وفي حرف الباء : « يَظّ الأوتار : حركها وهيّأها للضرب ، ويقال : هذا بالطاء . وبَضّ الماء : نبع بقلة ، ويستعار في العطاء القليل ، يقال : ما يَبِضّ لمن سأله . والبَضّ من الناس : الليّن البشرة ، والأنثى بَضّة »[2] .

---

(١) الارتضاء في الفرق بين الضاد والظاء لأبي حيان ص ١٠٦ .

(٢) المصدر نفسه ص ١٠٨ .

العلماء الذين نقلوا من كتاب ابن مالك :

من هـؤلاء :

١ ـ شمس الدين أبو عبدالله الحنبلي البعلبكي (ت ٧٠٩ هـ) فقد قال في كتابه (المثلث ذو المعنى الواحد)[١] : « الجِحّ : مثلث الجيم : صغار البطيخ ، ذكره المصنف[٢] – رحمه الله – في كتاب (الاعتضاد في الظاء والضاد)[٣] .

٢ ـ عبدالرحمن جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) فقد قال في كتابه (المزهر)[٤] : « قال ابن مالك في كتاب (الاعتضاد في معرفة الظاء والضاد) : تتعين الظاء بافتتاح ما هي فيه بدال لا حاء معها ، وبكونها مع شين لا تليها إلا كلمة (شَمَضَه) : ملك قلبه ، أو بعد لام لازمة دون هاء ... »[٥] .

٢ ـ الفرق بين الظاء والضاد :

هذا ثاني كتبه في الظاء والضاد . وهو من مؤلفاته التي لم ينبه عليها القدماء وقد أشار إليه من المحدثين حبيب الزيات في كتابه (خزائن الكتب في دمشق وضواحيها) [٦]، وبروكلمان في (تاريخ الأدب العربي)[٧] والدكتور رمضان ششن في (نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا)[٨] .

(١) من الكتاب نسخة في مركز البحث العلمي وتحقيق التراث الإسلامي بكلية الشريعة بمكة المكرمة ، وهي نسخة مصورة على ميكروفيلم عن نسخة محفوظة في مكتبة الاسكوريال برقم (١٤١١ مجاميع) . وقد حققه ونشره د . سليمان العايد ضمن كتابه : (البعلي اللغوي وكتاباه) .

(٢) يعني ابن مالك .

(٣) ق ٦٦ / أ .

(٤) مطبوع عدة طبعات .

(٥) المزهر جـ٢/٢٨٢ .

(٦) جـ ١ / ٦٤ .

(٧) جـ ٥ / ٢٩٦ .

(٨) جـ ١ / ١٧٠ .

ومن نسخ الكتاب المخطوطة نسخة في مكتبة (قوغوشلر)[1] في استانبول برقم ٢٢/١٠٩٦ ، كتبت سنة ٧٠٧ هـ مع مجموع من الورقة ٩٩ب إلى ١٠٠ب وهناك نسخة في المكتبة الظاهرية[2] بدمشق برقم ١٥٩٣ . وعندي مصورة لهذه المخطوطة أرجع إليها ، وتقع في أربع ورقات (٣٠ ق - ٣٣ ق) من مجموع عدد أوراقه ١٧٨ ورقة - كتبت بخط نسخي عادي مشكول بعض الشكل . وقد أصابت الرطوبة القسم العلوي من الأوراق - نسخها عبدالرحمن بن أبي بكر بن أحمد بن مالك التفزي الأندلسي يوم السبت ١٤ شعبان سنة ٧٣٨ هـ .

دواعي تأليف الكتاب :

ليس للكتاب مقمة نستشف منها دواعي تأليفه . ولعل في عنوان الكتاب وهو (الفرق بين الظاء والضاد) ما يوحي بذلك ، ويومىء إلى رغبة ابن مالك في أن يضع لراغبي اللغة كتابًا سهلاً لا تعقيد فيه ، ولا تطويل بعد أن وجدهم يخلطون الضاد بالظاء في كتاباتهم متأثرين في ذلك بنطقهم الذي كان من العسير إصلاحه .

والكتاب صغير الحجم ، موجز في موضوعه ، سهل العرض ، قليل الأمثلة ، يخلو من الشواهد وأقوال العلماء ـ وبهذا يمكن القول ان الكتاب يتلاء م مع خطة ابن مالك في اختيار موضوعات كتبه ، التي ألفها تلبية لحاجة عصره ، ولافتقار البيئة العلمية إليها . ولا شك في أن الكتاب ثمرة اشتغال ابن مالك بالتعليم .

---

(١) هذه المكتبة ضمن متحف طوب قبوسرايى .

(٢) فهرس الظاهرية (علوم اللغة العربية) ص ٥٦٨ .

الطريقة التي اتبعها المؤلف :

وأمّا الطريقة التي اتبعها ابن مالك في عرض مادة الكتاب فهي أن يذكر الكلمة ذات الظاء أو الضاد ، محاولاً التفريق بينهما ، ووضع

يقول : « قولهم في الداهية من الرجال : ضِلُّ أَضْلالٍ (بضاد لا بظاء) لأنه لا يضاف إلا إلى منكر مغاير للمضاف . ونبهت « بالغَلِيظ » على أن ما أوله غين وثانيه لام ، لا يكون آخره ضاداً بل ظاء . وكذلك ما أشبه الغليظ في سبق اللام فهو من الظاءات لامن الضادات ، فتناول ذلك اللَّفْظ واللَّحْظ واللَّمْظ ، وما شاكلها ، وما صرف منها ، وكذلك امرأة مُفْلِظة : أي سمينة »[1] .

ومن الضوابط التي وضعها المؤلف لإمكان التفريق بين الظاء والضاد قوله : « ونبهت بذكر (الظَّلُوم) على أن ما ثانيه لام وثالثه ميم لا يكون أوله ضاداً بل ظاءً ، فدخل في ذلك (الظُّلْم) و (الظَّلامَ) ، وما تصرف منها »[2]. فابن مالك يفيض في ذكر المادة وفق خطة التزمها لا يخرج عنها إلا في حالات قليلة . ويمكن القول أيضًا أنه في هذا الكتاب لم يقصر عمله على التفريق بين الظاء والضاد ، بل جاوز ذلك إلى ذكر الأمور الآتية :

١ ـ اشتقاق الكلمة التي يوردها :

فابن مالك في معرض كلامه على الألفاظ ذات الظاء والضاد يشير إلى اشتقاقها ، وحين يحس أن بعضها غريب ، دقيق الاستعمال يلتمس له الشاهد المؤيد لقوله من ذلك قوله : « ونبهت بتقييد الحَظّ بالعِظَم على أنه بِمعنى

---

(١) الفرق بين الظاء والضاد ق ٣١/أ .

(٢) المصدر نفسه .

النصيب ، لأن ذلك قد عُهِدَ وَصْفه بالعِظَم كقوله تعالى : ﴿ **وما يُلَقاها إلاّ ذو حَظٍ عظيم** ﴾[1] ، بخلاف الحَضّ بمعنى : التحريض ، فإن وصفه بالعِظَم غير معهود »[2].

وقوله : « الظِلّ : (بالكسر) معروف ، وذكره مغن عن الظِّلاَل ، لأنه جمعه ، وعن ظُلَّه وظَلِيل لأنهما مشتقان منه »[3] .

٢ ـ ذكر معان أخرى للكلمة :

وقد يشير المؤلف إلى المعاني المعروفة للكلمة التي يعالجها . يقول : « الظِلّ (بالكسر) معروف ، وذكره مغن عن الظِّلال ، لأنه جمعه ، وعن ظُلَّة وظَلِيل، لأنهما مشتقان منه، وعن ظَلّ التي من أخوات كان ، فإنها عبارة عن مصاحبة الموصوف الصفة نهاراً كمصاحبة الجسم ظله، ففيه أيضًا إشعار بالظِل »[4].

٣ ـ الاعتماد في نظائر الظاء والضاد :

توثيق الكتاب :

ذكره اسماعيل البغدادي في هدية العارفين[5] ، وحبيب الزيات في (خزائن الكتب في دمشق وضواحيها)[6] ، وبروكلمان في تاريخ الأدب العربي[7] ،

---

(١) سورة فصلت آية : ٣٥ .

(٢) الفرق بين الظاء والضاد ق ٣٣/أ .

(٣) المصدر نفسه ق ٣١/أ .

(٤) المصدر نفسه ، وانظر : لسان العرب (ظلل) جـ١٣/٤٤١ .

(٥) جـ٢ / ١٣٠ وقد حقق الدكتور حاتم صالح الضامن كتاب الاعتماد هذا ونشرته مؤسسة الرسالة بيروت سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

(٦) جـ ١/ ٦٤ .

(٧) جـ ٥ / ٢٩٥ .

وعباس العزاوي في تاريخ الأدب العربي في العراق[1] ، والدكتور محمد كامل بركات في مقدمة تحقيقه[2] تسهيل الفوائد .

أمّا نسخة الكتاب الخطية فهي نسخة وحيدة في المكتبة الظاهرية[3] بدمشق برقم ١٥٩٣ عام وعندي مصورة لها أرجع إليها عند الحاجة وتقع في ١٥ ورقة مع مجموعة لغوية من الورقة (٦١ - ٧٥) كتبت بخط نسخي عادي مشكول بعض الشكل . وكتبت عناوين الأبواب بخط أكبر بها هامش بعرض ٣ سم ، عليه بعض تعليقات ، وقد تأثر أعلى المخطوطة بالرطوبة بعض التأثر . والنسخة جيدة - نسخها عبد الرحمن ابن أبي بكر بن أحمد بن مالك التفزي الأندلسي في ٥ من جمادى الأولى سنة ٧٣٥ هـ . وهذا كتاب ثالث ألفه ابن مالك في الظاء والضاد . وقد قال عنه في مقدمته : « وأسميته : (الاعتماد في نظائر الظاء والضاد) . ولعل قائلاً يقول : المراد من هذا أيش ؟ فأقول : في هذا فائدتان :

الفائدة الأولى : قد ورد في الحديث : « أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش »[4] . ألا ترى كيف افتخر - ﷺ - بفصاحة النطق بها وأثبتها لنفسه ، وما نفاها عن قومه . وهذا من شرف خلقه العظيم في التواضع . كما قال : « لا تفضلوني على يونس ابن متى » ، وكما قال في حديث النشر للحشر : « أنا أول من تنشق عنه الأرض ولا فخر » . والفائدة الأخرى تنقسم إلى قسمين : الأول أن هذه الألفاظ ربما كفت المتيقظ في الاحتراس ، وكفت عنه شباشبه الالتباس.

والفائدة الثانية : أن كل ترجمة منها تتضمن مسألتين ما كذا بالضاد وما كذا بالظاء » .

---

(١) جـ ١ / ١٧٧ .

(٢) ص ٣٣ .

(٣) فهرس مخطوطات الظاهرية (علوم اللغة العربية) ص ٥٦٧ .

(٤) قال شهاب الدين الخفاجي في شفاء الغليل ص ٢٨ : (إن هذا الحديث لم يصح عن النبي - ﷺ - فلايصح الاستدلال به) .

منهجه في الكتاب :

رتب ابن مالك الكلمات ذات الظاء والضاد على حروف المعجم مبتدئًا بالكلمات المبدوءة بالهمزة ، ثم ثنى بالباء فالتاء والحاء والخاء ، والضاد والعين والغين والفاء ، واللام والميم والنون . وما سقط من حروف المعجم فهو مما لم ترد كلمات مبدوءة به تشتمل على الظاء والضاد .

وطريقته في بحث الكلمات أن يذكر الكلمة مشتملة تارة على الضاد وأخرى على الظاء ، ثم يشرحها مبينًا الفرق بينهما في المعنى .

يقول مثلاً في حرف الهمزة : « أَضَلّ وأَظَلّ ، فأمّا أَضَلّ (بالضاد) فَأَضَلّ فلان فلانا : إذا أغواه [١] . وفي القرآن الكريم (جل منزله) : ﴿ وأضلّ فرعون قومه وما هدى ﴾ [٢].

وأَضَلّ الرجل الدار والدابة : إذا لم يهتد إليهما . وأمّا أَظَلّ (بالظاء) فأظَلّ الشهر : إذا أشرف ، وأظلّ الأمر : إذا قرب ، وأظَلّ الحائط والشجر : إذا سَتَرا ، وأَظَلّ القوم : ساروا في الظلّ . والظلّ معروف ، وهو ما يكون في أول النهار فإذا نَسَخَتْه الشمس ثم رجع فهو حينئذ فَيْء »[٣] .

وبعد أن ينتهي من ذكر الكلمات ذات الضاد والظاء التي وردت مبدوءة بحرف الهمزة يبدأ بالكلمات ذات الضاد والظاء التي تبدأ بالباء وهي : البضّ والبظّ ، والبيض والبيظ .

وفي حرف الحاء يقول : « الحاضر والحاظر ، فأمّا الحاضر (بالضاد) فاسم فاعل من حضر يحضر فهو حاضر : وهو الشاهد المقيم ضد الغائب . وطعام

(١) الاعتماد ق ٦٣/ب .

(٢) سورة طه آية : ٧٩ .

(٣) الاعتماد ق ٦٣/ب .

محضور : أي مشهود . ومنه الحاضر خلاف البادي ، لأنه يقيم في الحاضرة وهي المدن والقرى ، والحاضر أيضًا : الحيّ العظيم . وأما الحاظر (بالظاء) فاسم فاعل من حظرت الشيء حظرًا : إذا منعته ، وهو ضد الإباحة ، والمفعول محظور ، وكل شيء منع شيئًا فقد حظره ، قال الله (جل ثناؤه) (وما كان عطاء ربك محظورا) [١] أي ممنوعا » [٢].

وينتهي كتاب (الاعتماد) بحرف النون[٣] فيقول : « النضير والنظير ، فأمّا النضير (بالضاد) : فالشيء البهيج . والنضير : الذهب ، وبنو النضير : حيّ من اليهود دخلوا في العرب ، وهم على نسبهم إلى هارون أخي موسى عليهما السلام. وأما النظير (بالظاء) فالمثل ـ يقال : فلان نظير فلان : إذا كان مماثلاً له ، والجمع نظراء » .

ويظهر من سرد الأمثلة السابقة أن أكثر ما جاء في الكتاب لا يعالج الأصوات بالمعنى الدقيق انه نوع من القوائم اللغوية التي تعتمد على الذكاء وسعة المحصول في حصر النظائر .

مصادر ابن مالك في الكتاب :

يمتاز منهج ابن مالك في التأليف بالأمانة العلمية ، ونسبة كل قول ألى صاحبه ، وكل رواية إلى راويها . وقد أضفى هذا على كتابه (الاعتماد) أهمية كبيرة لأنه جاء سجلاً وعى بعض أقوال اللغويين ، وحفظ لنا ثروة كبيرة من آرائهم .

---

(١) سورة الإسراء آية : ٢٠ .

(٢) الاعتماد ق ٦٥ / أ .

(٣) المصدر نفسه ق ٧٥/أ .

أمّا اللغويون الذين نقل عنهم ابن مالك ، والذين ورد ذكرهم في الكتاب فهم : الأصمعي ، وأبو بكر بن دريد ، والجوهري ، وأبو البقاء العكبري وأبو عمرو ، ومحمد بن عبيدالله بن سهيل النحوي ، وأبو عثمان السرقسطي ، والأزهري ، وأبو عبيدة . ولم يذكر ابن مالك جميع الكتب التي كان يستقى منها نقوله ورواياته ، بل كان يكتفى بذكر أسماء اللغويين الذين يأخذ عنهم دون ذكر كتبهم . وقد ورد ذكر ثلاثة كتب فقط هي : الظاء والضاد[1] لمحمد بن عبيدالله ابن سهيل النحوي ، وكتاب الأفعال[2] لأبي عثمان السرقسطي ، والمشوف المعلم[3] لأبي البقاء العكبري والحقيقة أن هناك كتبًا كثيرة اعتمد عليها ابن مالك ، وأخذ منها مادته ، ولكنه لم يذكر اسماءها والذي يتأمل مواد كتابه (الاعتماد) والنصوص المنسوبة لأصحابها فيه لا يجد كبير مشقة في الاهتداء إلى مصادر الكتاب .

المادة التي اعتمد عليها :

كان ابن مالك يشرح ما يقع له من المفردات التي تحتاج إلى شرح وتوضيح . وقد استقى شواهده من المصادر الآتية :

(أ) القرآن الكريم : بلغ مجموع ما استشهد به من الآيات سبع عشرة آية من سور مختلفة . ومن أمثلة استشهاده ما ذكره في مادة (ظهر) : « الظُّهْر

---

(١) من هذا الكتاب نسخة مخطوطة على مكيروفيلم بمعهد المخطوطات التابع للجامعة العربية عن الأصل المحفوظ في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم ٩٣ لغة . وقد حققه د . عبد الحسين الفتلي ونشره في مجلة المورد العراقية المجلد ٨ سنة ١٩٧٩م .

(٢) طبع الجزء الأول منه بالقاهرة سنة ١٩٧٥م وحققه الدكتور حسين محمد شرف .

(٣) اسمه الكامل : المَشُوف المُعْلَم في ترتيب إصلاح المنطق : من مؤلفات العكبري اللغوية التي نشرها مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة .

(بالضم): بعد الزوال، ومنه صلاة الظهر . والتظاهر : التعاون ، والظهير : المعين . وفي الكتاب العزيز (جل منزله): ﴿ **والملائكة بعد ذلك ظهير** ﴾ [1]. والظِّهْريّ : الشيء الذي تجعله بظهْر أي تنساه . قال الله (جل ثناؤه) : ﴿ **واتخذتموه وراءكم ظِهْريا** ﴾) [2] » [3] .

(ب) الحديث الشريف : بلغ مجموع الأحاديث التي استشهد بها ستة أحاديث فقط . ففي مادة (الظراب) قال ابن مالك : « الظراب (بالظاء) جمع ظَرِب : بفتح الظاء وكسر الراء : وهي الروابي الصغار . وكذلك فُسِّر في الحديث (حتى تروا الشمس على الظراب) [4].

(جـ) أقوال الصحابة : بلغ مجموع أقوال الصحابة التي استشهد بها أربعة . ففي مادة (التضافر) يقول : « يقال : تضافر القوم يتضافرون مضافرة وتضافرا ، فهم متضافرون . وفي خطبة لأمير المؤمنين علي (رضى الله عنه) : « ياعجبًا من تضافر هؤلاء القوم على باطلهم وفشلكم عن حقكم »[5] . معناه : من تعاونهم على الباطل »[6] .

(د) الأمثال وأقوال العرب : وحظ الاستشهاد بها قليل .

(هـ) الشعر : أكثر ابن مالك من الاستشهاد بالشعر . فقد بلغت شواهده منه (٥٠) شاهدًا ، لأكثر من عشرين شاعرًا . وهو كغيره من العلماء

---

(١) سورة التحريم آية : ٤ .

(٢) سورة هود آية : ٩٢ .

(٣) الاعتماد ق ٦٩ / أ .

(٤) المصدر نفسه ق ٦٧ / ب .

(٥) انظر في خطبة علي – كرّم الله وجهه – : نهج البلاغة (المنسوب للشريف الرضي) جـ١/٧٧ .

(٦) الاعتماد ق ٦٤/ب .

حريص ـ كما قلنا ـ على الاحتجاج بأشعار الذين صحّت ملكاتهم ، وصفت لغتهم من الشوائب .

ولم تكن جميع هذه الشواهد منسوبة لقائليها ، بل ترك طائفة كبيرة منها دون نسبة . ولكنه روى بعضها عن لغويين ثقات ، يطمأن إلى ما يروونه ، ويعتّد به ، كأبي عمرو بن العلاء ، والأصمعي ، وابن دريد .

أما الشعراء الذين استشهد بهم ، وصرّح بأسمائهم ، فهم : النابغة الجعدي ، وحسان بن ثابت ، والعجاج ، وابن دريد ، وأبو ذؤيب الهذلي ، وكثير ، والنابغة الذبياني ودريد بن الصمة ، والأسود بن يعفر ، وذو الرمة ، والأعشى . يقول مثلاً في مادة (ظهر) : « ومنه قولهم : ظهر فلان بحاجتي : إذا استخفّ ، وجعلها تظهر كأنه أزالها ، ولم يلتفت إليها . قال أبو ذؤيب[1] :

وعَيَّرها الواشُون أنّي أُحِبُّها   وتلك شَكاةٌ ظاهِرٌ عنك عارُها

وفي مادة (النضير) يقول : « النضير (بالضاد): الشيء البهيج ، والنضير : الذهب قال الأعشى[2] :

إذا جُرِدّتْ يومًا حَسِبْتَ خَميصةً   عليها وجَرْيال النضير الدُّلامصا

ويختلف هذا الكتاب ـ كما رأينا من الأمثلة ـ عن سابقيه في أنه يعالج ناحية المعنى لا الصوت ، وهو ما تشعر به التسمية فهو إلى الدلالة أقرب .

---

(١) انظر : ديوان الهذليين (رواية السكري) جـ١/٢١ . ومعنى ظاهر عنك : أي لا يعلق بك .

(٢) ديوان الأعشى (شرح وتعليق الدكتور محمد محمد حسين) ص ١٤٩ ، ومقاييس اللغة لابن فارس جـ٢/٢١٩ ، واللسان (نضر) جـ٧/٧٠ و (خمص) جـ٨/٢٩٧ . وفي الديوان : « وجريالا يضي دلامصا » . ومعنى جريال : ذهب ، دلامص : لمّاع .

٤ ـ تحفة الإِحْظَاء في الفرق بين الضاد والظاء :

عنوان الكتاب وتوثيقه :

عنوان هذا الكتاب كما جاء في الورقة الأولى من مخطوطة مكتبة (شهيد علي باشا) ، باستانبول رقم ٢٦٧٧ ، هو (تحفة الإحظاء في الفرق بين الضاد والظاء) .

أما نسخة دار الكتب المصرية[١] فقد كتب في الصفحة الأولى منها (كتاب في الفرق بين الضاد والظاء) . وذكره الأستاذ عز الدين التنوخي باسم (تحفة الإحْظَاء في تمييز الضاد من الظاء)[٢] ، ولم يشر إلى رقم النسخة التي اعتمد عليها ، ولا إلى مكانها . والذي يمكن أن نطمئن إليه ، ونؤكد صحته ، هو العنوان الذي ذكر في نسخة مكتبة (شهيد علي باشا) باستانبول التي أشرنا إليها . ويؤيد ما ذهبنا إليه ما ذكره ابن مالك في مقدمة الكتاب حيث قال :

فهاك تحفة إحْظَاء حوت لهما ضوابطا أعجزت أولى نهى وهمم

وهذا الكتاب ـ فيما نعلم ـ لم يذكره أحد من القدماء ، ممن ترجموا لابن مالك .

أما المحدثون فقد أشار إليه منهم بروكلمان[٣] في مؤلفاته ، وأشار إلى أن منه نسخة في مكتبة شهيد علي باشا باستانبول .

نسبة الكتاب إلى مؤلفه :

أما نسبة الكتاب إلى ابن مالك فثابتة للأسباب الآتية :

---

(١) رقمها ٥٨٣٠ هـ .

(٢) انظر : كتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي جـ٢/٢٧١ في الهامش .

(٣) تاريخ الأدب العربي (الطبعة العربية) جـ٥/٢٩٥ .

١ ـ قدّم ابن مالك كتابه (تحفة الاحظاء) للملك الناصر صلاح الدين ، يقول في المقدمة :

وما تيسر احصائي لما جمعت — الا بسعد الذي من حاد عنه حرم

مولى الملوك صلاح الدين ناصره — مولى الأنام منى يمن نمى وجم

وقد قدم له ابن مالك أيضًا كتابين هما : (وفاق المفهوم) و (الاعلام بمثلث الكلام) .

٢ ـ الاكثار في هذا الكتاب من النقل عن ابن دريد ، والأزهري ، وابن سيده ، وغيرهم من الأعلام الذين سبقوه ، ونقل عنهم في كتبه اللغوية الأخرى .

٣ ـ تقارب النصوص في مؤلفات ابن مالك مع بعض نصوص كتاب (تحفة الإحْظَاء) ولا نبالغ إذا قلنا : ان هناك نصوصا في هذه المؤلفات هي بنصها في (تحفة الإحْظَاء) ، من ذلك مثلاً :

(١) : (أ) : انه يقول في كتاب (الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد) : « تتميز الظاء من الضاد بتقدم شين كَشِظاظ ، وهو عود الجوالق[1] ، ورجل من ضبّة يضرب بلصوصيته المثل في قولهم : « ألصّ من شِظاظ »[2] .

وهذا النص مذكور في (تحفة الإحْظَاء) على الوجه التالي :

« الشِّظاظ : عود الجوالق . وشَظّ الجوالق وأشَظّه : فعل به ذلك ، فهو مَشْظُوظ وشَظيظ ومشظ ، والشِّظاظ أيضًا : حجر دقيق مُحدّد . وفي المثل فلان أشظ من اللص ، من شظاظ ، وهو لصّ في بني ضبّة »[3] .

(١) الجوالق : بكسر اللام وفتحها : وعاء من الأوعية . معرّب . انظر اللسان (جلق) جـ١١/٣١٨ .

(٢) الاعتضاد (نسخة برلين) ص ٢ ، والاعتضاد (الطبعة المحققة) ص ٣٣ .

(٣) تحفة الاحظاء ص ٣ . وانظر : اللسان (شظظ) جـ٩/٣٢٤ .

(ب) : ويقول كذلك في (الاعتضاد) :

« غَطْغَطَت القدر وغَظْغَظَت : إذا صوّتت بغليانها . ويقال لحافظ الكرم والزرع ونحوهما[1] ناظور (بالاعجام) ، وهو المشهور ، و (بالاهمال) عن الأزهري[2] عن ابن الاعرابي . وتأطّم (بالطاء والظاء) : إذا غضب . حكى ذلك أبو سهل »[3] .

وقال في (تحفة الإحْظَاء) :

« غطغطت القدر وغظغظت : إذا صوّتت بغليانها . ويقال لحافظ الكرم ونحوه ناطور وناظور ، الاعجام مشهور ، والاهمال عن الأزهري سماعًا عن العرب ، ورواية عن ابن الاعرابي . وتأطّم (بالطاء والظاء) : إذا غضب ، وكذلك تأظّم ، حكاه باللغتين أبو سهيل الهروي »[4] .

وبمقارنة هذه النصوص يتّضح لنا أن كتاب (الاعتضاد) يحتوي على نصوص تشبه إلى حد كبير نصوص كتاب (تحفة الاحظاء) ، مما يدل على أن مؤلف الكتابين واحد . ثم أن الكتابين يبحثان موضوعًا واحدًا هو الفرق بين الظاء والضاد .

(٢) وفي كتاب (وفاق المفهوم) ورد ما نصّه :

« يقال : تضافر القوم على فلان ، وتظافروا أي تعاونوا . وعضه الزمان ، وعظه : اشتدّ عليه ، وكذلك الحرب »[5] .

وفي (تحفة الإحْظَاء) :

---

(١) هكذا في (نسخة برلين) ، وفي الطبعة المحققة : « وغيرها » .

(٢) تهذيب اللغة جـ١٣/٣١٨ .

(٣) الاعتضاد (نسخة برلين) ص ٣٨ ، والاعتضاد (الطبعة المحققة) ص٩٦-٩٧.

(٤) تحفة الإحظاء ص ٥٨ .

(٥) وفاق المفهوم ق ١٨ / أ.

« عظّته الحرب، وعضّته ، وعظّه الزمان ، وعضّه (بالظاء والضاد) : إذا أصاباه بشريهما ، وكذلك التظافر والتضافر بمعنى التعاون »[1] .

منهج ابن مالك في تحفة الإحْظَاء :

الكتاب قصيدة تقع في ٩٤ بيتًا . شرحها ابن مالك شرحًا مستفيضًا ، اعتمد فيه على مصادر كثيرة ، وعلى آراء اللغويين الذين سبقوه . وقد قسمه إلى أربعة فصول هي :

الفصل الأول : الضوابط المميزة للظاء من الضاد[2] .

الفصل الثاني : ما يقال بالظاء والضاد[3] .

الفصل الثالث : ما يقال بالظاء والطاء[4] .

الفصل الرابع : ما يقال بالظاء والطاء والضاد[5] .

تلك هي عناوين فصول الكتاب ، وفيما يلي بيان لها :

١ ـ تحدث المؤلف في الفصل الأول عن الأحرف التي لا تجتمع مع الضاد في كلمة . وأول هذه الأحرف الشين . ويستثنى من ذلك كلمات اجتمعت فيها الشين مع الضاد . يقول ابن مالك : « الشين لا تجتمع مع الضاد في كلمة إلا في (الشَّمَض)، مصدر شمض فلان فلانا : إذا أخذ بمجامع قلبه . و (الشَّرْض): وهو ما غلظ من الأرض . و (الشِّرْواض) : الجمل الضخم »[6] .

---

(١) تحفة الاحظاء ص ٥٤ .

(٢) تحفة الإحظاء ص ٢ .

(٣) ص ٥٣ .

(٤) ص ٥٦ .

(٥) ص ٥٨ .

(٦) ص ٣ ويبدو أن هذه الضوابط لهجات : لهجة بالظاء وأخرى بالضاد التي تشبه الظاء وثالثة بالطاء المهملة وهي الضاد الحالية ، أو كانت الظاء في القديم مجهورة ، هذا على أساس النطق ، أما من حيث الكتابة فالمسألة فيها شك التصحيح بين الظاء والطاء .

ثم بين المؤلف أن اجتماع الشين مع الظاء في كلمة رافع لتوهم كونها ضاداً فقال: « وإذا ثبت أن الضاد لاتجتمع مع الشين في كلمة إلا فيما استثنى من الكلمات الأربع ، كان وجود الشين في كلمة فيها ظاء رافعًا لتوهم كونها ضادًا » [١] وأما ثاني الحروف التي لا تتقدم على الضاد في كلمة فهو (اللام) ، ويستثنى من ذلك كلمات . يقول ابن مالك : « اللام لا تتقدم على الضاد في كلمة إلا ما استثنى من (اللصم) : وهو العنيف ، و (اللُّعْوض) و (العِلَّوْض) وهما من أسماء ابن آوى . و (اللاّضي) و (اللُّضْلاض) و (الملضلِض) ، وهن عبارة عن الدليل الحاذق »[٢] ثم يذكر ابن مالك أن تقدم اللام على الظاء رافع لتوهم كونها ضادًا يقول :

« وإذا ثبت أن اللام لا تتقدم على الضاد في غير الكلمات المستثنيات كان تقدمها على الظاء رافعًا لتوهم كونها ضادًا . فمن ذلك (ألظ) بالشيء : إذا لزمه ، وأولع به . و (اللظيظ) : الولوع . و (لظلظت) الحيّة : حرّكت رأسها غيظًا فهي لظلاظ » [٣].

٢ - وتحدث في الفصل الثاني عن الكلمات التي تقال بالظاء والضاد . مثال ذلك :

« عظّه الزمان وعضّه (بالظاء والضاد) : إذا أصاباه بشربهما ، وكذلك التظافر والتضافر بمعنى التعاون »[٤] .

وهكذا فعل في سائر الكلمات تفريبًا ، يأتي بالمثال بالظاء والضاد ، ويميز بينهما ويستشهد بالقرآن ما استطاع إلى ذلك سبيلا ، وإلاّ جنح إلى الشعر والنثر

(١) تحفة الإحظاء ، ص ٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٥ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٥٤ .

من كلام العرب . ومن الكلمات التي تصدّى لها في هذا الفصل : فاظ وفاض ، وفرظ ، وفرض ، وظالع وضالع ، وأنظح وأنضح .

٣ - وتحدث في الفصل الثالث عن الكلمات التي تقال بالظاء والطاء، وضرب أمثلة لذلك ، وشرح كل مثال . من ذلك قوله : « التمظ فلان الحق : إذا ذهب به ، رواه (بظاء معجمة) أبو سهل الهروي ، وعزاه إلى التميمي ، ورواه (بطاء مهملة) الأزهري في (التهذيب)[١] وعزاه إلى أبي زيد »[٢] .

وكذلك فعل في سائر الكلمات مثل : أطَلَّ وأظَلَّ ، وناطور وناظور ، وتأطَّم وتأظَّم وبنو ناعط وناعظ ، ووقط ووقظ ، وطلف وظلف .

٤ - أما الفصل الرابع وهو الأخير ، فقد تحدث فيه عن الكلمات التي تقال بالظاء والطاء والضاد ، وضرب أمثلة عديدة نهج فيها النهج السابق نفسه . من ذلك : « يقال : ذهب دمه بِظْرا وبِطْرا وبِضْرا (بالظاء والطاء والضاد) : أي هدرا باطلا .

وإِظان : اسم مكان (بظاء معجمة) عن أبي عمرو الشيباني و (بطاء مهملة) عن ابن الأعرابي ، و (بضاد معجمة) عن أبي الحسن بن سيده »[٣] . قال ابن مقبل[٤] :

تأمَّلْ خليلي هل ترى من ظعائن   تحمَّلْن بالعلياء فوق إظان

---

(١) تهذيب اللغة (لمط) جـ٣٥٦/١٣ .

(٢) تحفة الإحظاء ص ٥٦ .

(٣) انظر : المصدر نفسه ص ٥٨ .

(٤) انظر : لسان العرب (أظن) جـ ١٦ / ١٥٧ .

مصادر تحفة الإحظاء :

اعتمد ابن مالك في (تحفة الإحْظَاء) على كتب لغوية كثيرة . وأهم هذه الكتب : « الأضداد لقطرب » و « الزرع والكرم » لابن شميل ، و « الفرق بين الظاء والضاد » لأبي سهل الهروي ، و « التهذيب » للأزهري ، و « المقصور والممدود » لابن ولاد ، و « شرح الفصيح » لأبي عمر الزاهد ، و « الغريب المصنف » لأبي عبيد ، و كتاب « لغات العرب » ليونس بن حبيب ، و « الضاد والظاء » لابن الدهان ، و « المحكم » لابن سيده . وأما الأشخاص الذين نقل عنهم ، وذكرهم في كتابه ، فهم كثيرون ، منهم : ابن دريد ، والفراء ، واللحياني ، وابن السكيت ، وابن الاعرابي ، والصاغاني . ومن أمثلة استشهاده بأقوال العلماء ما ذكره في مادة (ظرف) : « الظريف : الحسن الوجه واللسان ، وعلى هذا يقال : ما أظرف زيد : وجهه أم لسانه ؟ قال ابن الأعرابي : الظرف في اللسان ، والحلاوة في العينين ، والملاحة في الفم والجمال في الأنف . ويقال : الظريف : جمع الأدب ، كما جمع الوعاء ما أوعى فيه »[1] .

موازنة بين الكتب الأربعة :

بالرجوع إلى هذه الكتب الأربعة : « الاعتضاد » ، و « الفرق بين الظاء والضاد » ، و « الاعتماد » ، و « تحفة الإحْظَاء » ، وبالموازنة بينها نرى أنها تعالج موضوعًا واحدًا هو محاولة التفريق بين الظاء والضاد ، ووضع ضوابط لذلك. ويرى المؤلف أن من أخذ بهذه الضوابط لا يقع في الخلط بينهما. ولكن هذه الكتب تختلف في طريقة العرض والتقسيمات والمفردات التي تعالجها . فكتاب (الاعتضاد) قصيدة قام بشرحها ابن مالك معتمداً على بعض المصادر

---

(١) تحفة الاحظاء ص ٢٠ وانظر : تهذيب اللغة (ظرف) جـ١٤/ ٣٧٣ . فقد عرض الأزهري لمعنى الظريف .

وأقوال بعض العلماء . جاء في أولها : « هذه قصيدة تجمع ضوابط مميزة للظاء من الضاد ... » .

يتكون هذا الكتاب من ثلاثة فصول : الأول : الضوابط المميزة للظاء من الضاد ، والثاني : ما يقال بضاد وظاء ، والثالث : ما يقال بطاء مهملة وظاء معجمة .

يقول المؤلف في الفصل الأول : « يقال للشابّ الخفيف في الحاجة عَضْب ، تشبيهًا بالسيف العَضْب ، وهو القاطع الذي لا يتوقّف في الضرب، فإذا جاوزت ما استحقه الضاد من هذه المادة لدلالته على قطع أو شبهه ، فأوجب الظاء لغيره نحو عَظَبَ الطائر : إذا حرّك ذنبه بسرعة ، وعَظَبَ الإنسان على ماله إذا أحسن القيام عليه ... »[١] .

أما الفصل الثاني فخصصه ابن مالك لما يقال بضاد وظاء : « يقال : قَرَظَهُ قَرْظا وقَرَضه قَرْضا : إذا مدحه . وقَرَّظه تقريظا كذلك ، وهما يتقارظان ويتقارضان : أي يتمادحان »[٢] .

والفصل الثالث والأخير خصصه لما يقال : بطاء مهملة ، وظاء معجمة مثل :

« ظَلَفَ دم القتيل ظَلَفا (بالظاء والطاء) : إذا ذهب هَدَرا . ظَفَّ قوائم الدابة ، وطَفَّها : إذا جمعها في الرباط »[٣] .

أما الكتاب الثاني (الفرق بين الظاء والضاد) فأصغر كتبه الأربعة حجما . موجز في موضوعه ، قليل الأمثلة . خال من الشواهد وآراء العلماء ليس في أوله

---

(١) الاعتضاد (نسخة برلين) ص ٨ ، والاعتضاد (الطبعة المحققة) ص ٤٤ .

(٢) المصدر نفسه (نسخة برلين) ٣٧ ، و(الطبعة المحققة) ص ٩٤ .

(٣) الاعتضاد (نسخة برلين) ص ٣٨ ، والاعتضاد (الطبعة المحققة) ص ٩٨ .

مقدمة توضح منهجه . والطريقة التي سار عليها ابن مالك في الكتاب هي أن يذكر الكلمات ذات الظاء أو الضاد محاولاً التفريق بينهما ، ووضع قاعدة . يقول ابن مالك : « كل لفظ فيه ظاء ، مما أوله حاء وثانيه فاء ، شرطه أن يكون لفظ الحفظ ، أو مشعرًا بمعناه ، بوجه ما ، فمن ذلك حَفِظَ الشيء : حَرَسَهَ ، والعِلم وغيره وعاه . وطريق حافظ : بيّن مستقيم وحافظ على الشيء : داوم عليه . فَعُلِمَ بهذا أن ما لا يشعر بِحِفْظ ، مفتوح الحاء ، فهو بالضاد . فمن ذلك حَفِضَ الشيء : إذا جناه ، وكذا إذا ألقاه فطرحه ، ومنه سُميت الخليّة التي يأوي إليها النحل حفيضة يحفض فيها العسل » [1].

وأما كتاب (الاعتماد) فنهج ابن مالك فيه منهجًا مختلفًا عن الكتابين السابقين .

فقد رتب الكلمات المشتملة على الظاء والضاد على حروف الهجاء مبتدئًا بالكلمات المبدوءة بالهمزة ثم الباء ، فالتاء والحاء ، إلى آخر هذه الحروف وهو النون ، وقد أغفل بعض الحروف لأنها لم ترد كلمات من هذا القبيل مبدوءة بها . مثل : الدال والذال ، والقاف والكاف ، وغيرها . وطريقته في بحث الكلمات أن يذكر الكلمة مشتملة تارة على الضاد ، وأخرى على الظاء شارحًا الفرق بينهما في المعنى .

ففي حرف الحاء : « الحافظ (بالظاء) اسم فاعل من حَفِظْتُ الشيء حِفْظا : ضد نسيته ، والمفعول : محفوظ . ومنه يقال : فلان حافِظ : إذا كان يستظهر ما يتحفّظه .

والحافظ : الواعي للشيء والحارس له . والحافض (بالضاد) اسم فاعل من حَفَضْتُ العُودَ ، أحْفَضُهُ حَفْضا ، فأنا حافِض ، والعود مَحْفُوض : إذا

(١) الفرق بين الظاء والضاد ق ٣٢/ب .

حَنَيْتُه وعَطَفْته »[1] وفي حرف العين يقول المؤلف: «العَضْب (بالضاد) : السيف الصارم ، ومصدر عَضَب الشيء عَضْبا : إذا كسره ، أو قطعه . والعَظْب (بالظاء) : تحريك الطائر جناحه »[2] . وينتهي كتاب (الاعتماد) بحرف النون . وفيه « النضير (بالضاد) : الشيء البهيج . والنضير : الذهب . والنظير (بالظاء) : المِثْل ، يقال : فلان نظير فلان : إذا كان مماثلاً له »[3] .

والكتاب الرابع (تحفة الإحْظَاء) فقد سار فيه ابن مالك وفق منهج كتابه : (الاعتضاد) من حيث تقسيم الفصول ، وضرب الأمثلة . وقد جاء الكتاب في أربعة فصول . الأول : الضوابط المميزة للظاء من الضاد . والثاني: ما يقال بالظاء والضاد ، والثالث : ما يقال بالظاء والطاء ، والرابع : ما يقال بالظاء والطاء والضاد . وهنا نلاحظ أن المؤلف قد تناول الفصول الثلاثة في هذا الكتاب في كتابه (الاعتضاد) بالشرح والدراسة وضرب الأمثلة والذي يمكن ملاحظته هو طول فصول كتاب (تحفة الإحْظَاء) الثلاثة حيث حشدت فيها كثير من المفردات والعبارات الطويلة ، بينما نجد هذه الفصول في كتاب (الاعتضاد) أقل طولاً وفيها إيجاز .

أما الفصل الجديد الذي عالجه في (تحفة الإحْظَاء) فهو : ما يقال بالظاء والطاء والضاد . وترتيبه الرابع بين فصول الكتاب يقول ابن مالك فيه :

« يقال : ذهب دمه بِظْرا وبِطْرا و بِضْرا : أي هدرًا باطلاً . إظان : اسم مكان (بظاء معجمة) عن أبي عمرو الشيباني ، و (بطاء مهملة) عن ابن الاعرابي ، و (بضاد معجمة) عن أبي الحسن بن سيده »[4] .

---

(١) الاعتماد ق ٦٥/ب ، وانظر : تهذيب اللغة (حفض) و (حفظ) جـ ٤/٢١٦ و٤٥٨ .
(٢) الاعتماد ق ٧٠/ أ، وانظر : لسان العرب (عضب وعظب) جـ٢/٩٩ و ١٠١.
(٣) الاعتماد ق ٧٥/أ .
(٤) تحفة الإحظاء ص ٥٨ وانظر ص ٤٥ من هذا الكتاب .

ونخلص من هذه الموازنة السريعة إلى أن ابن مالك بذل جهدًا في محاولة التفريق بين صوتي الظاء والضاد ، ولكن جهده كان مقصورًا غالبًا على التمييز الكتابي لا النطقي ، وهو بهذا يحاكي العلماء السابقين الذين ألّفوا رسائل وكتبًا في الظاء والضاد .

٥ ـ الإرشاد في الفرق بين الظاء والضاد :

ذكره ابن مالك في مقدمة كتابه « الاعتماد في نظائر الظاء والضاد » فقال : « أما بعد فإن هذه الألفاظ المتفقة المبنى ، المختلفة المعنى . عاينتها عند جمعي لكتابي الملقب بالإرشاد في الفرق بين الظاء والضاد » .

وهو من مؤلفاته المفقودة . ولم نعثر على نقول منه ، أو على نسخة مخطوطة حتى نستطيع عرض بحوثه ، وتحليلها ، والحكم عليها .

ومن حقنا ، بعد هذا العرض العام ، أن نسأل أنفسنا لماذا لم يجمع (ابن مالك) دراسته هذه كلها في مؤلف واحد ، يجمع شواردها ، بدل أن تكون مبعثرة في عدة بحوث .

أكبر الظن أن المؤلف بدأ عجالة فرق فيها بين الكلمات التي وردت بالظاء وتلك التي وردت بالضاد . ولكنه أحس بعد أن اتسعت دائرة عمله في اللغة أنها لا تكفي ، فشفعها بثانية ثم ثالثة فرابعة ، وإن اختلفت طبيعة كل منها عن طبيعة الأخريات إلى حد ما – كما رأينا – فهي في جملتها يكمل بعضها بعضا . غير اننا لا نستطيع أن نجزم بصحة ما وضعه من فوارق ، إلاّ بعد أن يسبق ذلك استقراء لغوي ، لما ورد في اللغة من كلمات بالضاد وبالظاء وبالطاء .

وابن مالك لم يبين لنا سبب هذا الاختلاف : هل هو آت من الرواة الذين لم يحسنوا الاستماع إلى الكلمات حين نطقها ، أو من اختلاف المصادر التي نقل عنها الرواة ، أو من غير ذلك . وإلا كيف تروى كلمة واحدة بالضاد والظاء والطاء ، كما رأينا في (ذهب دمه بِظْرا ، وبِضْرا ، وبِطْرا) .

وفي كلمة (إظان) التي يرويها ثلاثة من الرواة كل منهم بنطق مخالف لنطق الآخرين .

وخلاصة القول إن هذا الاختلاف راجع إلى اختلاف اللهجات أو كلمات مختلفة المعاني وتقاربت فيما بعد أو لعله نوع من التصحيف وأولاها بالاعتبار وهو أنها لهجات .

٦ ـ النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز وشرحه :

أ ـ نسبة الكتاب إلى ابن مالك :

ذكرت أكثر المصادر[١] التي ترجمت لابن مالك ، أن هذا الكتاب من مؤلفاته . ومن هذا الكتاب : نسخة[٢] وحيدة بمكتبة شهيد علي باشا باستانبول برقم ٢٦٧٧ وعندي مصوّرة لها أرجع إليها. وتقع هذه المخطوطة في ٤١ صفحة ، خطها واضح ، بقلم محمد بن أحمد ، أما تاريخ نسخها فلم يذكر . وحدد الدكتور رمضان ششن[٣] تاريخ نسخها بالقرن الثامن الهجري .

وكتاب (النظم الأوجز) الذي نحن بصدده منظومة تقع في ٢١٩ بيتًا قام ابن مالك بشرحها شرحًا موجزًا . اعتمد في شرحه على بعض اللغويين الذين سبقوه ، مثل الأزهري والجوهري ، وابن السكيت ، وغيرهم .

---

(١) انظر ـ مثلاً ـ : الوافي بالوفيات جـ٣/٣٦٠ ، وفوات الوفيات جـ٢/٤٥٣ ، ونفح الطيب جـ٢/٢٢٥ ، وهدية العارفين جـ٢/١٣٠ ، وفمتاح السعادة جـ١/١٣٧ ، وكشف الظنون جـ٢/١٩٦٠ ، وتاريخ الأدب العربي في العراق لعباس العزاوي جـ١/١٧٩ . وقد حققه الدكتور علي حسين البواب ونشرته مكتبة دار العلوم بالرياض سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .

(٢) ذكر الدكتور محمد كامل بركات كتاب (النظم الأوجز) بين مؤلفات ابن مالك في مقدمة تحقيقه تسهيل الفوائد لابن مالك ص ٣٤ وقال : « لم أعثر على نسخ من هذا الكتاب بالمكتبات التي تيّسر لي الاطلاع عليها ، فلعلّه من مؤلفاته المفقودة » .

(٣) في كتابه : نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا جـ١/١٧٠ ... وما بعدها .

ب ـ التأليف في الهمز :

اختلفت القبائل العربية في موقفها من هذا الصوت ، الذي يعسر على بعض الناس إخراجه من مخرجه ، ما بين تحقيق له وتسهيل ، وتبع ذلك اختلاف المتكلمين في النطق به . « وكان هذا الحرف (الصوت) شجي في حلوق كثير من اللغويين والنحويين ، استنفد منهم الجهود الجبارة وسبب لهم كثيراً من الأذى، وأشاع في كتبهم مظاهر الاضطراب والفوضى . ويبدو أن هذا الاختلاف – وربما اختلاف القراء خاصة – جذب أنظار الباحثين إليه سريعًا فعنوا به »[1] وكان على رأس هؤلاء الباحثين عبدالله بن اسحاق الحضرمي (ت ١٢٧هـ) الذي ألف كتابًا في الهمز [2] . كذلك من اللغويين الذين ألفوا فيه قطرب[3] (ت ٢٠٦ هـ)، ثم أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري[4] (ت ٢١٥ هـ) الذي ينسب إليه كتابان باسم كتاب الهمز وكتاب تحقيق الهمز ومن الذين تناولوا الهمز في مؤلفاتهم ابن قتيبة[5] (ت ٢٧٦ هـ) فقد أتى في (أدب الكاتب)[6] ببعض أبواب للهمز عالج فيها بعض الألفاظ التي همزت للاتباع في بعض الآيات والأحاديث والشعر وأقوال العرب .

---

(١) المعجم العربي : نشأته وتطوره تأليف الدكتور حسين نصار جـ١/١١٧ .

(٢) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص٣١ ، والمزهرللسيوطي جـ٢/٢٩٨.

(٣) بغية الوعاة جـ١/٢٤٢ وما بعدها .

(٤) مراتب النحويين ص ٧٣ وما بعدها .

(٥) ترجمته في بغية الوعاة جـ٢/٦٣ .

(٦) أدب الكاتب لابن قتيبة ص ٢١٠ .

وألف في الهمـز أيضًا علـي بن محمد بن عبيد المعروف بابن الكوفـي[1] (ت ٣٤٨ هـ) وألف أبو الفتح عثمان بن جنّي[2] (ت ٣٩٢ هـ) كتاب الألفاظ المهموزة .

هذه لمحة موجزة عـن بعض المؤلفات التي تناولت الهـمز ، وعـالجت بعض جوانبـه . ولا شك ان ابن مالك قـد اطلع على بعض هذه المؤلفات وأفـاد منها في كتـابه . وإن كان في نقوله لم يذكـر أي مصدر من هذه المؤلفـات ، ولكن النقول والاقتباسات توحي بأنه اطلع على بعضها في الأقل .

جـ ـ طريقته في الكتاب :

ليس في كـتـاب (النظم الأوجـز) إشارة تـدل على زمن تأليـفه ، كـمـا لم ترشدنا مـؤلفات ابن مالك الأخـرى ، ومصادر ترجمـته إلى ذلك ، إلاّ ما فـيه من آراء واقتبـاسات عن بعض اللغويين تشيـر إلى أنه ألفـه زمن نضجه ، فهـو فيه ملم بجوانب الموضـوع كل الإلمام . والكتاب قصـيدة [3] في (٢١٩) بيتًا شـرحها ابن مالك شرحًا موجزًا به نقول عن كثيـر من علماء اللغة ومما قاله ابن مالك في مقدمة الكتاب :

وقد يسر اللـــه انتظـــام صنوفـــــه ... بأبيات أرضت عالمــا ومقلّدا

حوى البيت لفظين ، اختلاف كليهما ... بهمز وترك في الدلالــة أسنـدا

وما صـــح ذا وجهـــين دون تخالف ... سأورد عنه بابـا آخـر مفــردا

يقع الكتاب في بـابين ـ عالج في الباب الأول ـ ويبلغ سـتًا وثلاثين صفـحة من الحجم المتوسط ـ ما يهمز ولا يهمز باختلاف المعنى . وقد ضرب أمثلة كثيرة

---

(١) ترجمته في بغية الوعاة جـ٢/١٩٥ .

(٢) المصدر نفسه جـ٢/٣٢ ، والمدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص ٢٦٥.

(٣) انظر ص من هذا الكتاب .

لذلك دون ترتيب معين ، كما نسب أكثر الأقوال إلى أصحابها . يقول المؤلف : « النَّبيء : من النبأ ، فهمزه على الأصل وترك همزه تخفيف . والنّبيّ : بلا همز هنا الطريق . قال الأزهري : قال أبو معاذ النحوي : سمعت أعرابيًا يقول : من يدلني على النَّبيّ ؟ أي على الطريق ، والنّبيّ أيضًا : المكان المرتفع »[1].

وفي مادة (ذرأ) يقول المؤلف : « يقال ذرأت الأرض والحَبّ بمعنى : بذرت ، ومنه قول الشاعر[2] :

شَقَقْتِ[3] القَلبَ ثمّ ذرأتِ فيه هواكِ ، فَلِيمَ ، فالْتأمَ الفُطُور

ويقال أيضًا : ذرأ الشيء بمعنى كثّره - وبهذا فُسّر قوله تعالى : ﴿ يَذْرَؤُكَمْ فيه ﴾[4] وقال في شرح كلمة (ندأ) : « والنَّدْأة : (بالهمز مفتوح النون ومضمومها) : كثرة المال وهو أيضًا بالوجهين : اسم لقوس قُزَح »[5].

و (الباب الثاني) خصصه المؤلف لما يهمز وما لا يهمز ، والمعنى واحد ، ويبلغ سبع صفحات ذكر المؤلف اللفظ مهموزًا ثم غير مهموز ، مع اتفاق المعنى ، ونسب الأقوال إلى أصحابها يقول :« الدَّنِيء والدَّنِيّ : الخسيس، والعَظاية والعَظاءة : واحدة العَظاء ، وهي دُوَيبَّةمعروفة أصغر من الحِرذون . والصّلاَيَة والصّلاءة : حجر يحكّ عليه الأصباغ . والبَدَى والبَدْء : واحد الأبداء ، وهي المفاصل . والثّدُو : (بضم الثاء مهموز ، وبفتح الثاء غير مهموز) : ثدى الرجل ،

---

(١) النظم الأوجز ق ٣٨/ب ، وارجع إلى تهذيب اللغة - للأزهري جـ١٥/٤٨٦.

(٢) هو عبيدالله بن عبدالله بن عُتبة بن مسعود . انظر : لسان العرب (ذرأ) جـ١/٧٣ .

(٣) في الأصل المخطوط « شققات » صوابه في معجم مقاييس اللغة لابن فارس جـ٢/٣٥٣ ولسان العرب (ذرأ) جـ١/٧٣ .

(٤) سورة الإنسان آية : ١٣ .

(٥) النظم الأوجز ق٥٤/أ وانظر : لسان العرب (ندأ) جـ١/١٦٠ .

وقال الأصمعي : مَفْرِز الثدي . وقال ابن السكيت : اللحم الذي حول الثّدي »[1] .

وقال أيضًا : « الْيَلَب والألب : البَيْض من جلود الإبل (عن الليث)، وقال ابن شميل : الْيَلَب : خالص الحديد . وأنشد قول عمرو بن كلثوم[2] :

علينا البَيْض والْيَلَب اليماني وأسْيافٌ يُقَمْن[3] وينحنينا

وقال الأصمعي : الْيَلَب : الدَّرَق ، ويقال : هي جلود تُلبس بمنزلة الدُّروع ، يُخْرَز بعضها إلى بعض ، الواحدة يَلَبة »[4] .

د ـ أهمية الكتاب :

ترجع قيمة الكتاب وأهميته إلى أن ابن مالك لا يقف عند سرد الكلمات المهموزة ، وغير المهموزة ، وبيان الفرق بينهما في المعنى ، بل يتوسّع في معالجة الكلمة . فيذكر اشتقاقها ، ومعانيها ، وجموعها ، واللغات الواردة فيها – ذاكرًا خلال ذلك الشواهد التي يأتي ببعضها تأييدًا لقوله ، وببعضها الآخر ليثبت لغة في لفظة أو معنى يذكره للكلمة ، كما يفسر ما يقع في تلك الشواهد من ألفاظ غريبة . لذلك نستطيع أن نقول أن ابن مالك كان يعالج المادة معالجة شاملة ، وفق خطة التزمها ولم يخرج عنها إلا في حالات قليلة .

---

(١) النظم الأوجز ق ٥٥/أ ، وانظر : تهذيب اللغة جـ٣/١٤٦ ، ولسان العرب (عظى) و (صلا) جـ١٩/٢٠٢ و ٣٠٢ ، و (بدأ) وَ (ثدأ) جـ١/٢١ و ٣٣ .

(٢) البيت من معلقة عمرو بن كلثوم ، انظر : شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن القاسم الأنباري ص ٤١٤ .

(٣) وجاء في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات للأنباري : « وقوله : يقمن وينحنينا » : يريد ترفع وتوضع إذا ضرب بها ، ويروى « يَقُمن وينحنينا » : بفتح الياء وضم القاف » . انظر ص ٤١٤ .

(٤) النظم الأوجز ق ٥٥/ب .

ويمكن القول أيضًا أن ابن مالك لم يقصد مجرد إيراد الكلمات المهموزة وغير المهموزة ، بل جاوز ذلك إلى الأمور الآتية :

١ ـ ذكر اللغات :

يورد ابن مالك اللغات المختلفة للكلمات التي يعالجها مؤيدة أحيانًا بالشواهد من شعر يحتج بهم ، وهو يذكر حينًا رواة كل لغة ، وحينًا يهملهم ، من ذلك مثلاً : « الوِسَادة والوِساد : كل ما يوضع تحت الرأس : وإن كان ترابًا أو حجرًا . والوِكاف[1] : معلوم وإبدال الواو همزة لغة هذيل »[2] .

ومنه : « وكّد الشيء وأكّده بمعنى واحد ، والواو أفصح ، لأنها لغة القرآن [3] .

ومنه قوله في (بَرأ من المرض : (مفتوح الراء) عند الحجازيين ، و (مكسورها) عند غيرهم »[4] .

٢ ـ ذكر اشتقاق الكلمة :

وهذه ناحية أشار إليها ابن مالك أيضًا في معرض كلامه عن الكلمات، وقلّما خرج عنها مثال ذلك : « أهِلَ الرجل المرأة : تزوجها ، فهو آهِل ، وهي مأهولة »[5] .

---

(١) الوكاف : برذعة الحمار : انظر الافصاح في فقه اللغة لعبد الفتاح الصعيدي جـ٢/٧٠٥ .

(٢) النظم الأوجز ق ٥٦/ب ، وانظر : لسان العرب (وسد) ، و (وكف) جـ /٤٧٥ و جـ١١/٢٨١ .

(٣) النظم الأوجز ق ٥٦/أ ، وانظر : إصلاح المنطق لابن السكيت ص ١٥٩ ، والقاموس المحيط للفيروزأبادي جـ١/٣٥٩ ، والآية التي يشير إليها ابن مالك قوله تعالى :
(ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها) سورة النحل آية : ٩١ .

(٤) النظم الأوجز ق ٤١/ب ، وانظر : لسان العرب (برأ) جـ١/٢٢-٢٣ .

(٥) النظم الأوجز ق ٤١/ب ، وانظر : القاموس المحيط جـ٣/٣٤٢ .

وأمثلة ذكره اشتقاق الكلمة كثيرة منها : « الآلب : اسم فاعل من ألبَ : إذا أسرع ، أو دبّر على العدوّ من حيث لا يعلم ، ذكر ذلك الأزهري »[1] .

« الوَالِف : اسم فاعل من وَلَف البرق : إذا تتابع لمعانه ، وهو مما يستدل به على الغيث » [2].

٣ ـ ذكر الجموع :

وهذه ظاهرة تكررت عند معالجة الكلمات . فابن مالك حريص على ذكر جمع المفردة يقول : « الوَدايا : جمع وديّة ، وهي النخلة الصغيرة » [3].

ومنه : « الوِثْر : جمع وَثيرة ، وهي الوطيء من الفراش وغيرها »[4] .

ومنه : « ثَاج : قرية بالبحرين . والاثْواج : جمع ثَوجْ ، وهو الفَوْج أي الجماعة والثَّوجْ أيضًا : شبه الجُوالِق من خوص »[5] .

٤ ـ شرح المفردات :

لقد شرح ابن مالك أكثر الألفاظ الغريبة التي وردت في الكتاب . فيقول مثلاً : « النَّسِيء : المرأة التي نَسِئَت ، أي تأخر حيضها ، فَظُنّ أنها حامل . والنَّسِيء الناس[6] ، قال الله تعالى: ﴿ **وما كان ربك نسيا** ﴾ [7].

---

(١) النظم الأوجز ق ٤١/ب ، وانظر : تهذيب اللغة جـ١٥/٣٨٥ .

(٢) النظم الأوجز ق ٤١/ب ، وانظر : القاموس المحيط جـ٣/٢١٣ .

(٣) النظم الأوجز ق ٤٢/أ ، وانظر : لسان العرب (ودى) جـ٢٠/٢٦٤ .

(٤) النظم الأوجز ق ٤٢/ب ، وانظر : تهذيب اللغة جـ١٥/١١٦ .

(٥) النظم الأوجز ق ٥٢/أ ، وانظر : لسان العرب (ثوج) جـ٣/٤٥-٤٦ .

(٦) النظم الأوجز ق ٥٢/ب ، وانظر : تهذيب اللغة جـ١٣/٨٢-٨٣ .

(٧) سورة مريم آية : ٦٤ .

من ذلك : « السَّيء : (بكسر السين والهمز) : اسم أرض ، وهي التي ذكرها زهير[1] في شعره غير مهموزة ، ذكرها ابن الأعرابي . والسِّيّ (بكسر السين دون همزة) أيضًا : أرض مستوية » .

٧ ـ تحفة المودود في المقصور والممدود :

إنّ نسبة هذا الكتاب إلى ابن مالك صحيحة للأمور الآتية :

أولاً : أكثر الذين ترجموا لابن مالك ذكروا هذا الكتاب ، ومنهم الفيروزابادي في « البلغة في تاريخ أئمة اللغة »[2] ، والذهبي في تاريخ الإسلام[3] ، والمقري في نفح الطيب[4] ، والبغدادي في هدية العارفين[5] ، وكبرى زاده في مفتاح السعادة[6] ، وحاجي خليفة في كشف الظنون[7] ، وغيرهم .

ثانيًا : نقل مؤلفون متأخرون آراء أوردها ابن مالك في (تحفة المودود) منهم :

١ ـ بدر الدين المرادي (ت ٧٤٩ هـ) فقد قال في كتابه (توضيح المقاصد[8] والمسالك بشرح ألفية ابن مالك) : وقد قال ابن مالك في (التحفة) :

---

(١) هو زهير بن أبي سلمى . شاعر جاهلي . وكلمة (السيّ) جاءت في قول زهير :

أصَكّ ، مصلّمَ الأذنيْن أجنى ... لـه بالسِّيّ تنّـوُم وآء

انظر : شرح ديوان زهير للدكتور أحمد طلعت ص ٩٣ . والأصك : المتقارب العرقوبين . والمصلّم : المقطوع الأذنين . والتنّوم والآء : نبتان . أجنى : حان أن يجنى .

(٢) ص ٢٢٩ .

(٣) جـ ٢٣/٣٢ .

(٤) جـ ٢٢٥/٢ .

(٥) جـ ١٣٠/٢ .

(٦) جـ ١٣٦/١ .

(٧) جـ ١٣٤٤/٢ .

(٨) حققه الدكتور عبدالرحمن سليمان ، ونشرته مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة سنة ١٩٧٦م .

اللذان واللتان وأيهم هو أشهد . معربة قبل مجيء الصلة ، والاعراب دليل تمامها ، والأولى ما لا تتم افادته ... »[1] .

٢ ـ جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) فقد قال في كتابه (مغني اللبيب)[2]:

« وزعم ابن مالك في (التحفة) أن تسمية اللاحق للقوافي المطلقة والقوافي المقيدة تنوينًا مجاز »[3] .

٣ ـ عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) فقد قال في كتابه (شرح أبيات مغني اللبيب)[4] قال الأعشى[5] :

تَـزَاورُ عن جوّ اليمامة ناقتـي وما عَدَلتْ عن أهلـها بِـسوائِـكـا

أراد : وما عدلت عن أهلها بك . حكى هذا الحرف أبو عبيد (انتهى). ونقل السيوطي[6] عن ابن مالك أنه خرجه في شرح منظومته المسماة (تحفة المودود في المقصور والممدود) بقوله : سوى الشيء : نفس الشيء ، ذكره الأزهري[7] .

ثالثًا : لخص أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف (ت ٧٤٥ هـ) «تحفة المودود في المقصور والممدود » في كتاب صغير سماه : « المحصور في

---

(١) جـ ١٨٨/١ .

(٢) نشرة الشيخ محيي الدين عبد الحميد ، وطبعته المكتبة التجارية بمصر ، بدون تاريخ ثم حققه الدكتور مازن المبارك ورفيقه ، ونشرته دار الفكر بدمشق سنة ١٩٧٢م .

(٣) ص ٤٤٨ .

(٤) حققه الأستاذ عبد العزيز رباح وزميله ونشرته دار المأمون بدمشق سنة ١٩٧٣م .

(٥) ديوان الأعشى (شرح وتعليق الدكتور محمد محمد حسين ص٨٩ وفيه :« تجانف عن جل اليمامة » .

(٦) في كتابه : شرح شواهد المغني جـ١/٤٦١-٤٦٢ .

(٧) شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي جـ٤/١٦ ، وانظر : تهذيب اللغة - للأزهري جـ ١٣ / ١٢٧ .

الممدود[1] والمقصور » ، وقد أشار إليه في كتابه « التذييل والتكميل في شرح التسهيل »[2] فقال : « والمقصور والممدود الراجحان إلى السماع ، قد صنف الناس فيهما ، وللمصنف[3] ـ رحمه الله ـ كتاب فيه سماه (تحفة المودود في المقصور والممدود) ، وهو من أجمع ما صنف في ذلك . وقد اختصرته في أوراق قليلة ، وسميته : « المحصور في الممدود والمقصور »[4] ، فمن أراد أن يطلع على شيء من ذلك فلينظر في الكتب الموضوعة في ذلك ، لأنه من باب اللغة لا من باب النحو »[5] .

طبعات الكتاب ونسخه المخطوطة :

طبع كتاب (تحفة المودود في المقصور والممدود) في مطبعة البيان[6] بمصر سنة ١٨٩٧م ، بإشراف الشيخ إبراهيم اليازجي مع كتاب آخر لابن مالك هو (إكمال الاعلام بمثلث الكلام) طبع في المطبعة الجمالية بمصر أيضًا سنة ١٣٢٩ هـ بإشراف أحمد بن الأمين الشنقيطي .

أما نسخه المخطوطة فمنها : نسخة بدار الكتب المصرية[7] برقم (٥٢ش لغة) وأخرى في مكتبة الأوقاف العامة[8] في بغداد برقم (٦٠٩٧ مجاميع) .

---

(١) من كتب أبي حيان المفقودة التي لم أعثر عليها .

(٢) توجد نسخة من شرح التسهيل ، في مركز البحث العلمي بكلية الشريعة بمكة المكرمة مصورة عن نسخة محفوظة بدار الكتب المصرية برقم ٢٨٦ نحو .

(٣) أي ابن مالك .

(٤) لم تشر الدكتورة خديجة الحديثي إلى هذا الكتاب عند حصر مؤلفات أبي حيان في رسالتها للدكتوراة (أبو حيان النحوي) انظر ص ١٠١ - ١٨٧ .

(٥) التذييل والتكميل في شرح التسهيل جـ٥/٢٣٢ .

(٦) معجم المطبوعات لسركيس ٢٣٣/١ .

(٧) فهرس الدار جـ٣/٧ .

(٨) فهرس المخطوطات العربية في مكتبات الأوقاف ببغداد جـ٣/٢٣٨ .

ومن الكتاب نسختان في تركي[1] ، الأولى في مكتبة (قوغوشلر) برقم ١٠٩٦/٤٢ . والثانية في مكتبة فيض الله برقم ٢١٢٩ .

ومنه نسخة في مكتبة حسن حسني عبد الوهاب[2] بتونس .

ولما كانت نسخة الكتاب المطبوعة غير متوفرة ، وصعبة المنال ، فقد اعتمدت في عرضي له على النسخة الخطية لمكتبة الأوقاف[3] ببغداد .

كتاب ابن مالك بين كتب المقصور والممدود الأخرى :

لم يكن ابن مالك أول من ألف في المقصور والممدود ، فقد سبقه في هذا الموضوع كثير [4]من العلماء . فقد ألف أحمد بن محمد بن الوليد ابن ولاد المتوفى سنة ٣٣٢ هـ كتابًا بعنوان (المقصور والممدود)[5] . كذلك صنف أبو علي اسماعيل بن القاسم القالي المتوفى سنة ٣٥٦ هـ كتاب (المقصور والممدود) ، كذلك فعل كمال الدين عبد الرحمن الأنباري[6] المتوفى سنة ٥٧٧ هـ .

وقد ذكر صاحب كشف الظنون[7] أسماء أكثر من ثلاثين لغويًا عربيًا كتبوا في موضوع المقصور والممدود . ويعلل الدكتور رمضان عبد التواب السبب في

---

(١) نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا جـ ١٧٠/١ .

(٢) انظر : الفهرس العام لمخطوطات مكتبة حسن حسني عبدالوهاب إعداد عبد الحفيظ منصور جـ١٤٥/١.

(٣) أرسلت إلى مكتبة الأوقاف ببغداد خطابا طلبت تزويدي بنسخة من هذا المخطوط بالإضافة إلى بعض المخطوطات الأخرى لابن مالك ، وقد تفضلت رئاسة ديوان الأوقاف مشكورة باهدائي مصورة للمخطوطات : تحفة المودود وشرح عمدة الحافظ ، والمقدمة الأسدية .

(٤) نشر الأستاذ أحمد عبد المجيد هريدي بحثًا – في مجلة معهد المخطوطات – عنوانه : « كتاب المقصور والممدود لأبي علي القالي وتراث المقصور والممدود في اللغة » انظر : المجلد العشرون الجزء الثاني نوفمبر ١٩٧٤م ص ٤٩ – ١١٤ .

(٥) طبع الكتاب في مطبعة السعادة بمصر ١٩٠٨م .

(٦) نشره الدكتور عطية عامر في استوكهلم سنة ١٩٦٦م .

(٧) كشف الظنون جـ١٤٦١/٢ .

كثرة التأليف في هذا الموضوع : « أن الناس كانوا قد تركوا الهمز في كلامهم ، كما كان يفعل أهل الحجاز من قبل ، فكان يشتبه المقصور بالممدود ، ولا سيما إذا كان للكلمة صورتان إحداهما مقصورة بمعنى ، والأخرى ممدودة بمعنى آخر ، مثل : الحيا : الغيث ، والحياء : الاستحياء ، ومثل : الخلا : الحشيش الرطب ، والخلاء : الفضاء . ومثل : الغنى : ضد الفقر ، والغناء : من الطرب »[١] .

أما قيمة كتاب ابن مالك هذا فتكمن في أنه قرأ معظم هذه المؤلفات التي تناولت المقصور والممدود ، وأفاد منها في مؤلفه - الذي نحن بصدد الكلام عنه فقد أورد بعض أقوال ابن ولاّد وغيره من العلماء .

اللغويون الذين نقل عنهم ابن مالك :

ذكر ابن مالك أسماء اللغويين الذين نقل عنهم ، واستفاد من مؤلفاتهم وآرائهم . حتى بلغت عدتهم عشرين عالمًا لغويًا منهم : ابن الاعرابي ، والليث صاحب الخليل ، والأزهري ، وابن ولاّد ، وابن السكيت ، وأبو اسحاق الزجاج، وغيرهم .

ولم يذكر ابن مالك أسماء المؤلفات التي كان يستقي منها نقوله ورواياته ، بل كان يكتفي بذكر أسماء اللغويين الذين يأخذ عنهم دون ذكر كتبهم ، ولعل ذلك لأنهم اشتهروا بالكتب التي نقل عنها .

شواهد القرآن والحديث والشعر في الكتاب :

استشهد ابن مالك في شرح مفردات الكتاب بشواهد من القرآن والحديث والشعر .

---

(١) فصول في فقه العربية للدكتور رمضان عبد التواب ص ٢٢٨ .

(أ) القرآن الكريم :

فقد استشهد بخمس آيات من سور مختلفة . ففي كلمة (هوى) ورد قوله : « الهوى (بالقصر) : هوى النفس ، و (بالمد) هواء : ما بين السماء والأرض »[1] . كقوله تعالى : (وأفئدتهم هواء)[2] .

(ب) الحديث الشريف :

ذكر ابن مالك ثلاثة أحاديث أوردها للاستشهاد بها على شرح معاني بعض الكلمات اللغوية . منها تفسيره : العَفاء (بالمد) : بمعنى التراب . يقول : « وبذلك فسّر أبو عبيد وغيره قول النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لأبي هريرة : إذا كان عندك قوت يومك ، فعلى الدنيا العَفاء »[3] .

(جـ) الشعر :

أكثر ابن مالك من الاستشهاد بالشعر ، فبلغت شواهده منه (٣٧) شاهداً لأكثر من خمسة عشر شاعراً . ولم ينسب جميع هذه الشواهد لقائليها ، بل ترك طائفة منها دون نسبة . وقد بلغ مجموع الشواهد المجهول قائلوها ثلاثة عشر شاهداً . ولكنه روى بعضها عن لغويين ثقات يطمأن إلى ما يروونه ، ويعتد به كالفراء ، والليث ، وابن الاعرابي .

وأما الشعراء الذين استشهد بهم ، وصرح بأسمائهم فهم : زهير بن أبي سلمى ، وعلقمة ، والربيع بن ضُبيع الفزاري ، وأبو ذؤيب ، والعجاج وعديّ بن زيد ، والفرزدق ، ومن أمثلة استشهاده قوله: « الثَّرى : التراب النديّ . والثَّراء : كثرة المال[4] . قال علقمة[5] :

(١) تحفة المودود ق ٦/أ .

(٢) سورة إبراهيم آية : ٤٦ .

(٣) تحفة المودود ق ٦/ب .

(٤) تحفة المودود ق ٣/ب .

(٥) ديوان علقمة الفحل ص ٣٦ .

يُرِدْنَ ثراء المال حيثُ عَلِمْنَهُ   وشَرْخ الشباب عندهنّ عجيبُ

والفنا (بالقصر) : عنب الثعلب . قال زهير[1] :

كأنّ فُتات العِهْن في كل منزل   نزلْنَ به حَبّ الفَنَا لم يُحَطّم

منهج ابن مالك في كتابه :

رتب المؤلف مادة المقصور والممدود على قسمين ، يضم كل قسم عدة أبواب :

القسم الأول: المقصور والممدود باختلاف المعنى[2]، ويضم الأبواب الآتية :

الأول : ما يفتح أوله ويمد ، مثل : الصَّفا : جمع صَفاة : وهي الصخرة الملساء . والصَّفاء : ضد الكدر .

الثاني : « ما يفتح أوله فيقصر ، ويكسر فيمد ، مثل : الصَّدَا : ما يرجع على المتكلم عند كلامه من جبل ، أو نحوه »[3]. والصِّداء والمصاداة : المدَاراة .

الثالث : ما يكسر أوله فيقصر ، ويفتح ، فيمد : الفِدا : جمع فدية ، والفَداء : (بالفتح والمد) جماعة الطعام من الشعير والتمر ، وغيرهما .

الرابع : ما يكسر أوله فيقصر ويمد : العِفا : بالقصر جمع عفوة ، وهي الخيار من كل شيء . والعِفاء : بالكسر والمد : ما طال من الوبر والشعر وريش النعام الواحدة عفاة .

الخامس : ما يضم أوله فيقصر ، ويفتح فيمد : الحُسنى : العاقبة الحسنة . والحسناء : المرأة الجميلة .

---

(١) ديوان زهير بن أبي سلمى ص ٧٧ .

(٢) تحفة المودود : الورقة ٣ - ١٦ .

(٣) انظر : المقصور والممدود لابن ولاد ص ٦٣ .

السادس : ما يفتح أوله فيقصر ، ويضم فيمد . المَكا : مأوى الثعلب والأرنب ونحوهما . والمُكاء : الصفير (بالفاء) .

السابع : ما يضم أوله فيقصر ويمد ، مثل : نُها الأمر : نهايته ، الواحدة نُهية (بالضم) والنُهاء : ارتفاع النهار .

الثامن : ما يكسر فيقصر ، ويضم فيمد . مثل : البِغى : جمع بغية وهي مايُبتغى . والبُغاء : مصدر بغيت بمعنى طلبت .

التاسع : ما يضم أوله فيقصر ، ويكسر فيمد، مثل : العُدا : جمع عدوة : وهو جانب الوادي وغيره . والعِداء : ما يوضع للميت من حجارة أو خشب .

القسم الثاني : المقصور والممدود باتفاق المعنى [1] .

ويضم الأبواب الآتية :

الأول: ما يفتح أوله فيقصر ، ويكسر فيمد ، مثل : الغَما والغِماء : السقف .

الثاني : ما يكسر أوله فيقصر ، ويفتح فيمد . مثل : الإِنا والأَناء : بلوغ الشيء غايته . والرِّوى والرَّواء : الماء المروي .

الثالث : ما يكسر أوله فيقصر ، ويضم فيمد مثل : القِرفِصى والقُرفُصاء (بكسر القاف والفاء) مقصورًا ، وبضمهما ممدودًا : جلسة المحتبى بيديه لا بثوبه ، ومنه قرفصت فلانا : إذا شددته جامعًا يديه تحت ركبتيه .

الرابع : ما يضم أوله فيقصر ، ويفتح فيمد . مثل : الرُّغبا والرَّغباء : الرَّغبة[2] .

---

(١) تحفة المودود الورقة ١٧ - ٢٠ .

(٢) ق ١٩/أ وانظر : المخصص جـ١٥/١٥٤ .

الخامس : ما يفتح أوله فيقصر ، ويمد مثل : الوَناء : لغة في الوَنى . والهيجا ، والهيجاء : الحرب [1] .

السادس : ما يكسر أوله فيقصر ، ويمد . مثل : الشِّرا : لغة في الشِّراء [2].

السابع : ما يضم أوله فيقصر ، ويمد . مثل : اللّوبيا (بالقصر والمد) : حَبّ معروف . والبُكا : لغة في البُكاء[3] .

وفي هذا القسم نلحظ اختلافًا عن القسم الأول . فالأول يمكن اعتباره مجموعة « الفاظ » وليس في الأصوات بالمعنى الدقيق أما الثاني فأشبه بأن يكون في الأصوات بوجه من الوجوه .

٨ ـ وِفاق المفهوم في اختلاف المقول والمرسوم :

يبحث في النطق والكتابة وهو عنوان مناسب للدلالة على المحتوى .

وصف المخطوطة :

هذا كتاب لم يشر إليه القدماء ، فقد ذهب ذكره فيما ذهب من أخبار صاحبه . على أن لابن مالك كتبًا أخرى غير ما قدمنا ورد ذكرها ، ولكن لم يقف عليها القدماء ولا المحدثون .

فأمّا هذا الكتاب فقد وقفت على مخطوطته وهي : في مكتبة عارف حكمت[4] بالمدينة المنورة برقم ٦١ لغة . ومنه نسخة مصورة عنها في قسم

---

(١) ق ١٩/ب ، وانظر : لسان العرب (ونى) جـ٢٠/٢٩٧، و(هيج) جـ٣/٢١٨.

(٢) ق ١٩/ب ، وانظر : معجم مقاييس اللغة (شرى) جـ٣/٢٦٦ .

(٣) ق ١٩/ب، وانظر: لسان العرب(لوب) جـ٢/٢٤٣، و(بكى) جـ١٨/٨٨ .

(٤) فهرس المخطوطات جامعة الرياض (مصورات المدينة) إعداد يحيى ساعاتي وزميله جـ٢/١١٤ وهناك بحث قيم للأستاذ عبدالله عبدالرحيم عسيلان نشره في مجلة العرب وعنوانه (مكتبة شيخ الإسلام في المدينة وذخائرها المخطوطة) أشار إلى وجود نسخة من (وفاق المفهوم) لابن مالك في هذه المكتبة . انظر : مجلة العرب : الجزء الثالث – السنة الثالثة– رمضان ١٣٨٨هـ ، ص ٢٥٠ .

المخطوطات بجامعة الرياض ، وعدد أوراقها ٣٨ ورقة (٧٦ صفحة) ، مقياس الصفحة ١٧ × ١٣ سم .

وهي نسخة جيدة ، خطها نسخ حسن ، والعناوين وبعض الكلمات بالخط الأحمر . وبها آثار رطوبة . تم نسخها سنة ٨٦٢ هـ . بقلم أحمد بن أبي بكر بن عبدالرحمن الشهير بابن رزيق المقدسي وقد حققه الأستاذ بدر الزمان النيبالي ونشرته مكتبة الإيمان بالمدينة المنورة ، سنة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م[1] .

توثيق الكتاب :

لقد لاقيت في سبيل توثيق الكتاب عنتاً ، وكان مصدر ذلك أن أحدًا من المتقدمين - كما أسلفت - لم يشر إليه ، كذلك لم تذكره كتب اللغة ، غير أن ذلك ما كان ليثنيني عن البحث . فهناك الكثير من الكتب التي لا يشك أحد في نسبتها إلى أصحابها ، لم يذكرها كتاب التراجم والطبقات ، لأنهم لم يعنوا بالحصر الكامل لمؤلفات من يترجمون له .

وقد عشت مع هذه المخطوطة فترة طويلة من الزمن . وبعد دراسة مؤلفات ابن مالك استطعت - بعون الله - أن أقول في ثقة لا تعرف التردد أن نسبة هذا الكتاب إلى ابن مالك صحيحة ، لعدة أسباب :

١ - ألف ابن ملك كتاب (وفاق المفهوم) وأهداه للملك الناصر صلاح الدين . يقول في المقدمة : « ان مولانا السلطان الملك الناصر صلاح الدين (أعز الله المسلمين بحياته وقرن بالسعادة آراء دراياته) هو بين الملوك كالشمس بين الكواكب ، والبحر بين السواكب . إلى أن يقول :« فلم أر أليق بالحضرة الناصرية ، من التحف العلمية ، والوسائل الأدبية ... » .

---

(١) طبعته دار البشائر الإسلامية ببيروت - لبنان .

أقول : إذا كان ابن مالك يقدم كتابه (وفاق المفهوم) للملك الناصر صلاح الدين ، فابن مالك قدم له كتابين هما : (اكمال الاعلام بمثلث الكلام) ، و(النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز) .

٢ ـ تشابه أسلوبه ومنهجه بمؤلفات ابن مالك الأخرى . ويتمثل هذا التشابه في عدة ظواهر أجملها فيما يأتي :

أ ـ يذكر المؤلف في مقدمة (وفاق المفهوم) انه لم يسبقه أحد إلى «تقديم هذا المجموع الذي خصصت بجمع شمله، ولم أسبق إلى الإتيان بمثله »[١] .

وفي كتابه (الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد) يؤكد هذا الرأي . فيقول : « هذه قصيدة تجمع ضوابط مميزة للظاء من الضاد بحصر) رزقت الاعانة عليه ، وخصصت بالسبق إليه » [٢] .

ب ـ الإكثار في هذين الكتابين ، من النقل عن الأزهري ، وأبي سهل الهروي ، وغيرهما من الاعلام الذين سبقوه ، كما فعل في كتبه الأخرى .

جـ ـ تقارب بعض النصوص في مؤلفات ابن مالك مع بعض نصوص (وفاق المفهوم) ، ولا زبالغ إذا قلت : ان هناك نصوصًا في هذه المؤلفات ، وردت بنصها في كتاب (وفاق المفهوم) ـ من أمثلة ذلك :

من كتاب (الاعتضاد) :

١ ـ ففي كتاب (الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد) يقول : «عظّت الحرب فلانا أصابته بشدتها، وكذلك الزمان، كلاهما (بالظاء والضاد) ، وكذلك : التظافر بمعنى التعاون ، وكذلك الحُظَظ وهو : دواء معروف » [٣].

---

(١) ق ١/أ.

(٢) ق ١/أ (نسخة برلين) ، والاعتضاد (الطبعة المحققة) ص ٣٣ .

(٣) الاعتضاد (نسخة برلين) ق : ١٧/ب ، والاعتضاد (الطبعة المحققة) ص٨٩.

وهذا النص مذكور في (وفاق المفهوم) على الوجه التالي :

« يقال لبعض أدوية العين حُضَض وحُظَظ ، ويقال : تضافر القوم على فلان وتظافروا أي تعاونوا . وعضه الزمان ، وعظه : اشتدّ عليه ، وكذلك الحرب »[1] .

٢ - ناظور وناطور :

« يقال لحافظ الكرم والزرع ، ونحوهما ناظور (بالاعجام) وهو المشهور ، و (بالاهمال) عن الأزهري ، عن ابن الأعرابي »[2] .

وقال في (وفاق المفهوم) : « ويقال للحارس ناطور وناظور ، الاعجام مشهور ، والاهمال عن الأزهري سماعًا عن العرب ونقلاً عن ابن الاعرابي »[3].

وبمقارنة هذه النصوص نتبين أن كتاب (الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد) يحتوي على نصوص كثيرة شبيهة بنصوص كتاب : (وفاق المفهوم في اختلاف المقول والمرسوم) ، مما يدل على أن مؤلف الكتابين واحد.

من كتاب (تحفة الإحْظَاء في الفرق بين الضاد والظاء) :

أ ـ قال ابن مالك

« يقال للمذنب المائل عن الطاعة : ضالع وظالع ، ويروى بالوجهين قول النابغة :

أتوعد عبدا لم يخنك أمانة ... وتترك عبدا آمنا وهو ضالع [4]

---

(١) وفاق المفهوم ق : ١٨/أ.

(٢) الاعتضاد (نسخة برلين) ق : ١٩/ب ، والاعتضاد (الطبعة المحققة) ص٩٦ وانظر تهذيب اللغة جـ ٣١٨/١٣ .

(٣) وفاق المفهوم ق : ١٨/ب و ق : ١٩/أ .

(٤) تحفة الإحظاء : ق ٢٧/ب ، وانظر ديوان النابغة ص ٥٢ .

وقال في (وفاق المفهوم) :

« الضالع والظالع : المايل عن الطاعة ، ويروى بالوجهين قول النابغة :

أتوعد عبدا لم يخنك أمانـــة وتترك عبدا آمنا وهو ظالع [1]

ب ـ أطلّ وأظلّ :

« أطل الشيء على الشيء وأظل : إذا أشـرف عليـه . واغظألّ : إذا ركب بعضه بعضًا بغين (معجمة) ، وظاء (معجمة) ، أو (مهملة) ذكر اللغتين ابن القطّـاع »[2] .

وقال في (وفاق المفهوم) :

« وأطلّ الشـيء إطلالا ، وأظلّ إظلالا : إذا أشـرف . واغـطألّ اغطئلالا، واغظألّ اغظئلالا : إذا ركب بعضه بعضا »[3] .

تقسيم ابن مالك للكتاب :

أقام ابن مالك كتابه على قسمين ، وختمه بباب جـامع . تناول في القسم الأول تعاقب الأصوات المشتبهة في رسمها ، وفي الثاني : تعاقب الأصوات المتقاربة المخارج ، يقول في المقدمة : « وجعلته ذا قسمين أولهما في تعاقب حروف مشتبهة في رسمها ، ممتازة بوسمها كالحـاء والخاء ، والزاي والراء . وثانيهما : في تعاقب حروف متقاربة المخارج والأوصاف ، كالبـاء والميـم ، والكاف والقاف ، ثم أختم الكتاب بباب جامع ، تتشعب فيه فنون المنافع للقاريء والسامع »[4].

---

(١) وفاق المفهوم ق : ١٨/أ .

(٢) تحفة الإحظاء ق : ٢٨/ب ، وانظر : كتاب الأفعال لابن القطّاع جـ١/١٧١.

(٣) وفاق المفهوم ق : ١٩/أ .

(٤) مقدمة الكتاب .

الموضوعات التي تناولها المؤلف في القسم الأول :

تناول في هذا القسم تعاقب الأصوات المشتبهة في الرسم ، مثل الباء والتاء ، والنون والياء ، والجيم والحاء والخاء . وقسمه إلى ثلاثين بابًا ، بدأه بباب المقول بالباء والتاء والمعنى واحد . وباب المقول بالباء والثاء والمعنى واحد ، وباب المقول بالباء والنون ، وباب المقول بالباء والياء ، وهكذا .

ولعل أكثر ما ورد هنا يدخل في باب التصحيف .

ففي باب المقول بالباء والتاء يقول : « يقال : نبأ فلان علينا نُبُوءا ، ونتأ نتوءا أي طلع ، فهو نابيء وناتيء – وبَلدَ بالمكان بلودا ، وتلد تلودا : أي أقام ، فهو بالد وتالد »[1] .

ثم انتقل إلى باب المقول بالباء والثاء ، والمعنى واحد ، فقال : « يقال : بلج فلان بالشيء ، بلجًا ، وثلج ثلجًا : أي فرح به ، فهو بَلج وثلج . وكربه الغمّ كربًا ، وكرثه كرثًا : إذا اشتد عليه . فالغمّ كارب وكارث ، والمصاب مكروب ومكروث »[2] .

وانتقل بعد ذلك إلى باب المقول بالباء والنون فقال : « البزم والنزم : العض ، واللزبة السنة الشديدة ، واللزوب واللزون : اشتداد الشيء ، والمُلزب والملزن : الداخل في سنة شديدة »[3] .

ويختم ابن مالك هذا القسم بباب المقول بالميم والهاء فيقول : « المَجع والهَجع : الرجل الأحمق ، والتيماء والتيهاء : الغلاة ، وامتقع لونه امتقاعا ، واهتقع اهتقاعا : إذا تغير »[4].

---

(١) ق ٢/أ .

(٢) ق ٢/ب .

(٣) وفاق المفهوم ق : ٣/أ .

(٤) وفاق المفهوم ق : ٢٤/أ .

الموضوعات التي تناولها المؤلف في القسم الثاني :

تناول في هذا القسم تعاقب الأصوات المتقاربة المخارج مثل: الهمزة والهاء ، والهمزة والعين ، والهمزة والحاء ، والهمزة والغين ، وقسمه إلى ثلاثين بابًا ، بدأه بباب المقول بالهمزة والهاء ، والمعنى واحد فقال : « المألوس والمهلوس : المختلط العقل ، والندأة والندهة : كثرة المال ، والأبريزي والهبريزي : الذهب الخالص »[1] .

ثم انتقل إلى باب المقول بالهمزة والعين فقال: « الاهان والعهان : العرجون ، والأثكول والعثكول من النخلة بمنزلة عنقود الكرم »[2].

وانتقل بعد ذلك إلى باب المقول بالهمزة والحاء فقال : « الآلة بمعنى الحالة ، والرأمة بمعنى الرحمة ، وآن الشيء بمعنى هان »[3].

ويختتم المؤلف القسم الثاني بباب المقول بالغين والهاء : الرفاغية والرفاهية : سعة العيش ، والسبغلل والسبهلل : الذي لا عمل له في دنيا ولا دين »[4] .

موضوعات الباب الجامع وهو خاتمة الكتاب :

تناول المؤلف في هذا الباب بعض الألفاظ التي تعاقبت بعض أصواتها مثل : « الخاتيء والخاتل : الخادع ، والبدح والفدح : الفضاء الواسع ، والأجل والأدل : وضع العينين وأفعل منهما : أجل وأدلّ »[5] .

وختم هذا الباب بقوله : « والمشبل : العاطف على أهل ، أو صاحب يقال : أشبل عليه وأشبى ، بمعنى : عطف . والله سبحانه وتعالى أعظم »[6] . وفي هذا الكتاب يلحظ القاريء مادة صوتية قيمة .

---

(١) وفاق المفهوم ق : ٢٤/ب .

(٢) وفاق المفهوم ق : ٢٥/أ .

(٣) وفاق المفهوم ق : ٢٥/أ .

(٤) وفاق المفهوم ق : ٣٦/أ .

(٥) وفاق المفهوم ق : ٣٦/ب .

(٦) وفاق المفهوم ق : ٣٨/أ .

الكتب التي رجع إليها ابن مالك في بناء كتابه :

لقد رجع المؤلف إلى الكثير من المصادر اللغوية ، وأورد روايات كثيرة عن رجال اللغة كأبي زيد الأنصاري ، والزمخشري ، واللحياني ، وابن الاعرابي ، وابن دريد ، والليث ، صاحب الخليل وثعلب ، وابن السيد البطليوسي ، وابن جنّي ، وابن كيسان ، والأصمعي ، وأبو عمرو بن العلاء . ولم يكتف ابن مالك بذكر أسماء اللغويين الذين يأخذ عنهم ، بل ذكر مجموعة من المؤلفات التي استقى منها نقوله ورواياته ، منها : تهذيب اللغة -للأزهري-، ومعاني القرآن لقطرب ، وكتاب المستدرك للزبيدي ، والفرق بين الضاد والظاء لأبي سهل الهروي ، وكتاب الأفعال لابن القطاع ، والنوادر للحياني ، والمقصور والممدود لابن ولاّد[1] .

٩ - وِفاق الاسْتِعْمال :

مخطوطة الكتاب :

بين يدي نسخة مصورة ، تقع مع مجموعة لغوية ، وهي في مكتبة شهيد علي باشا باستانبول برقم ٢٦٧٧ ، كما أشار إليها بروكلمان[2] . وتشغل ثماني ورقات من القطع المتوسط ابتداء من ورقة (٣٠) إلى نهاية ورقة (٣٧) ، وهي نسخة مملوءة بالأخطاء والتحريفات خطها يصعب قراءته أحيانًا .

تبدأ المخطوطة بالبسملة ، وبعدها مباشرة : « قال الشيخ الإمام حجة العرب ، مالك أزمة الأدب جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني ، رحمه الله : هذا كتاب سميته : « وفاق الاستعمال في الإعجام والإهمال » . وجاء في نهايتها : « كمل المختصر حجمًا ، الغزير علماء، والحمد

---

(١) وفاق المفهوم ق : ٣/أ، و ١٠/ب ، و ٢٠/أ ، و ٣١/ب .

(٢) تاريخ الأدب العربي جـ٥/٢٩٥ ، في (ترجمة ابن مالك) .

لله حمداً يوافي نعمه ، ويكافي مزيده ، وصلى الله على محمد وآله ، كلما ذكره الذاكرون ، وكلما سها عنه الغافلون وحسبنا الله ونعم الوكيل » .

وقد خلت النسخة من تاريخ النسخ ، واسم الناسخ .

صحة نسبة الكتاب إلى ابن مالك :

نسبة الكتاب إلى ابن مالك صحيحة للأمور الآتية :

أولاً : نقل أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلي (ت٧٠٩هـ) آراء أوردها ابن مالك في (وفاق الاستعمال) ، يقول البعلي في كتابه (المطْلع على أبواب المقنع): « والتوت (بتاءين مثناتين ، ويقال بالمثلثة)، حكى ذلك الإمام أبو عبدالله بن مالك في كتاب : « وفاق الاستعمال »[١] .

ثانيًا : بعض الذين ترجموا لابن مالك نسبوا (وفاق الاستعمال) إليه ، وهم :

١ ـ السيوطي (ت٩١١هـ) فقد قال في كتابه (بغية الوعاة)[٢] :

وألّف في الابدال مُخْتصَرًا لـه   دَعاهُ الوِفاقَ ، فاقَ تَصْنيف مَنْ خلا

٢ ـ طاش كبرى زاده (ت ٩٦٨ هـ) قال في (مفتاح السعادة) [٣] : « وأمّا تصانيفه فكثيرة منها (مختصر في الإبدال) . وهذه التسمية تتفق وما جاء في خاتمة (وفاق الاستعمال) كمل المختصر حجمًا ، الغزير علمًا .. » .

٣ ـ قال بروكلمان في كتابه (تاريخ الأدب العربي)[٤] ـ وهو يعدد مؤلفات ابن مالك ـ (الخامس عشر) : « وفاق الاستعمال في الإعجام

(١) انظر : المطلع على أبواب المقنع ص ٢٤٣ ، ووفاق الاستعمال ق : ٣١/أ.

(٢) جـ ١ / ١٣٢ .

(٣) جـ ١ / ١٣٦ .

(٤) جـ ٥/ ٢٩٥ .

والاهمال » . ومنه نسخة في مكتبة شهيد علي باشا باستانبول برقم ٢٦٧٧/٢ .

ثالثًا : تقارب بعض النصوص في مؤلفات ابن مالك مع بعض نصوص (وفاق الاستعمال) من أمثلة ذلك :

من كتاب (الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد) :

أ - ففي كتاب (الاعتضاد) يقول : « يقال لبعض الشجر المدبوغ به طِمْخ وظِمْخ (بالطاء والظاء) ذكر ذلك ابن سيده في المحكم [1] . ويقال للممتليء البطن : محبنطيء (بالطاء والظاء) أيضًا . ويقال : جَلْفَظ السفينة وجَلْفَظها : إذا طلاها بالقير . ويقال لشبه الحوض الكبيرز : وَقْط ، و وَقْظ . ويقال : أظل الشيء بمعنى أشرف ، وأطل (بالطاء) كذلك . ويقال للمرأة السليطة الصخابة : بِظْرِير (بالطاء والظاء) .

خَطْلَبَ (بخاء معجمة) ، و حَظْلَبَ (بحاء مهملة) بمعنى : أسرع. واغْطَألّ الشيء : إذا ركب بعضه بعضًا (بغين معجمة ، وطاء مهملة أو معجمة) عن ابن القطاع » [2].

وهذا النص مذكور في (وفاق الاستعمال) على الوجه التالي :

« ايطِّمْخ والظِّمْخ : شجر يدبغ به ، وطوف الرقبة وطافها : أصلها . والناطور : الحارس ، والتَّأطُّم : الغضب ، والحَظْلَبة : الاسراع ، والخَظْرَفَة : التبختر .

---

(١) المحكم جـ٥ /٨١ .

(٢) الاعتضاد (نسخة برلين) ق : ١٩/أ ، والاعتضاد (الطبعة المحققة) ص٩٥-٩٦ وانظر : كتاب الأفعال لابن القطاع جـ٢/٤٤٦ .

والوَقْط : شبه الحوض ، وبنو ناعغط : حيّ ، ورجل محبنطيء : ممتليء البطن ، والجلفظة : تقيير السفينة ... »[1] .

(ب) حَضَلَ وحَظَلَ :

« حظلت النخلة (بالظاء والضاد) : إذا اعتراها فساد في أصول سعفها ، يداوى باشعال النار في سعفها . ويقال : بَظَّ المغنى الأوتار : إذا حركها وهيأها للضرب . ويقال : نَضَفَ الفصيل ضرع أمه ، وانتَضفَه : إذا شرب جميع لبنه. ويقال : اعظألّ المكان (بعين مهملة) : إذات كثرت أشجاره »[2] .

وقال في (وفاق الاستعمال) :

« حضلت النخلة : ذوى أصول سعفها . ونضف الفصيل ضرع أمه ، وانتَضَفَه : شرب جميع لبنه . وانضح السنبل : صار فيه الحب . وبضّ المغنّى : حرك الأوتار . وعضّه الزمان والحرب : اشتدا عليه . ومأضه فلان: شاتمه وخاصمه . واعضأل المكان : كثرت أشجاره »[3] .

وبموازنة هذه النصوص نتبين أن كتاب (الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد) يحتوي على نصوص كثيرة شبيهة بنصوص كتاب (وفاق الاستعمال) مما يدل على أن مؤلف الكتابين واحد .

من كتاب (تحفة الإحظاء في الفرق بين الضاد والظاء) :

أ ـ قال ابن مالك :

« يقال ذهب دمه بِظْرا وبِطْرا وبِضْرا (بالظاء والطاء والضاد) أي هدرا باطلا . وباللغات الثلاث أيضًا قالوا : اجْلَنْظَى الرجل : إذا اضطجع . وإِظان :

(١) وفاق الاستعمال ق : ٣٦/أ .

(٢) الاعتضاد (نسخة برلين) ق : ١٨/أ ، والاعتضاد (الطبعة المحققة) ص٩٠.

(٣) وفاق الاستعمال ق : ٣٥/ب .

اسم مكان (بظاء معجمة) عن أبي عمرو الشيباني ، و (بطاء مهملة) عن ابن الاعرابي ، و (بضاد معجمة) عن أبي الحسن بن سيده »[1] .

وقال في (وفاق الاستعمال) :

« المقول بضاد وظاء وطاء : البَضْر : الدم الهدر ، وإضان : مكان . ورجل حنضاوة : ضعيف. والخَنْضَرَف: المسترخي لحمه. واجْلَنْضَى : استلقى »[2] .

(ب) عضّ وعظّ :

« عظّته الحرب ، وعضته ، وعظه الزمان ، وعضه (بالضاد والظاء) : إذا أصاباه بشريهما ، وكذلك التظافر والتضافر بمعنى التعاون . يقال : تظافروا عليه وتضافروا ، والحضض و الحظظ : الدواء . ويقال : فاظت نفسه فيظا وفوظا : إذا خرجت ، وكذلك فاظ الإنسان : إذا مات » [3].

وقال في (وفاق الاستعمال) :

« عَضَّه الزمان والحرب : اشتدا عليه ، ومأضه فلان : شاتمه وخاصمه . وفاض فَيْضا وفَوْضا : مات ، ونفسه خرجت » [4].

أهمية الإعجام والإهمال وصلتهما بالتصحيف :

بدأ ابن مالك (وفاق الاستعمال) بمقدمة موجزة ، بين فيها موضوع البحث ومنهجه « هذا كتاب سميته : (وفاق الاستعمال في الأعجام والاهمال)، يتضمن المقول بياء وتاء ، أو بتاء وثاء ، أو بدال وذال ، أو سين وشين ، وشبه ذلك مما

(١) تحفة الإحظاء ص ٥٨ .

(٢) وفاق الاستعمال ق : ٣٦/أ .

(٣) تحفة الإحظاء ص ٥٤ .

(٤) وفاق الاستعمال ق : ٣٦/أ .

لايخل تصحيفه بمعناه ، ومبوبًا على حسب الواقع ، ومن ترجمة الباب يعلم الشريكان ، فلذلك اقتصر غالبًا على ذكر الكلمة مرة واحدة ، مقرونة بشرحها ، مستغنى بضبطها عن تعين شكل ، أو وزن ، فليعلم ذلك ـ والله المستعان ـ وعليه التكلان » .

يتضح من هذه المقدمة أن الكتاب يعالج الاعجام والاهمال ، ويتضمن المقول بالكلمات ذات الحروف المشتبهة في الرسم ، مثل : الباء والتاء ، والسين والشين .

وقد أشارت مقدمة الكتاب بإيجاز شديد إلى اسم الكتاب وموضوعه ، وأهميته ومنهجه ولقد كان القدماء من علماء العربية حكماء في رسم الحرف العربي ، وضبطه ، والتنبيه عليه ، قبل أن يشيع الاعجام ، فكانوا يقولون مثلاً : بالباء المعجمة الموحدة من أسفل ، ليفرقوا بين حروف الباء والتاء والثاء والنون ، فالأربعة الحروف معجمة ، إلا أن الباء موحدة ، ونقطتها من أسفل ، أما النون فنقطتها من أعلى . وكانوا يقولون : بالياء المثناة التحتية ، فلفظه « المثناة » تعني أن الاعجام بنقطتين ، والتحتية معروفة ، وذلك لا مجال لالتباس الباء ، ومع هذه الضوابط والاحترازات حدث الاشتباه ، واختلط الرسم ، فشاع التصحيف .

ويعلل الدكتور السامرائي سبب ذلك فيقول : « ولعل السبب الأول في حدوث التصحيف رسم الحرف العربي بشكله وإعجامه ، وهيأته . فاختلط الحرف المعجم بالمهمل ، وذو النقطة بذي النقطتين أو الثلاث ، وما كانت نقطته تحتية بما كانت نقطته فوقية »(١) .

ليس هذا فقط ، بل هناك تقارب بعض الأصوات من بعض كالظاء والضاد ... وابن مالك في كتابه هذا يتناول الكلمات ذات الحروف المتشابهة في

---

(١) مباحث لغوية للدكتور ابراهيم السامرائي ص ١٨٥-١٨٦ .

الرسم مما جعل التصحيف يخل بمعناها فاقتصر غالبًا على ذكر الكلمة مرة واحدة مثل : المقول بباء وتاء والمعنى واحد : « بلد[1] وتلد : أقام ، ونبأ فلان ونتأ : طلع ، وَزَكَبَ الإناء وزَكَتَه : ملأه »[2] .

وقد خصص السيوطي لهذا الموضوع بابًا في كتابه : (المزهر) قال فيه :

« معرفة ما ورد بوجهين بحيث يؤمن فيه التصحيف : كالذي ورد بالباء والتاء ، أو بالباء والثاء ، أو بالتاء والثاء ، أو بالباء والنون ، أو بالجيم والحاء ، أو بالدال والذال ، أو بالراء والزاي ، أو بالسين والشين ... »[3] .

ويجعل السيوطي هذا النوع من باب الابدال[4] . يقول : « والأصل في هذا النوع ما أورده أبو يعقوب ابن السكيت في كتاب « الابدال »[5] عن أبي عمرو ، قال : أنشدت يزيد بن مزْيد (عَذُوفا) ، فقال : صحّفت يا أبا عمرو ! قال : فقلت لَمْ أصحّفْ لغتكم (عَذُوفا) ، ولغة غيركم عَذُوفا »[6].

(١) في الأصل المخطوط « تلد » وللإيضاح أعدت كتابة الكلمة مرتين : « بلد وتلد » .

(٢) وفاق الاستعمال ق : ٣١/أ .

(٣) المزهر جـ١/٥٣٧ .

(٤) المراد به هنا الابدال اللغوي ، وهو التغيير الحاصل في لفظ من الألفاظ بتطور أحد الأصوات فيها إلى صوت آخر ، مع بقاء المعنى واحد . نحو : رجل مهذرب ومهذرم : كثير الكلام . أما الابدال الصرفي فهو ما تضطرنا إليه ضرورة لفظية ، من استبدال في حروف الكلمة ، بغية تيسيرها أو الوصول بها إلى هيئتها التي يشيع استعمالها بها ، واستبدال الواو المتطرفة بهمزة في مثل استدعاء أصلها : استدعا . وانظر : الاشتقاق للدكتور/ فؤاد حنا ترزي ص ٣٣٦ - ٣٣٧ .
وما أورده السيوطي في باب الإبدال هو من التصحيف حيث جعل الكلمة ذات صوتين والمعنى واحد ولمعرفة المزيد راجع المزهر مرجع سابق جـ١/٥٣٧ والسيوطي وجهوده في الدراسات اللغوية للأستاذ محمد يعقوب تركستاني ص ١٠٠ وما بعدها .

(٥) يسمى : القلب والابدال . نشره الدكتور أوغست هفنر مع مجموعة من كتب اللغة باسم « الكنز اللغوي في اللسن العربي » وطبع بالمطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين في بيروت سنة ١٩٠٣م ، وصدر قريبًا عن الهيئة المصرية العامة للكتاب ، بتحقيق الدكتور / حسين محمد شرف .

(٦) المزهر ج١/٥٣٧ .

ويشير السيوطي إلى أهمية هذا النوع من الابدال بقوله : « وهذا نوع مهم يجب الاعتناء به ، لأن به يندفع ادعاء التصحيف على أئمة أجلاء . واعلم أن هذا النوع ، والنوع الذي بعده[1] ، من جملة باب الابدال ، وافردتهما لما امتازا به من الفائدة »[2] .

خطة الكتاب :

تميز كتاب (وفاق الاستعمال) بمنهج واضح ، وخطة دقيقة . وقد حدد ابن مالك في مقدمة الكتاب معالم هذه الخطة ، وقد أشرنا إليها من قبل فقال :

« يتضمن المقول بباء وتاء ، أو بتاء وثاء ، أو بدال وذال ، أو سين وشين ، وشبه ذلك مما لا يخل تصحيفه بمعناه ، مبوبًا على حسب الواقع ، ومن ترجمة الباب يعلم الشريكان ، فلذلك اقتصر غالبًا على ذكر الكلمة مرة واحدة مقرونة بشرحها ، مستغنى بضبطها، عن تعين شكل ، أو وزن ، فليعلم ذلك ... » .

تلك هي خطة الكتاب التي رسمها ابن مالك لكتابه . وقد سار عليها حتى نهاية الكتاب ، وقد قسمه إلى اثنين وثلاثين بابًا ـ على إيجازه وصغر حجمه ـ بدأه بباب المقول بباء وتاء والمعنى واحد ، وباب المقول بباء وثاء ، وباب المقول بباء ونون وباب المقول بباء وياء ، وهكذا .

ففي باب المقول بباء وتاء يقول : « بَلَدَ وتَلَدَ : أقام ، ونَبَأَ ونَتَأَ فلان : طلع »[3] ثم انتقل إلى باب المقول بباء وثاء فقال : « المغبور والمفثور : صَمْغ حلو ، وألَبَّ وألَثَّ : أقسام »[4] .

---

(١) وهو معرفة ما ورد بوجهين بحيث إذا قرأه الالثغ لا يعاب .

(٢) المزهر ج١/٥٣٨ و ٥٥٦ .

(٣) وفاق الاستعمال ق : ٣١/أ .

(٤) المصدر نفسه .

وانتقل بعد ذلك إلى باب المقول بالباء والنون فقال: « الابتقاع والانتفاع : مصدر : ابتقع لونه : إذا تغير ، واللزبة : السنة الشديدة ، واللبوب واللبون الإقامة » (١).

ومن الأبواب التي تناولها المؤلف في كتابه : باب المقول بباء وياءٍ ، وباب المقول بتاء ونون ، وباب المقول بجيم وحاء ، وباب المقول بدال وذال ، وباب المقول بسين وشين وباب المقول بصاد وضاد .

ويختم المؤلف الكتاب بباب المقول بنون وياء فيقول : « للضعيف زَنْجيل وزَيْجيل . وللظلمة دُجُنَّة ودُجِيّة »(٢) .

وقد سار ابن مالك في منهج هذا الكتاب ، على منهجه في القسم الأول من كتابه (وفاق المفهوم) من حيث تقسيم الأبواب ، وضرب الأمثلة . واختلف عنه في إيجاز شرح المفردات ، واختصار العبارات الطويلة التي تقابلنا في (وفاق المفهوم) . فكان يحذف أقوال العلماء وآراءهم . وكان في (وفاق الاستعمال) يفسر اللفظة بأوجز قول ، على حين يأتي بشرحها في (وفاق المفهوم) طويلاً فيه نقول عن بعض المصادر وآراء لبعض اللغويين . فإذا جاء في (وفاق المفهوم) : « باب المقول بباء وثاء : الغُبَّة والغُثَّة : لغتان ، وهي البُلْغة من العيش ، ذكرهما الزبيدي في كتاب « المستدرك » (٣).

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) وفاق الاستعمال ق : ٣٧/ب .

(٣) ألفه أبو بكر الزبيدي حول زيادات أبي علي القالي على كتاب « العين » وأسماه : « المستدرك من الزيادة في كتاب (البارع) لأبي علي البغدادي» انظر : أبو بكر الزبيدي الأندلسي ، وآثاره في النحو واللغة . تأليف : نعمة رحيم العزاوي ص ٤٨١ .

قال ابن مالك في (وفاق الاستعمال) : « باب المقول بياء وثاء : الغُبَّة والغُثَّة : البُلْغة من العيش » [1].

وإذا جاء في (وفاق المفهوم) أن : « التوث (بالثاء المثلثة) لغة في التوت ، ذكره بعض المستدركين على صحاح الجوهري » [2].

قال في (وفاق الاستعمال) : « التُّوث : لغة في التُّوت »[3] . وحذف مابقي من العبارة للإيجاز .

ويعرّف ابن مالك في (وفاق الاستعمال) : « جَلاجِل : بأنها موضع »[4] على حين يطيل في (وفاق المفهوم) الكلام عن هذه الكلمة فيقول: « باب المقول بالجيم والحاء : جَلاجِل و حَلاحِل : موضع ، والجيم أشهر ، ذكرهما الجوهري » [5].

ومجمل هذا الكتاب يتفق مع الكتاب السابق (وفاق المفهوم) والفرق في الجزئيات .

١٠ ـ القصيدة المالكية في القراءات السبعة :

ذكرها ابن الجزري في غاية النهاية في طبقات[6] القراء ، وكبرى زاده في مفتاح السعادة[7] وحاجي خليفة في كشف الظنون[8] ، والقسطلاني في لطائف

(١) وفاق الاستعمال ق : ٣١/ب .
(٢) وفاق المفهوم ق : ٤/أ ، وانظر : التكملة والذيل والصلة للصاغاني جـ١/٣٥٣ .
(٣) وفاق الاستعمال ق : ٣١/ب .
(٤) وفاق الاستعمال ق : ٣١/ب .
(٥) وفاق المفهوم ق : ٥/ب ، وانظر : الصحاح للجوهري جـ٢/١٧ .
(٦) جـ ٢ / ١٨٠.
(٧) جـ١ / ١٣٦ .
(٨) جـ٢ / ١٣٣٨ .

الاشارات لفنون القراءات[1] وبروكلمان في تاريخ الأدب العربي[2] ، وأحمد بدوي في كتابه (الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام[3] ، والدكتور عبد المنعم هريدي في مقدمة[4] شرح عمدة الحافظ لابن مالك وفي جميع هذه المصادر جاءت القصيدة منسوبة إلى مؤلفها ابن مالك ، بلا خلاف .

والقصيدة ما تزال مخطوطة . ومنها نسخة وقفت عليها في مكتبة لا له لي[5] باستانبول برقم ٦٢ ، بخط ابن مالك كتبها سنة ٦٦٦ هـ . عليها حواش وتعليقات في ٦٠ صفحة لبعض الناسخين والمالكين . ومنها نسخة كذلك في دار الكتب المصرية برقم (٢٣٠٣٥ ب) .

أبواب الكتاب :

بنى المؤلف قصيدته « المالكية في القراءات السبعة » على مقدمة وأربعة وعشرين بابًا وخاتمة تطرق في المقدمة - بعد البسملة والتحميد - إلى موضوع القصيدة ، فذكر أنها نظم موجز للقصيدة المسماة «حرز الأماني»[6] وما احتوته من موضوعات ، مع إضافات استدركها يقول :

وبعد فذا نظم وجيز قد احتوى

على ما احتوى حرز الأماني وأزيدا

---

(١) جـ١ / ٨٩ .

(٢) جـ ٥ / ٢٩٥ .

(٣) ص ٢١٤ .

(٤) جـ ١ / ٥١ .

(٥) عندي رسمها بالفتوستات وعدة أبياتها ثمانمائة .

(٦) المشهورة بالشاطبية في القراءات السبع لأبي محمد قاسم الشاطبي ، إمام القراء ، الضرير المتوفى سنة ٥٩٠ هـ ، أولها :

بدأت بباسم الله في النظم أولا — تبارك رحمانا رحيما مؤئلا

وقد طبعت مع كتاب : اتحاف البررة بالمتون العشرة في القراءات والرسم والآي والتجويد في مطبعة الحلبي بمصر سنة ١٩٣٥م .

ثم أخذ المؤلف يعرف بالقراء ومواطنهم ، وأفضالهم من الذين درسوا علم القـراءات ومهـدوا السبـيل لمن أراد معـرفتـه . ومن هؤلاء نافع قاريء المدينـة ، وقد روى عنه قالون ، وورش ، ومنهـم ابن كثير قاريء مكة وقد روى عنه بالواسطة بينه وبين تلاميذه أحمد ابن أبي بزة ، وقنبل . يقول ابن مالك :

ولا بدّ من تقديـــم ذكـر أئمــة بهـــم

علْــمُ ذا الفـــن[١] اســتـــقرّ ممــهّدا

فيثرب دار الشائع الفضل نافــع [٢]

روى عنه قالون[٣] وورش[٤] فأُسعِدا

كذا ابن كثير[٥] شـيخ مكـة ثبّـتــتْ

روايته بقنــبلٍ [٦] بعـــدَ أحمـــدا [٧]

وبعد أن أنهى ابن مالك مقدمة الكتاب ، بدأ يفصل القول في قضايا مطلوبة من مريد القراءة . فتناول أولاً: الاستعاذة والبسملة، وبيان حكمهما ، وصيغتهما ، وذكر أنه لا خلاف بين العلماء في أن الاستعاذة مطلوبة من القاريء .

---

(١) يعني فنّ القراءات .

(٢) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي . إمام دار الهجرة ، توفي بها سنة ١٦٩هـ .

(٣) هو عيسى بن مينا المدني ، ويكنى أبا موسى ، وقالون لقب لـه ، يروى أن نافعا لقبه لجودة قراءته . ولد سنة ١٢٠ هـ ، وتوفى بالمدينة سنة ٢٢٠هـ.

(٤) هو عثـمان بن سعيـد المصري ، ويكنى أبا سعيـد ، وورش لقب له ، لقب به لشدة بياضـه . توفى بمصر سنة ١٩٧هـ .

(٥) هو عبدالله بن كثير المكي ، أمام أهل مكة ، ولد بها سنة ٤٥ هـ وتوفى بمكة سنة ١٢٠هـ .

(٦) هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد المكي المخزومي ، ويكنى أبا عمرو ، ويلقب بقنبل . توفى بمكة سنة ٢٩١ هـ . انظر : وفيات الأعيان جـ٣/٤٢.

(٧) هو أحمـد بن محـمد بن أبي بزة المؤذن المكي ، ويكنى أبا الحسن ، ولد سنة ١٧٠هـ . وتوفى بمكة سنة ٢٧٠ هـ . انظر : وفيات الأعيان جـ ٣/٤٢ .

أما البسملة فقد أجمع القراء السبعة على الإتيان بها عند الابتداء بأول كل سورة سوى سورة براءة لأنها نزلت بالسيف .

وهذا جزء من القصيدة ليس في الأصوات عرض فيه المؤلف لعلماء القراءات.

ثم عرض لقضية اختلاف القرّاء في فاتحة الكتاب ، كما اختلفوا ـ مثلاً ـ في قوله تعالى ﴿ **مالك يوم الدين** ﴾ ، في إثبات الألف واسقاطها ، فقرأ عاصم والكسائي ﴿ **مالك يوم الدين** ﴾بألف ، وقرأ الباقون : ﴿ **مَلِكَ** ﴾ بغير ألف .

ثم أخذ في بحث باب الهمزة ، وتحدث عن أحكامها إذا كانت محققة أو مبدلة أو محذوفة ، وفصّل القول في أقسام الهمزة ، ومن جملة ما ذكره أن الهمزة قسمان : همزة مفردة ، وهمزتان مجتمعتان في كلمة أو كلمتين . ومن أمثال الهمزة المفردة : يؤمن، مؤتفكة، بئس . والهمزتان المجتمعتان في كلمة مثل : « أأنذرتهم » ، و « أأعجمي » . والهمزتان المجتمعتان في كلمتين مثل : « جاء أمة رسولها » ، و « جاء اخوة » .

ومن الموضوعات التي تناولتها القصيدة : المد والقصر ، وقف حمزة وهشام على المهموز ، وباب الادغام ، وباب الإمالة ، وباب الوقف ، ثم تلا ذلك الحديث عن باب الوقف على المرسوم ، ثم باب ياء الإضافة .

وكانت خاتمة الأبواب باب مخارج الأصوات ، وما يحتاج إليه من أوصافها فذكر أن الهاء من أقصى الحلق، والعين والحاء من وسطه ، والغين والخاء من أوله . وقد تفاوتت الأبواب في الطول والقصر ، فبينما جاء باب الامالة في خمسة وأربعين بيتا جاء باب الهمزة المفردة في سبعة أبيات .

وفي النهاية أتى المؤلف بأبيات أثنى فيها على القصيدة ، وذكر سر تسميتها بالمالكيّة فقال :

وقد كملت هذي القصيدة فاقتضت ... وفاء بما قد كان للعزم مقصدا

وسميّتها بالمالكيّة قاصدا ... إنالة أسلافي دعاء مجدّدا

١١ ـ إيجاز التعريف في علم التصريف :

١ ـ نسبة هذا الكتاب إلى ابن مالك صحيحة للأسباب الآتية :

أولاً : أكثر الذين ترجموا لابن مالك ذكروا هذا الكتاب . ومن هؤلاء حاجي خليفة في كشف الظنون[١] ، واسماعيل البغدادي في هدية العارفين[٢] ، وبروكلمان في تاريخ الأدب العربي[٣] وعباس العزاوي في تاريخ الأدب العربي في العراق[٤] ، وعبد العزيز بن عبدالله في مجلة اللسان العربي[٥] ، وغيرهم .

ثانيًا : نقل مؤلفون متأخرون بعض آراء أوردها ابن مالك في «إيجاز التعريف » منهم :

١ ـ جمال الدين بن اياز البغدادي[٦] (ت ٦٨١ هـ) فقد قال في كتابه (قواعد المطارحة)[٧] ـ وهو يتحدث عن حروف الزيادة : « الزيادة في كلام العرب أكثر من الحذف ، ولذلك كان القول بزيادة الهاء في (اِرمِهْ) أولى من القول بأصالتها . وقد بينته في (شرح تصريف ابن مالك) [٨] .

---

(١) جـ٢ / ١٠٨٧ .

(٢) جـ ٢ / ١٣٠ .

(٣) جـ ٥ / ٢٩٤ .

(٤) جـ ١ / ١٧٨ .

(٥) المجلد العاشر ، الجزء الثالث ص ٣٠٩ .

(٦) ترجمته في بغية الوعاة جـ ١ / ٥٣٢ .

(٧) حقق الجزء الأول منه الأستاذ ابراهيم الزامل السليم : رسالة (ماجستير) كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر عام ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

(٨) قواعد المطارحة جـ ١ / ١٧٨ .

٢ ـ أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف (ت ٧٤٥ هـ) فقد قال في كتابه (ارتشاف الضَّرب من لسان العرب)[١] : « أيمّة ، أصله : أئمَة : جمع إمام ، نقلت حركة الميم إلى الهمزة قبلها فأبدلت ياء ، وفي (التسهيل) لابن مالك أن ذلك لغة ، وفي (إيجاز التعريف) له أيضًا ان التحقيق شاذ »[٢] .

ثالثًا : شرح جمال الدين بن اياز البغدادي[٣] : تصريف ابن مالك . قال : بعد البسملة والتحميد : « ان جماعة من المشتغلين عليّ ، والمترددين إليّ ، التمسوا مني أن أبين لهم ما ألغزه الشيخ الإمام ابن مالك المغربي في تصريفه ، وأتبع كل فصل بما يليق من تصحيحه أو تزييفه ، فأجبت ملتمسهم ، وشرحته ، وكشفته كشفا شافيا وأوضحته ، ونبهت على ضوابطه الجامعة ، واحترازاته اللطيفة »[٤] .

٣ ـ نسخ الكتاب :

لهذا الكتاب نسخ خطية : منها نسخة جيدة في المكتبة الأحمدية[٥] بحلب برقم ٩٨ مجاميع ثم نسخها سنة ٧٣٤ هـ ، وناسخها أحمد بن محمد الصفدي المقدسي . وفي المكتبة التيمورية[٦] نسخة برقم ٣٧ صرف ، وفي الاسكوريال[٧] نسخة برقم ثان ٨٦ ، ٣ .

---

(١) نسخة على ميكروفيلم : في مركز البحث العلمي بكلية الشريعة بمكة ، مصورة عن نسخة محفوظة بدار الكتب المصرية برقم ٨٢٨ نحو .

(٢) ارتشاف الضرب ص ٩٥ . وقد حقق هذا الكتاب د . مصطفى النماس وطُبع بالقاهرة في ثلاثة أجزاء سنة ١٤٠٤هـ - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٤م - ١٩٨٩م.

(٣) رجعت في هذا الكتاب إلى مصوّرة في مركز البحث العلمي بكلية الشريعة بمكة المكرمة عن نسخة محفوظة في المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية برقم ٣٧ صرف .

(٤) مقدمة الكتاب .

(٥) قمت بنسخها ، وعدد صفحاتها ثمانية ، مع مجموع من الورقة ٨٢-٨٥.

(٦) فهرس الدار جـ٢/١٨ .

(٧) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان حـ ٥/ ٢٩٤ .

٣ ـ منهج الكتاب :

يخلو الكتاب من المقدمة ، ويفتقر إلى الخاتمة أيضًا . وقد ضم الموضوعات والفصول التالية : الاسم المجرد من الزوائد ، والفعل المجرد ، وفصل : ابدال الهمزة من كل ياء أو واو تطرفت ، وفصل : ابدال الهمزة الساكنة بعد همزة متحركة ، وفصل ابدال الياء بعد كسرة من الواو وفصل: ابدال التاء من فاء الافتعال وفروعه ، وفصل في الادغام ، وبانتهاء الادغام ينتهي الكتاب .

من العرض السابق لتلك الموضوعات يتضح لنا أن كتاب (إيجاز التعريف في علم التصريف) هو كتاب يتنازعه طابعان : الأول صرفي ، والثاني لغوي ، وهو أكثر الكتاب . فهو صرفي لاشتماله على مباحث صرفية خاصة ، هي الكلام على أقل أصول الأسماء وأكثر أصولها ، وأقل أصول الأفعال ، وأكثر أصولها ، والكلام على الحروف الزوائد ، ومواضعها ، وخصائصها من الموضوعات التي يتناولها الصرفيون ، ويعرضون لها في كتبهم فالتجرد والزيادة موضوع يحتل من علم الصرف مكانًا بارزًا حتى قال ابن جنّي :

« التصريف : ميزان العربية وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها » [١] والكتاب عالج موضوعات ومباحث صوتية مثل : الابدال والادغام ، جاء في :

فصل : ابدال التاء من فاء الافتعال ما نصه : « تبدل التاء من فاء الافتعال وفروعه إن كانت واوًا ، أو ياءً غير مبدلة من همزة ، وتبدل تاء الافتعال وفروعه ثاء بعد الثاء ، أو تدغم فيها ، ودالاً بعد الدال أو الذال أو الزاي ، وطاء بعد الظاء ، أو الظاء ، أو الصاد ، أو الضاد ، وتدغم في بدلها الظاء ، والذال ، أو تظهران ، وقد تجعل مثل ما قبلها من ظاء أو ذال وحرف صغير ، وقد تبدل دالاً بعد الجيم » [٢].

---

(١) المنصف : شرح تصريف المازني لابن جنّي جـ١/٢، والممتع في التصريف لابن عصفور جـ١/٣٩ .

(٢) إيجاز التعريف : الورقة ٨٤ / أ .

وهذا الموضوع أدخله الصرفيون مع موضوعات الصرف ، وهو أقرب إلى ميدان الأصوات منه إلى الصرف . يقول الدكتور كمال بشر : « شمل الصرف التقليدي فيما شمل أنماطًا من الصيغ ، وهو في واقع الأمر أقرب إلى ميدان الأصوات منها إلى الصرف . من ذلك مثلاً صيغة (افتعل) وفروعها إذا كانت فاؤها أحد حروف الإطباق : (الصاد والضاد والطاء والظاء) ، أو كانت هذه الفاء دالاً وذالاً وزايًا . قالوا في الحالة الأولى تقلب تاء الافتعال طاء ، وفي الثانية تقلب هذه التاء دالاً . فتقول : اصطبر ، اضطجع ، اطعن ، واظطلم . والأصل : اصتبر ، واضتجع ، واطتعن ، واظتلم كما تقول : ادان ، وادكر ، والأصل : ادتان ، واذتكر ، وازتد » [1].

ويعلل الدكتور كمال بشر سبب ذلك بقوله : « فالصرفيون هنا يقدرون أصلاً افتراضيًا لهذه الكلمات ، لأن القياس الأصل هو « افتعل » وعلى وفاقه جاء نحو ايتكر ، واشتجر ، ولكنهم وجدوا أن الأمثلة المذكورة بنوعيها لا تتمشى مع هذا الوزن ، فكان لا بد من تفسير . وكان هذا التفسير الذي رأوه . فقالوا : قلبت التاء طاء في المجموعة الأولى ، ودالاً في المجموعة الثانية » [2].

ويرى الدكتور بشر أن تفسيرهم ذلك يتمشى مع منهجهم في معالجة قضايا الصرف الذي يلحظ فيه : إيمان الصرفيين بفكرة الأصل : أي أن هناك أصلاً ثابتًا ترجع إليه كل الصيغ المتشابهة ، ومحاولة حشدهم الأمثلة المتفقة في شيء والمختلفة في شيء آخر تحت نظام واحد . فابتكر واصطبر عندهم كلاهما على وزن « افتعل » وكلاهما يرجع إلى أصل ثلاثي ، هو الباء والكاف والراء في الأول والصاد والباء والراء في الثاني .

---

(١) دراسات في علم اللغة - للدكتور كمال بشر ص ٢٣٩ .

(٢) المرجع نفسه والصفحة نفسها .

وينهي الدكتور بشر كلامه هذا بمخالفة ما درج عليه الصرفيون والنظر إلى تلك الأمثلة بحالتها الراهنة ، ووصف ما بها من ظواهر دون إخضاعها لوزن افتعل وفروعه[1] ونحن مع اتفاقنا مع الدكتور كمال بشر في أن هذه الصيغ حدث فيها تغير أصواتي ، فإننا عند بيان هذا التغير لا بد أن نرجع إلى الأصل التاريخي الذي عليه قبل حدوثه .

والذي لنا أن نقوله هو بيان السبب الأصواتي الذي من أجله حدث هذا التغير . ففي اصتبر مثلاً ، وجدت التاء المرققة بعد الصاد المفخمة فتحولت إلى صوت مفخم هو الطاء المطبقة التي تناظرها ، وهكذا .

وفي ختام حديثنا عن آثار ابن مالك التي أغلب موضوعاتها في مجال الأصوات نشير إلى أن فهرس دار الكتب المصرية أورد أن لابن مالك كتابًا بعنوان : « رسالة في تحقيق الصوت واللفظ والاشتمال » [2] تحتفظ بها الدار المذكورة برقم (٤٠٥ صرف) مع كتاب آخر لابن مالك سبق أن تناوله البحث بالدراسة . وبما أنّنا لم نقف على هذه الرسالة فلا نعلم عن محتواها ونرجو أن نوفق في الوقوف عليها قريبًا إن شاء الله .

---

(١) المرجع نفسه ص ٣٤٠ .

(٢) انظر : فهرس دار الكتب (فهرس الكتب العربية) التي وردت على الدار سنة ١٩٢٩م – ١٩٣٥ م ، الجزء السابع ص ٨ .

ثانيًا : في مجال البنية :

(بنية الكلمة الواحدة) : (Morphology)

درس علماء العربية قديمًا ومنهم ابن مالك الصَّرْف تحت ما يُسمّى بنية الكلمة ، وهذه التسمية يشوبها بعض الغموض لعدم وضوحها ، وهذه البنية أو التصريف أو الصرف كما يُسمّى أحيانًا يقترب من تعريف المحدثين للصَّرْف . يقول الدكتور كمال بشر : « كل دراسة تتصل بالكلمة أو أحد أجزائها وتؤدّي إلى خدمة العبارة والجملة ، أو بعبارة بعضهم ـ وتؤدي إلى اختلاف المعاني النحوية ـ كل دراسة من هذا القبيل هي صرف في نظرنا » (١) .

وهذا الرأي يدعونا إلى تعريف النحو ـ وإن كان خارج نطاق دراستنا ـ بأنه يعني دراسة الجملة وهو غاية ما يهدف إليه الدرس اللغوي ، وكما يقال نحن نفكرّ « بجمل » (٢).

وتطلق الدراسات اللغوية المعاصرة على الصّرْف ما يُسمّى (المورفولوجي) (Morphology) وله صلة وثيقة بالنحو أو التركيب أو ما يُسمّى بالنظم .

ومن آثار ابن مالك في المستوى الصرفي أو البنية :

---

(١) دراسات في علم اللغة (القسم الثاني) ص ٨٥ وما بعدها وفقه اللغة في الكتب العربية للدكتور عبده الراجحي ص ١٤٥ .

(٢) فقه اللغة في الكتب العربية ص ١٤٥ .

أ - ثلاثيات الأفعال :

أولاً : توثيق الكتاب ونسخه :

ذكره البعلي في المطلع على أبواب المقنع[1] ، وبروكلمان في تاريخ الأدب العربي[2] ، وعباس العزاوي في تاريخ الأدب العربي في العراق[3] ، والدكتور محمد كامل بركات في مقدمة تحقيقه[4] (تسهيل الفوائد) لابن مالك ، والدكتور عبدالرحمن السيد في رسالته « نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة »[5] .

وللكتاب نسخ خطية منها نسخة في المكتبة الأحمدية[6] بتونس ، برقم ٣٩٦٢ . ونسختان في دار الكتب المصرية[7] ، الأولى برقم ٢٩٥ لغة ، والثانية برقم ١٨٦ صرف ، ورابعة في المكتبة الظاهرية[8] بدمشق برقم ٩٢١٣ .

وعندي مصورة لمخطوطة الظاهرية أرجع إليها عند الحاجة ، وتقع في ٥٨ صفحة ، كتبت بخط واضح . وكتبت عناوين الأبواب بخط كبير . والنسخة جيدة نسخها محمد مصباح الغمري ، في يوم الاثنين ٩ رجب سنة ١٣١٧هـ عن نسخة كتبها محمد بن عباس ، المعروف بابن جعوان الأنصاري ، أحد تلاميذ ابن مالك سنة ٦٧٨ هـ .

---

(١) ص ٢ أو ما بعدها .
(٢) جـ ٥ / ٢٩٥ .
(٣) جـ ١ / ١٧٧ .
(٤) ص ٢٩ .
(٥) ص ٣٢٩ .
(٦) فهرس المخطوطات المكتبة الأحمدية ص ١٣٩ .
(٧) فهرس الدار جـ٢ /٥ .
(٨) فهرس مخطوطات الظاهرية (علوم اللغة العربية) ص ٤٦٩ .
وقد حقق الدكتور سليمان إبراهيم العايد كتاب ثلاثيات الأفعال لابن مالك وطبعته دار الطباعة والنشر الإسلامية بالقاهرة سنة ١٩٩٠م .

ثانيًا : منهج الكتـاب :

جاء في مقدمـة الكتاب : « هذا كتاب أذكر فيه – إن شاء تعـالى – ما تيسر من ثلاثيات الأفـعال ، المقول فـيها (فعل وأفـعل) بمعنى واحد مرتبًـا على حروف المعجم فأبدأ بما أوله همزة ، وأختم بما أوله ياء » .

رتب ابن مالك الأفعال الثلاثية التي وردت فيها الصيغتان (فعل وأفعل) مع اتفاق المعنى على حـروف المعجم ، مبتدئًا بالأفعـال المبدوءة بالهمـزة ، ثم الباء فالتاء والثاء والجيم والحاء والخاء ، والدال والذال ، إلى آخر الحروف وهو الياء .

وطريقته في بحث الأفعال أن يذكر صيغتي « فعل وأفعل» مع اتفاق المعنى .

ففي باب الهـمزة : « أُجَرَه الله أجْـرا ، وآجَرَه : أثابه ، والمملـوك والأجير : أعطاهما أجرهما »[1] . ومن هذا الباب قوله : « أسِـنَ الماء أسْنا وأُسونا ، وآسَـن : تغير »[2] .

وبعد أن ينتهي من ذكر الأفـعال التي وردت مبـدوءة بحـرف الهمـزة يبـدأ بالأفعال التي تبدأ بحرف البـاء . ومنها « برَقَـت السماء تَـبْـرُق بَـرْقـا ، وأبْـرَقت : لمع فيها البرق . وبَـلَـق الباب وأبْـلَـقـه : فتحه ، وأيضًا : أغلقه » [3].

وفي حرف الحاء يقول: « حاذ الأمور حَـوْذا، وأُحْـوَذَها: غلَـب عليها »[4] .

أمـا في حرف العين فـيقول : « عَـصـفَـت الريح وأعْـصَـفَـت : اشتـدّت ، وعَـصفَـت الدّابة عُـصُـوفا ، وأعْـصفَـت : أسرعت ، وكذلك عَـصَـفَـت الحرب بالقوم ، وأعْـصفَـت ذهبت بهم »[5] .

---

(١) ص ٢ ، وانظر : كتاب الأفعال لأبي عثمان السرقسطي ، جـ١ / ٦٥ .

(٢) ص ٣ ، وانظر : لسان العرب (أسن) جـ ١٦ / ١٥٥ .

(٣) ص ٣ ، وانظر : إصلاح المنطق ص ٢٢٦ ، ولسان العرب (بلق) جـ ٣٠٧/١١.

(٤) ص ١٣ ، وانظر : تهذيب اللغة (حاذ) جـ ٥ / ٢٠٧ .

(٥) ص ٣٣ ، وانظر : كتاب الأفعال لأبي عثمان السرقسطي جـ١/١٩٧-١٩٨ .

وينتهي كتاب (ثلاثيات الأفعال) بحرف الياء ، وفيه : « يَفَع الغلام وأيْفَع : شَبَّ ، ويَنَع الثمر وأيْنَع : نضج . ويَمَن وأيْمَن : أتى اليَمَن ، أو سلك ذات اليمين[1] .

ويمكن لدارس الكتاب أن يلحظ في يسر تفاوت أبوابه في الطول والقصر ، فإذا كان باب ما أوله ثاء جاء وفيه ثلاثة أفعال ، هي : « ثَقَبَتْ النار وأثْقَبْتُها : أوقدتها . وثَلَجت السماء وأثْلَجت : أمطرت . وثَلَّ العدو وأثَلَّهُ: أهلكه ، والشيءَ : أصلحه »[2] .

فإن باب ما أوله ياء أتى متضمنا خمسة وعشرين فعلاً .

ثالثاً : قيمة الكتاب :

لم يكن ابن مالك أول من أولى الأفعال اهتمامًا ، وألّف فيها . فقد سبقه بعض[3] اللغويين . ويبدو أن ابن مالك قد استعان على الأقل ببعض هذه المؤلفات . غير أنه من العسير أن نحدد المؤلفات التي أخذ عنها . فالكتاب لا يخلو من أسماء اللغويين ، ولعل السبب في ذلك أن كتاب (ثلاثيات الأفعال) غير قائم على الاستئناس بأقوال العلماء لأن ابن مالك أراد حصر الأفعال في نطاق لا يشذ عنه شيء ، كذلك يخلو الكتاب من الشواهد .

---

(١) ص ٥٤ ، وانظر : لسان العرب (يفع) و (ينع) جـ ١٠/٢٩٦ ، و (يمن) جـ١٧/٣٥٠ .

(٢) ص ٦ - ٧ ، وانظر : مقاييس اللغة جـ١ / ٣٨٢ و ٣٨٥ .

(٣) من الكتب التي ألفت في الأفعال : كتاب الأفعال لأبي بكر بن القوطية (ت٣٦٧هـ) طبع في ليدن سنة ١٨٩٤م ، ثم في القاهرة سنة ١٩٥٢ ، والأفعال لأبي عثمان سعيد ابن محمد المعافري السرقسطي (توفي بعد سنة ٤٠٠ هـ) طبع الجزء الأول منه بالقاهرة سنة ١٩٧٥م ، وحققه الدكتور حسين محمد محمد شرف ، والأفعال لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي ، المعروف بابن القطاع (ت ٥١٥ هـ) طبع في حيدر أباد سنة ١٣٦١هـ .

ولمعرفة المزيد عن كتب الأفعال ، انظر : المعجم العربي للدكتور حسين نصار جـ١/١٨٠ وما بعدها .

٢ ـ لامية الأفعال :

ذكرها ابن تغرى بردى في المنهل الصافي[١] ، والصفدي في الوافي بالوفيات[٢] ، وخير الدين الزركلي في الأعلام[٣] باسم « لامية الأفعال » وجرجي زيدان في تاريخ آداب اللغة العربية[٤] وعباس العزاوي في تاريخ الأدب العربي في العراق[٥] ، ويوسف سركيس في معجم المطبوعات[٦] باسم « كتاب المفتاح في أبنية الأفعال » ، وأحمد أحمد بدوي في كتابه « الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام[٧] باسم « منظومة ابن مالك اللامية في أبنية الأفعال » .

وقد أشار بروكلمان في تاريخ الأدب العربي[٨] إلى أن هذه المنظومة طبعت عدة طبعات . طبعت في الهند سنة ١٢٦١هـ ، وفي القاهرة سنة ١٣٢٣هـ ، كما طبعت في فاس سنة ١٣١٧هـ وفي تونس سنة ١٣٢٩هـ .

ومنها في دار الكتب المصرية[٩] ثلاث نسخ خطية ، الأولى برقم ١٥٨ صرف[١٠] - تيمور ، والثانية برقم ٤٠٥ لغة ، والثالثة برقم ٩ م باسم « لامية الأفعال » .

---

(١) جـ ١٩١/٣/٣ .

(٢) جـ ٣٦٠/٣ .

(٣) جـ ١١١/٧.

(٤) جـ ٣ / ١٥١ .

(٥) جـ ١ / ١٧٨ .

(٦) جـ ١ / ٢٣٣ .

(٧) ص ٢١٢ .

(٨) جـ ٥ / ٢٩٢ .

(٩) فهرس الدار جـ ٢١٧/٢ .

(١٠) ومنها مصورة على ميكروفيلم بمعهد المخطوطات برقم ١٦ صرف .

ومنها في المكتبة الأزهرية[1] نسخة برقم ٤٦ مجاميع باسم « المفتاح في أبنية الأفعال » .

ومنها نسخة وقفت عليها في قسم المخطوطات[2] بجامعة الملك سعود بالرياض باسم « المنظومة اللامية في الأفعال » .

وبالرجوع إلى نسخ الدار وقرنها بنسخة المكتبة الأزهرية ، ونسخة جامعة الرياض رجحت أن تكون « لامية الأفعال » و « المفتح في أبنية الأفعال » ، و «المنظومة اللامية في أبنية الأفعال » مسميات لمسمى واحد ، وهو : « لامية الأفعال » .

والكتاب منظومة في مائة وأربعة عشر بيتًا . تناولت الفعل وأبنيته وتصاريفه وقد قسم ابن مالك منظومته إلى أبواب وفصول ، جاء في أولها - بعد البسملة والتحميد :

وبعْد فالفعل مَنْ يُحكم تصرُّفَه يَحُزْ من اللغة الأبواب والسُّبُلا

فهاك نظما محيطا بالمهم وقد يحوي التفاصيل مَنْ يستحضرالجُملا

وجاء في آخرها :

وقد وَفَيْت بما قد رُمْت مُنْتهيا والحمد لله إذ ما رُمْتُه كَمُلا

أبواب اللامية :

اشتملت (اللامية) على بعض الأبواب والفصول . مثل : باب أبنية الفعل المجرد وتصاريفه ، وفصل في المضارع ، وفصل في فعل الأمر ، وباب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين وباب أبنية المصادر وغيرها .

ففي باب أبنية الفعل المجرد يقول ابن مالك :

---

(١) فهرس المكتبة الأزهرية جـ ٤ / ٩٣ .

(٢) برقم ٣٥٢ وهي مأخوذة عن نسخة مكتبة محمد مظهر الفاروقي بالمدينة المنورة برقم ٩ مجاميع .

بفَعْلَلَ الفعلُ ذو التجريد أو فَعَلا يأتي ومكسورُ عين أو على فَعُلا

أي أن الفعل المجرد من الزوائد ثلاثي أو رباعي . فللثلاثي منه ثلاثة أبنية فَعَل: بفتح الفاء والعين ، مثل ذَهَب ، و (فَعِل) بفتح الفاء وكسر العين، نحو : عَلِم . و (فَعُل) بفتح الفاء وضم العين نحو : شَرُف ، وللرباعي منه وزن واحد (فَعْلَل) بفتح الفاء واللام ، نحو : دَحْرَج .

أثر اللامية في الدراسات بعدها :

ظلّت (لامية الأفعال) موضع اهتمام علماء اللغة وعنايتهم ، فكانوا يحفظونها ويتدارسونها ويثنون عليها . ويمكن حصر أثرها فيما جاء بعدها من كتب اللغة في اتجاهين اثنين :

(١) شرحها : وقد وصل إلينا من هذا النوع :

أ - شرح[١] أبنية بدر الدين محمد (ت ٦٨٦ هـ) ويقع في ستين صفحة من القطع الصغير . يقول بدر الدين : « هذه أوراق تشتمل على قصيدة والدي (رحمه الله) في أبنية الأفعال ، وما يتصل بها على ذكر ما يحتاج إليه من الأمثلة وإيضاح ما استبهم ، وتفسير الغريب ... » .

ب - وشرح (اللامية) محمد بن عمر ، المعروف بحرق اليمني[٢] (ت ٩٣٠هـ) مرتين :

أحدهما : (فتح الأقْفال وحَلّ الإشكال ، بشرح لامية الأفعال) وهو الشرح الكبير وأوله : « الحمد لله المتصرف قبل علة التصريف ، المتعرّف قبل آلة التعريف ... » .

---

(١) طبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٩٣٦م ، كما طبع في مطبعة المشهد الحسيني سنة ١٩٦٨م .

(٢) انظر : تاريخ الأدب العربي - لبروكلمان جـ ٥/٢٩٣ .

والثاني : الشرح الصغير وأوله بعد البسملة والتحميد :

« وبعد فإني كنت شرحت القصيدة المسماة بلامية الأفعال في علم الصرف لابن مالك بشرح بسطته بكثرة الأمثال ، وإيراد معظم الأفعال ليكون صاحبه بأبواب اللغة وسبلها ظافرا ، وجائزا منها حظا وافرا ... » .

وهذان الشرحان مطبوعان[١] عدة طبعات .

(٢) وممن رجع إلى (لامية الأفعال) وأفاد منها :

شمس الدين أبو عبدالله الحنبلي البعلبكي (ت ٧٠٩ هـ) فقد قال في كتابه : (المثلث ذو المعنى الواحد) : « المأْرِبَة (مثلث الراء) ، مصدر من أرب بمعنى عقل ذكرها شيخنا ابن مالك في (لامية الأفعال) » [٢].

٣ ـ ما ورد من الأفعال بالواو والياء :

ذكره كبرى زاده في مفتاح السعادة[٣] والسيوطي في المزهر[٤] ، وبروكلمان في تاريخ الأدب العربي[٥] وأحمد أمين في ظهر الإسلام [٦]، والدكتور محمد كامل بركات في مقدمة[٧] تحقيقه تسهيل الفوائد لابن مالك . والكتاب منظومة في تسعة وأربعين بيتًا . طبعت عدة طبعات[٨] ، طبعت لأول مرة بالقاهرة سنة ١٢٧٨هـ ، ثم في المطبعة الخيرية سنة ١٣٠٦ هـ .

(١) طبع في تونس سنة ١٣٢٩ هـ وفي القاهرة سنة ١٩٦٠م .

(٢) المثلث ذو المعنى الواحد : ورقة ٦٩/أ .

(٣) جـ ١ / ١٧ .

(٤) جـ ٢ / ٢٧٩ .

(٥) جـ ٥ / ٢٩١ .

(٦) جـ ٣ / ٩٣ .

(٧) مقدمة تحقيق التسهيل ص ٥ .

(٨) تاريخ الأدب العربي – لبروكلمان جـ ٥ / ٢٩٥ .

ومن المنظومة نسخة خطية في دار الكتب المصرية[1] برقم ٤٤٨ ، وهناك نسخة في مركز البحث العلمي بكلية الشريعة بمكة المكرمة ، مصورة عن النسخة المحفوظة في مكتبة الفاتيكان يروما برقم ثالث ١٠١٥، ومنها نسختان في برلين [2] الأولى برقم ٧٠٢٩ والثانية برقم ٧٠٣٠ . أحصى ابن مالك في هذه المنظومة الأفعال التي جاءت لاماتها بالواو والياء ، وقدم لها بقوله :

واعلم بأن الواو والياء قد أتت   في بعض ألفاظ كنحو مَنَيْتُه ومَنَوْته

وتبلغ عدة هذه الأفعال خمسة وثمانين فعلاً . وقد استعان ابن مالك بكتب اللغة في تحصيل هذه الأفعال ، وفي مقدمة هذه الكتب إصلاح المنطق لابن السكيت ، وأدب الكاتب لابن قتيبة . وقد أشارت كتب التراجم إلى استعانة ابن مالك بكتب اللغة ولم أجد في مقدمة المنظومة ، أو في ثناياها ما يشير إلى ذلك ، وإن كانت هذه الأفعال منبثّة في كتاب إصلاح المنطق وأدب الكاتب .

وهذه المنظومة من بين ما أودعه السيوطي في كتابه (المزهر) .

ومن الأفعال التي وردت في منظومة ابن مالك : (عزى) : عَزَيْته إلى أبيه وعَزَوْته إذا نسبته إليه . وكنى : كَنَيْته وكَنَوّته ، ولحى : لَحَوْت العصا ولَحَيْتها : إذا قشرتها ، وحنى : حَنَوْت العود وحَنَيْته : عوجته ، وطغى : طَغَوْت وطغيت ، وقنى : قَنَوْت الشيء وقَنَيْته[3] .

ومن أبيات المنظومة :

وقَلَوْته بالنار مثل قَلَيْته   ورَثَوْت خلاً مات مثل رَثَيْته

وأثَوْت مثل أثَيْت، قُلْه لمن وشَى   وشَأَوْته كَسبقْته وشَأَيْته

وصَفَوْت مثل صَغَيْت نحو مُحدِّثي   وحَلَوْته بالحَلْى مثل حَلَيْته

(١) فهرس الدار جـ ٧ / ٢٩ .

(٢) تاريخ الأدب العربي - لبروكلمان جـ ٥ / ٢٩٥ .

(٣) انظر في بعض هذه الأفعال : إصلاح المنطق ص ١٣٩ ، و ١٤١ .

وتنتهي هذه المنظومة بقول ابن مالك :

ونأوت مثل نأيت حين بعدت عن   وطنى ، وعُودي قد بَرَوْته وبَرَيْته
ونَثوْت مثل نَثَيْت نشر حديثهم   وكذا الصبيّ غَذَوْته وغَذَيْته
عيني هَمَتْ تهمو ويَهْمِي دمعها   وحَمَوْته المأكول مثل حَمَيْته

موازنة بين كتب الأفعال :

بعد هذا العرض السريع للمؤلفات الثلاثة التي كتبها ابن مالك ، وهي : (ثلاثيات الأفعال) ، و (لامية الأفعال) ، و (ما ورد من الأفعال بالواو والياء) رأيت أنها تناولت الأفعال ، وكل كتاب منها عالجت جانبًا من جوانب الفعل ، وكلها يكمل بعضها بعضا وكنت أرغب في معرفة ترتيبها الزمني ، وبأيها بدأ ابن مالك ، ولكنه ـ كعادته ـ لم يشر إلى ذلك .

ويلحظ على هذه الكتب أن أحدها – وهو (ثلاثيات الأفعال) – نثر حاول فيه ابن مالك ذكر الأفعال الثلاثية التي على وزن (فَعَلَ وأَفْعَلَ) بمعنى واحد ، مثل : جَدَب وأجْدَب : ضد أخصب . ولم يحاول المؤلف تفسير مجيء هذين الفعلين على الوزن المذكور بمعنى واحد ، وإنما كان يسرد الأفعال سردا خالية من الشواهد وآراء العلماء . ولعل السبب في ذلك أن ابن مالك قصد من ورائه ـ كما قلت ـ حصر الأفعال ورغبته في تبسيط الكتاب وتيسيره على الدارس .

والكتابان الآخران منظومان ، حاول في أحدهما وهو (لامية الأفعال) حصر أبنية الفعل المجرد وتصاريفه ، كما تناول أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين ، والثاني : منظومة في الأفعال التي جاءت لاماتها بالواو والياء . وكان من الممكن أن نعد (ثلاثيات الأفعال) مع آثار ابن مالك في متن اللغة ، ولكنا آثرنا ذكرها هنا لنعقد موازنة بينها وبين ما عالجه المؤلف من أفعال .

٤ ـ بيان ما فيه لغات ثلاث :

وصف المخطوطة :

هذا كتاب لم يشر إليه القدماء . منه نسخة في دار الكتب المصرية برقم (٥٠٩ مجاميع)[١] وأخرى في مكتبة حسن حسني عبد الوهاب[٢] بتونس رقمها (١٨٤٨٣) .

والمخطوطة تبدأ هكذا :

« كتاب بيان ما فيه لغات ثلاث فأكثر ، وغير ذلك : تصنيف الشيخ جمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني » .

أوله بعد البسملة : قال الشيخ العلامة جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله ابن مالك الطائي الجياني : لغات الأصبع والأنمل وغيرهما :

تثليث با إصبعٍ معْ شكل همزته ... بغير قَيْدٍ مع الأصبوع قد نُقلا

وآخر المخطوطة : « وبنو صَعْفوق : خَوَل باليمامة . قال العجّاج[٣] :

مِنْ آل صَعْفُوقٍ وأتْباعٍ أُخَر ... من طامعين لا يُبالونَ الغَمَرْ

وهو إسم أعجمي لا ينصرف للعجمة والعلميّة . وقال الأصمعي : الصعافقة : قوم يحضرون السُّوق للتجارة ، ولا نَقْد معهم ، وليست لهم رؤوس أموال فإذا اشترى قوم شيئاً دخلوا معهم فيه ، الواحد منهم صَعْفَقِيّ »[٤] .

---

(١) فهرس الدار جـ٢/٥ .

(٢) الفهرس العام لمخطوطات مكتبة حسن حسني عبد الوهاب . إعداد : عبد الحفيظ منصور جـ١ / ١٤٩ .

(٣) ديوان العجاج : (رواية الأصمعي) ص ١٢ .

(٤) ق ٣/ب . وانظر : لسان العرب : (صعفق) جـ ١٢/٦٨ .

توثيق المخطوطة :

في هذه المخطوطة بحوث لابن مالك وردت في كتبه الأخرى ، أو في مصادر ترجمته فقد تناول في هذه المخطوطة موضوع (المثلثات) كالكلمات التي جاءت بتثليث (الباء) و (الدال) باتفاق المعنى : (اصبُع) و (لَدُن) ، وهو من نظمه في (بغية الوعاة)[1] . وذكر في المخطوطة :(أسماء الأفعال): (حَيَّهَلْ) و (حَيَّهَلَ) و (حَيَّهلاً) ، و (حَيَّهْلَ) وهذا لا يخرج عما قاله في (تسهيل الفوائد)[2] .

ومن مسائل المخطوطة : اللغات في (رُبَّ) : (رُبَّتَ) و (رُبَّتْ) و(رُبْ) و (رَبْ) . وهذه المسألة بنصها في (تسهيل الفوائد)[3] أيضًا .

تقويم الكتاب :

احتوى هذا الكتيب على مسائل معروفة لابن مالك في مؤلفاته الأخرى ، عالج فيها بعض المسائل اللغوية من نظم ونثر . فقد تناول بعض الكلمات المثلثة التي وردت بحركات ثلاث ، مع اتفاق المعنى مثل (أصبُع) و (أنمُل) كما تناولت أسماء الأفعال مثل : (حَيَّهَلْ) و (حَيَّهَلَ) ، كذلك تناول بعض الكلمات ، وذكر ما فيها من لغات مثل : (رُبَّ) و (رُبَ) و (رُبْ) . ولكن لم ينسب هذه اللغات إلى أصحابها .

ولم أقف في هذا الكتيّب على نقل من كتاب ، أو رواية عن لغوي ، أو نحوي هذا ولم تخرج المخطوطة عن النصوص التي اقتبسنا بها .

---

(١) جـ ١ / ١٣٦ .

(٢) ص ٢١١ .

(٣) ص ١٤٧ .

٥ ـ نظـم الفرائـد :

أشار إليه حاجي خليفة في كشف الظنون[١] ، وكبرى زاده في مفتاح السعادة[٢] والسيوطي في بغية الوعاة [٣] باسم (نظم الفوائد) بالواو ، وقالوا عنه : « وهو ضوابط وفوائد منظومة ، ليست على روي واحد » ، ولكن السيوطي نفسه نقل في كتابه (المزهر) أجزاء من هذا الكتاب في أماكن عدة ، وذكر اسمه بالراء (نظم الفرائد) مرتين ـ وهو تصحيف كما يظهر ـ .

الأولى بقوله : « وقال الإمام جمال الدين بن مالك بن مالك في كتابه (نظم الفرائد) : جاء على (تِفْعال) بكسر التاء ، وهو غير مصدر ، رجل تِكْلام ، وتِلْقام ، وتِلْعاب ، وتِمْساح للكذاب ... »[٤] .

والثانية بقوله : « وقال ابن مالك في كتابه (نظم الفرائد) : كل ما جاء على (فَعْلان) فمؤنثه على (فَعْلَى) ، غير اثنى عشر اسما ، فإنها جاءت على (فَعْلانه) ... » [٥] .

وقد أشار الدكتور محمد كامل بركات إلى الخلاف في اسم الكتاب في مقدمة تحقيقه (تسهيل الفوائد) لابن مالك ، ورجّح ان اسم الكتاب بالراء فقال – وهو يعدد مؤلفات ابن مالك – « ١٦ – نظم الفرائد ، وفي «البغية» (نظم الفوائد) بالواو ، ولكن السيوطي نفسه نقل في (المزهر) أجزاء من هذا الكتاب ، في أماكن عدة ، وكرر ذكر الاسم بالراء ، وهو الصحيح ... » [٦].

---

(١) جـ ٢ / ١٢٢٦ .

(٢) جـ ١ / ١٣٨ .

(٣) جـ ١ / ١٣٢ .

(٤) المزهر جـ ١ / ٩٢ .

(٥) المرجع نفسه جـ ١ /١١٣.

(٦) مقدمة تحقيق تسهيل الفوائد ص ٢٤ .

هذا هو رأي الدكتور بركات ، وأنا لا أتفق معه في هذا الرأي ، وإضافة إلى ذلك أقول : وقفت في المكتبة المركزية بجامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة على نسخة خطية[1] من (المزهر) كتبت عن نسخة بخط السيوطي ذكرت الكتاب بالراء ، أي (نظم الفرائد)[2] وهو تصحيف لقرب الراء والواو في الرسم .

وهذا الكتاب من مؤلفات ابن مالك التي أشار إليها السيوطي - كما أشرنا قبل قليل - في (المزهر) ونقل منه فقال : « وقال الإمام جمال الدين بن مالك في كتابه (نظم الفرائد) جاء على (تِفْعال) بكسر التاء ، وهو غير مصدر : تِضْراب: للناقة القريبة العهد بضراب الفحل، وتِمْراد: لبيت الحمام ، وتِهْواء : لجزء ماض من الليل ، وتِنْبال : للقصير اللئيم ... »[3] .

ومن الموضوعات التي تناولها ابن مالك الأسماء التي على وزن (فعلان) ومؤنثها على (فعلى) وقد نقل السيوطي ذلك قال : « قال ابن مالك في كتابه (نظم الفرائد) كل ما جاء على (فعلان) فمؤنثه على (فعلى) غير اثنى عشر اسما فإنها جاءت على (فعلانة) ثم نظمها فقال :

أجز فَعْلى لفعلانا	إذا استثنيت حَبْلانا[4]
ودَخْنان[5] وسَخْنانا[6]	وسَفْيانا[7] وضَحْيانا[8]
وصَوْجان[9] وعَلاّنا[10]	وقَشْوان[11] ومَصّانا[12]
ومَوْتان[13] ونَدْمانا[14]	وأتبعهنّ نصرانا[15]

---

(١) نسخة مصورة عن الأصل المحفوظ بمكتبة عارف حكمت بالمدينة برقم (٥٦لغة) كتبها ضياء الدين محمد الزرعي الأنصاري الحنفي سنة ٩٨٥هـ .

(٢) الورقة ١٥٣/ب و ١٥٩/أ .

(٣) المزهر جـ ٢ / ٩٢ .

(٤) الرجل الكبير البطن .

(٥) يوم دخنان : كثير الدخان .

(٦) من السخونة.

(٧) الرجل الطويل .

(٨) يوم ضحيان : ضاحي .

(٩) صوجان من الإبل والدواب : الشديد الصلب .

(١٠) الرجل الكثير النسيان .

(١١) القليل اللحم .

(١٢) اللئيم .

(١٣) الضعيف الفؤاد .

(١٤) نديم .

(١٥) نصراني .

ومن الموضوعات التي تناولها ابن مالك الألفاظ التي جاءت على وزن : (مفعول) يقول : « كل ما في الكلام على وزن (مَفْعول) فهو مفتوح الفاء إلاّ سبعة ألفاظ فإنها مضمومة : المُعلوق : ما يُعلّق به الشيء ، والمُفرود : ضرب من الكمأة ، والمُزمور : لغة في المِزمار ، والمُغبور والمُغثور والمُعْفُور : شيء ينضجه شجر العرفط ، حلو كالناطف وله ريح منكرة ، والمُنْخُور : لغة في المنخار ... »[1] .

هذه بعض النقول التي ذكرت في (المزهر) عن كتاب (نظم الفوائد) وموضوعاته ، وطريقة ابن مالك في معالجتها .

كما نقل السيوطي من هذا الكتاب في (بغية الوعاة)[2] ولم يسمه قال : « ومن نظم الشيخ جمال الدين بن مالك :

تثليث با إصبع مع شكل همزته | بغير قيد مع الأصبوع قد نُقلا

ويلي هذا البيت أبيات أخرى تناولت ما ورد من لغات ولهجات في لفظة « اصبع » و « أنملة » و « لدن » وغيرها .

وهي في جملتها تكشف لنا عن منهج الكتاب وتقسيماته وخطوات المؤلف فيه .

وقد حقق الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد هذا الكتاب[3] وأثبت نسبته إلى ابن مالك . كما أثبت أن صحة اسم الكتاب (نظم الفوائد) بالواو لا بالراء

(١) المزهر جـ ٢/١١٤ ، وانظر : لسان العرب (علق) جـ ١٢/ ١٣٧ ، و (غرد) جـ٤/٣٢١ . و (زمر) جـ ٥/ ٤١٦ و () غثر) جـ٢/٣٠٩ ، والمصباح المنير للفيومي (نخر) جـ ٢ / ٢٦٤ .

(٢) بغية الوعاة جـ ١/١٣٦ .

(٣) نشر هذا الكتاب في مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية السنة الأولى العدد الثاني سنة ١٤٠٩ هـ من صفحة ٤٥ - ٩٠ .

كما جاء في بعض الكتب ، كذلك وقف المحقق على نسخة مخطوطة من هذا الكتاب في دار الكتب الوطنية بتونس إضافة إلى النصوص الأخرى الواردة عن هذا الكتاب في بعض المراجع .

٦ ـ رسالة في الاشتقاق :

ذكرها كبرى زاده في مفتاح السعادة[١] ، وحاجي خليفة في كشف الظنون[٢] ، وعباس العزاوي في تاريخ الأدب العربي في العراق[٣] ، وأسماء حمصي في فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية[٤] بدمشق .

والرسالة ما تزال مخطوطة . ومنها نسخة وحيدة[٥] في المكتبة الظاهرية بدمشق برقم ١٥٩٣ عام ، وتقع في ورقتين (٧٥ أ - ٧٧ ب) من مجموع عدد أوراقه ١٧٨ ورقة . أولها بعد البسملة :

« المشتق إما بزيادة حرف ، أو حركة ، أو حركة وحرف ، وإما بنقصان حرف أو حركة ، أو حركة وحرف ، فهذه ستة ... » .

آخرها : « ... والرابع والعشرون متغير يتبدل المصحوب مع إتحاد اللفظين ، كطلب وضحك فإنهما مشتقان من الطلب والضحك ، فهذا منتهى ما حضرني. والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً ، ما ذكره الذاكرون ، وغفل عن ذكره الغافلون ... » وقد خلت النسخة من تاريخ النسخ واسم الناسخ .

بدأ ابن مالك رسالته بحصر التغيرات بين الأصل المشتق منه والفرع المشتق، ومن هذه التغيرات : « زيادة حرف كطالِب وطَلَب ، وزيادة حركة كحَسَن

---

(١) جـ ١ / ١٨٠ .

(٢) جـ٢/ ١٢٧٠ .

(٣) جـ ١ / ١٤٨ .

(٤) فهرس الظاهرية – علوم اللغة العربية ص ٤٧٣ .

(٥) لديّ منها صورة بالفتوستات .

وحُسْن ، وزيادة حركة وحرف كفاضل وفَضْل ، ونقصان حرف كشُجاع وشَجاعة ... »[1] .

ثم راح يعدد هذه التغيرات مع ضرب الأمثلة حتى بلغ ثمانية تغيرات ، وانتهى إلى القول « فالذي ينبغي أن يسأل عن أمثلته : تغير المشتق بالنسبة إلى المشتق منه إذ لا فعل إلاّ وهو مشتق من مصدر مستعمل أو مقدر والاسم تبع له ولذلك كثر فيه الجمود ... » [2].

وتناول بعد ذلك التغيرات التي في المشتق بالنسبة إلى المشتق منه فحصرها في أربع وعشرين حالة . ومن هذه التغيرات :

« زيادة حرف دون تبدل حركة كضاحك من الضَّحك ، وزيادة حرف مع تبدل حركة كطالب من الطَّلَب ، وزيادة حركة دون تبدل بأخرى كمَزِق من المَزْق ، وزيادة حركة مع تبدل أخرى كحَسَن من الحُسْن ، وزيادة حرف وحركة دون تبدل أخرى ، كضارب من الضَّرْب ... » [3] .

واختتم الرسالة بذكر الحالة الرابعة والعشرين من التغيرات فقال: «تبدّل المصحول مع اتحاد اللفظين كطَلَب وضَحِك من الطَّلَب والضَّحِك..»[4].

ثالثاً ـ في مجال الدلالة : (Semantics)

علم الدلالة أو كما يُسمّى (دراسة المعنى) (Semantic) أحد فروع علم اللغة الحديث وهو - كما يقول الدكتور محمود السعران - « غاية الدراسات الصوتية والفونولوجية ، والنحوية والقاموسية ، إنه قمة هذه الدراسات »[5] .

---

(١) ق ٧٦/أ .
(٢) ق ٧٦/ب .
(٣) ق ٧٦/ ب.
(٤) ق ٧٧/ ب .
(٥) علم اللغة (مقدمة للقاريء العربي) ص ٢٨٥ .

قسّم بعض المحدثين الدلالة إلى أنواع[1] هي : دلالة صوتية تستمدّ من طبيعة بعض الأصوات ، ودلالة صرفية تستمدّ من طريق الصيغ ، وهاتان الدلالتان نجدها في آثار ابن مالك التي سنشير إليها بعد قليل .

وهناك الدلالة النحوية تُستمدّ من الجملة ، والدلالة المعجمية أو الاجتماعية ويعتبرها بعض الدارسين أهم هذه الدلالات .

أمّا آثار ابن مالك التي يدخل بعض موضوعاتها في الدلالة الصوتية والصرفية :

أولاً ـ في المثلثات :

١ ـ الإعلام بمثلث الكلام :

هكذا أسمته بعض المصادر [2] . ويسمى أيضًا : (إكمال الاعلام بمثلث الكلام) في كل من الوافي بالوفيات [3] للصفدي ، وفوات الوفيات[4] لابن شاكر الكتبي ، ونفح الطيب[5] للمقري ، كما يسمى (المثلث المنظوم) في كتاب البلغة[6] في تاريخ أئمة اللغة) للفيروزابادي .

ونميل إلى اختيار تسميته (الاعلام بمثلث الكلام) لاتفاق أكثر المصادر على هذه التسمية ، كما أن بعض نسخة المخطوطة تحمل هذا العنوان .

---

(١) دلالة الألفاظ للدكتور إبراهيم أنيس ص ٤٦ – ٤٨ .

(٢) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني جـ١/٤ ، وظهر الإسلام لأحمد أمين جـ ٣ / ٩٣ ، وتاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان جـ١٥١/٣.

(٣) جـ ٣ / ٣٦٠ .

(٤) جـ ٢ / ٤٥٣ .

(٥) جـ ٢ / ٢٢٥ .

(٦) ص ٢٢٩ .

أما تسميته (إكمال الاعلام بمثلث الكلام) ، فإن كلمة (إكمال) تشعر بأنه قد سبق بشيء هذه كمالته ، وليس في مقدمة الكتاب ما يؤيد ذلك .

ولعل السبب في هذا الخلط هو أن لابن مالك كتابًا آخر في المثلثات باسم (إكمال الإعلام في تثليث الكلام) ، سنتحدث عنه فيما بعد .

والكتاب طبع[١] قديمًا في مصر مرتين ، الأولى عام ١٨٩٧م على يد الشيخ إبراهيم اليازجي ، والثانية عام ١٣٢٩هـ برعاية أحمد بن الأمين الشنقيطي .

والطبعتان المذكورتان تخلوان من التحقيق العلمي مملوءتان بالأخطاء، وقد نفدتا . أما نسخ الكتاب المخطوطة فكثيرة . منها نسخة في المكتبة الظاهرية[٢] بدمشق برقم ١٥٩٣ عام .

وفي دار الكتب المصرية[٣] نسخة برقم ٣١٠ لغة . وفي مكتبة الأزهر[٤] نسخة برقم (٦٥ أباظة) وفي مكتبة الأسكوريال[٥] نسخة برقم ١٤١١ ، وفي مكتبة عارف حكمت[٦] بالمدينة نسخة برقم ٥٧ لغة .

والنسخة التي سأعتمد عليها هي نسخة مصورة [٧] عن الميكروفيلم المودع بقسم المخطوطات بجامعة الرياض رقم (٢١) المأخوذ عن نسخة عارف حكمت بالمدينة المشار إليها وتقع في ٨٢ ورقة ، عليها حواش وتعليقات لبعض الناسخين والمالكين . تم نسخها سنة ٨٨٣ هـ بقلم إبراهيم بن عمر البقاعي .

---

(١) معجم المطبوعات لسركيس جـ ٢٣٣/١ ، ودائرة معارف البستاني جـ١٧/٤.

(٢) فهرس الظاهرية (علوم اللغة العربية) ص ١٧٣ .

(٣) فهرس الدار جـ٤/٢ .

(٤) فهرس المكتبة الأزهرية جـ٤/٤ .

(٥) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان جـ ٥/ ٢٩٥ .

(٦) المنتخب من مخطوطات المدينة لرضا كحالة ص ٤٩ - ٥٠ .

(٧) فهرس مخطوطات جامعة الرياض (نشرة خاصة بمصورات المدينة) جـ٧١/٢ .

وكتاب المثلثات هذا أرجوزة تقع في ٢٧٥٠ بيتًا ، تدل على اطلاع واسع وإحاطة نادرة باللغة ، وقدرة فائقة على النظم . وجاء في مقدمتها ما يدل على أن ابن مالك ألفها وأهداها للملك الناصر ابن الملك العزيز عماد الدين صاحب حلب (٦٣٤ - ٦٥٩ هـ) ، وقد استنبط الدكتور محمد كامل بركات في مقدمة تحقيقه (تسهيل الفوائد) لابن مالك من هذا الاهداء أن : « هذا يدلنا على أنه صنف كتاب المثلثات قبل أن يغادر حلب ، فهو أسبق تأليفا من الألفية والتسهيل » [١].

التأليف في المثلثات :

بذل علماء العربية جهودًا موفقة في دراسة اللغة ، فلم تكن هناك ناحية إلا طرقوها ، وسهلوا الأمر في أخذها وتلقيها ، وبسطوا حالتها لتكون أقرب للتناول ، ووسعوا موضوعها ، ومضوا في طريقي التعليم والتلقين ، أو البسط والتوضيح . وقد سارت المثلثات على هذا المنوال ، فتفنن العلماء في موضوعها بين نظم ونثر ، و « يراد بها الألفاظ التي وردت على ثلاث حركات بمعان مختلفة » [٢] .

وقد ألف قبل ابن مالك وبعده كثير من اللغويين في موضوع المثلثات في مقدمتهم أبو علي محمد بن المستنير المعروف بقطرب (٢٠٦ هـ) . قال ابن خلكان في ترجمته : « وهو أول من وضع المثلث في اللغة ، وكتابه وإن كان صغيرًا لكن له فضيلة السبق » [٣]. وقد نال هذا الكتاب عناية كبيرة ، فكان محل النظر والشرح والنظم والتعليق في مختلف العصور .

---

(١) ص ٢٦ .

(٢) تاريخ الأدب العربي في العراق لعباس العزاوي جـ١/٩١-٩٢ .

(٣) وفيات الأعيان جـ٤/٣١٢ .

وشاع التأليف في المثلثات من بعد قطرب ، على أيدي العلماء مثل الخطيب التبريزي[1] (ت ٥٠٢ هـ) ، وابن السِّيد البطليوسي[2] (ت ٥٢١هـ) ونبا محمد القرشي المعروف بابن الحوراني الشافعي[3] (ت ٥٥١هـ) وابن معطي[4] صاحب الألفية في النحو (ت ٦٢٨ هـ) وألف فيه بعد ابن مالك مجد الدين الفيروزابادي[5] (ت٨١٧ هـ) ، وبدر الدين محمد بن شرف بن جماعة[6] (ت٨١٩هـ) ، وغيرهم .

منهج ابن مالك في (الإعلام بمثلث الكلام) :

ألف ابن مالك كتابه هذا ـ على عادته ـ شعرا ، وفي هذا من الجهد ما فيه ، لأن الشعر مقيد بقيود الوزن والقافية ، فكأنه أراد أن يكون قصيدة تعليمية يحفظها طلاب اللغة حتى يسهل عليهم روايتها وإشاعتها .

والمقصود بالمثلثات : الألفاظ التي ورد صوت من أصواتها بثلاث صور من حيث الحركة التابعة له مثل قوله :

للماكر الفاجر قيل خَبّ — واسم لمكر أو لبخل خِبّ

كذا المكان المطمئن خُبّ — وجمعه الأخْباب كالأقطاب

وعلى مثل هذا المنهج يسير الكتاب . وخَبّ (بالفتح) - في المثال السابق - هو الماكر ، و (بالكسر) الخداع ، و (بالضم) : المكان المطمئنّ من الأرض .

وبدأ المؤلف كتابه بمقدمة . قال في أولها :

(١) ترجمته في بغية الوعاة جـ٢ / ٣٣٨ .

(٢) بغية الوعاة جـ٢ / ٥٥ ، والحركة اللغوية في الأندلس لألبير مطلق ص٣٣٧.

(٣) بغية الوعاة جـ٢/٣١٢ .

(٤) شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي جـ٥ / ١٢٩ .

(٥) الضوء اللامع للسخاوي جـ ٨٥/١٠ .

(٦) بغية الوعاة جـ ١ / ٦٣ .

اتبـاع حمد الملك الوهـاب صلاتـه على الرِّضِـي الأوّاب

محمـد وآلـه الأنجـاب به ابتـهاج النطق والكتـاب

ثم ذكر إهداء الكتاب إلى الملك الناصر صلاح الدين الذي وصفه بأنه نصير أهل العلم والآداب بقوله :

وبعد فالأولى بأن تُجْـلى لَـهُ بنات فكـرنا سـبت إجلالَـهُ

ملك يُباري فضله إفضالـه في نصر أهـل العلـم والآداب

الناصر الـذي لـه تأييـد من ربه بأسْعُـدٍ آزيـدُ

ولم يكن هذا الكتـاب هو الوحيـد الذي ألفـه ابن مـالك وأهـداه للملك الناصـر التمـاساً للحظوة لديه ، بل هناك كـتابان آخـران هما (وفـاق المفهـوم في اختلاف المقول والمرسوم) ، و (تحفة الإحْظَـاء في الفرق بين الضاد والظاء) .

ثم بين ابن مالك المنهج الذي سار عليه في تبويبه الكتاب :

وهـا أنا آتـي بـه مبوّبـا علـى الحـروف بيّنا مرتـبّـا

ملخّصًا مخلّصـا مهـذّبا ينقـاد معنـاه بلا استصحاب

مثلث معنى ولفـظًا أكثـره ومنه ما باللفظ خُصّصت صوره

أبواب الكتاب :

تناول ابن مالك في كتابه نوعين من المثلثات :

أولاً : المثلث المتحد المعنى . ثانيًا : المثلث المختلف المعنى ، ويشكل معظم الكتاب . وأما الأول فهو قليل .

أولاً : باب المثلث المتحد المعنى :

ويقصـد به الأسماء التي وردت فاؤها على ثلاث حـركات بمعنى واحـد . ومن ذلك قوله :

والطيـر مستضعـفـة بَغـاث كذلك البِغـاث والبُغـاث

فلفظة (بغاث) وتعني : الضعاف من الطير ، جاءت بفتح الباء وكسرها وضمّها بمعنى واحد .

ثانيًا : باب المثلث المختلف المعنى :

ويقصد به الألفاظ التي وردت على ثلاث حركات بمعنى مختلف . رتّبه على حروف المعجم ابتدأ بما أوله همزة وانتهى بما أوله ياء . جاء في باب ما أوله خاء قوله :

للماكر الفاجر قيل : خَبّ   واسم لمبكر أو لبخل : خِبّ
كذا المكان المطمئن : خُبّ   وجمعه : الأخباب كالأقطاب
وقل إذا أنّثتَ خبّا : خَبّهْ   ومن خَبَبْتَ الهيئة اجعلْ : خِبَّهْ
والماء مُستنقَعُه قُلْ : خُبَّهْ   واجمعْه بالخُبَب والخِباب

ولم يقف ابن مالك عند الحركات ، بل تناول الجمع والجنس في (خُبَّة) ، وبيّن أن لها نوعين من الجموع هما (خُبَب) و (خِباب) .

وجاء في باب ما أوله سين قوله :

ولسوام المال قيل : سَرْب   وللنساء والوحوش : سِرْت
وسُرْبه : جماعة ، والسُّرْب   جمع لسُرْبة وللسراب [1]

فلفظة (سَرْب) جاءت بفتح السين وتعني سوام المال . و (السِّرْب) بكسر السين : القطيع من النساء والطير والظباء والبقر والحُمُر . و (سُرْبة) : بضم السين : جماعة[2] والتثليث في الأمثلة التي ذكرت في فاء الكلمة لأنها أسماء ، وقد سار المؤلف على هذا المنوال حتى نهاية الكتاب .

وهنا نلمس أن الترتيب في هذا الكتاب على أساس الصوت الأول .

---

(١) ق ٣٩/ب .

(٢) انظر : لسان العرب (سرب) جـ ١ /٤٤٦ .

٣ ـ الاعلام بتثليث الكلام :

عنوان الكتاب وتوثيق نسبته :

هذا كتاب ثان لابن مالك في المثلثات . اختلفت في تحديد اسمه المصادر . فقد ذكره محمد بن أبي الفتح البعلي[١] باسم : (الاعْلام بتثليث الكلام) كما سماه أبو زكريا النووي[٢] (المثلث) ، وزاد ابن طولون الصالحي[٣] فقال : « والمثلث نثر » .

وقد آثرنا التسمية الأولى ، لأنها وردت في الصفحة الأولى من نسخة المكتبة الظاهرية . وفي جميع المصادر السابقة جاء الكتاب منسوبًا إلى مؤلفه ابن مالك ، بلا خلاف .

مخطوطة الكتاب :

لهذا الكتاب نسخة وحيدة بالمكتبة الظاهرية بدمشق برقم ١٦٠٢ ، وعندي مصورة لها ، وتقع في (٥٠ ورقة) (١٦ أ ق ـ ٦٦ ب ق) من مجموع عدد أوراقه ٦٦ ورقة . وهي نسخة مليئة بالأخطاء والتحريفات ، خطها يصعب قراءته أحيانًا . جاء في آخرها : « تم كتاب المثلث في اللغة ، للشيخ العلامة ، جمال الدين بن مالك ـ رحمه الله ـ ، وكان الفراغ منه يوم الأحد ١٦ من شوال سنة ١٣٠٨هـ على يد العبد الفقير سليمان بن الشيخ صالح الزعبي » .

---

(١) المثلث ذو المعنى الواحد للبعلي الورقة ٦٥/أ .

(٢) تهذيب الأسماء واللغات للنووي : الجزء الأول من القسم الثاني ص ٩٦.

(٣) القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية لابن طولون جـ٢/ ٣٩٤ .

منهج الكتاب :

بدأ ابن مالك كتاب (الإعْلام بتثليث الكلام) بتقدمة موجزة ، ثم قسمه إلى ثلاثة أبواب . أما المقدمة فقد تناول فيها منهجه الذي سار عليه في الكتاب ، فقال بعد البسملة والتحميد : « رأيت أن أولف في اللغة مجموعًا ، وأجعله على حروف المعجم ، يتضمن من الكلمات أكثر مما نطق في بعض الحروف بالثلاث الحركات ، لاختلاف المعاني ، وللتوسع في المباني » .

ثم تحدث عن الأبواب الثلاثة . وهي :

(١) باب ما ثلث باختلاف المعنى[٢] .

(٢) باب ما ثلث ومعناه واحد[٣] وهو اختلاف لهجات .

(٣) باب ما ثني بمعنى واحد ، وثلث باختلاف المعنى[٤] .

تحدث المؤلف في الباب الأول عن الألفاظ التي وردت على ثلاث حركات بمعان مختلفة ، مثل : « الجُناح : الاثم ، وجَناح الطائر معروف ، والجِناح والمجانحة : المماثلة »[٥] .

وقد رتب المؤلف هذه الألفاظ على حروف المعجم . وجعلها أبوابًا . بدأها بباب (ما آخر حروفه همزة أصلية وغير أصلية) : « الزُواء : المنظر الحسن ، والرّواء: الماء العذب والرّواء : الحبل »[٦] .

---

(١) فهرس مخطوطات الظاهرية (علوم اللغة العربية) ص ١٧٢ .

(٢) ص ٢ .

(٣) ص ٩٠ .

(٤) ص ٩٣ .

(٥) ص ١٦ . وانظر : الصحاح للجوهري (جنح) جـ ١ / ٣٦٠ .

(٦) ص ٢ . وانظر : لسان العرب (روى) جـ ١٩/ ٦٤ .

وفي باب ما آخره باء : « الشُّـع : جمع أشعب ، وهو التيس البعـيد ما بين قرنيه ، والشَّـعْـب : القبيلة العظيمة ‹ والشِّـعْـب : الطريق في الجبل »[(١)] . وعلى هذا المنوال يسير الـباب . ومن هنا يمكن القول أن هذه المثلثات مـحصورة في هذا الباب غالبًـا في ثلاثة معان متباينة ، دعـا إلى تباينها تغيّـر حركـة فاء الكلمة ، وهي جميعًا أسماء .

وهنا سار المؤلف في تصنيفه بحسب آخر الكلمة .

وتحدث في الباب الثاني عن الألفـاظ التـي وردت على ثلاث حـركات ، ومعناها واحد . مثل : « جـدَُِب المكان وأجْـدَب : ضد أخْـصب »[(٢)] .

وهذا البـاب لم يراع فيـه ابن مـالك أي ترتيب ، وإنما كـان يذكر الكلمـات المتفقة المعنى أسماء كانت أو أفعالاً ، تلك التي وردت على ثلاث حركات – كما رأينا – من مثل قوله :

« الـوَُِجْـنَـة : الناتيء في الخـدّ . سَُِـفْيـان : اسم رجل . غَـمِـقَ المكان : تغيرت رائحته لكثرة نداه »[(٣)] .

وفي هذه الأمـثلة جاء التشـليث في فاء الكلمـة وعينهـا . فإذا كانت الكـلمة إسمًا فالمتغير فيها حركة الفاء ، وإذا كانت فعلاً فالمتغير حركة عينه .

وتحـدث في الباب الثـالث عـمّـا ثُـنّي بمعنى واحـد ، وثلّـث باختـلاف المعنى وهو خـاتمة الكتاب . وضـرب أمثلـة لذلك . كقـوله : « الجـلْـب : سحـاب رقيق لا ماء فيه. والجِـلْب أيضًا : عيدان الرَّحْـل . والحديثُ : الحَسَـن، والحديث :

---

(١) ص ٧ . وانظر : إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٥ و ٣٣٦ .

(٢) ص ٩٠ . وانظر : تهذيب اللغة (جدب) جـ ٦٧٣/١٠ .

(٣) ص ٩٢ – ٩٣ . وانظر : لسان العرب (وجن) ٣٣٤/١٧.

الحادث وأيضًا : الشاب ، والناقض للطهارة » [1] . والغُواث والغَواث : الاستغاثة ، والغِياث : الغيث ، ومصدر غاث الله العباد : سقاهم الغيث »[2] .

ثم ختم الباب بقوله : « المَشُوّ والمَشِيّ : الدّاء المسهل ، والمشاء : مصدر مشت الأنثى : إذا كثر نسلها »[3] .

وهذا التصنيف يخالف تصنيف الكتاب السابق فهنا سار المؤلف في تصنيفه على أساس الصوت الأخير .

مصادر الكتاب :

لم أقف في هذا الكتاب على نقل من كتاب ، أو رواية عن لغوي أو نحوي، سوى ما نقله ابن مالك عن قطرب كقوله : « الدُّعوة إلى الطعام (بالضم) عن قطرب ، والمشهور فتحها وقد تكسر . الدَّعوة (بالفتح) المرة من دعوت » [4].

وفي مادة (صلّ) يقول ابن مالك : « الصَّلّ : صوت الحديد ، بعضه على بعض (عن قطرب) . والصَّل : الحية التي تقتل ، والصِّل (بالكسر) : الحية لا تنفع فيها الرقية » [5].

أثره في الدراسات بعده :

لقي كتاب (الإعْلام بتثليث الكلام) الاهتمام من بعض علماء اللغة ولا سيما أولئك الذين ألفوا رسائل في المثلثات ، فقد رجعوا إلى كتاب ابن مالك ، ونقلوا منه ، واستفادوا في دراستهم . من ذلك كتاب « المثلث ذو المعنى الواحد»

---

(١) ص ٩٣ . وانظر : الصحاح للجوهري (جلب) جـ١ / ١٠٠ و (حدث) جـ١/٢٧٨.

(٢) ص ٩٣ . وانظر : الصحاح (غوث) جـ ١ / ٢٨٩ .

(٣) ص ١٠٢ . وانظر : إصلاح المنطق ص ٧٣ و ٣٢٦ و ٣٣٥ .

(٤) ص ٨٧ – ٨٨ . وانظر : تهذيب اللغة (دعا) جـ ٣ / ١٢٠ .

(٥) ص ٦٩ . وانظر : لسان العرب (صلل) جـ ١٣ / ٤٠٨ .

لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن عبد الوالي الحنبلي البعلبكي . ،منه نسخة محفوظة في مكتبة الاسكوريال برقم (١٤١١) ، وأخرى في مركز البحث العلمي ، وتحقيق التراث الإسلامي بكلية الشريعة بمكة المكرمة ، وهي نسخة مصورة (ميكروفيام) عن نسخة الاسكوريال ، وتقع في ثماني صفحات[١] ، يقول البعلبكي :

« تتبعت كتاب شيخنا الإمام العلامة ، الحجة جمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله ابن مالك الطائي - رحمه الله - الموسوم بكتاب : (الإعْلام بتثليث الكلام) فجمعت منه جميع ما ثلث ، ومعناه واحد ، وجعلته في جزء ، ثم استدركت أشياء أخرى من كتب غيره في جزء آخر ، فأحببت أن أجمع بينهما لتحصل الفائدة » [٢].

رتب البعلبكي كتابه على حروف المعجم ، متبعًا في ذلك خطا ابن مالك، يقول في هذا الصدد : « وقد جمعتها : (أي الألفاظ المثلثة ومعناها واحد) بحمد الله على الترتيب الذي رتبه على حروف المعجم فما كان من كتاب شيخنا فهو معزو إليه ، وما كان من غير كتابه فهو معزو إلى قائله » .

وينقسم كتاب شمس الدين هذا إلى أربعة فصول : الأول : فيما ثلث فاؤه ، والثاني : فيما ثلثت عينه من الأسماء ، والثالث : فيما ثلثت عينه من الأفعال ، والرابع : فيما ثلث أوله وثالثه . وهذا يخالف ما جاء في كتاب ابن مالك السابق .

جاء في الفصل الأول فيما ثلث فاؤه : « باب الهمزة : الأُقْط : مثلث الهمزة مع سكون القاف ، ثلاث لغات في (الأقِط) بفتح الهمزة وكسر القاف :

---

(١) يقع المخطوط مع مجموعة لغوية من الورقة ٦٤ - ٧١ . ومركز البحث المذكور هو ضمن معهد البحوث بجامعة عم القرى بمكة .

(٢) الورقة ٦٥/أ .

وهو شيء يعمل من اللبن المخيض . وقال ابن الاعرابي : يعمل من لبان الإبل خاصة ، كله عن ابن سيده[1] وفي باب الباء : « البَبُصْرة (مثلث الباء ساكن الصاد المهملة) : الحجر الشديد الغليظ عن ابن سيده. البِصرة : الحجارة الرخوة ، ومدينة بالعراق »[2] .

وجاء في الفصل الثاني فيما ثلّث عينه من الأسماء : « المأربة (مثلث الراء) مصدر من أرب بمعنى عقل ، ذكرها الشيخ[3] في لامية الأفعال »[4] .
وممن رجع إليه وأفاد منه :

١ - محيي الدين بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ) فقد قال في كتابه : (تهذيب الأسماء واللغات) : « وفي كتاب (المثلث) لشيخنا جمال الدين بن مالك : الخُلعة (بالضم) لغة في الخَلْع : وهو مصدر خلع المرأة »[5].

٢ - محمد بن أبي الفتح البعلي (ت ٧٠٩ هـ) قال في كتابه (المطلع على أبواب المقنع) « المَصْحف : معلوم : (بضم الميم وفتحها وكسرها) حكى اللغات أبو عبدالله بن مالك في مثلثه »[6] .

٣ - محمد بن يعقوب الفيروزابادي (ت ٨١٧ هـ) قال في مقدمة كتابه (المثلث)[7] انه اعتمد في تأليف كتابه على عدة كتب في المثلثات ، من بينها

(١) الورقة ٦٥/ب . وانظر : المحكم لابن سيده (أ ق ط) جـ٦/٢٨٨ .
(٢) الورقة ٦٥/ب .
(٣) يعني ابن مالك .
(٤) الورقة ٦٩/أ .
(٥) تهذيب الأسماء واللغات : الجزء الأول من القسم الثاني ص ٩٦ .
(٦) المطلع على أبواب المقنع ص ٢٦ .
(٧) حققه الدكتور سليمان إبراهيم العايد ، وهو رسالة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا العربية بكلية الشريعة بمكة المكرمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية . وقد نشرته المكتبة التجارية بمكة لصاحبها مصطفى باز .

كتاب ابن مالك يقول : « هذا كتاب جمع جميع ما اطلعت عليه من الكتب الموضوعة في المثلث ، ككتاب قطرب ، والقزاز ، والبطليوس ، وابن مالك ، وأبي عبدالله الحنبلي » .

٣ ـ إكمال الإعْلام في تثليث الكلام :

عنوان الكتاب وتوثيق نسبته :

هذا الكتاب اختلفت في تحديد اسمه المصادر . فقد ذكره بعض المؤرخين[١] باسم : (إكمال الإعْلام بتثليث الكلام) ، كما سمّاه آخرون[٢] : (إكمال الإعْلام بمثلث الكلام) وقد آثرنا التسمية الأولى ، لأنها وردت في مقدمة المؤلف حين قال : « ... فرأيت أن أبذل جهد المستطيع في نظم شمل الجمع ، بكتاب يُحيط بما لا يطمع في المزيد عليه ، ولا تُسمع نسبة خلل إليه، مُسمّى لذلك : (بإكمال الإعْلام في تثليث الكلام) وأما نسبة الكتاب إلى ابن مالك ، فلم نجد خلافها ، ولا يصادف الباحث صعوبة في تحقيق هذه النسبة . وقد اتفقت جميع المصادر التي ذكرت (إكمال الإعْلام) ، على نسبته إلى ابن مالك .

وصف مخطوطة الكتاب :

لهذا الكتاب[٣] نسخة وحيدة مصورة بدار الكتب المصرية[٤] برقم ٧٣٨ لغة ، تقع في ٢٥٨ صفحة . جاء بآخرها : « فرغ من تعليق هذا الكتاب

---

(١) تاريخ الإسلام للذهبي جـ٢٤/٣٢ ، وشذرات الذهب جـ٣٣٩/٥ ، وخزائن الكتب في دمشق وضواحيها جـ٦٤/١ .

(٢) الوافي بالوفيات جـ ٣٦٠/٣ ، ونفح الطيب جـ٢٢٥/٢ .

(٣) حققه : د . سعد حمدان الغامدي ونشره مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

(٤) تفضل زميلي الفاضل الدكتور عيّاد الثبيتي بتصوير هذه النسخة على ميكروفيام وأحضرها لي فله الشكر .

العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن علي بن محمد بن الساكن الطوسي ـ عفا الله عنه ـ في ليلة مسفرة عن صباح يوم الثلاثاء الحادي والعشرين من شهر ذي الحجة المختتم به سنة ٦٩١ هـ بدمشق المحروسة - حماها الله تعالى - بالمدرسة العادلية ، رحم الله واقفها » .

مقدمة الكتاب :

اشتملت مقدمة: (إكمال الإعْلام في تثليث الكلام) على عدة أمور هي :

أولاً : التأليف في المثلثات وأغراضه :

ذكر ابن مالك بعد البسملة والتحميد ان تثليث الكلام « فن تميل إليه نفوس الأذكياء إليه ، ويعذر من قوى حرصه عليه ، فإن فوائده في سبل الأدب كثيرة ، وإصابة النفع به غير عسيرة ، فمن فوائده انقياد المتجانسات لطالبيها ، وامتياز الملتبسات بكشف معانيها » .

ثم أخذ المؤلف يذكر العلماء الذين كتبوا في المثلثات فقال : « وأول من عني بهذا الفن محمد بن المستنير[1] ، لكنه لم يتأتَّ له منه إلا قدر يسير ، وما بريء مع الإقلال من الإخلال ، ولا وُفيَ مع الإهمال رداءة الاستعمال ، وقد عنى بعد ذلك جمّاعة من الفضلاء ، وأكابر الأدباء ، أحقّهم بالإحصاء ، وأوثقهم في الاستقراء والاستقصاء ... أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيِّد البطلْيوسي ـ رحمه الله ـ فإنه صنف فيه كتابًا أنبأ عن غزارة فضله ، وكان يُعجّز عن الإتيان بمثله ، إلا أن في إيراد ما أودعه إطالة لفظ تُثبِط عن الحفظ ، وتفريقًا بين الأشكال يوقع في بعض الإشكال » .

(١) المعروف بقطرب ، المتوفى سنة ٢٠٦ هـ .

ثانيًا : سبب تأليفه الكتاب :

وضع ابن مالك هذا الكتاب تكملة لكتابه السابق (الإعْلام بتثليث الكلام) لأنه وجده غير كاف بالمطلوب ، فذكر لنا أنه بعد أن وقف على كتاب ابن السيد البطليوسي وجده مهملاً لبعض ألفاظ أوردها ابن مالك في مثلثه ، كما تضمن مثلث ابن السيد أشياء أغفلها ابن مالك . يقول : « وكنت قبل وقوفي عليه[1] ، قد جمعت في هذا الفن[2] كتابًا كافيًا ، بالمطلوب وافيًا . فلما وقفت على هذا رأيته مهملاً لبعض ما أثبته ، ومنتضمنًا لنقل أغفلته . فرأيت أن أبذل جهد المستطيع في نظم شمل الجميع بكتاب يحيط بما لا يطمع في المزيد عليه ، ولا تسمح نسبة خلل إليه ، مسمى لذلك (بإكمال الإعْلام في تثليث الكلام) » .

ثالثًا : منهجه في الكتاب :

أشار ابن مالك إلى المنهج الذي سار عليه في الكتاب ، فذكر أنه « اقتصر على ذكر الكلمة ، مصرحا بشرحها ، مفتتحًا بفتحها ، مردفًا بكسرها ، ثم بضمها » .

ويكون التثليث في أول الكلمة غالبًا . وقد يكون التثليث في ثاني حروف الكلمة أو ثالثها ، أو في أول الكلمة وثانيها ، أو أولها وثالثها .

رابعًا : مصادره :

نص المؤلف في مقدمة الكتاب على المصادر التي اعتمد عليها في تصنيفه هذا الكتاب فقال : « وليعلم الناظر في هذا الكتاب أن أكثر اعتمادي فيما أودعته على كتاب التهذيب) لأبي منصور الأزهري ـ رحمه الله ـ وكتاب (الأفعال) لابن القطاع ، وربما نقلت من غيرهما ، مثل : (ديوان الأدب) و (الجمهرة) ،

---

(١) أي مثلث البطليوسي .

(٢) يعني فن المثلثات .

و (الصحاح) ، و (غريبي الهروي) ، وربما اعتمدت في ألفاظ يسيرة على أبي محمد بن السيد البطليوسي ، ولم أجدها لغيره ، وكفى به حجة ، فإنه وإن تأخر بالزمان ، فقد جاز تقدما في التحقيق والاتقان » .

أبواب الكتاب :

رتب ابن مالك مادة الكتاب على بابين . يضم كل باب عدة فصول :

الباب الأول : المثلث الذي لم تختلف معانيه . وهو في أربعة فصول :

الأول : فيما ثلث فاؤه مثل : البَصْرة : الحجارة الرخوة ، ومدينة بالعراق . والسِّقْط : المولود قبل تمامه ، ومُنْقطع الرمل ، والساقط من النار بالقدح . بُغاث الطير : ما يصاد ولا يصيد »[1] .

الثاني : فيما ثلث عينه من الأسماء وبين الشيئين تفاوت ، مثل : «المأرُبة : الحاجة . المَشْرِقة : مطلع شعاع الشمس . المقبُرة : موضع القبور » [2].

الثالث : فيما ثلث عينه من الأفعال مثل : « أجَنَ الماء : تغيّر ، ولم يُمتنع من شربه . بَثَر الجسد : حدث فيه بَثْر أي جراح صغار . جَدُب المكان : ضد أخصب »[3] .

الرابع : فيما ثلث فاؤه ولامه :« الأُصبُع : معلومة . والأُنمُله: طرفها ، ويقالان أيضًا بفتح الهمزة ، وبتثليث العين » [4].

وهذه الأمثلة أساسها لهجات مختلفة .

---

(١) ص ٧ . وانظر : مجمل اللغة لابن فارس جـ١/١٥ ، وإصلاح المنطق ص ١٠٤ ولسان العرب (سقط) جـ ٩ / ١٨٨ .

(٢) ص ٨ . وانظر : إصلاح المنطق ص ١١٨ - ١١٩ .

(٣) ص ٩ . وانظر : كتاب الأفعال لأبي عثمان السَّرقُسْطيّ جـ ١/١٠٤ .

(٤) ص ١٠ . وانظر : ديوان الأدب للفارابي جـ ١ / ٢٧٣ .

الباب الثاني : المثلث المختلف المعاني :

رتب المؤلف مادة هذا الباب على ثمانية وعشرين فصلاً بعدد حروف المعجم وترتيبها مبتدئًا بالكلمات المبدوءة بالهمزة ، ثم ثنى بالباء ، فالتاء والثاء ، والجيم والحاء ، وهكذا إلى آخر باب في الكتاب ، وهو ما أوله ياء . يقول في باب ما أوله همزة : « الأبَد : (بفتح الهمزة والباء) : الدهر ، ومصدر أبِد : بمعنى غَضِب ، وبمعنى توحّش ، والإِبد : الولود من الإماء والأتن »(١) .

وبعد أن ينتهي المصنف من ذكر الكلمات المثلثة باختلاف المعنى ، والتي وردت مبدوءة بحرف الهمزة ، يبدأ بباب ما أوله باب ، وهو : « البَأس : العذاب والشدة في الحرب ، وغيرها ، ومصدر بَأس ، والبِئْس : العذاب الشديد ، والبُؤْس : ضد النعيم » (٢).

وفي باب ما أوله تاء يقول المؤلف : « التِّبر : مصدر تُبر الرجل ، فهو متبور، أي أهْلك . والتِّبر : الذهب والفضة قبل أن يُصاغا . والتُّبر : جمع تَبْراء وهي الناقة الحسنة اللون . التِّبْن : مصدر تَبَنَ الرجلُ الرجلَ : فاقه في التَّبانة ، وهي الفطنة ، ودقّة النظر ، والدَّابة : أطعمها التِّبْن ، وهو معروف . والتِّبْن أيضًا : القَدَح الكبير . والتُّبْن : جمع تبون ، وهو الكثير التبانَة » (٣).

وينتهي كتاب (إكمال الإعْلام في تثليث الكلام) بباب ما أوله ياء ، وفيه: « يَأدَب : مضارع أدِب (بالكسر) : أي اكتسب أدبا . وَيأدب (بالكسر والضم) : مضارع أدَب القوم : أي دعاهم إلى طعام . ويأدُب فلان فلانًا (بالضم وحده) : يفوقه في الأدب » (٤).

(١) ص ١٠ . وانظر : المجمل لابن فارس جـ ١/٥ ، ولسان العرب (أبد) جـ٤/٣٥-٣٦ .

(٢) ص ١٧ . وانظر : القاموس المحيط (بأس) جـ ٢ / ٢٠٦ .

(٣) ص ٢٣ - ٢٤ . وانظر : لسان العرب (تبر) جـ ٥ / ١٥٥ ، و (تبن) جـ١٦/٢١٥ .

(٤) ص ٢٤٧. وانظر : إصلاح المنطق ص ١١٨، والتكملة والذيل والصلة للصاغاني (أدب) جـ ١ /٦٣ ، واللسان (أدب) جـ ١ / ٢٠٠ .

أهميــة الكـتــاب :

تتجلى أهمية الكتاب في أنه وعاء حفظ طائفة من أقوال اللغويين وآرائهم اللغوية كما أنه يعد أوفى كتب ابن مالك التي ألفها في المثلثات ، فهو آخر كتبه في هذا المجال . وقد استدرك ما فاته في كتابه (الاعلام بتثليث الكلام) ، وقد صرح بهذا في مقدمة كتابه ، وبذلك نختلف مع الدكتور محمد كامل بركات حين قال : « ويبدو أن هذا المصنف (إكمال الإعلام بتثليث الكلام)، هو الأصل المنثور للنظم السابق (الاعلام بمثلث الكلام) »[١] . لأن ابن مالك لم يشر إلى ذلك ، كما أن مادة هذا الكتاب غزيرة ، وتزيد عما في (الاعلام بمثلث الكلام) ، كما أن الأمثلة مختلفة .

٦ ـ موازنة بين الكتب الثلاثة :

وبعد فهذه ثلاثة كتب وضعها ابن مالك في المثلثات ، وهي (الاعلام بمثلث الكلام) وهو نظم ، و (الاعلام بتثليث الكلام) وهو نثر ، ثم وضع كتابًا ثالثًا : استدرك فيه ما فاته في الكتاب السابق ، ويدعى : (إكمال الإعْلام بتثليث الكلام) .

ويبدو أن المثلث المنظوم أول مؤلفاته ، فكتب التراجم تذكر أنه أسبق تأليفًا من الألفية والتسهيل . ثم رأى ابن مالك حاجة المتعلمين إلى كتاب نثر في المثلثات فوضع (الاعلام بتثليث الكلام) ، ثم وجد أخيرًا الحاجة إلى كتاب شامل يحيط بالموضوع فألف (إكمال الاعلام بتثليث الكلام) استدرك فيه أشياء فاتته في الكتاب السابق .

---

(١) مقدمة تحقيق تسهيل الفوائد ص ٣٦ .

ثانيًا : في مَتْن اللغة :

١ - الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة :

توثيق الكتاب :

اتفقت أكثر المصادر[١] والمراجع التي ترجمت لابن مالك على أن هذا الكتاب من مؤلفاته ، وللكتاب[٢] نسخ خطية : منها نسخة في مكتبة برلين بألمانيا برقم ٧٠٤١ وأخرى في دار الكتب الظاهرية بدمشق برقم ١٦٠٢ ، وثالثة بالخزانة التيمورية بدار الكتب المصرية برقم (٥٣٠ لغة تيمور) .

والنسخة التي سأعتمد عليها ، هي نسخة مصورة [٣] عن مخطوطة برلين ، وتقع في ١٦ ورقة ، خطها واضح . خلت النسخة من تاريخ النسخ واسم الناسخ .

دواعي تأليف الكتاب :

صنف ابن مالك كتابه هذا لمساعدة الأدباء ومعاونتهم ، وذلك بوضع الألفاظ المتقاربة المعنى في إطار واحد ، لإفساح المجال أمامهم لتحقيق ما ذاع في أدب عصر المؤلف من صناعات لفظية ، فلا تكرر الأسماء ولا الصفات يقول ابن مالك : « اعلم أن الأدب اسم يشتمل على كثير من العلوم ، فأقربها إليه ، وأدناها

---

(١) انظر : تاريخ الأدب العربي لبروكلمان جـ ٥ / ٢٩٤ ، ودائرة المعارف الإسلامية جـ ٢٧٣/١ ، وتاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان جـ ٣ / ١٥١ ، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة جـ ٢٣٤/١٠ ، ومقدمة تحقيق شرح عمدة الحافظ للدكتور عبد المنعم هريدي جـ ١ ، ٥١ .

(٢) وقد حققت الدكتورة نجاة حسن نولي كتاب ابن مالك المذكور ونشره مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة سنة ١٤١١هـ-١٩٩١م .

(٣) تفضل أستاذي سعادة الدكتور عمر الطيب الساسي بكتابة خطاب إلى دار الكتب الوطنية ببرلين في ألمانيا ، في طلب مخطوطة (الألفاظ المختلفة) وبعض مخطوطات أخرى لابن مالك في اللغة والنحو . وقد تلقيت هذه المخطوطة مصورة مع أربعة مخطوطات أخرى ، فله وللمكتبة الشكر .

عليه ، وأولاها بالتقدم فيه الاتساع في علم المنطق بأفصح لسان ، وأبلغ بيان . فمن الاتساع في ذلك أن يتصرف الأديب في ألفاظه ومكاتبته ، ومراسلته ومناجاته من غير تكرير للأسماء والصفات إذا كان المعنى واحدًا » .

منهج الكتاب :

تبويبه : اشتمل الكتاب على (١٩٧) مائة وسبعة وتسعين بابًا تضمنت مختلف المعاني التي تعنى الناس بعامة الأدباء بخاصة ، واختصمت المفردات بثمانين ومائة باب ، بينما جاءت المركبات في سبعة عشر بابًا .

ومن الأبواب التي اختصت بالمفردات الأبواب التالية : باب القليل ، وباب الفقر، وباب الشتم ، وباب العيب، وباب القصد ، وباب البعد ، وباب الكتمان ، وباب الشدة ، وباب الخصومة ، وباب الخوف ، وباب الماضي ، وباب الأصل .

يقول في باب القليل : « نَزْر ، حقير ، خسيس ، قليل ، تافه ، يسير ، بخس »[1].

وفي باب الشتم يقول ابن مالك : « ثلبه ، وسبّه ، وهجنه ، وتنقّصه ، وعابه ، وأسمعه ، وقذفه ، ومزّقه ، وقذعه »[2].

أما الأبواب التي تناولت المركبات فمنها : باب (بلغ السيل الزّبى) ، وباب (صافيته من الأذى) ، وباب (سهل المرام) ، وباب (عزيز المطلب) ، وباب (أضرم البلاد نارا) . يقول في باب سهل المرام : « قريب المتناول ، مباح الحمى ، يسير ، هيّن ، ممكن ، غير متعذر »[3].

---

(١) ق ٢ / ب .

(٢) ق ٣ / أ.

(٣) ق ١٦ / أ.

ويلحظ على أبواب الكتاب تفاوتها في الطول والقصر . فإذا كان باب (المجلس) جاء وفيه أربع كلمات هي : « المحفل ، والنادي ، والمجمع ، والمشهد »[1] فإن باب (الغم) أتى متضمنًا خمسًا وثلاثين كلمة .

خصائص الكتاب :

تبرز في الكتاب ظواهر عديدة . يمكن بيانها كمايلي :

(١) الإيجاز : ألف ابن مالك هذا الكتاب لمساعدة الأديب في التصرف في ألفاظه ومكاتبته ، ومراسلته ، ومناجاته ، من غير تكرير للأسماء والصفات ، وبذلك ابتعد ابن مالك عما يجعل كتابه وعرا ، فاعتمد فيه على الإيجاز .

(٢) لم أقف في كتاب (الألفاظ المختلفة) على نقل من كتاب أو رواية عن لغوي أو نحوي . وإنما كان ابن مالك يدلي بما عنده من ألفاظ يَضعها في أبواب كل باب يحتوي مجموعة منها متقاربة المعني .

ولعل السبب في ذ لك هو أن هذا الكتاب كتاب تعليمي ، ألفه ابن مالك تلبية لحاجة الأديب إلى كتاب سهل ، مختصر ، يعرض عليه ما تمس حاجته إليه من ألفاظ يستخدمها في الأغراض التي ألف من أجلها .

(٣) مما يشير إلى الغاية التعليمية التي كانت تحدو ابن مالك إلى تأليف كتابه خلوه من الشواهد اللغوية ، فلم يرد منها فيه شيء ، وذلك لأن الشواهد لا تذكر إلا تدليلاً على وجه نادر ، أو حكم متنازع فيه ، أو لبيان الاستعمال . ولم يضم كتاب ابن مالك شيئاً من ذلك .

---

(١) ق ٥ / أ.

٢ ـ ذِكْر معاني أبنية الأسماء التي في المفصّل :

توثيقــــه :

أكدت بعض المصادر نسبة هذا الكتاب إلى ابن مالك ، ومن هؤلاء حاجي خليفة في كشف الظنون ، فقد قال : « المفصّل في النحو للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، وقد اعتنى به أئمة هذا الفن. وممن شرحه ... أبو عبدالله محمد بن عبدالله، المعروف بابن مالك النحوي .. »[١] .

ومن الذين ذكروا هذا الكتاب ونسبوه إلى ابن مالك حبيب الزيات في كتابه : « خزائن الكتب في دمشق وضواحيها »[٢] ، وبروكلمان في تاريخ الأدب العربي[٣] ، ومحمد بن شنب في دائرة المعارف الإسلامية[٤] ، والدكتور فاضل السامرائي في كتابه : « الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري »[٥] .

والكتاب ما يزال مخطوطًا . ومنه نسخة وحيدة في المكتبة الظاهرية[٦] بدمشق برقم ١٥٩٣ عام ، وتقع في أربع ورقات (٢٧ ب ق - ٣٠ ق) من مجموع عدد أوراقه ١٧٨ ورقة كتبت بخط نسخي عادي . والنسخة قديمة جيدة لولا ما فعلته الرطوبة في أعلى الورقات[٧] . كتبها عبدالرحمن بن أبي بكر

(١) كشف الظنون جـ ٢ / ١٧٧٤ .

(٢) ص ٦٤ .

(٣) جـ ٥ / ٢٢٧ و ٢٩٦ .

(٤) جـ ١ / ٤٠٦ .

(٥) ص ١٠٥ .

(٦) لديّ منها صورة بالفتوستات .

(٧) فهرس الظاهرية (علوم اللغة العربية) ص ٥٦٨ - ٥٦٩ .

بن مالك التفزي الأندلسي يوم السبت ١٤ شعبان سنة ٧٣٨ هـ جاء في أوله :
« ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصل للزمخشري ، من كلام الشيخ الإمام ... جمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك - رحمه الله - الأُبْلُم : الخوص . تَنْضُب[١] : شجر . تَدْرَأ : ما يدفع به العدو ، وتَتْفُل : الثعلب[٢] ... » .

وجاء بآخره : « القَبَعْثَرى : الجمل الكبير . والحمد لله وحده ، ومن الأسماء الموجودة في المفصل ولم يتكلم[٣] عنها : قِرْطَبُوس »[٤] .

منهج ابن مالك في الكتاب :

ليس في الكتاب مقدمة نستشفّ منها منهجه الذي سار عليه في الكتاب . ولعل في عنوان الكتاب الذي ذكرنا ما يوحي بهذا المنهج الذي سار عليه في الكتاب .

بدأ ابن مالك كتابه بذكر معاني أبنية الأسماء الثلاثية فقال : « الأبلم : الخوص ، وتنضب : شجر ... وتِحْلِيء : ما تصيبه الشفرة من الأديم حين يكشط ... » [٥] وقد شغلت الأسماء الثلاثية الجزء الأكبر من الكتاب . ثم ذكر معاني أبنية الأسماء الرباعية فقال : « الرباعي : الفِطَحْل : دهر تزعم العرب أن الحجارة كانت فيه رطبة والبهايم تنطق ، والكَنَهْبُل : شجر ، والعَذَافِر : الجمل الكبير ، والسَّمَيْدَع : السيد »[٦] . ويلحظ على أمثلة الأسماء

(١) شجر له شوك قصار يُتَّخذ منه القسيّ .

(٢) ذكر معاني أبنية الأسماء ق ٢٨/ب .

(٣) هذه إضافة من النساخ .

(٤) بفتح القاف : الداهية ، وبكسرها : الناقة العظيمة . انظر : لسان العرب (قرطس) جـ ٨ / ٥٥ .

(٥) ذكر معاني أبنية الأسماء ق ٢٨ / ب .

(٦) المرجع نفسه ق ٣٠ / ب .

الرباعية أن بعضها مجرد مثل : (الفِطَحْل) وبعضها مزيد بحرف واحد بعد الفاء مثل: (كَنَهْبُل) وأخرى مزيدة بحرف بعد العين مثل : (عُذافِر) و (سَمَيْذَع) .

وختم ابن مالك الكتاب بذكر معاني أبنية الأسماء الخماسية فقال : الخماسي : الجَحْمرِش[1] : العجوز . القُذَعمِل : الجمل الضخم . الجِرْدَحْل: الجمل القويّ ... »[2] .

ويلحظ على منهجه اهتمامه بذكر اللهجات العربية أثناء شرحه لبعض الألفاظ دون أن يعزو هذه اللهجات لأصحابها ، فمن ذلك قوله : « جنْدُب : لغة في الجُنْدب [3] ، والسُّدُوس : لغة في السَّدوس ، وهو الطَّيلَسان ... »[4] .

---

(١) العجوز الكبيرة ، والمرأة السمجة . انظر : القاموس المحيط جـ٢/٢٧٤.

(٢) ذكر معاني أبنية الأسماء ق ٣٠/ب ، وانظر : القاموس المحيط جـ ٣٥٨/٣.

(٣) الصغير من الجراد . انظر : تهذيب اللغة (جندب) جـ ٢٥٢/١١ .

(٤) ذكر معاني أبنية الأسماء ق ٢٨ / ب .

مؤلفات ابن مالك المفقودة :

من آثاره المفقودة التي لم أعثر على نصوص كافية منها في مؤلفات ابن مالك أو في الكتب الأخرى حتى أستطيع عرض بحوثها وتحليلها :

١ ـ جَمْع اللُّغات المُشْكَلة :

ذكره مجد الدين الفيروزابادي في « القاموس المحيط » [١] والزبيدي في « تاج العروس » [٢] ، ولم أجد أحدًا من الذين ترجموا لابن مالك ذكره في كتبه .

قال الفيروزابادي في شرح كلمة (ما فتأ) في باب الهمزة من كتابه « القاموس المحيط » ما فتأ (مثلثة التاء) : ما زال . كما أفتأ . وفتيء عنه كسمع : نسيه ، وانقذع عنه ، أو خاص : الجحد . و(تفتأ تذكر يوسف)[٣]: أي لا تفتأ ، وكمنع كسر وأطفأ عن ابن مالك في كتابه « جمع اللغات المُشْكَلَة » ، وعزاه للفرّاء وهو صحيح ، وغلط أبو حيان وغيره في تغليطه »[٤] .

وقال الزبيدي : « فَتَأ (كمنع) تكون تامة بمعنى سكن ، وقيل : كسر وأطفأ ، وهذه عن إمام النحو أبي عبد الله محمد بن مالك ، ذكره في كتابه (جَمْع اللُّغات المُشْكَلة)[٥] .

---

(١) جـ ١ / ٢٣ - ٢٤ .

(٢) جـ ١ / ٩٥ .

(٣) سورة يوسف آية ٨٥ .

(٤) القاموس المحيط جـ ١ / ٢٣ - ٢٤ ، وقال الشيخ نصر الهوريني في حاشيته على القاموس : (قوله في تغليطه : أي حيث قال أبو حيان انه وهم وتصحيف عن (فتأ) بالثاء المثلثة ...) .

(٥) تاج العروس من جواهر القاموس (فتأ) جـ ١ / ٩٥ .

٢ ـ الضَّرَب في معرفة لسان العرب :

جاء ذكره في هدية العارفين[١] للبغدادي ، وشذرات الذهب[٢] لابن العماد الحنبلي ، وإيضاح المكنون[٣] لاسماعيل البغدادي ، وتاريخ الأدب العربي في العراق[٤] لعباس العزاوي ، ودائرة المعارف للبستاني[٥]، والأعلام[٦] لخير الدين الزركلي .

وذكره الدكتور محمد كامل بركات في مقدمة تحقيقه (تسهيل الفوائد) لابن مالك وقال عنه : « ولم أجد بين المراجع ما يثبت نسبة : (الضَّرَب في معرفة لسان العرب) إلى ابن مالك فلعله استنتاج من مؤلف أبي حيان : «ارتشاف الضرب من لسان العرب » ، أو لعله من كتب ابن مالك المفقودة »[٧].

وذهب الدكتور عبدالرحمن السيد في رسالته (نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة) إلى نفي نسبة « الضَّرَب في معرفة لسان العرب » إلى ابن مالك بقوله : « ... ولكنني أعتقد أن ابن مالك لم يؤلف هذا الكتاب ، فالمعروف أن أبا حيان له كتاب في النحو يسمى (ارتشاف الضرب من لسان العرب) وليس من المعقول أن يسمى كتابه باسم كتاب ابن مالك ، أو أن يكون كتابه شرحاً له دون أن يشير إلى ذلك فيه كما فعل في كتابه (التذييل والتكميل في شرح التسهيل) ... »[٨].

---

(١) جـ ٢ / ١٣٠.
(٢) جـ ٥ / ٣٣٩ .
(٣) جـ ٢ / ٧٣ .
(٤) جـ ١ / ١٧٨ .
(٥) جـ ٤ / ١٧ .
(٦) جـ ٧ / ١١١ .
(٧) مقدمة تحقيق تسهيل الفوائد ص ٤٠ .
(٨) نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة ص ٣٨ .

ولكني لا أرى ذلك فبعض المصادر التي ترجمت لابن مالك ذكرت صراحة (الضَّرَب في معرفة لسان العرب) بين مؤلفاته ، وقد حكم الدكتور عبدالرحمن السيد على هذا الكتاب بأن ابن مالك لم يؤلفه ، ولم يسند حكمه هذا بأدلة أو نصوص تثبت صحة رأيه . بل بنى قوله هذا بالإشارة إلى كتاب (ارتشاف الضرب) لأبي حيان وأنه لو كان لابن مالك كتاب بهذا الاسم لأشار إليه . وحقيقة الأمر أن أبا حيان شرح كثيراً من مؤلفات ابن مالك ولكن ما وصل إلينا لا يزال أكثره مخطوطاً لم ينشر بعد ، كما أنه ليس لزاماً أن يشير أبو حيان إلى كتاب ابن مالك ، وربما لم يقف أبو حيان عليه .

٣ ـ فتاوى في العربية :

ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون[١]، والسيوطي في بغية الوعاة[٢] ، وقال عنه: « ورأيت في بعض المجاميع الموقوفة بخزانة محمود فتاوى له في العربية ، جمعها له بعض طلبته »[٣].

٤ ـ فَعَل وأَفْعَل :

ذكره المقري في نفح الطيب[٤] ، وكبرى زاده في مفتاح السعادة[٥] ، وحاجي خليفة في كشف الظنون[٦] ، وإسماعيل البغدادي في هدية العارفين[٧] .

---

(١) جـ ٢ / ١٢٢٦ .

(٢) جـ ١ / ١٣٢ .

(٣) بغية الوعاة جـ ١ / ١٣٢ .

(٤) جـ ٢ / ٤٢٤ .

(٥) جـ ١ / ١٣٧ .

(٦) جـ ٢ / ١٣٩٥ .

(٧) جـ ٢ / ١٣٠ .

مؤلفات نسبت إليه خطأ :

١ - بَحْر الفوائد العَلِيّة :

وصف المخطوطة :

من الكتب التي نسبت إلى ابن مالك خطأً كتابُ : « بَحْر الفوائد العليّة في علم اللغات العربية وفوائد شَتَّى » . وقد بحثت عن هذا الكتاب فوجدت منه نسخة محفوظة بمكتبة محمد مظهر الفاروقي بالمدينة المنورة برقم ١٣ مجاميع ، لم يُكتب عليها اسم المؤلف . وفي قسم المخطوطات بجامعة الرياض[(١)] نسخة مصورة بالفتوستات عن نسخة مكتبة الفاروقي[(٢)] بالمدينة ، وصفها المفهرس بقوله : « بحر الفوائد العلية في علم اللغات العربية ، وفوائد شتى ، لجمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك . نسخة جيدة ، خطها نسخي مضبوط بالشكل ، تم نسخها سنة ٦٨٦ هـ ، في عشرين ورقة ... »[(٣)].

تحقيق نسبة الكتاب[(٤)] :

قمت بفحص هذه المخطوطة ، وخرجت بالنتائج التالي :

(أ) إن مفهرس مخطوطات جامعة الرياض جعل المخطوطة كتاباً واحداً ، والحقيقة أنها تضم رسالتين مستقلتين ، كما سيأتي به البيان .

(ب) وهم المفهرس فنسب الكتاب إلى ابن مالك حين وجد اسمه في أول الكتاب بعد البسملة على الوجه التالي : « قال الشيخ الإمام فريد دهره جمال الدين أبو عبدالله محمد بن مالك الطائي الجياني :

---

(١) محفوظة برقم ٢٥٤ ، مع مجموع من الورقة ١٨١ - ١٩٣ .

(٢) لديّ منها صورة بالفتوستات .

(٣) انظر: فهرس مخطوطات جامعة الرياض (نشرة خاصة بمصورات المدينة) جـ ٤٧/٢ .

(٤) انظر في نفي نسبة هذا الكتاب إلى ابن مالك ما كتبه د . سليمان العايد في مجلة جامعة أم القرى ، العدد الثاني سنة ١٤٠٩هـ ص ٤٨ - ٥١ .

تثليث با إصبَِـُع مع شكل همزته بغير قَـيْـد مع الأصبوع قد نُـقِـلا

(جـ) لم يكتب اسم المؤلف على الورقة من المخطوطة .

تحليل الرسالتين :

١ - الأولى عنوانها : بحر الفوائد العلية ... ويلحظ عليها ما يلي :

(أ) لم يكتب عليها اسم المؤلف .

(ب) يبدأ النص بعد ذلك ، دون مقدمة ، غير أن الرسالة تختتم بقولها : « قال الشيخ علاء الدين علي بن أيوب بن منصور المقدسي ، نفع الله به ... قرأت هذه الأناشيد ، وما معها من النثر واللغات من أولها إلى آخرها ، وصححتها على شيخنا شرف الدين - رحمه الله - في مجالس آخرها أول جمادى الأولى سنة ٦٨٦ هـ ... »[١] ويؤخذ من هذا النص أمور منها :

* انتهاء الرسالة .

* ان هذه الرسالة قام بقراءتها وتصحيحها علاء الدين المقدسي .

* لم يذكر علاء الدين أنه ألفها ، وإنما ذكر أنه قرأها وصححها على شيخه شرف الدين وقد تكون القراءة لتقويم النص وتصحيحه ، بعد جمعه .

* ليس في ترجمة علاء الدين[٢] ما يشعر بأنه المؤلف .

نفي نسبة بحر الفوائد إلى ابن مالك :

ومما ينفي نسبة الفوائد العلية ... إلى ابن مالك ، أن هذه الرسالة تتضمن بعض آراء شمس الدين بن جعوان ـ وهو أحد تلاميذ ابن مالك المتوفى سنة ٦٨٢ هـ ـ إضافة على ما ذكره ابن مالك فيما جاء على وزن (تِـفْعال) بكسر التاء

---

(١) ف ١٨٧ / ب .

(٢) انظر مثلاً - شذرات الذهب جـ ٦ / ١٥٣ ، ومعجم المؤلفين ٢٤٧/٧ .

إسماً غير مصدر . يقول المؤلف : « وزاد فيها بعض أصحابه ـ وهو شمس الدين بن جعوان ـ مما جاء على (تِفْعال) بكسر التاء اسماً غير مصدر ثلاثة ألفاظ ، وهي : تِمثال ، وتِقْصار ، لقلادة المرأة ، وتيفاق لموافقة الهلال »[1] .

٢ ـ رسالة في قوله تعالى: ﴿ **إن رحمة الله قريب من المحسنين** ﴾[2] تقع هذه الرسالة في ست ورقات من الورقة ١٨٨ – ١٩٣ ، نسخة جيدة خطها نسخ مضبوط بالشكل ، لم يذكر اسم ناسخها ولا تاريخ النسخ .

تبدأ الرسالة بالنص التالي : « قال الشيخ ... علاء الدين علي بن أيوب بن منصور المقدسي ، شاهدت بخط شيخنا ... تاج الدين أبي إبراهيم ، ما صورته : سئل الشيخ مجد الدين عبد المجيد بن أبي الفرج ، عن قوله تعالى ﴿ **إن رحمة الله قريب من المحسنين** ﴾ ، فكتب بخطه ما صورته : قال العبد الضعيف عبد المجيد بن أبي الفرج ، استشكل المفسرون والنحاة تأنيث الرحمة وتذكير القريب ، وتحيروا فتحيل الأفاضل للقدماء منهم في استخراج الجواب عنه من وجهين : أحدهما : أن الرحمة تعني الإحسان ، وهو مذكر، والثاني : أن الرحمة مصدر ، والمصادر لا تؤنث ، كما لا تجمع ... »[3].

ويلحظ على هذه الرسالة ما يلي :

(أ) لم يكتب عليها اسم المؤلف .

(ب) ان علاء الدين المقدسي ليس المؤلف .

(جـ) في الرسالة نقول عن الجوهري والزمخشري .

---

(١) ف ١٨٤ / ب .

(٢) سورة الأعراف آية : ٥٦ .

(٣) ق ١٨٨ / ب . وقد حقق هذه الرسالة ونشرها د. سليمان إبراهيم العايد.

(د) في الرسالة نقول عن ابن مالك في شرح كلمة (رحمة) و (قريب) في الآية المشار إليها . ومما نقل عنه : « فَعيل وفعول مشتبهان في الوزن والدلالة على المبالغة ، والوقوع بمعنى فاعل وبمعنى مفعول ، إلاّ أن فعيلا أخفّ من مفعول فلذلك فاقه بأشياء منها كثرة الاستغناء عن فاعل في المضاعف كجليل وخفيف وعزيز ... ومن توجيهات الآية الكريمة ، أن يكون من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، مع الالتفات إلى المحذوف فكأنه قال : ان مكان رحمة الله قريب من المحسنين ، ثم حذف المكان ، وأعطى الرحمة إعرابه ... »[1] .

وخلاصة القول : ان هذه الرسالة حوت بعض آراء العلماء في الآية الكريمة ، وهي ليست من تأليف ابن مالك، وكذلك ليست من تأليف علاء الدين المقدسي، وربما قام أحد المتأخرين بجمعها وحصر أقوال العلماء في الآية المذكورة .

٢ ـ نظم الكفاية في اللغة :

أولاً : التعريف بكتاب كفاية المتحفظ :

هذا الكتاب لأبي إسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن أحمد الطرابلسي ، المعروف بابن الأجدابي[2] المتوفى في حدود سنة ٦٠٠ هـ . ووصفه القفطي بقوله: « من أهل اللغة ، وممن تصدر في بلده ، واشتهر بالعلم ، وكانت له يد جيدة في اللغة ... »[3] .

وقد نال كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ شهرة عظيمة ، رغم صغر حجمه ، وتوالت عليه المؤلفات شرحاً ونظماً . وتوجد منه نسخ عدة في كثير من مكتبات العالم ، كما أنه طبع عدة طبعات[4] .

---

(١) ق ١٩٣ / أ .

(٢) نسبة إلى أجدابية ، وهي بلد من بلاد برقة في ليبيا . انظر : معجم الأدباء جـ ١ / ١٣٠ .

(٣) انباه الرواة جـ ١ / ١٥٨ .

(٤) انظر : معجم المطبوعات جـ ١ / ٣٨ .

أما موضوعه فنترك الحديث عنه لابن الأجدابي نفسه إذ يقول :

« هذا كتاب مختصر في اللغة . وما يحتاج إليه من غريب الكلام ، أودعناه كثيراً من الأسماء والصفات ، وجنبناه حوشي الألفاظ واللغات ، وأعريناه عن الشواهد ليسهل حفظه ، ويقرب تناوله ... »[1] .

وتبرز في الكتاب عدة خصائص ، في مقدمتها سعة إطلاع ابن الأجدابي اللغوية ودقته في التفريق بين مسميات الأشياء وأسمائها . يقول الدكتور عبد العزيز برهام في وصف مادة الكتاب : « المتتبع للمادة التي أوردها ابن الأجدابي في هذا الكتاب الصغير يدرك سعة اطلاعه ، ومبلغ دقته وبصره بالفوارق اللغوية الدقيقة بين المسميات وأسمائها ... كما يدرك مبلغ الثروة الهائلة التي تتمتع بها اللغة العربية ، ومبلغ الدقة البالغة في اختيار الألفاظ ... كذلك يبين لنا أن كثيراً من الألفاظ اللغوية التي نظن اليوم أنها مترادفة ، هي في حقيقة وضعها ليست كذلك، هي ألفاظ متقاربة الدلالة في الوضع ، ثم تنوسي هذا التقارب لبعدها عن نقطة انطلاقها ، فظن أنها مترادفة ... »[2] .

وقد نظم هذا الكتاب بعض العلماء[3] مثل القاضي شمس الدين بن الخُوَيِّيّ[4] المتوفى سنة ٦٩٣ هـ ، وابن جابر محمد بن أحمد الأعمى المتوفى سنة ٧٨٠ هـ ، كما نظمه عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن محمد البعلي المتوفى سنة ٧٦٤ هـ .

---

(١) كفاية المتحفظ (نسخة مخطوطة بمكتبة مكة المكرمة برقم ١٣٦ لغة) .

(٢) ابن الأجدابي ، تأليف الدكتور عبد العزيز برهام ص ١٧١ .

(٣) انظر : كشف الظنون جـ ٢ / ١٥٠٠ .

(٤) بضم الخاء المعجمة وفتح الواو وتشديدها ، والياء المثناة . انظر : هدية العارفين جـ ٢ / ١٣٧ .

ثانياً : مخطوطات نظم الكفاية في اللغة :

ومن الكتب التي نسبت إلى ابن مالك خطأً : (نظم الكفاية في اللغة) وقد بحثت عن هذا الكتاب فوجدت أربع نسخ منه :

الأولى : محفوظة بمكتبة (بايزيد العمومية) باستانبول برقم ١٠٨٨/٩، ومن هذه المخطوطة نسختان مصورتان بمعهد المخطوطات[١] التابع للجامعة العربية برقمي ٢٨٦ ، ٢٨٧ لغة ، وقد كتب على الصفحة الأولى من هذه النسخة بخط يختلف عن خط النسخة عبارة « كتاب نظم الكفاية في اللغة للشيخ الإمام العلامة شيخ النحاة والأدباء جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني ، تغمده الله برحمته ، وجاء في آخر النسخة : « تم كتاب (نظم الكفاية في اللغة في يوم السبت خامس عشر من جمادى الآخرة سنة ٧٩٣ هـ بخط يوسف بن عبدالرحمن الأسدي المعري » .

الثانية : محفوظة بمكتبة المتحف العراقي[٢] ببغداد برقم ٨٧٨٣ في ٦٧ صفحة من الحجم الصغير ، وقيل عنها أنها من تأليف ابن مالك . ليس بها مقدمة ، ولم يذكر اسم الناسخ ، أما تاريخ نسخها فهو يوم الأحد ، الثالث من المحرم سنة ١٣٤١ هـ .

الثالثة : محفوظة بالمكتبة الظاهرية[٣] بدمشق برقم ٨٧٥٦ عام ، وتقع مع مجموعة لغوية من الورقة ٧٣ - ١٠٧ ، لم يذكر اسم ناظمها ، كتبت سنة ١١٤٥ هـ ، كتبها محمد المشتولي .

الرابعة : محفوظة بالمكتبة الأزهرية[٤] برقم ١٩٨ لغة ، ويصف فهرس المكتبة الأزهرية النسخة بقوله : « نظم الكفاية - للعلامة القاضي شهاب الدين

(١) فهرس المخطوطات المصورة تصنيف فؤاد سيد جـ ١ / ٣٧٦ .

(٢) تفضل زميلي الأستاذ محمد حمود الدعجاني بنقل بعض صفحات من هذه المخطوطة بخطه ، وأحضرها لي من العراق أثناء زيارته العلمية لبعض المكتبات هناك، فله ولمكتبة المتحف العراقي الشكر .

(٣) فهرس الظاهرية (علوم اللغة العربية) ص ١٨٠ .

(٤) فهرس المكتبة الأزهرية (علوم اللغة العربية) جـ ٤/ ٤٠ .

أبي عبدالله محمد بن أحمد بن الخُوَيّ المتوفى سنة ٦٩٣ هـ نسخة في مجلد بقلم نسخ قديم ، بها أكل أرضة في ٢٥ ورقة ومسطرتها ٢٥ سطراً » .

وبمقارنة هذه النسخ الأربعة تبين أنها لأصل واحد ، هو (نظم الكفاية في اللغة) أما النسخة التي سأعتمد عليها ، فهي نسخة مصورة عن (الميكروفيلم) الذي بمعهد إحياء المخطوطات العربية برقم ٢٨٦ لغة ، والمأخوذ عن مخطوط مكتبة بايزيد العمومية باستانبول ورقم (٩/١٠٨٨) ويقع في ٤٣ ورقة مقاس ٣٢ × ٦٥ سم ، وقيل عنه انه تأليف ابن مالك . أوله بعد البسملة :

الحمد لله على ما علّما ... وجاد إحساناً به وأنعما

حمداً يكافي ما علا في شأنه ... ويوجب المزيد من إحسانه

وبعده أخصّ خير البشر ... أحمد الشفيع يوم المحشر

بخير ما صلى عليه أحد ... ما لاح في جو السماء فرقد

وبعده فقد رأيت حتماً ... إذ كنت أكملت الفصيح[1] نظما

ان أنتضى عزمة ذي عناية ... فأنظم الوارد في الكفاية

إذ بهما يتم نيل الأرب ... لمبتغى علم كلام العرب

ثالثاً : كيف نسب هذا النظم إلى ابن مالك :

والذين نسبوا[2] هذا الكتاب إلى ابن مالك ، لم يدقّقوا النظر فيه ، ولاتناولوه بالبحث والدرس ، فهو يشبه منظومات ابن مالك ، وقد أوهمهم

(١) كتاب الفصيح ، من أشهر كتب أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١ هـ) تخير فيه المؤلف الفصيح من كلام العرب ، وقد أحدث ضجة بين العلماء وتصدوا لشرحه ونقده ونظمه ، والتذييل عليه . انظر : مقدمة تحقيق مجالس ثعلب للأستاذ عبد السلام هارون جـ ١ / ١٩ وما بعدها .

(٢) منهم : الدكتور أحمد مختار عمر في كتابه « البحث اللغوي عند العرب » . انظر : ص ٢٠٨ والدكتور عبد الرحمن السيد في رسالته «نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة » . انظر : ص ٣٣٤ .

ما وجدوه في « فهرس معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية » أن له كتاباً اسمه : « نظم الكفاية في اللغة » فأراحوا بالهم من عناء التحقيق في نسبته لابن مالك .

رابعاً : نفي نسبة النظم إلى ابن مالك :

ذكر الدكتور محمد كامل بركات في مقدمة[1] تحقيق (تسهيل الفوائد) أن نظم الكفاية في اللغة « للقاضي أبي عبدالله محمد بن الخُوَيّ (ت٦٩٣هـ) وأنه وقف على نسخة معهد المخطوطات برقم ٢٨٦ لغة المنسوبة لابن مالك ووقف على نسخة من هذا المصنف بالمكتبة الأزهرية برقم ١٩٨ لغة بعنوان : «نظم الكفاية» لم يعلم مؤلفه ، وبعد البحث والتحقيق ظهر له أن هذا المصنف نظم لكتاب « كفاية المتحفظ » لابن الأجدابي والنظم للقاضي أبي عبدالله محمد بن الخُوَيّ .

وأنا أرى ما ارتآه الدكتور بركات فيما ذهب إليه من أن (نظم الكفاية) لابن الخُوَيّ ومما يؤكد هذا خلو النسخة الظاهرية من اسم المؤلف . على أن كون نسخة من (نظم الكفاية) غفلاً من اسمه لا يقتضي عدم وجود نسخة أخرى أو نسخ أخرى مخطوطة بهن اسم المؤلف ، فعدم ذكر اسم المؤلف وحده لا يصح اتخاذه ذريعة إلى نفي نسبته إلى ابن مالك ، لذلك وجب عليّ أن أورد أدلة النفي التي تراءت لي فأقول :

١ ـ ذكر الناظم في مقدمة كتابه أنه نظم فصيح ثعلب فيقول :

وبعده فقد رأيت حتماً   إذ كنت أكملت الفصيح نظما

ان أنتضى عزمة ذي عناية   فأنظم الوارد في الكفاية

---

(١) مقدمة تسهيل الفوائد ص ٣٩ .

ولم يعرف عن ابن مالك أنه نظم الفصيح ، فالذين ترجموا لابن مالك لم يشيروا إلى هذا الكتاب . أما القاضي أبو عبدالله محمد بن أحمد بن الخُوَيِّي[1] المتوفى سنة ٦٩٣ هـ فقد قيل في ترجمته : ونظم الفصيح لثعلب ، وكفاية المتحفظ ، وهذا مما يؤكد نسبة هذا النظم إليه .

٢ - نسخة مكتبة الأزهر عليها إشارة في الصفحة الأولى تفيد أن (نظم الكفاية) من تأليف ابن الخُوَيِّي .

٣ - مختصر في الفرق بين الضاد والظاء والذال :

هذا الكتاب لأبي عبدالله محمد بن مسعود المقريء ، وقد ورد اسمه صريحاً في أول الكتاب بعد البسملة حين قال : « الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى ، هذا كتاب : « مختصر في الفرق بين الضاد والذال » تأليف الشيخ أبي عبدالله محمد بن مسعود المقريء - رحمه الله - ... » .

وهو من علماء العربية ، عاش في القرن الخامس الهجري .

وقد وهم الدكتور رمضان ششن حينما نسبه إلى ابن مالك ، ولم يقل بنسبته أحد إلى ابن مالك ـ فيما أعلم ـ غيره .

قال الدكتور ششن في كتابه (نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا)[2] ـ وهو يعدد مؤلفات ابن مالك ـ :

« س ـ مختصر في الفرق بين الضاد والظاء والذال . منه نسخة في مكتبة (شهيد علي باشا)[3] باستانبول رقمها ٤/٢٦٧٧ ، كتبت في القرن الثامن الهجري مع مجموع من الورقة ٥٨ ب ـ ٧٤ ب » .

---

(١) انظر مثلاً : بغية الوعاة جـ ٢٣/١ ، وهدية العارفين جـ ٢ / ١٣٧ ، وكشف الظنون جـ ٢ / ١٥٠٠ وما بعدها .

(٢) جـ ١ / ١٧٣ .

(٣) لديّ منها صورة بالفتوستات .

والدكتور ششن ـ حينما نسب هذا الكتب إلى ابن مالك ـ لم يدقق النظر فيه ولا تناوله بالبحث والدرس . ولعل السبب الذي جعله ينسب هذا المختصر إلى ابن مالك أنه وجده مع مجموعة لغوية تضم بعض كتب ابن مالك .

وقد حقق الدكتور علي حسين البواب كتاب ابن مسعود المقريء هذا ونشره بعنوان (الاقتضاء للفرق بين الذال والضاد والظاء) معتمداً على نسخة استانبول المذكورة وأثبت نسبته لابن مسعود كما ترجم لحياة المؤلف[1] بإيجاز .

---

(١) وقد طبعت الكتاب ونشرته دار العلوم بالرياض سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م وانظر في معرفة شيء عن هذا الكتاب وصاحبه مقدمة المحقق ص ١١ وما بعدها .

الفصل الثاني

منهجه اللغوي وطريقته في التأليف

ويشتمل على ما يلي:

المبحث الأول : إحاطته بالموضوع الذي يعالجه .

المبحث الثاني : سهوله عرضه للموضوعات التي يعالجها .

المبحث الثالث : ميله إلى الاستقلال بالرأي .

المبحث الرابع : الأمانة العلمية في النقل .

المبحث الخامس : نحوه أكثر اتصالاً بنحو البصريين .



المبحث الأول

إحاطته بالموضوع الذي يعالجه

يعتبر ابن مالك من أدق العلماء تصنيفًا ، وعُدّت تآليفه في مقدمة المصنفات التي خطت بالمؤلفات العربية خطوات واسعة نحو الكمال .

وإذا كان ابن مالك قد قضى حياته بين التدريس والتأليف ، وإذا كان المتعلمون يتفاوتون في مدى ثقافتهم اللغوية – ، كان عليه أن يضع المصنفات التي تتفق وعقلية كل صنف من هؤلاء المتعلمين وميوله ، وهذا هو السبب في تفاوت مؤلفات ابن مالك بين الطول والقصر والسطحية والعمق .

ولعل هذا – أيضًا – هو السبب الذي جعله يوجه عنايته إلى وضع كتب في موضوعات بعينها ، فيؤلف في الظاء والضاد ، والمقصور والممدود ، وفيما يهمز وما لا يهمز ، والأفعال الثلاثية .

وهو حين يتناول أحد هذه الموضوعات ، يتناوله بدقة وسهولة في العرض ويستقصيه استقصاء كاملاً في تنسيق جميل ، مع دعمه بما يحتاج إليه من دليل وشاهد .

وقد ساعدت عدة عوامل على هذه السمة التأليفية عند ابن مالك منها: نضوج العلوم [1] في عصره وميله إلى النقل من الكتب المتوفرة واشتغاله بمهنة التدريس والتعليم ، وهذه المهنة جعلته يتعرف على مستوى المتعلمين ، ومواطن الصعوبة في الكتب التي يدرسها ومن هنا سار المصنف في الطريق الذي اختاره

(١) وهذه السمات نجدها بعد ذلك عند السيوطي ولمعرفة شيء عنها انظر : السيوطي وجهوده في الدراسات اللغوية للأستاذ محمد يعقوب تركستاني ص ١٣٥ وما بعدها .

لنفسه في كل مصنفاته ، وهو توخّي السهولة والتيسير في كل ما ذهب إليه من آراء واتجاهات .

وكذلك حرصه على العلم وحفظه : فلا شك أن اهتمام ابن مالك بمؤلفاته في وضع الضوابط التي تساعد المتعلمين على حفظ اللغة ، في الوقت الذي ضم إليها فيه كثيراً من أقوال العلماء وآرائهم وتدعيم هذه الآراء بالشواهد قد أفاد كثيراً حتى قيل : ان ابن مالك توجه يومًا مع أصحابه للفرجة بدمشق ، فلما بلغوا الموضع الذي أرادوه غفلوا عنه سويعة ، ثم طلبوه فلم يجدوه ، ثم بحثوا عنه فوجدوه منكبًا على أوراقه[1] . وقيل أيضًا : انه حفظ يوم وفاته ثمانية شواهد[2] .

ومما يكشف عن إحاطته بموضوعه قوله في مقدمة (إكمال الاعلام في تثليث الكلام) :

« ... وأول من عنى بهذا الفن : أي فن المثلثات – محمد بن المستنير (قطرب) ، لكنّه لم يتأتّ له منه إلا قدر يسير ... وقد عنى بعد ذلك جماعة من الفضلاء ، وأكابر الأدباء ، أحقّهم بالإحصاء ، وأوثقهم في الاستقراء أبو محمد بن السِّيْد البطليوسي ... فإنه صنف فيه كتابًا أنبأ عن غزارة فضله، وكاد يعجز عن الإتيان بمثله ، إلا أن في إيراد ما أودعه إطالة لَفْظ تشبّط عن الحفظ ، وتَفْريعًا بين الأشكال يوقع في بعض الإشْكال ... »[3] .

وهذا يبيّن لنا إحاطة ابن مالك بموضوعه ورجوعه إلى المصادر التي سبقته والإفادة منها .

---

(١) نفح الطيب جـ ٢ / ٢٣٦ .

(٢) المصدر نفسه جـ٢ / ٢٤٠ .

(٣) ص ٥ .

ومن الضوابط التي وضعها ابن مالك لتساعد المتعلم على حفظ اللغة قوله في كتابه (تحفة الإحظاء) عن الظاء والضاد وعدم الخلط بين هذين الصوتين :

١ ـ الكاف لا تتقدم على الضاد في كلمة [١].

٢ ـ أن ما عينه ميم ولامه حرف لين لا تكون فاؤه ضاداً بل ظاء ، مثل : ظَنِيَت العين : رقّ جفنها [٢].

٣ ـ أن ما عينه هاء ، ولامه راء لا تكون فاؤه ضاداً بل ظاء مثل : الظَّهْر : ما غلظ من الأرض وارتفع [٣] .

٤ ـ أن فاؤه واو ، ولامه فاء لا تكون عينه ضاداً بل ظاء ، مثل : الوظيف : عظم الساق والذراع من ذوات الأربع [٤] .

٥ ـ ما كان فاؤه نونًا ، ولامه ميمًا لا تكون عينه إلاّ ظاء ، مثل : النَّظيم : ماء بنجد [٥] .

٦ ـ ما كانت عينه همزة ، ولامه راء ، تكون فاؤه ظاء ، مثل : الظِّئْر : الناقة التي عطفت على غير ولدها [٦].

٧ ـ ما عينه نون ، ولامه باء ، تكون فاؤه ظاء ، مثل: الظُّنْبوب : طرف السيف [٧] .

---

(١) تحفة الإحظاء في الفرق بين الضاد والظاء ص ٨ .

(٢) المرجع نفسه ص ١٤ .

(٣) المرجع نفسه ص ١٦ .

(٤) المرجع نفسه ص ١٩ .

(٥) المرجع نفسه ص ٢٣ .

(٦) المرجع نفسه ص ٢٦ .

(٧) المرجع نفسه ص ٢٩ .

٨ ـ ما فاؤه حاء لا تكون عينه ولامه ظاءين ، إلاّ إذا دلّ على بخت أو نصيب فمن ذلك قولهم فلان حظيظ ومحظوظ [١].

٩ ـ ما فاؤه واو ، ولامه راء ، تكون عينه ظاء ، مثل : وظب فلان على الشيء : إذا لازمه [٢].

١٠ ـ ما عينه ميم ، ولامه همزة ، تكون فاؤه ظاء . مثل : ظَمِيءَ الحيوان إذا عطش [٣].

١١ ـ ما فاؤه قاف وعينه حرف لين ، تكون لامه ضاداً مثل : القيض : قشر البيض الأعلى [٤].

١٢ ـ الضاد لا توجد في كلمة فاؤها ذال ، إلاّ إذا كان فيها حاء مثل : الدَّحَض ، وما تصرّف منه ، فإن خلت الكلمة التي فاؤها دال من حاء فهي ظاء مثل : الدَّأظ ، وهو مصدر دأظ الوعاء إذا ملأه [٥].

١٣ ـ ما فاؤه حاء ، ولامه باء تكون عينه ضاداً مثل : حَضَبَ الفخّ : إذا أسرع الانفلات [٦].

ويمكن تلخيص حديث ابن مالك عن تلك الضوابط في الآتي :

(١) حصر ما استثنى من كلمات جاءت فاؤها بالضاد وهي: «الظَّهَر: أعلى الجبل ذكرها أبو سهل في كتاب الفرق بين الضاد والظاء ، ويقال أيضاً للسُّلحُفاة ضهر ، ذكر هاتين الكلمتين صاحب المحكم» [٧].

---

(١) المرجع نفسه ص ٣٦-٣٧ .

(٢) المرجع نفسه ص ٣٨ .

(٣) المرجع نفسه ص ٤١ .

(٤) المرجع نفسه ص ٤٥ .

(٥) ص ٤٩ .

(٦) ص ٥٠ .

(٧) ص ١٦ .

(٢) سرد الألفاظ التي فاؤها ظاء : ومن الألفاظ التي ذكرها المؤلف : « الظَّهّر : كل دابة تركب أو يحمل عليها ، وفلان يعطي عن ظهر يد : أي تفضّلاً من غير مكافأة ، والفقراء يأكلون عن ظهر أيدي الناس : أي من فضلهم ، وأفضل الصدقة ما كان عن ظهر غنى ، أي فضلاً عن نفقة العيال ، وظهرت الشيء : أصبت ظهره ، وأيضًا علوته ... »[١] .

(٣) الاستعانة بأقوال العلماء : ومن الأقوال التي أتى عليها ابن مالك قوله : « والظَّهار على وزت نهار ظاهر الحَرَّة عن ابن الأعرابي . والظَّهيرة : حدّ انتصاف النهار ، والظُّهْر : ساعة الزوال قاله الليث ، وقال الأزهري[٢] هما سواء ، وأظهرتا : صرنا في الظهيرة ، ومظهر : اسم رجل ، وظاهر الرجل من امرأته وتظاهر ، قال لها أنت كظهر أمّي ... »[٣] .

---

(١) ص ١٦ .

(٢) تهذيب اللغة (ظهر) جـ ٦/٢٤٤ وما بعدها .

(٣) ص ١٧ .

المبحث الثاني

سهولة عرضه للموضوعات التي يعالجها

عُرف ابن مالك باتباعه المنهج الذي يتسم بالسهولة وإيصال المعلومة إلى الدارس بأيسر طريق وهذا ما نجده في المظاهر الآتية :

(أ) النَّظْم التعليمي :

« يُعدّ ابن مالك إمام النظم في علومه العربية غير مدافع ، فهو صاحب الباع الطويل في هذا الميدان »[1] . وقبل أن نتحدث عن ظاهرة النظم التعليمي عند ابن مالك ، يجدر بنا أن نشير بإيجاز إلى نشأة ظاهرة النظم عند المصنفين لجأ العلماء إلى الشعر ، يضبطون به القواعد ، ويقيّدون به الأحكام ، فرأينا منظومات[2] في الفرائض ، والقراءات ، وعلوم الحديث وغيرها من سائر فروع الثقافة العربية .

وقد كان للغة في هذا الميدان نصيب كبير ، فكثر النظم فيها بين قصيدة على قافية واحدة ، إلى أرجوزة متعددة القوافي ، وبين نظم في مسألة واحدة من مسائله ، إلى نظم يستغرق كل أبوابه ومسائله .

أما متى بدأ النظم في اللغة فلا يعرف على وجه التحديد ، ولعل من أوائل المنظومات التي وصلت إلينا مثلثات[3] قطرب .

---

(١) مقدمة تحقيق تسهيل الفوائد – للدكتور محمد كامل بركات ص ٤٤ .

(٢) من مثل الشاطبي الذي نظم ثلاث قصائد في القراءات ، عرفت الأولى بالشاطبية واسمها حرز الأماني، ووجه التهاني ، وقد ظفرت بعناية كبرى من الشراح . انظر : الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام – للأستاذ أحمد محمد بدوي ص ٩٨ وما بعدها .

(٣) نشرت ضمن كتاب البلغة في شذور اللغة ص ١٦٨ ، وهي من مجزوء الرجز . أولها :

يا مولعًا بالغضب ... والهَجْر والتَّجنُّبِ

وقد وصل النظم في علوم العربية إلى قمته في القرن السابع الهجري على أيدي ثلاثة رجال ، ابن معطي (ت ٦٢٨ هـ)، وابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، وابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ثم اتسعت رقعة النظم فيما تلا ذلك من قرون .

ألف ابن معطي ألفيته ، وأول المستفيدين بعد ابن معطي في نظم اللغة والنحو ابن مالك ، وتلاه كثيرون من علماء العربية ، قال المقري في ترجمة ابن مالك – « واعلم ان الألفية مختصرة الكافية ، ... وكثير من أبياتها فيها بلفظها ، ومتبوعة فيها ابن معطي ، ونظمه أجمع وأوعب ، ونظم ابن معطي أسلس وأعذب » (١).

على أنه مما لا شك فيه أن ابن مالك قد أفاد من ابن معطي في المنهج العام من حيث سرد القواعد ، واستخدام المناسبة والاستطراد ، وارتباط اللاحق بالسابق، وقد نبه إلى هذه الإفادة الدكتور محمد كامل بركات فقال: « تأثر ابن مالك في ترتيب ألفيته إلى حد ما بابن معطي في ألفيته ، إلا أنه على عادته في تأثره بغيره ، لا يأخذ الشيء برمته ، ولا ينقل المنهج بنصه ، ولكنه يخضعه لذوقه وتفكيره وتجاربه واجتهاده ... » (٢).

ولقد تعدّى تأثر ابن مالك بابن معطي في المنهج العام إلى استخدام قافية أو ألفاظ بعينها . يقول ابن معطي في باب التوابع :

القول في توابع الكلم الأولْ نعت وتوكيد وعطف وبدلْ

ويقول ابن مالك :

يتبع في الاعراب الأسماء الأول نعت وتوكيد وعطف وبدلْ

(١) نفح الطيب جـ ٢ / ٢٣٢ .

(٢) مقدمة تحقيق تسهيل الفوائد ص ٤٤ .

وتمتاز ألفية ابن مالك عن ألفية ابن معطي بأنها من بحر واحد هو كامل الرجز وتلك من السريع والرجز .

والذي نستطيع أن نقوله : ان ألفية ابن مالك هي التي كتب لها البقاء ، وعم الانتفاع بها ، وقد تناولها كثير من العلماء بالشرح والتوضيح .

وإذا كانت « الألفية »[1] أشهر منظومات ابن مالك ، فقد استمدت شهرتها من أنها خلاصة دقيقة لأهم قواعد العربية ، فاهتم[2] بها العلماء المتأخرون بشرحها والتعليق عليها ، ولكن الألفية - على هذه الشهرة التي ظفرت بها - ليست أهم منظومات ابن مالك وإنما هناك منظوماته اللغوية التي لا تقل أهمية عن الألفية ، والتي وصل إليها في دراساته اللغوية مثل : الإعْلام بمثلث الكلام ، وهي أرجوزة في نحو ألفين وسبعمائة وخمسين بيتًا ، جاءت المقدمة في ستة وثلاثين بيتًا والخاتمة في أربعة ، واختص مثلث اللفظ متحد المعنى من الأسماء بست وثمانين بيتًا ، ومن الأفعال باثنين وعشرين .

والباقي قسّمه ابن مالك إلى ثمانية وعشرين بابًا من المثلث المختلف المعاني ، وقد جاء هذا القسم مرتبًا وفق ترتيب حروف الهجاء .

وتحفة المودود في المقصور والممدود ، وهي قصيدة أبياتها مائة واثنتان وستون ، التزم فيها المصنف قافية واحدة وهي الهمزة .

---

(١) ويطلق عليها الخلاصة - لأن ابن مالك استخلصها من منظومته (الكافية الشافية) يقول :

أحصى من الكافية الخلاصة ... كما اقتضى غنى بلا خصاصة

وتحتوي على ألف بيت يقول ابن مالك في المقدمة :

واستعين الله في ألفية ... مقاصد النحو بها محوية

(٢) انظر مقدمة تحقيق شرح ابن عقيل على الألفية للأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد : جـ ١ / ٦ ومابعدها .

ومنظومتان في الفرق بين الظاء والضاد ، هما « الاعتضاد » و« تحفة الإحْظَاء » ، تقع الأولى في اثنين وستين بيتًا ، وهي قصيدة (ظائية) من البحر البسيط ، واشتملت الثانية على مقدمة ، وثلاثة فصول ، وعدد أبياتها أربعة وتسعون - جاءت المقدمة في ثمانية عشر بيتًا ، والخاتمة في بيت ، وانقسم الباقي إلى أربعة فصول : الأول : في ذكر ضوابط تميز الضاد من الظاء ، وهو أطول الفصول إذ يقع في اثنين وستين بيتًا ، والفصل الثاني : فيما يقال بالضاء والضاد ، والمعنى واحد ، وهذا الفصل جاء في سبعة أبيات ، والفصل الثالث : فيما يقال بالطاء والظاء ، والمعنى واحد ، وهذا الفصل جاء في خمسة أبيات . والفصل الرابع : فيما يقال بالطاء والظاء والضاد ، والمعنى واحد ، وهذا الفصل جاء في بيت واحد .

ولامية الأفعال ، قصيدة من بحر البسيط ، أبياتها أربعة عشر ، ومائة ، التزم فيها الناظم رويًا واحدًا ، قدم لها بأربعة أبيات ، وجعل ختامها في خمس ، وبذلك اختص النظم التعليمي بخمسة ومائة بيت ، من الموضوعات التي تناولتها (اللامية) أبنية الفعل المجرد وتصاريفه ، وأبنية الفعل المزيد فيه ، وأبنية المصادر ، وأبنية أسماء الفاعلين والمفعولين .

والنظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز ، منظومة ، عدد أبياتها تسعة عشر ومائتان جاءت المقدمة في ثمانية أبيات ، والخاتمة في ثلاثة أبيات ، والباقي انقسم إلى بابين ، الأول : فيما يهمز ولا يهمز ، باختلاف المعنى ، وهو أطول البابين إذ يقع في مائة وتسعين بيتًا ، والباب الثاني : فيما يهمز والمعنى واحد . وهذا الباب جاء في ثمانية عشر بيتًا .

وأهمية هذه المنظومات تأتي - في حقيقة الأمر - من أنها تمثل في دقة بالغة خلاصة التجربة اللغوية الطويلة التي عاش ابن مالك حياته لها ، ووهبها كل جهده ، ومن هنا لم يكن غريبًا أن يشغل بها بعض العلماء - كما شغلوا

بألفيته ـ مدة طويلة ، بل وصل الأمر بأبي حيان ـ وهو أكثر العلماء اهتمامًا بابن مالك وبمؤلفاته ، إلى اختصار منظومتين من منظوماته ، هما : الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد ، وتحفة المودود في المقصور والممدود كما بينت في موضعه من البحث [1].

وعلى الرغم من أهمية هذه المنظومات ، وعلى هذه المنزلة الرفيعة التي وصلت إليها لا تزال حبيسة خزائن الكتب ، قدّر لبعضها أن يرى النور في طبعات قديمة صدرت منذ فترة طويلة ، وهي طبعات لم تتوفر لها وسائل التحقيق العلمي ولم تتحقق بها مناهجه العلمية المعروفة لنا الآن .

(ب) تحديد موضوع الكتاب :

لقد حرص ابن مالك أن يحدّد للقارىء موضوع كتابه وهذا ما نلمسه في فاتحة أغلب مؤلفاته فمثلاً أورد في مقدمة كتابه (إكمال الإعلام في تثليث الكلام) قوله :

« رأيت أن أبذل جهد المستطيع ، في نظم كتاب يحيط بما لا يطمع في المزيد عليه ، ولا تسمع نسبة خلل إليه ... فسلكت من الإيجاز أسهل سبيله ... فاقتصرت على ذكر الكلمة مصرحًا بشرحها مفتتحًا بفتحها ، مردفًا بكسرها ثم بضمها ، فلتعلم الحركات وإن لم أسمّها ومحل الحركات الواقع بها التثليث أول الكلمة ، وقد يكون ثانيها أو ثالثها أو أولها وثالثها ، ولكون التثليث في الأول غالبًا ، أستغني عن التنبيه عليه ، بخلاف غيره ، فلا بد من تعيين محل التثليث منه، فالكلمة المذكورة بلا تقييد مثلثة الأول ، ومحل التثليث من غيرها يتبين حين يُعيّن هذا إن كانت الكلمة إسما ، فأمّا الفعل فليس اخلاؤه من التقييد مُخلاً ، لأن غير عينه لا يكون للتثليث محلا »[2] .

---

(١) انظر : ص ٣٥ ، ٧١ .

(٢) إكمال الاعلام في تثليث الكلام ص ٦ ، وكذلك راجع مقدمة كتابه وفاق المفهوم ص ٢ .

(جـ) تبويب كتبه :

لقد حرص ابن مالك أن يقسم كتبه إلى أبواب وفصول وقد يشير أحيانًا إلى هذا في أول كتبه . يقول في مقدمة كتابه : « وفاق المفهوم » :

« ... وجعلته ذا قسمين ، أولهما في تعاقب حروف مشتبهة في رسمها ، ممتازة بوسمها ، كالحاء والخاء ، والزاي والراء . وثانيهما : في تعاقب حروف متقاربة المخارج والأوصاف كالباء والميم ، والكاف والقاف ، ثم أختم الكتاب بباب جامع ، يتشعب فيه فنون المنافع ، للقاريء والسامع »[1] .

(د) الاستطراد :

وهذه الخاصة تكاد تلازم ابن مالك في جميع مؤلفاته وقد اكتسبها من اشتغاله بالتدريس ، و « الاستطراد سمة غالبة على المعلم يجد نفسه مدفوعًا إليها في كثير من الأحيان عن غير قصد ، توسعًا في شرح أو إجلاء لغموض ، وابن مالك قضى حياته كلها بين التدريس والتصنيف فلا عجب أن تغلب ظاهرة الاستطراد على طريقته في التأليف ، وما الاستطراد إلا لون من ألوان التيسير والتوضيح »[2] .

ففي ذكر ضوابط تمييز الظاء من الضاد - مثلاً - ذكر أن ما عينه نون ، ولامه باء لا يكون فاؤه ضادًا بل ظاءً ، ومثل لذلك بكلمة « الظّنبوب » وهو عظم الساق ، ولكن ابن مالك لا يقف عند هذا بل يستطرد في ذكر معاني الظنبوب وسرد أقوال العلماء ، فيقول : « والظنبوب ـ أيضًا ـ طرف السيف ذكر ذلك أبو عمرو الشيباني في كتاب الجيم ، ... وقال الليث : الظنبوب : مسمار يكون في جُبّة السنان »[3] .

---

(١) وفاق المفهوم ق ٢/أ .

(٢) مقدمة تحقيق تسهيل الفوائد - للدكتور محمد كامل بركات ص ٤٥ .

(٣) تحفة الإحْظَاء ص ٢٩ .

المبحث الثالث

ميله إلى الاستقلال بالرأي

يميل ابن مالك في تأليفه إلى مناقشة الآراء والرد عليها وذكر رأيه في بعض القضايا وهذا يظهر شخصيته العلمية ، ومن مظاهر ذلك :

١ - الرد على بعض العلماء :

قال ابن مالك في كتابه (تحفة الإحْظَاء) في فصل : « ما يقال بالظاء والضاد : يقال : أنضح السنبل وأنظح : صار فيه الحَبّ حكى اللغتين أبو سهل عن القزاز [١] ، وذكرهما الليث ، وزعم الأزهري [٢] أن الظاء فيه تصحيف ، وذلك دعوى لا دليل عليها ، وفي ذكر الكلمة في موضعين من كتاب الليث [٣] دلالة على أن الليث ضابط لها غير مرتاب فيها إذ لو كانت الظاء عنده تصحيفًا لأهمل الضاد ولم يوردها ، بل أوردها في تأليف (نضح) ، كما أوردها في تأليف (نظح) ، فعلم أن الكلمة عنده ذات لغتين كغيرها مما روى بلغتين » [٤] .

ومن الأمثلة التي تؤكّد حرص ابن مالك على الرد على بعض العلماء إذا تبين له خطؤهم ما ذكره الأزهري [٥] من أن الليث وهم حين قال : ان الوَقْظ -

---

(١) هو أبو عبدالله محمد بن جعفر القزاز القيرواني (ت ٤١٢ هـ) : من علماء اللغة بالمغرب ، صنف الجامع في اللغة ، والضاد والظاء . انظر في ترجمته : القزاز القيرواني : حياته وآثاره - للأستاذ المنجى الكعبي ، ط الدار التونسية ، ص ٨ وما بعدها .

(٢) انظر : تهذيب اللغة (نظح) جـ ٤/٤٥٨ .

(٣) وهو كتاب (العين) الذي كثر الجدل في مؤلفه والمناقشة فأبو الطيب اللغوي يرى أن الليث هو مصنف العين ، انظر كتابه : مراتب النحويين ص ٥٨ ولعل ابن مالك يشاطر أبا الطيب رأيه .

(٤) تحفة الإحظاء ص ٥٦ .

(٥) تهذيب اللغة (وقظ) جـ ٩ / ٢٥٩ .

بالظاء – : موضع شبه حوض يجتمع فيه ماء كثير والصواب : الوَقْط بالطاء فرد عليه ابن مالك بقوله : « ... وليس كما قال الأزهري ، لأن الليث ذكر الكلمة في تأليف (وقظ) ، وفي تأليف (وقط) ، فدلّ إيراده لها في الموضعين على أنها محفوظة عنده بالوجهين »(١) .

٢ ـ الإدلاء برأيه :

لم يكن ابن مالك صدى لمن سبقوه بل كانت له آراء سديدة يدلي بها بين الحين والحين فهو ، مثلاً ، يقيّم الكتاب الذي ينقل منه ، فيذكر ما له من محاسن ومساويء على حد سواء ، ففي كتابه : (الإعلام في تثليث الكلام) وقفنا على رأيه في كتابين من أوليات الكتب التي أُلفت في فن المثلثات ، يقول عن قطرب : « وأول من عنى بهذا الفن محمد بن المستنير ، لكنه لم يتأت له منه إلا قدر يسير ، وما بريء مع الإقلال من الإخلال، ولا وُفيَ مع الإهمال وداءة الاستعمال »(٢) .

ويقول عن كتاب المثلثات لابن السيد البطليوسي : « صنّف ابن السّيد في المثلثات كتابًا أنبأ عن غزارة فضله ، وكاد يعجز عن الإتيان بمثله إلا أن في إيراد ماأودعه إطالة لَفْظ تُثَبطّ عن الحفظ ، وتفريقًا بين الأشكال يوقع في بعض الإشكال .. »(٣) .

وفي معرض نقاشه لما قرّره الأزهري في كتابه « تهذيب اللغة » من أن الليث أخطأ حين قال : الكريِض (بالضاد) : الأقط ، والصواب : الكَرِيص (بالصاد)(٤) » . أوجز ابن مالك القول في هذه المسألة برأي معتدل فقال : «إنه

---

(١) تحفة الإحظاء في الفرق بين الضاد والظاء ص ٥٨ .

(٢) إكمال الإعلام في تثليث الكلام ص ٥ .

(٣) المرجع نفسه والصفحة نفسها .

(٤) تهذيب اللغة (كرض) جـ ٣٥/١٠ .

لا يبعد أن تكون الضاد المعجمة لغة في هذه الكلمة ، كما كان في غيرها مما تعاقبت فيه الضاد والصاد ، وقَبِلَه الأزهري وغيره من العلماء »[(١)] .

٣ ـ التعليق على بعض الآراء :

ففي كلامه على معنى الظريف في اللغة ، تناول ـ أولاً ـ قول عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ إذا كان اللّص ظريفًا لم يقطع . معناه : إذا كان بليغًا جيد الكلام احتجّ عننفسه بما يُسقط عنه الحَدّ . ثم أخذ في عرض آراء العلماء في معنى الظريف فقال : « قيل : (الظريف) الحسن الوجه واللسان ، وعلى هذا يقال ما أظرف زيد: وجهه أم لسانه ، وقال ابن الاعرابي : (الظرف) في اللسان ، والحلاوة في العينين، والملاحة في الفم ، والجمال في الأنف، ويقال: (الظريف) : جمع الأدب كما جمع الوعاء ما أوعى فيه... ويقال : ما لفلان ظَرْف أي حِفْظ ، حكاه ابن شميل . وقال الليث : لا يوصف بالظرافة شيخ .. »[(٢)] .

ثم علّق على كل ما تقدم بقوله : « قلت : وفي قول عمر المتقدّم دلالة على خلاف ذلك »[(٣)] . ومثل هذا كثير[(٤)] .

(١) تحفة الإحظاء في الفرق بين الضاد والظاء ص ٨ .

(٢) تحفة الإحظاء في الفرق بين الضاد والظاء ص ٢٠ ، وانظر : تهذيب اللغة (ظرف) جـ ١٤/٣٧٣ .

(٣) تحفة الإحظاء ص ٢٠ .

(٤) انظر : تحفة المودود في المقصور والممدود ق ٣/ب و ١٨/أ . وتحفة الإحظاء ص ٢٢ ، ٣٠ ، ٥٣ .

المبحث الرابع
الأمانة العلمية في النقل

عُرف ابن مالك بالأمانة العلمية وتحرّي الدقة في النقل وعزو الأقوال إلى أصحابها وذِكْر المصادر التي أخذت منها فمثلاً أشار هنا في مقدمة هذا الكتاب إلى المراجع التي استقى منها مادته ، قال ابن مالك ، في مقدمة كتابه : (إكمال الإعْلام في تثليث الكلام) :

« ... وليعلم الناظر في هذا الكتاب أن أكثر اعتمادي فيما أودعته على كتاب (التهذيب) لأبي منصور الأزهري - رحمه الله - وكتاب (الأفعال) لابن القطّاع ، وربما نقلت من غيرهما ، مثل : (ديوان الأدب) ، و (الجمهرة)، و(الصحاح) ، و (غريبي الهروي) ، وربما اعتمدت في ألفاظ يسيرة على أبي محمد بن السّيد البطليوسي[(١)] ، لم أجدها لغيره » .

وأشار في كتابه (تحفة الإحظاء) إلى المصدر الذي نقل منه وحدد نقله ففي شرح لفظة (غِطير) : « قال الأزهري في : (التهذيب)[(٢)] في باب «الغين المعجمة والطاء المهملة » : « وأمّا غطْر فإن ابن السكيت روى عن أبي عمرو أنه يقال : للمتظاهر اللحم المربوع : غِطَيّر »[(٣)] .

وقد يشير ابن مالك إلى المصدر التي أفاد منه ولا يحدد الموضع الذي نقل منه لأن هذا المصدر معجم من المعاجم المعروفة .

---

(١) يريد : كتابه « المثلثات » .

(٢) تهذيب اللغة (غطر) جـ ٨ / ٥٦ .

(٣) تحفة الإحظاء في الفرق بين الضاد والظاء ص ٤٣ - ٤٤ .

مثال ذلك قوله : « إن ما عينه نون ولامه باء لا تكون فاؤه ضادًا ، بل ظاءً ، فمن ذلك : الظُّنْبُوب : وهو عظم الساق الناتيء في طولها ، والظُّنْبُوب - أيضًا - طرف السيف ، ذكر ذلك أبو عمرو الشيباني في كتاب «الجيم»[1] .

وقد لا يحدد المؤلف موضع نقله من المرجع الذي استقى منه لأن المرجع صغير من ذلك مثلاً قوله في شرح الدعظاية : « الرجل القصير ، وهو أيضًا الرجل الطويل ذكره قطرب في كتاب الأضداد »[2] .

وقد ينقل ابن مالك من مصدر ويشير إلى مؤلِّفه ثم ينقل من ذلك المصدر ويكتفي بذكر مؤلِّفه فقط . ففي شرحه لما يقال بطاء مهملة وظاء معجمة في كتاب : (الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد) نقل ابن مالك من كتاب (المحكم) لابن سيده نصًا قال فيه : « يقال لبعض الشجر المدبوغ به : طِمْخ وظِمَخ ، (بالطاء والظاء) على وزن: ضِلْع وضِلَع . ذكر ذلك ابن سيده في (المحكم)[3] ، ثم ما لبث أن عاد ابن مالك إلى الكتاب نفسه ، متابعًا نقله بقوله : « إظَان : اسم مكان ، بظاء معجمة عن أبي عمرو الشيباني ، وبمهملة عن ابن الأعرابي . وبضاد معجمة عن ابن سيده »[4] .

وفي فصل : الضوابط المميزة للظاء من الضاد ، من كتاب (الاعتضاد) استدرك ابن مالك على سيبويه ، أحد الأوزان الخماسية التي أغفلها في كتابه،

---

(١) تحفة الإحظاء في الفرق بين الضاد والظاء ص ٢٩ ، وانظر : كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني جـ ٢ / ٢٢٤ .

(٢) تحفة الإحظاء ص ٥٠ ، وكتاب (الأضداد) لقطرب نشره المستشرق هانز كوفلر في مجلة (Islamica) ، المجلد الخامس سنة ١٩٣١م . وحققه أخيرًا د. حنا جميل حداد ونشرته مكتبة دار العلوم بالرياض سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .

(٣) الاعتضاد (الطبعة المحققة) ص ٩٥ ، وانظر : المحكم جـ ٥ / ٨١ .

(٤) الاعتضاد ص ٩٦ .

ولكن دون أن يشير إلى الكتاب فقال:« الدِّلْعِماط : الرجل الوقّاع في الناس . وهذا أحد الأوزان التي أغفلها سيبويه من أبنية الخماسي »[1].

ولعل شهرة سيبويه بكتابه جعلت ابن مالك يعرض عن ذكر الكتاب .

وكذلك يمكن القول عن الجوهري ، ففي كتاب « الاعتماد في نظائر الظاء والضاد » نقل ابن مالك نصًا من كتاب (الصحاح) للجوهري ، ولكن لم يشأ أن يذكر الكتاب ، حين نسب النص إلى الجوهري ، لأنه أشهر كتبه ، بحيث لو ذكر اسم الجوهري تداعى إلى الذهن بذكره اسم كتابه هذا .

فقال : « قال الجوهري : يقال فلان يقرض صاحبه : إذا مدحه ، أو ذمّه ، وهما يتقارضان الخير والشر »[2] .

وأيضًا من طرق النقل عند ابن مالك أنه يكتفي أحيانًا بذكر الكتاب ويغفل اسم المؤلِّف . من ذلك مثلاً ما نقله في معرض شرحه لما يقال بالظاء والضاد باختلاف المعنى - في كتابه (الاعتماد) نصًا من كتاب «جمهرة اللغة » - دون أن يذكر اسم مؤلفه ابن دريد ، قال : « قال في الجمهرة[3] : الغِيض (بكسر الغين) : الطلع[4] في بعض اللغات ، وأما الغَيط (بالظاء) فمصدر غاظه غيظًا : إذا أغضبه ... »[5] .

---

(١) الاعتضاد (الطبعة المحققة) ص ٦٧ .

ولمعرفة طرق النقل من المصادر ، انظر : السيوطي وجهوده في الدراسات اللغوية (مرجع سابق) ص٢١٢ وما بعدها .

(٢) الاعتماد : ق ٦٤/أ ، وانظر : الصحاح جـ ٣ / ١١٠٢ .

(٣) طبع بحيدر أباد سنة ١٣٤٤ هـ كما طبعت الجمهرة حديثًا في بيروت بتحقيق د . رمزي بعلبكي سنة ١٩٨٨ م .

(٤) وهو أول ما يُرى من عذق النخلة ، انظر : لسان العرب (طلع) جـ ١٠٨/١٠ .

(٥) الاعتماد ق ٧٢/ب ، وانظر الجمهرة جـ ٣ / ٩٧ .

ومعروف أن كتاب « الجمهـرة » واحد من أشهر كتب ابن دريد في اللغة .
وقـد يكتـفي ابن مالك فـي نقله بالإشـارة إلى ذكر اسم المؤلـف ويكتفي بـلقبـه أو كنيته أو بأول اسم أو آخره ، وهذه أمثلة على ذلك :

قوله في شرح كلمة « الظنبوب » ، وما قيل فيها :

« قال الليث : الظُّـنْبُوب : مسمار يكون في جُبّـة السِّـنان ، حيث يُركب في عالية الرمح ...»[1] .

وقـوله في ذكـر معـاني الفـعل « رَعَـظَ » : « قـال الصـغانـي فيـمـا ذيّـل به الصحـاح : رَعِـظَ : عَجِـلَ ، ورَعَـظَ إصْبَـعـه : إذا حرّكها لـينظر أبـها بأس أم لا، وأرْعَـظَـه عَـن الشيء إرْعاظا : إذا فَـتّـره عـنه »[2] .

وقوله فيما يهمز ولا يهمز باتفاق المعنى : « قال ابن شُـميل: الألب واليلب : خالص الحديد »[3].

ومعلوم أن الأول هو : اللـيث بن المظفر[4] ، صاحب الخليـل ، والثاني : أبو الفضائل الحسن بن محمد الصّـغاني[5] ، والثالـث : النضر بن شميل المازني[6] .

اكـتـفى ابن مالـك بذكر اسم الأول لاشـتـهـاره به ، كـالخليل ، ويونس ، واقتـصر على لقب الثاني لأنه يغني عن بقـية الاسم ، كالمازني والمبـرد والكسائي

---

(١) تحفة الإحطاء ص ٦ .

(٢) تحفة الإحطاء ص ٤٤ ، وانظر : الذيل والتكملة لكتاب الصحاح (رعظ) جـ٤/١٩٧.

(٣) النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز وشرحه ص ٣٩ ، وانظر :

(٤) هكذا سماه الأزهري في مقدمة تهذيبه جـ ١ / ٢٨ ، وفي البلغة في تاريخ أئمة اللغة – للفيروزابادي – الليث بن نصر . انظر ص ١٩٤ ، ولم تؤرخ وفاته .

(٥) بفتح الصاد المهملة ، وتخفيف الغين المعجمة ، ويقال : الصاغاني –بالألف– نسبة إلى « صغان » مدينة وراء نهر جيحون . توفى الصاغاني سنة ٦٥٠ هـ . انظر : بغية الوعاة جـ١/٥١٩ .

(٦) توفى سنة ٢٠٣ هـ ، انظر : مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص ١٠٨.

واكتفى بذكر كنية الثالث، لاشتهاره بها ، كأبي عمرو ، وابن السكيت، وابن جني .

ويلجأ ابن مالك ـ كثيرًا ـ إلى مثل هذا الاختصار ، وبخاصة إذا كان المؤلف قد سبق ذكره كاملاً ، في نص سابق ، على نحو ما فعل ، مثلاً في معرض كلامه عن المقول بالباء والنون ، في كتابه « وفاق المفهوم » فقد نقل نصًا من كتاب « الفرق بين الضاد والظاء »[١] لأبي سهل محمد بن علي بن محمد الهروي[٢] ، قال : « ظَأعب الرجل وظَأنه : سَلِفُه ، ذكره أبو سهل محمد بن علي بن محمد الهروي »[٣] .

ومن الفوائد التي خرج منها البحث من خلال تعرفنا على أمانة ابن مالك في النقل وتحريه الدقة في ذكر المصادر التي استقى منها مادته العلمية حصر مجموعة من الكتب والرسائل بعضها لا يزال مفقودًا وبعضها الآخر وصل إلينا . ومن تلك الرسائل والكتب مايلي :

(١) لغات العرب : ليونس بن حبيب ، ذكره الدكتور حسين نصار في كتابه (المعجم العربي : نشأته وتطوره)[٤] مع ثبت حاوٍ معظم كتب اللغات المطبوعة والمخطوطة والمفقودة ، بعنوان :« لغات القبائل » جاء في أوله:

---

(١) من كتبه التي لم أقف عليها .

(٢) توفى سنة ٤٣٣ هـ ، انظر في ترجمته : بغية الوعاة ـ ١ / ١٩٠ ، وابن درستويه للأستاذ عبدالله الجبوري ص ١٤٨ .

(٣) وفاق المفهوم ق ٣/أ .

(٤) طبع في دار مصر للطباعة سنة ١٩٥٦م ، ويقع في جزئين .

« وقد تأخر هذا الصنف من الكتب الخاصة باللغات القبلية عامة ... وأول من ينسب إليه كتاب منه هو يونس بن حبيب البصري... ثم توالت بعده الكتب»[1] .

وأشار إليه أستاذنا الدكتور أحمد مكي الأنصاري في كتابه (يونس البصري) حين أفرد لآثار الرجل عددًا من الصفحات ، قائلاً : « مما يؤسف له أن آثار يونس ، قد عدت عليها العوادي ، فلم يصل إلينا - فيما أعلم - أي أثر من آثاره ... مع كثرتها وتعدد نواحيها »[2] .

(٢) الزرع والكرم : للنضر بن شميل المازني ، تلميذ الخليل بن أحمد، ولم أجد أحدًا أشار إليه ـ فيما أعلم ـ غير ابن مالك[3] .

(٣) معاني القرآن : لمحمد بن المستنير ، الملقب بقطرب ، ذكره الأستاذ أحمد يوسف نجاتي في مقدمة تحقيقه معاني القرآن[4] للفراء ضمن قائمة تحوي المؤلفات التي ألفت في معاني القرآن . قال الأستاذ نجاتي : « كتب في معاني القرآن كثير من الفحول ... وأول من كتب في معاني القرآن من أهل اللغة أبو عبيدة معمر بن المثنى، ثم قطرب بن المستنير ، ثم الأخفش ... »[5] .

(٤) كتاب المصادر : لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري ، ذكره الأستاذ سعيد الخوري الشرتوني في مقدمته التي وضعها بين يدي تصحيح كتاب « النوادر في اللغة »[6] لأبي زيد الأنصاري ، حين عرف بأبي زيد ، وأحصى لنا كتبه ، فذكر هذا الكتاب فيما ذكر من كتب أبي زيد[7] .

---

(١) المعجم العربي : نشأته وتطوره جـ١ / ٧٨ .

(٢) يونس البصري : حياته وآثاره ومذاهبه للدكتور أحمد مكي الأنصاري ص ١٢٩ .

(٣) انظر : تحفة الإحظاء في الفرق بين الضاد والظاء ص ٢٣ .

(٤) طبع بمطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٥٥م .

(٥) مقدمة تحقيق معاني القرآن للفراء جـ ١ / ١٢ .

(٦) نشر في بيروت سنة ١٨٩٤م .

(٧) مقدمة تصحيح النوادر في اللغة ص : و .

(٥) المجرّد في اللغة : لأبي الحسن علي بن الحسن الهنائي ، المشهور بكراع[١] ، ذكره الدكتور أحمد مختار عمر في مقدمة تحقيقه كتاب « المنجد في اللغة »[٢] لكراع حين عرف بأبي الحسن الهنائي وحصر مؤلفاته فذكر هذا الكتاب فيما ذكر من مؤلفات الهنائي . قال الدكتور مختار عمر : « من مؤلفاته المفقودة : (المجرد) ، ويقال : إنه اختصار للمنضد ... ذكر ابن النديم[٣] باسم مجرّد الغريب ، وذكر أنه على مثال كتاب العين وعلى غير ترتيبه ، وتقول مقدمته - كما ذكر ابن النديم - هذا كتاب ألفته في غريب كلام العرب ، ولغاتها ، على عدد حروف الهجاء الثمانيج والعشرين »[٤] . وقد عثر د . محمد أحمد العمري على مخطوطتين لهذا الكتاب وقام بتحقيقه[٥] .

(٦) الفرق بين الضاد والظاء : لأبي سهل محمد بن علي بن مُحمد الهروي ، ولم يشر إليه أحد من الذين ترجموا له قديمًا أو حديثًا في المراجع التي تهيأ لي الإطلاع عليها . وكان الدكتور رمضان عبد التواب قد أورد في مقدمة تحقيقه « زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء » لأبي البركات بن الأنباري أسماء عدد من الكتب التي ألفت في الظاء والضاد في تضاعيف كتب التراجم والفهارس مثل : ... الفهرست لابن النديم ، ومعجم الأدباء لياقوت ، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ، وكشف الظنون لحاجي خليفة ، وتاريخ الأدب العربي

(١) بضم الكاف . لقب كراع النمل لقصره . انظر : انباه الرواة جـ ٢ / ٢٤٠ .

(٢) طبع بمطبعة الأمانة بالقاهرة سنة ١٩٧٦م .

(٣) الفهرست لابن النديم ص

(٤) المنجد في اللغة – لكراع ، بتحقيق الدكتور أحمد مختار عمر ، المقدمة ص ٨ .

(٥) وقد طبع السفر الأول منه بمطابع دار المعارف بمصر سنة ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م ، ولمعرفة المزيد عن هذا الكتاب انظر : مقدمة المحقق جـ ١ / ٧ وما بعدها .

لبروكلمان ، والمزهر للسيوطي ، وبذل جهداً في استقصاء أسماء الكتب التي ألفت في هذا المجال ضمن ثبت مرتب حسب وفاة المؤلف يضم ثلاثين عالماً ممن ألفوا في الظاء والضاد[1] .

(١) انظر : زينة الفضلاء في افرق بين الضاد والظاء لأبي البركات بن الأنباري بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، المقدمة من ص ٢٣ - ٣٥.

المبحث الخامس

نحوه أكثر اتصالاً بنحو البصريين

ابن مالك من نحاة القرن السابع الهجري ، وهؤلاء النحاة كانوا يأخذون من أصول المذهب البصري والمذهب الكوفي[1] ، ومنهم[2] من يرجح كفة المذهب البصري في كثير من المسائل النحوية مثل ابن مالك ، وإن كان يستدل أحيانًا في مسائل جزئية بآراء الكوفيين ، وفي رأيي أن هذا ليس مذهبًا أو مدرسة مستقلة ، وقد ذهب إلى ذلك بعض الباحثين[3] . قال الدكتور محمد كامل بركات في مقدمة تحقيق كتاب « التسهيل » لابن مالك : « فنحو "التسهيل" مزيج من نحو البصريين والكوفيين والبغداديين والمغاربة ، وإن كانت المسحة الغالبة هي المسحة البصرية »[4] .

وأورد ابن مالك بعض الأمثلة الفردية في بعض كتبه يقرر فيها بعض اللهجات ولا يفضلها من ذلك ما ورد عن قبائل لم يكن البصريون يحتجون بها مثل : لخم وجذام ، وغسان وخزاعة وقضاعة[5].

---

(١) لمعرفة شيء عن المذهبين انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الأنباري ومدرسة الكوفة للدكتور مهدي المخزومي ومدرسة البصرة للدكتور عبدالرحمن السيد .

(٢) من النحاة المتأخرين الذين يأخذون بالمذهب البصري جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ولمعرفة المزيد عنه انظر : السيوطي وجهوده في الدراسات اللغوية للأستاذ محمد يعقوب تركستاني ص ٢٣٤ وما بعدها.

(٣) انظر مثلاً : أبو علي الفارسي للدكتور عبد الفتاح شلبي ص ٤٤٦ ، والدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري للدكتور فاضل السامرائي ص ٣١٤ وما بعدها .

(٤) ص ٤٥ .

(٥) انظر مثلاً فيما أورده ابن مالك عن بعض هذه القبائل : تسهيل الفوائد ص ٢٦ و١٤٥ و ٣١٨ و٣٣٠ .

خذ ـ مثلاً ـ قوله : « والوقف بنقل الحركة إلى المتحرك لغة لخميّة كقوله[1] :

من يأتَمرْ للخير فيما قَصَدُهْ تُحمدْ مساعيه ويُعلَمْ رُشدُهْ [2]

وأورد ابن مالك كذلك بعض الأمثلة الفردية في القياس على الشاذ والنادر وهو في هذا يأخذ برأي البصريين لأن هذا شاذ عندهم .

قال ـ على سبيل المثال ـ في باب الفاعل :

وشاع نحو « خاف ربَّه عُمر » وشذّ نحو زان نورُه الشجرْ

قال ابن عقيل : « شاع في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير إلى الفاعل المتأخر وذلك نحو « خاف ربه عمر » فربه مفعول به قد اشتمل على ضمير يرجع إلى عمر وهو الفاعل ، وإنما جاز ذلك وإن كان فيه عود الضمير على متأخر لفظًا ، لأن الفاعل منوي التقديم على المفعول ... وقد شذ عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر عند الجمهور ، وذلك نحو : « زان نورُه الشجرَ، فالهاء المتصلة بالنور الذي هو الفاعل عائدة على الشجر ، وهو المفعول . وإنما شذّ ذلك لأن فيه عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة » [3].

يقول ابن عقيل : « ان ابن مالك أجاز هذه الظاهرة على الرغم من شذوذها، وقد سبق ابن مالك في إجازة هذه الظاهرة أبو عبدالله الطوال من الكوفيين ... » [4] . والواقع أن ابن مالك لم يجز هذه الظاهرة وإنما يقرر لهة وإن

---

(١) البيت من الرجز لم يعرف قائله . والشاهد في قوله (قصده) بضم الدال فإنه في الأصل بالفتح لأنه ماض من القصد ، ولكنه لما وقف عليه نقل حركة الهاء إلى الدال وهي متحركة . انظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ ٢ / ٥١٥ .

(٢) الوافية في شرح الكافية ص ٣٠٠ .

(٣) شرح ابن عقيل على الألفية جـ ١ / ٤٩٢ .

(٤) المصدر نفسه .

أجـازها فهـو اتفق مع فـرد كوفي في مـثال جـزئي وهذا لا يعني تفـضـيله للمنهج الكوفي .

كـذلك تابع ابن مـالـك بعض النحـويين ومنهم الـكوفـيين في الاعـتـداد ، القراءات والاستشـهاد بها فيد ردّ على من عاب على القـراء قراءاتهم في العربية ، وإن منعه الأكثرون ، مستدلاً به [1].

وفي كتابه (شـرح عمدة الحافظ) [2] ذكـر اتبن مالك أمـثلة على ذلك من ذلك ما أورده في احتجـاجه على جواز العطف على الضمير المجـرور من غير إعادة الجار بقراءة حمزة [3] (واتّـقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ) [4] .

واعتـداد ابن مالك بالقـراءات جعله يشـير إلى الشـاذ منها أحيـانًا من ذلك ـ مـثلاً ـ تجـويزه حـذف الألف واللام من الذي والتي واللذين واللاتـي مسـتـشهـداً بقراءة بعض الأعراب (صراط لْـذين) .

قال أبو حيان : « لم يورد ابن مالك شـاهداً سوى هذه القراءة ، وجوز الباقي قياسًا لا سماعًا ، وهو من الشواذ بحيث لا يقاس عليها » [5] .

وهذه مبالغة منه .

وإذا كان الثابت أن ابن مالك أقرب إلى البصريين منه إلى الكوفيين فنستطيع القـول أيضًا أنه لا بالبـصـري ولا بالكوفي على وجه الـدقـة وإنما هو ذو شخـصيـة

---

(١) انظر : الشواهد والاستشهاد في النحو – لعبد الجبار علوان ص ٢٩٢ وما بعدها .

(٢) انظر مثلاً – ص ٣٥٩ و ٥٢٤ و ٥٤٠ و ٦٦٠ .

(٣) هو حمـزة بن حبـيب الزيات الكوفي ، أحد القـراء السبعـة . انظر : غاية النهـاية في طبقـات القراء لابن الجزري جـ ١ / ٢٦١ .

(٤) سورة النساء آية : ١ ، وانظر القرآن في : الحجة في القراءات السبع – لابن خالويه ص ٩٤ .

(٥) انظر : همع الهوامع – للسيوطي جـ ١ / ٨٣ .

ورأي حر يستدل أحيانًا بما يراه صحيحًا في نظره ومما يدل على تفرده بالرأي مخالفته للبصريين والكوفيين بوجه من الوجوه وهو مجرد التوسع في الاستشهاد بالحديث فقد كان الرأي السائد بين العلماء والباحثين أ أئمة البصريين لم يستشهدوا بالحديث . ولما أنكر أبو حيان على ابن مالك استشهاده بالحديث مدعيًا أن هذا سلك بعمله طريقة لم يسلكها غيره من المتقدمين والمتأخرين تناقل العلماء رأيه كأنه أمر مسلم به ، وتبعهم المتأخرون والمحدثون إلى يومنا هذا .

والواقع أن الأوائل[1] من علماء النحو كانوا يستشهدون بالحديث ، كما استشهد به البصريون الذين جاءوا من بعدهم مثل أبي العباس المبرد[2] (ت٢٨٠هـ) كذلك استشهد به بعض الكوفيين كالكسائي والفراء ، وابن الأنباري في كثير من المسائل اللغوية والنحوية .

حقًا إن استشهاد هؤلاء العلماء بالحديث كان قليلاً إذا قرن بما حدث للعلماء المتأخرين فقد أكثر هؤلاء من الاستشهاد به .

أما ابن مالك فقد توسع في الاستشهاد بالحديث بحيث أصبح من مميزات مذهبه في اللغة والنحو ـ كما يقول عنه أبو حيان ـ فكان يكثر من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب »[3] .

من ذلك مثلاً ، ثبوت الخبر بعد لولا ، فقد استدل ابن مالك على وجوده بقوله ص : « يا عائشة لولا قومك حديثو عهد بكفر لنقضت الكعبة ، فجعلت لها بابين »[4] ، ثم قال :

---

(١) انظر مثلاً سيبويه فقد وردت في كتابه عدة أحاديث . انظر : الفهرس الذي صنعه الأستاذ عبدالسلام هارون ، محقق الكتاب للأحاديث الشريفة التي أوردها سيبويه : الكتاب جـ ٥ / ٣٢ .

(٢) انظر : مؤلفات المبرد : المقتضب جـ ٢ / ١٧ – ٢١٨ ، والكامل في اللغة والأدب جـ ٢ / ١٦٨ ، وكتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه ص ١٥ ، ٢١ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٦ .

(٣) التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان جـ ٥ / ١٦٩ .

(٤) انظر : صحيح البخاري ، كتاب العلم .

« قلت : تضمّن هذا الحديث ثبو خبر المبتدأ بعد « لولا » ، أعني قوله : لولا قومك حديثو عهد بكفر ، وهو مما خفي على النحويين إلا الرمانيّ وابن الشجري » (١) .

وليس أدل على توسّع ابن مالك في الاستشهاد بالحديث من إطلاقه تسمية لغة (يتعاقبون) على ما أسماه النحاة لغة (أكلوني البراغيث)(٢) آخذاً هذه التسمية من حديث الصحيحين : « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار » (٣) . وقد استدل به السهيلي ، ثم قال : لكنني أقول : إن الواو فيه علامة إضمار ، لأنّه حديث مختصر ، رواه البزار مطولاً مجرداً ، قال فيه : إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم : ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » (٤) .

ومن الأمثلة التي أوردها ابن مالك في استدلاله برأي الكوفيين إذا وافق نزعته الشخصية التي تشبه أن يكون لها نوع من الاستقلال قوله :

« وبقولهم أقول ، أو يقول : « ومذهب الكوفيين هو الصحيح » أو يقول : « وهذا هو المختار عندي » إلى غير ذلك من الأحكام ووجهات النظر التي يطلقها في بعض كتبه والتي تبيّن مدى نزعته الشخصية(٥) .

ففي « شرح عمدة الحافظ » قوله : « ويؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل ، نحو : فعلت أنت ، ورأيتك أنت ، ومررت بك أنت . وإذا قيل :

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ٦٥ .

(٢) انظر : تسهيل الفوائد ص ٢٢٦ .

(٣) . انظر : صحيح البخاري : كتاب التوحيد ، ونص الحديث فيه هكذا : «الملائكة يتعاقبون فيكم ، ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار » .

(٤) الأقتراح – للسيوطي ، ص ١٨ .

(٥) انظر – مثلاً – : شرح عمدة الحافظ ص ١٨٦ ، ٢٧٧ ، ٣٣٦ .

رأيتك إياك ونحوه ، فمذهب البصريين أن المنفصل فيه بدل من المتصل ، ومذهب الكوفيين أنه توكيد ، وبقولهم أقول ، لأن نسبة المنفصل المنصوب من المتصل المنصوب كنسبة المنفصل المرفوع من المتصل المرفوع ، فليكن الحكم واحدًا إذ لاموجب للتحالف وعدم التساوي » (١) .

ومن الأمثلة أيضًا التي توضح نزعة ابن مالك الشخصية مخالفته لبعض آراء الكوفيين :

ففي كلامه عن « أيّ » قال : « ومن المستعمل بمعنى الذي وفروعه (أيّ) مضافة إلى معرفة لفظًا كقولك : أقصد أيهم هو أكرم . أو نية كقولك : سل منهم أيًا تلقاه . ولا يلتزم استقبال عامله ، ولا تقديمه كما لا يلزم مع غيره . وقال الكوفيون بلزوم ذلك ، ولا حجة لهم إلا كون ما ورد على وفق ماقالوه ، كقوله تعالى : (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد) (٢) وكقول الشاعر(٣) :

فادنوا إلى حقكم يأخذه أيكم ... شئتم وإلاّ فإياكم وإيانا (٤)

وعن معنى « عن » الجارة قيل :

ذهب ابن مالك إلى القول بأن « عن » الجارة ، تأتي للاستعانة (٥). قال ابن هسام : « قال ابن مالك ، ومثّله : لرميت عن القوس » ، لإنهم يقولون أيضًا : رميت بالقوس » (٦).

---

(١) ص ٥٦٩ .

(٢) سورة مريم ، آية : ٦٩ .

(٣) من البسيط لم أقف على قائله .

(٤) شرح تسهيل الفوائد جـ ١ / ٢٢٣ .

(٥) تسهيل الفوائد ص ١٤٦ .

(٦) مغني اللبيب ص ١٩٨ .

وفي خروج « إذا » عن الظرفية أحيانًا جاء في (مغني اللبيب) : «ذهب ابن مالك إلى القول بأن « إذا » قد تخرج عن الظرفية وتقع مفعولاً به » [1]. قال ابن هشام : « وزعم ابن مالك أنها وقعت مفعولاً في قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة - رضي الله عنها - « إني لأعلم إذا كنت عني راضية ، وإذا كنت عليّ غضبى »[2] .

وفي ختام حديثنا عن مذهب ابن مالك النحوي نقول إنه كان يأخذ برأي البصريين في أغلب المسائل فقد رأينا في كتابه « التسهيل » [3] أن المسحة البصرية هي الغالبة فقد خالفهم في نحو ست مسائل فقط ، بينما خالف الكوفيين في نحو أربع وستين مسألة .

ومما دلّ على أخذه برأي البصريين ما أورده في الأمثلة الفردية فيَ القياس على الشاذ والنادر فيما جاء في لهجات بعض العرب وإذا بحثنا عن أصل شاذ ونادر فنجد أنها مصطلحات مضللة فشاذ تعني أي خارج عن القاعدة ، وشاذ قاعدة في ذاته في لغته أو لهجته أو مستواه الجغرافي أو الثقافي وابن مالك نفسه لم يأخذ بهذا جملة وتفصيلاً وإنما قال : « وشذ » وهو هنا في رأيي يتبع من يأخذ برأي البصريين لأن هذا شاذ عندهم . كذلك رأينا ابن مالك يأخذ بآراء بعض الكوفيين إذا وافق نزعته الشخصية وهذا يعني أنه ليس بالكوفي ولا بالبصري ولكنه أقرب إلى البصريين .

---

(١) تسهيل الفوائد ص ٩٤ .

(٢) مغني اللبيب ص ١٢٩ .

(٣) تسهيل الفوائد ص ٤٥ من مقدمة المحقق وانظر عن بعض سمات منهج ابن مالك في الدراسات اللغوية ما كتبه د . عبد العال سالم مكرم في مجلة كلية الآداب بجامعة الكويت العدد ، ٣ ، ٤ سنة ١٩٧٣م ص ٨٤ .







توطئة :

لقد تتبعت آراء ابن مالك اللغوية في جميع مؤلفاته التي وقعت لي فوجدتها تنقسم قسمين :

(أ) قضايا لغوية مستقلة عالجها في بعض كتبه ، وأفرد لها جانبًا.

(ب) آراء لغوية منبثة في كتبه النحوية .

أولاً - آراؤه اللغوية المستقلة :

هناك مباحث مستقلة للمؤلف منها :

(أ) في مجال الأصوات :

(١) البحث في (الظاء والضاد) وقد ورد ذلك في أكثر من كتاب ، وإن كانت هذه الكتب يكمل بعضها بعضا .

(٢) البحث في (الإبدال) في كتابيه : وفاق المفهوم ، و « وفاق الاستعمال » .

(٣) البحث في (الهمز) في كتابه : « النظم الأوجز فيما يهمز وما لايهمز وشرحه » .

(٤) البحث في (المقصور والممدود) في كتابه : « تحفة المورود في المقصور والممدود » .

(ب) في مجال البنية : (بنية الكلمة لواحدة) :

مثل : المد والقصر المتحد المعنى ، وما جاء من الأفعال على وزن : «فعل وأفعل » باتحاد المعنى ، والمثلث المتحد المعنى .

(جـ) في مجال الدلالة (المعنى) :

البحث في (الترادف) : فقد وضع فيه رسالة بعنوان : « الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة » ، والمثلث المختلف المعنى .

ثانيًا ـ آثار ابن مالك اللغوية من خلال كتبه النحوية :

هذا الجزء متمم لما سبقه ، فالاثنان معًا يقدمان لنا صورة كاملة أو شبه كاملة عن آراء ابن مالك (اللغوية) . وهو وإن كان يدخل في مجال (نشاطه اللغوي) الذي تحدثنا عنه في الباب الأول ، فقد رأينا أن نفرد له بابًا مستقلاً ، حتى لا نغمطه حقه من العناية به .

فابن مالك لم تقف جهوده اللغوية عند تخصيص كتب أو بحوث لدراسة بعض جوانب اللغة ، بل كانت له آراء منبثّة هنا وهناك في ثنايا كتبه عن أصول اللغة : عن السماع، وعن الحديث النبوي الشريف ، ومدى الاحتجاج به وعن ظواهر أصواتية أو بنائية أو دلالية ، كالهمز والإمالة ، والإدغام ، والوقف ، وكالاشتقاق ، والترادف ... الخ . لذلك كان لا بد لنا ، لكي نوفي الموضوع حقه من الدراسة ، من أن نعالج هذا القسم ، ونضيفه إلى القسم السابق .

وقد رأينا أن نسير فيه على النحو التالي :

الفصل الأول

في أصول اللغة

ويشتمل على

المبحث الأول : مفهوم السماع ورأي العلماء في الاحتجاج به .

المبحث الثاني : القرآن والحديث .

المبحث الثالث : موقف ابن مالك من مصادر اللغة .



أصول اللغة يقصد بها الأسس التي بنيت عليها اللغة في مسائلها وتطبيقاتها. لقد قدّم علماء اللغة ـ رحمهم الله ـ جهوداً طيبة مستخلصة من استقراء المسائل والجزئيات والآراء . وكانت تلك الأصول التي درسوها نتيجة ذلك الاستقراء بقدر ما أدى إليه اجتهادهم وفهمهم .

وفي هذا الفصل نتكلم عن أصل أصيل من مصادر اللغة وهو السماع.

فالتاريخ يحدثنا أن الكتابة لم تكن منتشرة عند العرب قبل الإسلام وفي عصر صدر الإسلام ، بصورة يمكن معها تدوين التراث اللغوي والأدبي للعرب . لذلك كان لا بد ، حين جاء وقت التدوين ، من الاعتماد على ما دون (أولاً) ، وهو كتاب الله الكريم ، وحديث رسوله ﷺ ثم (ثانيًا) على ما وعته ذواكر أهل اللغة .

أما القرآن الكريم فلم يختلف اثنان في أنه المصدر الأول للغة ، وإنما كان الخلاف في مدى الاستشهاد بالقراءات .

وأما الحديث النبوي فقد استشهد القدماء به ، وكان ذلك حين لم يكن الفساد اللغوي قد ظهر ، وكان الاستشهاد غالبًا بالأحاديث المشهورة التي رواها المحدّثون بلفظ واحد .

مدخل : مدلول الاحتجاج والاستشهاد :

تتردد كلمات ثلاث بصيغ مختلفة هي : (الاستشهاد والاحتجاج والتمثيل) (١) فكتب النحو تردد عبارات مثل : واستشهدوا بكذا ، وهذا لا يستشهد بشعره ، والاستشهاد بهذا البيت لا يصح لجهل قائله . وكذلك توجد عبارات مثل : واحتجوا بكذا ، وهذا لا يحتج به ، والاحتجاج بما قالوه مردود

(١) الرواية والاستشهاد باللغة – للدكتور محمد عيد ص ١٠١ .

بكذا . والاحتجاج ومشتقاته يوجد كثيرًا في الكتب التي خصصت للنقاش والجدل حول مسائل النحو .

أمّا « التمثيل » فيستعمل كثيرًا في الأمثلة الصناعية التي تُساق عادة لقصد تثبيت القواعد وبيانها ، وكذلك في سوق النصوص عمّن جاوزوا عصر الاستشهاد من الشعراء والناطقين باللغة ، والتعليق عليها(١) .

وللتفريق في المادة اللغويّة بين ما يندرج تحت (الاستشهاد أو الاحتجاج) وبين ما يندرج تحت (التمثيل) يعود إلى نوع النص ومن أنتجه ، فإذا كان النصّ من النوع الذي يعتبر أساسًا للقواعد شعرًا أو نثرًا منسوب إلى شاعر موثوق به في عصر الاستشهاد الذي حدده اللغويون بآخر القرن الثاني الهجري بالنسبة لعرب الأمصار ، وآخر القرن الرابع بالنسبة لعرب البادية(٢) ـ أو إلى قبيلة من القبائل التي وثقت لغاتها فهو من النوع الأول ، وينبغي الأخذ به أمّا إذا كان النص مصنوعًا أو غير موثوق بأن صنعه النحوي نفسه أو رواه عمن لا يحتج بكلامهم ، فهو تمثيل للقاعدة وهو غير ملزم ، وهدفه الإيضاح والبيان فقط .

---

(١) المرجع نفسه .

(٢) البحث اللغوي عند العرب – للدكتور أحمد مختار عمر ص ٣٤ .

المبحث الأول

مفهوم السماع ورأي العلماء في الاحتجاج به

قال السيوطي في كتابه (الاقتراح) : « السماع : ما ثبت من كلام من يوثق بفصاحته من العرب »[1] .

ويضمّ هذا التعريف أمورًا أربعة : ما ثبت ، ومن يوثق بهم ، والفصاحة ، والعرب .

لقد ذهب علماء اللغة ورواتها إلى البوادي لتسجيل ما تسمعه آذانهم من أفواه الفصاح من العرب واختاروا من القبائل أفصحها في نظرهم على النحو الذي نقلته كتب اللغة، حتى تكون حصيلة ما يجمعون خالصة من الشوائب والعجمة . فجمعوا ما استطاعوا ، ثم ضمّوا حصيلتهم اللغوية هذه إلى مصدر اللسان وهو القرآن الكريم ، وما صح من الحديث النبوي .

هذا الاستقراء الذي قام به الرواة كان في الواقع ناقصًا . فالرواة لم يحصروا كب ما نطقت به العرب منذ العصر الذي استقام فيه أمر اللغة حتى عصر التدوين ، بل استطاعوا جمعه من أفواه العرب أو مما دون على ندرته ـ إذا استثنينا كتاب الله الكريم .

كانت البداية في جزيرة العرب قبل الإسلام أو بعده بقليل أمرًا نادر الوجود. وكان الاعتماد في نقل الآثار اللغوية والأخبار الأدبية ـ ولا سيما الشعرية ـ على الذاكرة ، ولذلك تسرّب التحريف والانتحال إلى الشعر المروي . أماالنثر فالمرويّ منه قليل إذا قرن بالشعر ، لأن الذاكرة قلّ أن تعيه .

(١) الاقتراح ص ١٤ .

وأول من ألف في جمع اللغة - كما يقول السيوطي - الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ) ألف في ذلك كتاب : « العين » المشهور [١]، وإن كانت نسبته إليه بصورته الراهنة موضوع أخذ ورد . ويقول : « ... لا قدح في كتاب العين ، لأن الأول الإنكار فيه راجع إلى الترتيب ، والوضع في التأليف ، وهذا أمر هيّن ، لأن حاصله أن يقال : الأولى نقل هذه اللفظة من هذا الباب وإيرادها في هذا الباب . وهذا أمر سهل ، وإن كان مقام الخليل[٢] يتنزّه عن ارتكاب مثل ذلك ، إلاّ أنّه لايمنع الوثوق بالكتاب والاعتماد عليه في نقل اللغة »[٣] .

والكلام عن السماع يقودنا إلى الحديث عن (القياس) في شيء من الإيجاز[٤] لاتصاله الوثيق به ، فعلى هذا المسموع يكون القياس .

القياس :

اختلف في تعريف القياس ، وإن كانت الحدود التي عرضت له ـ كما قال ابن الأنباري ـ متقاربة . فقيل هو حمل فرع على أصل بعلة ، وإجراء حكم الأصول على الفرع . وقيل : هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع .

وقيل:هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع . وهذه الحدود كلها متقاربة[٥].

وقال ابن الأنباري في موضع آخر: « القياس : هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ، كرفع الفاعل، ونصب المفعول في مكان »[٦].

---

(١) المزهر جـ١ / ٧٦ .

(٢) يعني : الخليل بن أحمد .

(٣) المزهر جـ ١ / ٨٦ .

(٤) لأن رجال النحو واللغة اختلفوا فيما بينهم على القدر المسموع الذي يجوز القياس عليه .

(٥) لمع الأدلة في أصول النحو - لابن الأنباري ص ٩٣ .

(٦) الاغراب في جدل الإعراب - لابن الأنباري ص ٤٥ .

والقياس نوعان : قياس نحويّ ، وقياس لغويّ .

فالقياس النحوي يهدف إلى عصمة اللسان من الخطأ ، والسير في ضبط أواخر الكلام ، وفي تأليف الجمل على نحو ما فعل العرب ، فإذا عرفنا بعد استقراء كلام العرب الذين يحتج بهم أن الفاعل مرفوع كما في قوله تعالى (وقل جاء الحقُّ) قسنا كلامنا على هذا فرفعنا كل فاعل كما في مثل : «جاء الطالبُ من المدرسة » ولو لم تستعمل العرب هذه الجملة .

أما القياس اللغوي فله ـ إلى حد ما ـ طبيعة وغاية أخرى ، أنه «يهدف إلى الحفاظ على بنية الكلمة ، وتركيب الكلام على الصورة التي ألفها عليها العرب ، وإلى إنماء اللغة ، حتى تستجيب إلى متطلبات الحياة »[(١)] .

مثل اشتقاقنا صيغة من مادة من مواد اللسان على غرار صيغة مألوفة في مادة أخرى استعملها العرب الذين يحتج بكلامهم ، أو جرينا على استعمال نسق استعمال عربي قديم .

ولكن نلحظ أن مفهوم القياس اقتصر فيه جانب النحو والصرف ، ويعلل الدكتور عبد العزيز برهام ذلك بقوله : « لما كان تحقيق غايات القياس اللغوي غير ملح في الوقت الذي بدأ فيه تقعيد قواعد النحو ، فقد اقتصر القياس على المسائل النحوية والصرفية »[(٢)] .

وعندما نهضت الدولة الإسلامية في العصر العباسي ونالت قسطًا من التقدم الحضاري جعل اللغويون « يوسعون من دائرة القياس ، ويخرجون به من مجال النحو بخاصة إلى مجال اللغة بعامة . وهنا وجدنا القياس اللغوي ينطلق من

---

(١) محاضرات في فقه اللغة للدكتور عبد العزيز برهام ص ٢٤ .

(٢) المرجع نفسه ص ٢٥ .

عقاله ، ولا سيما في القرن الرابع الهجري على يد أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني وغيرهما »[1] .

إن مفهوم القياس ، ومدى ما يمكن الأخذ به ، ومقدار النصوص التي يمكن القياس عليها هو جوهر الخلاف بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة .

فمذهب أهل البصرة يعتمد على القياس ، ومذهب أهل الكوفة يعتمد على السماع للقياس عليه ولا يعتد البصريون بالشاهد الواحد لوضع القاعدة النحوية والصرفية ، بل لا بدّ من الكثرة الفياضة من هذا المسموع التي تحول لهم القطع بنظائره ... وإلا اعتبروه مرويًا يحفظ ولا يقاس عليه »[2] .

كما أن البصريون اشترطوا في الشواهد المستمد منها القياس أن تكون جارية على ألسنة العرب الفصحاء ، وأن تكون كثيرة بحيث يمكن أن يستنبط منها قاعدة مطردة . وبذلك أحكموا قواعد النحو ، وضبطوها ضبطًا دقيقًا بحيث أصبح واضح المعالم ، بين الحدود والفصول[3] .

وخالف الكوفيون البصريين في منهجهم فاعدوا بالأشعار والأقوال الشاذة التي سمعوها على ألسنة الفصحاء ، وقاسوا عليها فأدخلوا على قواعدهم الكلية قواعد فرعية قد تغتايرها كلية ، وأحسّ ذلك القدماء فقالوا : «الكوفيون لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه بخلاف البصريين »[4] .

---

(١) المرجع نفسه .

(٢) نشأة النحو – للشيخ محمد طنطاوي ص ١٠٠ .

(٣) محاضرات في فقه اللغة ص ٥١ – ٥٢ للدكتور برهام (مرجع سابق).

(٤) الاقتراح ص ٨٤ .

وجاء في مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي : « الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة ، ولكن أكثره مصنوع ، ومنسوب إلى من لم يقله . وذلك بين في دواوينهم » [1].

ولقد رأت مدرسة الكوفة أن التشدد في القياس ، وإغفال الشوارد قد يفقد اللغة كثيرًا من تراثها ، ولذا عمدت إلى التوسع في القياس ، فأخذت بالشاذ من المسموع ، وجعلت من كل شاذ ونادر قاعدة بعينها ، فكان من عادة أصحابها أنهم « إذا سمعوا لفظًا في شعر أو نادر كلام جعلوه بابًا أو فصلاً »[2].

على أنه ينبغي أن نعرف أن المدرسة البصرية ، حين نحّت الشواذ عن قواعدها لم تحذفها ، ولم تسقطها بل أثبتتها أو على الأقل أثبتت جمهورها ، نافذة في كثير منها إلى تأويلها ، حتى تنحّى عن قواعدها ما قد يتبادر إلى الأذهان من أن خللاً يشوبها [3].

فهذا الكسائي (علي بن حمزة[4] - ت ١٨٩ هـ -) - إمام المدرسة الكوفية، وأحد القراء الذين تتلمذوا على حمزة بن الزيات المتوفى سنة ١٥٦هـ - كان يتوسّع أحيانًا في القياس ، وكان يدلي أحيانًا بأحكام دون شواهد تسندها من اللغة ، ومما ورد نادرًا على ألسنة بعض العرب .

من ذلك مثلاً أنه كان يجيز الفصل بين فعل الشرط وأداته بمعموله مثل : « من زيدًا يكرمْ أكرمه » والفصل أيضًا بعطف وتوكيد ، ومنع ذلك الفرّاء ، لعدم وروده في السماع » [5]. وكان يجوّز تقديم معمول فعل الشرط

---

(١) مراتب النحويين ص ١١٧ .

(٢) همع الهوامع جـ ١ / ٤٥ .

(٣) المدارس النحوية ص ١٦٢ .

(٤) انظر ترجمته في : مراتب النحويين ص ١٢٠ ، وفيه يقول أبو الطيب اللغوي : « كان عالم أهل الكوفة وإمامهم ، إليه ينتهون بعلمهم ، وعليه يعوّلون في روايتهم » .

(٥) همع الهوامع جـ ٢ / ٥٩ ، والمدارس النحوية ص ١٨٣ .

والجـواب على الأداة مثل : « خيرًا إن تفعل تُـكرم » و « خيرًا إن أتيتني تُـصـبْ » ومنع ذلك أيضًا الفراء ، إذ لا يؤيده شيء من السماع عن العـرب »[١] .

هذا وقـد وقف الـكسـائي عند بعـض حـروف القـراءات . فـوضـع قـواعـد استمدها من شاهد واحد مـن بعض هذه القراءات . من ذلك مثلاً قـوله تعالـى : ﴿ إن الذين آمنوا والـذين هادوا ، والصـابئـون والـنصـارى مَـنْ آمن منـهم بالله ، واليوم الآخر ، وعمل صالحًا ، فلا خوف عليهم ، ولا هم يحزنون ﴾ [٢] .

فقد لحظ أن « والصـابئون » جاءت بعد اسم « إنّ » المنصـوب قبل أن يأتي خبرها . فقـال : يجوز العطف على موضع إن وإسمها ، وموضعـهما الابتداء وهو مرفـوع ، قبل مـجيء الخبـر ، فيـقال : (إن مـحمدًا وعلـى مسافـران). ومنع ذلك البصريون ، وقالوا : إن خبر « إن » مـحذوف تقديره (مأجورون) أو (آمنون) أو (فرحون) أو ما أشـبهه . و « الصابئون » مبتـدأ ، وما بعده خـبر[٣] واستشهدوا بذلك بقول بعض الشعراء[٤] :

خليلي هل ثـبّ ؟ فإنّي وأنتما ... وإن لم تبوحا بالهوى دَنِفانِ

أي فإني دنف ، كما تدل عليه بقية العبارة .

وقالوا يمكن اعتبار الخبر الذي في الآية خـبر (إن) . أما الصابئون فخبرها محذوف تقديره كذلك . ومثله قول ضابِـيء بن حارث البُـرجُـمّي[٥] :

فمن يكُ أمسى بالمدينة رَحَـلُـهُ ... فإنّي وقَـيَّـار بها لغريـــــب

فغريب خبـر (إن) بدليل دخول لام التوكيد عليه . وخبر قـيار ، محذوف تقديره كذلك[٦] .

---

(١) همع الهوامع جـ ٢ / ٦١ ، والمدارس النحوية ص ١٨٣ .

(٢) سورة المائدة ، آية ٦٩

(٣) مغني اللبيب لابن هشام س ٦١٧ .

(٤) لم أقف على قائله ، وهو في مغني اللبيب ص ٦١٧ .

(٥) الكتاب لسيبويه جـ ١ / ٧٥ ، وقيّـار : اسم فرس . والرحل : المنزل .

(٦) مغني اللبيب ص ٦١٧ – ٦١٨ ، والمدارس النحوية ص ١٧٨ .

المبحث الثاني
القـــرآن والـحـديـــث

أولاً ـ القرآن الكريم :

وهو كتـاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفـه ، وقد روي بقراءات عدة ، بعضها حدث إجماع عليـها ، وبعضها اختلف فيه ، وعـدّ شاذًا . أما الروايات المتفق عليها فلا خلاف في الاحـتجاج بها ، وأمّـا الشاذة فقد اختلف موقف العلماء منـها ، فرفض الفقهـاء الاحتجاج بها في اسـتنباط أحكامهم (١) ، لأنّ الحكـم الشرعيّ مبني على التثبت من صحـة اللفظ ، وأما النحاة فـقد أجازوا الاحتجاج بجميع القراءات .

يقول السيوطي : « وأما القرآن فكل مـا ورد أنه قرِيءَ بـه جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترًا أم آحادًا أم شاذًا » (٢).

ويقـول البـغدادي : « كـلامـه ـ عزّ اسـمـه ـ أفـصح كلام وأبلغـه ، ويجـوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه » (٣).

ثانيًا ـ الحديث النبوي :

الرأي السائد أن أئمـة البصـريين والكوفيين لم يستشهـدوا بالحديث آلبتــة . وقد اســتند العلــماء قديمًا والباحثــون حديثًا في هذا إلى ما قالــه أبو الحسن ابن الضائع (ت ٦٨٠ هـ) ردّاً على ابن خروف (ت ٦٠٩هـ) في تجويزه الاحتجاج

---

(١) الاقتراح ص ١٥ .

(٢) المصدر نفسه ص ١٤ - ١٥ .

(٣) خزانة الأدب جـ ١ /٤ .

بالحديث [1] ، وقد تابع ابن الضائع أبو حيان محمد بن يوسف (ت ٧٤٥ هـ) في كتابه : « التذييل والتكميل في شرح التسهيل » إذ أنكر على ابن مالك استشهاده بالحديث بكثرة ، وسيأتي بعد قليل تبيان فساد هذا الرأي .

استشهد الواضعون الأولون بالحديث النبوي . وكان ذلك حين لم يكن الفساد اللغوي قد ظهر وانتشر ، وكان رواة الحديث يتشددون في نقل الحديث على الوجه الصحيح المروي الموثوق به[2] . وكان الاستشهاد غالبًا بما هو مروي بالتواتر ، أو بالأحاديث المشهورة التي رواها كثرة من المحدّثين بلفظ واحد . فإن أكثر رجال الطبقة الأولى والثانية من النحاة البصريين قد استشهدوا به[3] ، كذلك استشهد به الكسائي والفراء[4] وبعض النحاة الكوفيين الآخرين . وكان البصريون في الحقيقة أكثر تشددًا في عدم الاستشهاد حين كثرت رواية الحديث بالمعنى ، فلم يطمئنوا إلى رواته . والواقع أن الباحث لا يهتدي لرأي للعلماء القدماء في الاستشهاد بالحديث فلم يصدر عن أحدهم كلام صريح يفيد أنهم منعوه. وقدكان هذا الخلاف على أشدّه في القرنين السابع والثامن من الهجرة[5] .

---

(١) انظر في تجويز ابن خروف الاستشهاد بالحديث : الاقتراح ص ١٨ .

(٢) الشواهد والاستشهاد في النحو - للأستاذ عبد الجبار علوان ص ٣٠٠.

(٣) انظر مثلاً : أبو العباس المبرّد (ت ٢٠٨ هـ) - وهو بصري - في كتابه : الكامل في اللغة والأدب جـ ٢ / ١٦٨ ، والمقتضب جـ ١ / ٣٤ ، ٢٣٣ ، جـ ٢ / ١٨٤ .

(٤) ذهب إلى هذا : الدكتور أحمد مكي الأنصاري في كتابه : (أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة) ص ٣٩٤ .

(٥) في اللهجات العربية للدكتور إبراهيم أنيس ص ٥٠ .

المبحث الثالث
موقف ابن مالك من مصادر اللغة

لقد كانت مصادر ابن مالك كما كانت مصادر اللغويين والنحاة من قبله : القرآن الكريم ، والحديث النبوي ، وكلام العرب من شعر ونثر . ولكنه يمتاز عن سابقيه بأنه من أوائل من توسع بالاستشهاد بالحديث ، بحيث كان من أهم مميزات مذهبه اللغوي[1] .

أولاً ـ القرآن الكريم :

وضع ابن مالك القرآن الكريم على رأس المصادر التي يرجع إليها ويعتمد عليها لا فرق عنده بين قراءة متواترة وأخرى شاذة ، « فالقراءة ـ كما يقول ـ سنة متبوعة »[2] . وإن المتصفّح لمصنّفات ابن مالك اللغوية يجد آيات القرآن الكريم منبثّة في أكثر صفحاتها يستشهد بها في إثبات حكم لغوي أو نحوي ، سواء في ذلك المتواتر والشاذ ، أذكر من ذلك على سبيل المثال لا الحصر :

(أ) قال في قوله تعالى : ﴿ **قالوا أنتما ساحران تتظاهران** ﴾[3] : « وقراءة يحيى بن الحارب الدماري : ﴿ **قالوا ساحران تَظَّاهرا** ﴾ فأدغم التاء في الظاء »[4] .

---

(١) كما كان من مميزات مذهبه النحوي الذي بلغ الذروة في كتابه : « شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، الذي عقده للأحاديث التي يشكل إعرابها .

(٢) شواهد التوضيح ص ٦٤ .

(٣) القصص آية ٦٨ .

(٤) شواهد التوضيح ص ١٧٢ ، وفي القراءة شاهد نحوي حيث حذف المبتدأ (أنتما) ونون الرفع .

(ب) وقال في قوله تعالى :﴿ **ظنوا أن لا ملجأ من الله إلاّ إليه** ﴾ [(١)] : « ظنّ بمعنى حسب كثير ، ... وهي في الآية بمعنى أيقن » [(٢)].

(جـ) وقال في قوله تعالى : (ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من أحد أبدا) [(٣)] « الزكاء :النماء ، وهي في الآية بمعنى الصلاح» [(٤)].

(د) وقال في قوله تعالى :﴿ **ومن يرتد منكم عن دينه** ﴾ [(٥)] « من يرتد : يجوز فيها الفك والادغام كقوله تعالى (**ومن يرتد منكم**) . وقوله عز وجل : ﴿ **ومن يرتدد منكم** ﴾ [(٦)] والادغام في الأولى على لغة تميم ، والفَكّ في الثانية على لغة أهل الحجاز [(٧)].

(هـ) وقال في قوله تعالى : ﴿ **وما كان ربّك نسيّا**﴾ [(٨)] : « النسيّ : الناسي » [(٩)].

(و) وقال في قوله تعالى :﴿ **وما هو على الغيب بضنين** ﴾ [(١٠)] : « وقريء بظنين بالظاء من ظنّ فلان فلانا : أي اتهمه » [(١١)] .

---

(١) التوبة آية ١١٨ .

(٢) الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد ص ٦٨ .

(٣) سورة النور آية ٢١ .

(٤) تحفة المودود في القصر والممدود . ق ٥/أ .

(٥) المائدة ، آية ٥٤ .

(٦) البقرة ، آية ٢١٧ .

(٧) الوافية في شرح الكافية ص ٣٢٠ .

(٨) سورة مريم ، آية ٦٤ .

(٩) النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز وشرحه ص ٣٣ .

(١٠) التكوير ، آية ٢٤ .

(١١) الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد ص ٦٨ .

ثانيًا ـ الحديث النبوي :

كـان الرأي السائد بين العلمـاء والدارسين أن أئمـة البـصريين والكوفـيين لم يستـشهدوا بالحديث . لذلـك أنكر أبو حيان على ابن مـالك استشهـاده بالحديث متهـمًا إياه بأنه سلك بعمله هذا طريقة لم يسلكـها غيره من المتقـدمين والمتأخرين ، وقد تابع العلماء أبا حيان وعدوا قـوله أمرًا مسلمًا به ، وقد سبق أن ذكرت[١] أن أوائل اللغـويين والنحاة كـانوا يستـشهـدون بالحـديث على قلّـة كمـا استـشهـد به البصريون والكوفيون .

لقد توسّـع ابـن مالك في الاستـشهاد بالحـديث حتى قال عنه أبو حـيان أنه كـان يكثر من الاسـتدلال بمـا وقع في الأحاديث على إثبـات القـواعد الكليـة في لسان العرب [٢].

يقول ابن مالك : « العَـفاء : التراب ، قال صلى الله عليه وسلم لأبي هريرة : إذا كان عندك قوت يومك فعلى الدنيا العفاء » [٣].

ويقـول : « الظِّـنَّـة : التـهمـة ، وفي الحـديث : « لا تجـوز شـهـادة ذي ظِـنَّـة » [٤].

وقوله : الشَّـظَـف : شدّة العيش ، وفي الحديث « لم يشبع من خبز ولحم إلاّ على شظف »[٥] .

---

(١) ص ٢١٢ .

(٢) التذييل ولتكميل في شرح التسهيل جـ ٥ / ١٦٩ .

(٣) تحفة المورود في المقصور والممدود ق ٦/أ .

(٤) تحفـة الإحظَـاء في الفـرق بين الضاد والظاء ص ٥٦ ، وانـظر الحديث في : النهـاية في غريب الحـديث لابن الأثير جـ ٣ / ٥٧ .

(٢) الاعتمــاد في نظائـر الظـاء والضــاد ق ١٦٥ / إ : والحـديث ورد في النهايــة في غريب الحديــث جـ ٢ / ٢٢٢ .

وقوله : « عَضَاهُ تعضية : أي فرّقه ، وفي الحديث : لا تعضية في ميراث ، قيل : لا تفريق في الميراث فيما كان في تفريقه ضرر على الورثة كالسيف ونحوه »[1] .

وقوله : « أضلّ الشيء : أضاعه ، قال صلى الله عليه وسلم : الله أفرح بتوبة أحدكم من رجل أضلّ ناقته بأرض فلاة ثم وجدها »[2] .

أما ما ذهب إليه أبو حيان من عدم استشهاد المتقدمين والمتأخرين بالحديث فهو وهم وإن نقده لابن مالك لاستشهاده بالحديث وبيان المحاذير الناجمة عنه ـ وقد أطال في ذكرها ـ ليس له سند قوي .

والدليل على ذلك :

أولاً ـ أن أبا حيّان لم يطعن على ابن مالك كثرة استشهاده بالحديث فحسب ، بل طعن عليه في أشياء كثيرة سبق أن أشرنا إلى بعضها[3] .

وثانياً ـ استشهاد أبي حيان نفسه بالحديث ، وقد أشار إلى هذا قديمًا ابن الطيّب الفاسي حين قال : « بل رأيت الاستشهاد بالحديث في كلام أبي حيّان نفسه »[4] . وقد صحّ ما ذكره ابن الطيب . فأبو حيّان لم يقتصر في استشهاده بالحديث على تفسير معنى أو تخريج آية[5] ، بل كان يستشهد به في المسائل اللغوية والنحوية على إثبات القواعد[6] كما كان يفعل ابن مالك . إن موقف أبي حيّان من المستشهدين بالحديث ، واستشهاده هو به يدعو حقّا إلى الغرابة .

---

(١) الاعتماد في نظائر الظاء والضاد ق ٩٦/أ وانظر الحديث في: النهاية في غريب الحديث جـ ٢ / ٢٤٣ .

(٢) الاعتماد في نظائر الظاء والضاد ق ٦٣/ ب .

(٣) ص ١١ - ١٢ .

(٤) دراسات في العربية وتاريخها للأستاذ محمد الخضر حسين ص ١٧٧ .

(٥) البحر المحيط لأبي حيان جـ ١ / ٢٨٩ ، و جـ ٤ / ١٤٩ ، وانظر : الشواهد والاستشهاد في النحو ص ٣٣٣ وما بعدها .

(٦) البحر المحيط جـ ١ / ٢٩٠ ، جـ ٦ / ٢٠٩ .

ومن المحدثين الذين أشاروا إلى استشهاد أبي حيان بالحديث الدكتورة خديجة الحديثي في رسالتها : « أبو حيان النحوي » فقد قالت : « لقد استشهد أبو حيان بالحديث بكثرة في تفسيره : « البحر المحيط » ، ولم يقتصر في استشهاده بالحديث على ما يفسّر حادثة أو خبرًا إنما جاوز ذلك إلى الاستشهاد على المعنى اللغوي للكلمة[1] بالحديث كقوله في تفسير قوله تعالى : (يصبّ من فوق رؤوسهم الحميم ، يصهر به ما في بطونهم والجلود)[2] .

« وقرأ الحسن وفرقة : يصَهّر - بفتح الصاد وتشديد الهاء - وفي الحديث « إنّ الحميم ليصبّ على رؤوسهم فينفذ الجمجمة حتى يخلص إلى جوفه، فيسلب ما في جوفه حتى يمرق من قدميه وهو الصهر ثم يعاد كما كان »[3] .

ثالثًا - كلام العرب :

وهو ما نطق به الفصحاء الذين يوثق بهم ، ويطمأن إليهم ، وكان بعض العلماء يرون أن لغات العرب كلها جديرة بالاعتبار ولا يصح ردّ أحدهما بالأخرى ، ولكنهم لا يرون مانعًا من تفضيل إحدى اللغتين على الأخرى . وقد عقد ابن جني في كتابه « الخصائص » بابًا سمّاه : « باب اختلاف اللغات وكلها حجة » جاء فيه : « وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها ، لأنها ليست أحق من رسيلتها ، لكن غاية مالك في ذلك أن تتخيّر إحداهما فتقويها على أختها ، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد أنسًا بها »[4] .

---

(١) أبو حيان النحوي ص ٤٣٦ .

(٢) الحج آية ١٩ و ٢٠ .

(٣) البحر المحيط جـ ٦ / ٣٦٠ .

(٤) الخصائص جـ ٢ / ١٠ .

وهذا ما ذهب إليه ابن مالك ، ـ على غير ما ذهب إليه الرواة ـ فقد استشهد في كتبه بلغات القبائل جميعًا لأنّه وثق بأصحابها ورأى لغاتهم تمثّل فصيحًا من اللغات لا يصح إغفاله ، وخاصة بعد أن رآها ترد في قراءات القرآن المختلفة . ومع ذلك فإننا نرى ابن مالك إحيانًا يفضل إحدى اللغتين على الأخرى ، لأنها في نظره أفصح منها .

ففي (تسهيل الفوائد) يقول : « وإبدال الياء جيمًا مشدّدة موقوفًا عليها ، أو مسبوقة بعين عجعجة قُضاعة »(١) .

وفيه : « الوقف بالنقل إلى المتحرك لغة لخميّة(٢) ، قال الشاعر (٣) :

مَنْ يأتمر للخير فيما قَصَدُهْ   تُحمدْ مساعيه ويُعْلَمْ رَشَدُهْ

فـ (قصدُه) بضم الدال هي في الأصل بالفتح لأنه ماض من القصد ولكنه لما وقف عليه نقل حركة الهاء إلى الدال وهي متحركة »(٤) . فقضاعة ولخم من القبائل التي لا يحتج البصريون بلغاتها . أما الكوفيون فاحتجوا بها . وقد تبع ابن مالك الكوفيين في الاحتجاج بلغات هذه القبائل وغيرها وقد عابه أبو حيان ـ وهو بصري النزعة ـ في ذلك فقال : « ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن » (٥) .

وقال في همزة « مدائن » : « ومن همز المدائن جعلها فعائل من مَدَنَ بالمكان أي قام . ومن لم يهمز جعلها مفاعل من دان يدين إذا انقاد ، لأن المدينة مأوى الذين يدينون . وكلتا اللغتين مروية عن العرب . والهمز أجود لأنها لغة القرآن »(٦) .

---

(١) تسهيل الفوائد ص ٣١٧ .

(٢) نفسه ص ٣٣٠ ، والوافية في شرح الكافية ص ٣٠٠ . والبيت من الرجز لم أقف على قائله .

(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ ٢ / ٥١٥ .

(٤) التذييل والتكميل في شرح التسهيل جـ ٥ / ١٦٩ .

(٥) النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز وشرحه ص ٣٨ .

(٦) الأعراف آية ١١١ .

ويشير ابن مالك بقوله لغة القرآن إلى قوله تعالى : (قالوا أرْجِهْ وأخاه وأرسلْ في المدائن حاشرين) [1] وقوله تعالى : (قالوا أرْجِهْ وأخاه وابعثْ في المدائن حاشرين) [2] وقال : ووكدّ الشيء وأكّده بمعنى واحد ، والواو أفصح لأنها لغة القرآن »[3] . وهو يشير بهذا إلى قوله تعالى : (ولا تنقضوا الأيْمان بعد توكيدها) [4] . وقال : « وفي امريء وابنم لغتان : إحداهما فتح راء (امرأ) ونون (ابنم) والثانية : اتباعها الهمز والميم في حركات الإعراب ، وهذه أفصح اللغتين [5] .

* * *

لقد توسّع ابن مالك في قبول كل ما صحّ سماعه من كلام العرب ، يؤيد ذلك قوله :

ا ـ إذا صحّ السماع تعيّن الاتباع :

جاء في كتاب : « النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز » : « مصيبة ومصاوب ، وهو الأصل ، ويقال أيضًا مصايب بإبدال الهمزة من حرف اللين ، وهو مخالف للقياس ، لأن هذا الإبدال لا يستحقه من حروف المدّ إلا الزائد ، كصحيفة وصحائف ، ولكن إذا صحّ السّماع تعيّن الإتباع »[6] .

---

(١) الشعراء آية ٣٦ .

(٢) الشعراء آية ٣٦ .

(٣) النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز ص ١٧ .

(٤) سورة النمل آية ٩١ .

(٥) شرح تسهيل الفوائد جـ ١ / ٥٢ .

(٦) النظم الأوجز ق ٥٨ / ب .

٢ ـ الثقة بالعلماء مقبولة :

قال : « لم يذكر البصريون من حروف النداء (آ)، ولكن ذكرها الكوفيون ، والثقة بالعلماء مقبولة » [(١)].

٣ ـ لا يقاس على ما لم يسمع :

قال ـ يرد على ابن الأنباري قبوله دخول حتى على الضمير ـ « وأما ما أجازه ابن الأنباري من أن يقال : حتّاك فلا مسموع له ، إلا أن جعلت (حتى) جارة ، وذلك أيضًا مفتقر إلى نقل عن العرب ، لأن العرب استغنت في المضمر بإلى عن حتى كما استغنت بمثل عن كاف التشبيه ، وقد يرد دخول الكاف على ضمير الغائب ، ولم يرد دخول حتى على ضمير أصلاً »[(٢)] .

٤ ـ الرواية أولى من الرأي :

جاء في (شرح تسهيل الفوائد) : « حكى الفراء أن المدّ في « أولاء وأولئك » لغة الحارثيين ، وأن القصر فيهما لغة التميميين وهذا هو المأخوذ به لأن مستنده رواية ، ومستند غيره رأي والرواية أولى من الرأي »[(٣)] .

وجاء في (با النداء) : « وكون الهمزة للقريب ، وما سواها للبعيد : هو الصحيح . لأن سيبويه أخبر بذلك ، ورواه عن العرب ، ومن زعم أن الهمزة في الاختصاص بالقرب ، لم يعتمد في ذلك إلاّ على رأيه . والرواية لا تُعارض بالرأي » [(٤)].

---

(١) شرح عمدة الحافظ ص ٢٧٧ .

(٢) شرح تسهيل الفوائد جـ ١ / ١٦٩ .

(٣) المرجع نفسه جـ ١ / ٢٧١ .

(٤) المصدر نفسه جـ ٢ / ٢٠٠، وانظر أصول نحو ابن مالك - للدكتور عبدالمنعم أحمد هريدي ص٨٦ .

الفصل الثاني

الظواهر الصوتية كما يراهـــــا

ويشتمل على

المبـحث الأول : رسـائـل في : الضـاد والـظاء ـ الهـمـز ـ المقصور والممدود ـ الإبدال .

المبحـث الثاني : آراء صوتيـة أبداها في ثنايا كـتبه النـحوية عن : الإمالة ـ الإدغام ـ الوقف



المبحث الأول

وســـــائل فــــي :

الضاد والظاء - الهمز - المقصور والممدود - الإبدال

أولاً - الضاد والظاء :

الضـاد والظاء من الأصوات التـي تتفق في أكـثـر الصفـات ، إن لم تكن في جميعها ، فـهما يتفـقان في الإطباق والاسـتعلاء والرخاوة والجـهر [1]. ومخرج الضاد ،كما يقول ابن مالك، «من بين حافة اللسان، ومايليها من الأضراس »[2] . أما مخـرج الظاء فممـا « بين طرف اللسان وأطراف الثنايا»[3] والضادُ كـما تنطق في فـصحى اليـوم تختلف عن التي وصـفهـا القـدماء ، فـهي شـديدة من مخـرج الدال[4] .

والضـاد تميّـزت بهـا اللغة الـعربيـة السـاميـة ، يقـول ابن جني : « واعلم أن الضاد للعرب خاصـة ، ولا يوجد من كلام العجم إلاّ في القليل »[5] أما السر في إطلاق لغة الضاد على العربية خاصة ، فربما كان لأن هذه الضاد كانت عصيّـة لمن يريد تعلّـمها من الأعـاجم . يقول الدكتور إبراهيم أنيس « يظهـر أن الضاد القديمة كانت عصيّـة النطق على أهالي الأقطار التي فتحـها العرب ، أو حتى على بعض القبائل العـربية في شبه الجـزيرة مما يفسّـر تلك التسمـية القديمة « لغة الضـاد » كما

(١) لطائف الإشارات لفنون القراءات - للقسطلاني جـ ١ / ٢٠٦ - ٢٠٧ .

(٢) تسهيل الفوائد ص ٣١٩ ، وانظر : الكتاب لسيبويه جـ ٤ / ٤٣٣ .

(٣) تسهيل الفوائد ص ٣١٩ .

(٤) الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ص ٤٨ .

(٥) سر صناعة الإعراب جـ ١ / ٢٢٢ .

يظهر أن النطق القديم بالضاد كان إحدى خصائص لهجة قريش »[1] . والتسمية بلغة الضاد على أساس الصعوبة ترجع إلى سبب علمي هو عدم وجود هذا الصوت في أية لغة كفونيم[2] وقد يكون موجودًا كصوت في النطق .

ويقول ابن الجزري : « والضاد انفرد بالاستطالة ، وليس في الحروف مايعسر على اللسان مثله ، فإن ألسنة الناس فيه مختلفة ، وقلّ من يحسنه ، فمنهم من يخرجه ظاء ، ومنهم من يمزجه بالذال ، ومنهم من يجعله لاما مفخّمة ومنهم من يشمه الزاي ، كل ذلك لا يجوز »[3] .

وكل هذا الذي أشار إليه ابن الجزري ، روت لنا كتب الإبدال طرفًا منه وهو في الأغلب خلط أو لهجات . فمن أمثلة الضاد والظاء ما جاء في كتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي من قوله « الحَضَل والحَظَل : فساد يلحق أصول سعف النخل » [4] . ومن أمثلة الضاد والذال : « ما يَنْبُض له عِرْق نَبْضا ، وما يَنْبُذ له عرق نبذا ، وقد نبض العرق ينبض ، ونَبَذَ يَنْبُذ : إذا ضرب »[5] .

ومن أمثلة الضاد واللام : « تقيّض فلان أباه ، وتقيّله تقيّضا وتقيّلا: إذا نزع إليه في الشبه » [6].

---

(١) الأصوات اللغوية ص ٤٩ .

(٢) يُعرّف المحدثون (الفونيم) (phoneme) بأنه وحدة صوتيّة مميّزة ، وله تقسيمات . انظر : معجم مصطلحات علم اللغة الحديث للدكتور محمد حسن باكلا ورفاقه ص ٧٣ .

(٣) النشر في القراءات العشر لابن الجزري جـ ١ / ٢١٩ .

(٤) الابدال لأبي الطيب اللغوي جـ ١ ٢ /٢٧٠ ، وانظر : وفاق المفهوم ق/١٨ب.

(٥) الإبدال لأبي الطيب جـ٢ / ٢٧٧ .

(٦) الابدال لأبي الطيب جـ ٢ / ٢٧٧ .

ومن أمثلة الضاد والزاي : « أنا على أوفاز وعلى أوفاض : أي على عجلة »[1] . ولعل هذا هو الضاد الشبيهة بالشاء ونطقت بالزاي المفخمة كما ننطلق نحن اليوم مثل « ظلم » (Zulm) .

وتروي لنا كتب اللغة بعض الأخبار تؤكد أن الناس كانوا يخلطون بين الضاد والظاء في بعض الأحيان . فقد روى أبو علي القالي أن رجلاً : « قال لعمر بن الخطاب – رضي الله عنه – يا أمير المؤمنين أيضحّى بضبى ؟ قال : وما عليك لو قلت بظبى [2] ؟ قال : إنها لغة ، قال : انقطع العتاب ولا يضحّى بشيء من الوحش » [3] .

إن اشتباه الضاد بالظاء ـ نطقا ، أكثر من الأصوات الأخرى ـ كان هو الدافع إلى التأليف في الضاد والظاء ، ومحاولة وضع ضوابط للتفريق بينهما . والمطّلع على كل الكتب التي ألّفت في هذين الصوتين : الضاد والظاء – كما بيّنا ذلك في مكانه من البحث[4] ـ يلحظ أن التفريق بينهما قائم على أساس التفريق بينهما من حيث الكتابة لا من حيث النطق ، يقول الدكتور إبراهيم أنيس : « استمر علماء اللغة في جهادهم للتمييز بين الضاد والظاء ، ولكن جهودهم كانت مقصورة على التمييز الكتابي لا النطقي ، فبعد أن رأوا أن التمييز بين الصوتين في النطق قد أصبح أمرًا عسيرًا ، قنعوا بتأليف كتيبات ورسائل تتضمن الكلمات التي تكتب بالضاد والتي تكتب بالظاء » [5].

---

(١) المصدر نفسه جـ ٢ / ١٣٨ .

(٢٣٣ يعني الظاء .

(٣) ذيل الأمالي النوادر لأبي علي القالي ص ١٤٢، وانظر الخبر برواية أخرى المزهر جـ ١ / ٥٦٢ ـ ٥٦٣ .

(٤) ص ٢٨ وما بعدها .

(٥) الأصوات اللغوية ص ٦٠ والكتابة هي تمثيل للنطق .

أما أولى المحاولات في هذه السبيل فلا تعرف على وجه التحديد ، ولكن بروكلمان[1] نسب إلى ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) أرجوزة في الضاد والظاء[2] وشكّ الدكتور إبراهيم أنيس في نسبة هذه الأرجوزة [3] إلى ابن قتيبة ، ولم يعللّ لنا سبب تشككه ، ويرى أن المحاولة الأولى لهذا التمييز الكتابي هي التي قام بها الصاحب بن عباد (ت ٣٨٥ هـ) فقد وضع كتابه : الفرق بين الضاد والظاء . والواقع أن هناك مؤلفات وضعت في الظاء والضاد قبل الصاحب بن عباد مثل : الظاء والضاد لأبي بكر أحمد بن إبراهيم اللؤلؤي القيرواني (ت٣١٨هـ) قال عنه أبو بكر الزبيدي في طبقاته:« ... وألف كتابا في الضاد والظّاء حسّنه وبيّنه » [4].

وقد عني ابن مالك في مصنفاته التي وضعها في الظاء والضاد بهذين الصوتين للتفريق بينهما من حيث الكتابة لا من حيث ذكر لغات القبائل فيهما ، ومع ذلك فقد ذكر أن تميمًا تنطق بالضاد في كلمة « فاض » بينما غيرها من القبائل ، ومنها قبائل الحجاز تنطقها بالظاد فتقول : « فاظ » .

جاء في تحفة الإحْظَاء : بنو ضبة وحدهم يقولون فاظت نفسه (بالظاء) وقضاعة وتميم وقيس يقولون فاضت نفسه مثل فاضت دمعته »[5] .

---

(١) تاريخ الأدب العربي - لبروكلمان جـ ٢ / ٢٢٩ والأصوات اللغوية ص ٥٩ .

(٢) نشرها الدكتور داود الجلبي الموصلي في مجلة لغة العرب ، الجزء السادس - السنة السابعة - نوفمبر ١٩٢٩ م وأولها بعد البسملة والتحميد :

وقد نظمت عدة من الكلم	في الظاء والضاد وجميعا فافهم
فإنها مختلفات المعنى	يعرفها مَنْ بالعلوم يعنى

(٣) الأصوات اللغوية ص ٥٥٩ .

(٤) طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي ص ٢٦٦ .

(٥) تحفة الإحظاء في الفرق بين الضاد والظاد ص ٥٤ .

وأورد أبو عبيد في الغريب المصنّف : « فاظت نفسه تغيظ : مات ، وناس من تميم يقولون فاضت نفسه تفيض »[١] . وعن أبي عبيدة قال : كل العرب تقول : فاضت نفسه بالضاد إلاّ بنو ضبة فإنهم يقولون : فاظت نفسه بالظاء »[٢].

وهذه الرواية تعارضها روايات أخرى تذكر أن ضبة كانت تنطق الكلمة المذكورة بالضاد لا بالظاء منها :

قال أبو حاتم سمعت أبا زيد يقول : بنو ضبّة وحدهم يقولون : «فاضت نفسه »[٣] . وحكى المازني : كل العرب تقول : فاظت نفسه ، إلاّ بنو ضبّة فإنهم يقولون : فاضت نفسه بالضاد[٤] . كما نسب ابن سيده صيغة الضاد لتميم[٥] ، وفي اللسان عن أبي عبيدة أن فاظت نفسه وفاضت لبعض بني تميم[٦] - قال دُكَين الراجز[٧] :

تجمع الناس وقالوا عِرْسُ ... ففُقِئت عينٌ ، وفاضت نفسُ

إحداهما بالضاد والأخرى بالظاء .

ويروى : « وفاضت نفس »[٨] ، ودكين من بني تميم[٩] .

وهذه الرواية شكّ فيها الدكتور أحمد الجندي ، وأورد سببين لذلك :

---

(١) الغريب المصنف ق ٢٢١/ب ، وانظر : المزهر جـ ١ / ٥٦١ .

(٢) المزهر جـ ١ /٥٦٢ .

(٣) لسان العرب (فيض) جـ ٩ / ٧٧ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) المخصص جـ ١٥ / ٣٦ .

(٦) لسان العرب (فيض) جـ ٩ / ٧٧ .

(٧) نفسه (فيظ) جـ ٩ / ٣٣٣ .

(٨) نفسه (فيض) جـ ٩ / ٧٧ .

(٩) الشعر والشعراء لابن قتيبة جـ ٢ / ٦١٠ .

أولهما : أن النطق بالضاد عزي إلى تميم ، ونسب إلى أبي عبيدة .

ثانيهما : أن التميمي لا يمكن أن ينطق (فاض) بالضاد مرة وبالظاء أخرى كما جاء في رواية اللسان ، فالمتكلم لا بد أن يثبت على نطق واحد في كلمة واحدة في زمن واحد(١) .

وجاءت رواية في اللسان تعزو الظاء إلى الحجاز(٢) .

و (فاضت) نفسه و (فاظت) أوردهما ابن مالك على أن معناهما واحد وهو الموت فقال : « يقال فاظت نفسه فيظا وفوظا : إذا خرجت ، وكذلك فاظ الإنسان إذا مات ، وبالضاد كذلك . ومنهم من زعم أن هذا الفعل متى نسب إلى النفس تعيّنت الضاد ، والصحيح ما تقدّم »(٣) .

ولعلّ ابن مالك يعني بقوله : (ومنهم من زعم) الأصمعي فقد روى عنه أبو القاسم الزجاجي أنه كان لا يجيز فاظت نفسه - أي بالجمع بين الظاء والنفس بل يقول : فاضت نفسه »(٤) .

والروايات تؤكد أن الضاد والظاء تجتمعان مع النفس فالعربي يقول : فاضت نفسه وفاظت نفسه ، والدليل على ذلك قول الشاعر(٥) :

كادت النفس أن تفيظ عليه ... إذ ثوى حَشْو رَيْطة(٦) وبُرودِ

وقول الآخر(٧) :

تفيظ نفوسُها ظمأ وتخشى ... حِماما ، فهي تنظر من بعيد

(١) اللهجات العربية في التراث ص ٣٣٢ .

(٢) لسان العرب (فيض) جـ ٩ / ٧٧ .

(٣) تحفة الإحظاء في الفرق بين الضاد والظاء ص ٥٤ .

(٤) لسان العرب (فوض) جـ ٩ / ٣٣٤ .

(٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك جـ ١ / ٣٣٠ وقائله محمد بن مناذر أحد شعراء البصرة يرثي فيها عبد المجيد الثقفي .

(٦) ريطة (بفتح الراء وسكون الياء المثناة) : الأكفان التي يلف فيها الميت .

(٧) لسان العرب (فيظ) جـ ٩ / ٣٣٤ ولم ينسب إلى قائله .

وعالج الدكتور داود عبده قضية مجيء الضاد والظاء في أمثلة اللغويين فذكر أنه « ليس هناك لهجة معاصرة فيها كلا الصوتين : الضاد والظاء فاللهجات التي توجد فيها الضاد لا توجد فيها الظاء ، والعكس صحيح » [١].

ويرى أن اللغة العربية الأم لم تكن تحتوي إلاّ على أحد هذين الصوتين وهو يرجّح أن الأصل هو الظاء ، ويعلل ذلك بقوله : « فكما تغيرت الثاء إلى تاء ، والذال إلى دال ، كذلك تغيرت الضاء إلى ضاد ، أي أن التغير كان من الأصوات الرخوة إلى نظائرها الشديدة » [٢].

أما عن تعليل مجيء هذين الصوتين معًا في كتب اللغويين فيقول الدكتور عبده : « حينما تشعّبت - أي اللغة العربية الأم - إلى لهجات تحول ذلك الصوت إلى الصوت الآخر في بعض اللهجات، وبقي كما هو في بعضها الآخر ، ثم جاء اللغويون فجمعوا أمثلتهم في لهجات مختلفة يحتوي بعضها على الضاد وبعضها على الظاء فسجّلوا الصوتين كليهما، ومن هناك كان ورودهما معًا في الفصحى »[٣] .

ثانيًا - الهمـز :

الهمز من المباحث الصوتية التي اعتنى بها القدماء في مؤلفاتهم[٤] . فقد رأوا اختلاف القبائل في موقفها من هذا الصوت الذي يعسر على كثير من الناس إخراجه والتلفظ به بين تحقيق وتسهيل ، وتبع ذلك اختلاف القراء فيه ، وقد جذب هذا الاختلاف أنظار الباحثين فعنوا به - كما أشرت إلى هذا من قبل [٥]- ومن هؤلاء ابن مالك الذي تعرض للهمزة في ثنايا كتبه النحوية وتناول أحوالها من تحقيق وتسهيل ، كما أفرد للهمز كتابه : « النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز وشرحه » .

---

(١) أبحاث في اللغة – للدكتور داود عبده ص ٩٢ .

(٢) المرجع نفسه .

(٣) المرجع نفسه ٩٢ – ٩٣ .

(٤) خصائص لغة تميم للأستاذ محمد العمري ، ص ٦٢ .

(٥) ص ٧٢ .

١ ـ تحقيق الهمزة :

التحقيق هو نطق الهمزة نطقًا محققًا (صوتًا شديدًا من الحنجرة) والهمزة كما وصفها ابن مالك : « حرف شديد مجهور من أقصى الحلق »[١].

ويرى بعض المحدثين أنها صوت شديد لا هو بالمجهور ولا بالمهموس[٢]. وهناك آخرون يرون أن الهمزة صوت مهموس . ويعلل الدكتور تمام حسان ذلك بقوله : « وتأتي جهة الهمس في هذا الصوت من أن أقفال الأوتار الصوتية معه لايسمح بوجود الجهر في النطق »[٣].

فهو يعدّها صوتًا مهموسًا ، ويتّفق معه في هذا الوصف الدكتور عبدالرحمن أيوب بقوله : « ولا يمكن حال النطق بالهمزة أن تظلّ الأوتار الصوتية على ذبذبتها ، ضرورة أن الانحباس في هذه الحالة يتم بانطباق الأوتار الصوتية انطباقًا تامًا ، وهو أمر يناقض التذبذب ، ومن أجل هذا نقول : أن الهمزة مهموسة ، لأن الهمس يعني عدم التذبذب »[٤].

وهكذا نجد الدكتورين تمام حسّان وعبدالرحمن أيوب قد عدّا الهمزة مهموسة لعدم التذبذب في الأوتار الصوتية ، أو لعدم وجود حالة الجهر .

أما الدكتور كمال بشر فيرى أن « الهمس لاينتج عن عدم التذبذب وحده ، وإنما ينتج عن عدم التذبذب الذي سببه انفراج الوترين نفسيهما انفراجا يسمح بمرور النفس خلالهما ، أمّا عدم التذبذب في حالة الهمزة فهو نتيجة للإقفال التام للوترين، وهذا في رأينا وضع آخر لاهو بوضع حالة الجهر ولا بوضع حالة الهمس»[٥].

---

(١) تسهيل الفوائد ص ٣١٩ – ٣٢٠ ، وخصائص لغة تميم ، مرجع سابق ص ٦٢ .

(٢) الأصوات اللغوية – للدكتور إبراهيم أنيس ص ٩١ .

(٣) مناهج البحث في اللغة – للدكتور تمام حسّان ص ٩٧ .

(٤) أصوات اللغة – للدكتور عبد الرحمن أيوب ص ١٨٣ .

(٥) دراسات في علم اللغة « القسم الأول » ص ٩٣ ، وعلم اللغة العام « القسم الثاني » الأصوات ص ١٢ .

ويضيف الدكتور بشر قائلاً : « ومعنى ذلك أن للأوتار الصوتية ـ في نظرنا ـ ثلاثة أوضاع رئيسية في الكلام العادي : وضع لها حالة الجهر . وآخر حالة الهمس وثالث عند النطق بالهمزة العربية »[١] .

والهمزة من أصعب الأصوات نطقًا . ولذلك ساغ فيها التخفيف عند بعض القبائل ، قال ابن يعيش: « الهمزة حرف شديد مستثقل ... ساغ فيها التخفيف وهو لغة قريش ، وأكثر أهل الحجاز... والتحقيق لغة تميم وقيس » [٢].

وأورد صاحب اللسان عن أبي زيد قوله : « أهل الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة لا ينبرون . وقف عليها عيسى بن عمر فقال : ما آخذ من قول تميم إلاّ بالنّبر ، وهم أصحاب النبر ، وأهل الحجاز إذا اضطروا ونبروا » [٣].

والمراد بالنبر في قول عيسى بن عمر تحقيق الهمز ، ويفسّر الدكتور إبراهيم أنيس الضرورة في قول عيسى بن عمر بأنهم ما كانوا يهمزون إلاّ حين يلجئون إلى اللغة النموذجية ، وفي المجال الجديّ من القول فحينئذٍ يخرجون عن عادتهم وسليقتهم في تسهيل الهمز [٤].

وقال ابن دريد في جمهرته : « وبنو تميم يهمزون أحرفًا مما كان على وزن فَعْل في موضوع العين من الفعل ألف ساكنة نحو الفأس والرأس »[٥] .

---

(١) دراسات في علم اللغة « القسم الأول » ص ٩٤ .

(٢) شرح المفصل جـ ٩ / ١٠٧ ، وخصائص لغة تميم للأستاذ محمد العمري ، ص ٦٣ .

(٣) لسان العام (حرف الهمزة) جـ ١ / ١٤ .

(٤) في اللهجات العربية ص ٧٩ .

(٥) جمهرة اللغة جـ ٣ / ٢٩٣ ، وخصائص لغة تميم ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

وذكر سيبويه أن أهل الحجاز يحققون يقول : « واعلم أن الهمزة التي يحقق أمثالها أهل التحقيق من بني تميم وأهل الحجاز ، وتجعل في لغة أهل التخفيف بين بين ، تبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحًا » [(١)].

ولعلّ المحققين من أهل الحجاز عند سيبويه هم الذين ينبرون إذا اضطروا كما قال عيسى بن عمر [(٢)].

وقال ابن مالك : « بعض أهل الحجاز يحققون بريئة وخبيئة ونبيء » [(٣)] وهو في هذا يتابع سيبويه الذي قال : « وقد بلغنا أن قومًا من أهل الحجاز من أهل التحقيق ، يحققون نبيء وبريئة ، وذلك قليل رديء » [(٤)].

ويفهم من كلام سيبويه أن التحقيق عند بعضهم .

وقال أبو عبيد في الغريب المصنّف : « ثلاثة أحرف تركت العرب الهمز فيها وأصلها الهمز : البريّة للخلق وهي من برأ الله الخلق ، والنبيّ : أصله من النبأ ، والخابية أصلها الهمز من خبأت ... » [(٥)] ثم نقل عن يونس [(٦)] قوله أهل مكة يخالفون غيرهم من العرب يهمزون النبيء والبريئة ، وذلك أنهم شبعون الكلام [(٧)] .

وذكر أبو علي الفارسي أن بعض أهل الحجاز يحققون الهمزتين في كلمة ، ويفصلون بينهما بألف نحو آأنّك وآأنّت [(١)].

---

(١) الكتاب جـ ٣ / ٤٥٣ .

(٢) لسان العرب (حرف الهمزة) جـ ١ / ١٤ ، وخصائص لغة تميم ص ٦٤.

(٣) النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز وشرحه ص ٢ .

(٤) الكتاب جـ ٣ / ٥٥٥ .

(٥) الغريب المصنّف ق ٢٢٧/ب .

(٦) هو يونس بن حبيب البصري .

(٧) الغريب المصنّف ق ٢٢٧/ب .

(٨) الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي جـ ١ / ٢١٢ .

ويرى الدكتور عبده الراجحي أن القبائل الحجازية التي كانت تجنح إلى تحقيق الهمزة هي تلك القبائل التي كانت تسكن أطراف الحجاز مجاورة لأهل البادية من وسط شبه الجزيرة وشرقها »[1] .

٢ - تخفيف الهمزة :

وللتخفيف صور متعددة أقتصر هنا على دراسة صورتين منها : الإبدال وجعل الهمزة بين بين .

(أ) - الإبدال :

مالت بعض القبائل إلى إبدال الهمزة واو أو ياء . فمن أمثلة إبدال الهمزة واوًا قول ابن مالك : « والوكاف معلوم ، وإبدال اواو همزة لغة هذلية »[2] وأورد صاحب اللسان أن « الإكاف بالهمز لغة تميم ، وبالواو لغة أهل الحجاز »[3]. وقال اللحياني : « أوكفت البغل أُوكفه إيكافا ، وهي لغة الحجاز ، وتميم تقول : آكفته أوكفه إيكافا ، وهي لغة أهل ذلك الشّقّ »[4].

وفي هذه النصوص نجد نوعًا من الاختلاف ، فنجد « الإكاف » بالهمز تنسب لهذيل وتميم، والوِكاف تنسب لأهل الحجاز . وهذيل من قبائل الحجاز[5] ، ولعلّ إبقاء الهمزة في هذيل مرجعه الاضطرار كما قال عيسى بن عمر[6] أو - لاشتراكها مع تميم في البيئة واحتكاكها بها ، فقد قيل عن هذيل أنه كان لها مياه وأماكن في جهات نجد[7] .

(١) اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص ١٠٦ .

(٢) النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز ص ٣٨ ، والوكاف : برذعة الحمار.

(٣) لسان العرب (وكف) جـ ١١ / ٢٨١ .

(٤) تهذيب اللغة جـ ١٠ / ٣٩٥ .

(٥) معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع للبكري جـ ١ / ١١ .

(٦) لسان العرب (حرف الهمزة) جـ ١ / ١٤ .

(٧) قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان للقلقشندي ص ١٣٤ .

ومن أمثلة إبدال الهمزة قول ابن منظور : « الوَقْط والوقيطة : حفرة في جبل يجتمع فيها ماء السماء ... والجمع وِقطان ، ووِقاط وإِقاط : الهمزة بدل من الواو ... ولغة تميم في جمعه الأفاط مثل إِشاح ، يصيّرون كل واو تجيء على هذا المثال ألـقا »[1] .

كما أبدلت الهمزة ياء ، ومن أمثلة ذلك قول ابن مالك : « سِـيَـة القوس طرفها المعرقب ترك الهمز لغة »[2] ولم يذكر أصحاب هذه اللغة . وجاء في اللسان : « وترْك الهمز في سِـيَـة القوس أعلى ، وهو الأكثر ، قال ابن خالويه : لم يهمزها إلاّ رؤبة ابن العجّاج »[3] . ورؤبة شاعر تميمي .

وقال أبو عبيدة : « كان رؤبة يهمز سِئَة القوس ، وهي طوفها المُنحنِي وسائر العرب العرب لا يهمزونها »[4] .

(ب) ـ جعل الهمزة بين بين :

يرتبط بتخفيف الهمزة بجعلها بين بين باجتماع همزتين وهما من كلمتين ومثّل لها ابن مالك[5] بقوله تعالى : ﴿ فقد جاء أشراطها ﴾[6] وفي هذه الحالة تجعل إحداهما بين بين ، يقول سيبويه : « واعلم أن الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدة منهما من كلمة فإن أهل التحقيق يخفّفون إحداهما ويستثقلون تحقيقهما »[7].

---

(١) لسان العرب (وقط) جـ ٩ / ٣١٣ .

(٢) النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز وشرحه ص ٣٩ .

(٣) لسان العرب (سأى) جـ ١٩ / ٨٧ .

(٤) إصلاح المنطق ص ١٥٨ .

(٥) الوافية في شرح الكافية ص ١٦٠ .

(٦) سورة محمد ، آية ١٨ .

(٧) الكتاب جـ ٣ / ٥٤٨ - ٥٤٩ .

وفصّل ابن جنّي القول في هذه الهمزة فقال : « وأما الهمزة المخفّفة فهي التي تسمى همزة بين بين ... أي هي بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها ، إن كانت مفتوحة ، فهي بين الهمزة والألف ، وإن كانت مكسورة فهي بين الهمزة والياء ، وإن كانت مضمومة فهي بين الهمزة والواو ، إلاّ أنها ليس لها تمكّن الهمزة المحققة ... فالمفتوحة نحو قولك في سأل : سَال ، والمكسورة نحو قولك في سَئِم : سَيِم ، والمضمومة ، نحو قولك في لَؤُم : لَوُم »(١) .

هذا هو مفهوم همزة بين بين في رأي سيبويه وابن جني وتبعهما ابن مالك .

ويرى د . إبراهيم أنيس إن هذا المفهوم غير سليم من الناحية العلمية . ويتضح عدم صحته حين تكييف هذه الحالة تكييفًا صوتيًا وفق المنهج الحديث لعلم الأصوات . أما التكليف الصوتي لهذه الحالة فليس من اليسير الجزم بوصفه وصفًا علميًا مؤكدًا . ثم يقول : « وإذا صحّ النطق الذي نسمعه من أفواه المعاصرين من القراء ، فإن هذه الحالة عبارة عن سقوط الهمزة من الكلام تاركة وراءها حركة ، فالذي نسمعه حينئذ لا يمت إلى الهمزة بصلة بل هو صوت لين قصير ، ويسمى عادة حركة الهمزة ، من فتحة أو ضمة أو كسرة ، ويترتب على هذا النطق التقاء صوتي لين قصيرين »(٢) .

ثالثًا - المقصور والممدود :

عرّف ابن ولاّد المقصور والممدود بقوله : « المقصور ما اتفقوا عليه كل اسم كانت في آخره ألف في اللفظ زائدة كانت أو غير زائدة كقولك: ملهى، ومرمى ، وبشرى »(٣) أما ابن مالك فعرفه بأقصر عبارة دالة عليه فقال : «المقصور : الاسم الذي آخره ألف كالفتى » (٤).

(١) سر صناعة الاعراب جـ ١ / ٥٣ - ٥٤ .
(٢) الأصوات اللغوية ص ٩٢ .
(٣) المقصور والممدود لابن ولاّد ص ٣ .
(٤) شرح عمدة الحافظ ص ١١٣ .

وعرف ابن ولاّد الممدود بأنه : « كل اسم كانت في آخره همزة بعد ألف زائدة كقولك : رداء وعلباء وقباء » [1].

أما ابن مالك فعرفه بقوله : « الممدود هو الاسم الذي آخره همزة بعد ألف زائدة نحو كساء » [2] .

فابن مالك ـ فيما يظهر ـ قد تابع سابقيه في تعريفه للمقصور والممدود وينقسم كل من المقصور والممدود من حيث الاطراد وعدمه قسمين : قياسي : وهو ما يبحث عنه رجال النحو والصرف ، وسماعي : ومرجعه النقل عن العرب . وقد أفاض الصرفيون في حديثهم عن القياسي في النوعين ، ووضعوا لكل ضوابط تسير عليها ـ وسأقتصر في دراستي هنا على المسموع في المقصور والممدود ونناقش ما قاله ابن مالك .

قال خالد الأزهري : « قصر الأسماء ومدّها ضربان : قياسي : وهو وظيفة النحوي ، وسماعي : وهو وظيفة اللغوي .. »[3] .

وابن مالك يُعدّ من علماء النحو ، وقد عالج المقصور والممدود القياسي في بعض مصنّفاته النحوية [4] . أما ما كان مرجعه السماع فقد أفرده في كتابه « تحفة المودود في المقصور والممدود » وقد أشار إلى ذلك أبو حيّان عند تلخيصه كتاب ابن مالك ، فقال : « المقصور والممدود الراجحان إلى السماع قد صنّف الناس فيهما ، وللمصنّف ـ يعني ابن مالك ـ كتاب فيه سمّاه : تحفة المودود في المقصور والممدود ، وهو من أجمع ما صنّف في ذلك » [5] ونسب ابن مالك

---

(١) المقصور والممدود ص ٣ .

(٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ ٢ / ٤٠٧ – ٤٠٨ .

(٣) شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري جـ ٢ / ٢٩١ .

(٤) انظر مثلاً : تسهيل الفوائد ص ٢٥٨ ، وشرح عمدة الحافظ ص ١١٣ .

(٥) التذييل والتكميل في شرح التسهيل جـ ٥ / ٢٣٢ .

القصر لبني تميم والمدّ لأهل الحجاز فقال : « أولى : مقصور لغة بني تميم ، والحجازيون يمدّونه ، فيقولون : أولاء »[1].

وذكر خالد الأزهري أن القصر لأهل نجد من بني تميم وقيس وربيعة وأسد[2].

وفي نسبة القصر والمد قال الدكتور عبده الراجحي : « تتفق الروايات على أن الممدود من لهجات الحجاز حيث يذهب بنو تميم وقيس وربيعة وأسد إلى القصر »[3].

ويذهب الدكتور الراجحي إلى أن المقصور والممدود يناسب كلاً من البيئتين فيقول : « ان الفرق بين المقصور والممدود إنما هو في كميّة الصائت الطويل الذي يقع في آخر الاسم . فإذا كانت القبائل الحجازية المتحضرة تذهب إلى التأني وتحقيق الأصوات فتستوفي كميّة هذا الصائت حتى تصل إلى الهمزة ، فإن قبائل البادية من تميم وقيس وربيعة وأسد تميل إلى السرعة في النطق مما يؤدي بها إلى كثير من الحذف »[4].

* * *

وقد ألف قبل ابن مالك كثير من اللغويين في موضوع المقصور والممدود - كما أشرنا إلى ذلك في مكانه من البحث[5]- ويعلل الدكتور رمضان عبدالتواب سبب هذه الكثرة بقوله : « ان الناس كانوا قد تركوا الهمز في كلامهم كما كان يفعل أهل الحجاز من قبل ، فكان يشتبه المقصور بالممدود إذا كان

---

١) تحفة المودود في المقصور والممدود ق ١٩/ب .

(٢) شرح التصريح على التوضيح جـ ١ / ١٢٧ .

(٣) اللهجات العربية في القراءات القرآنية للدكتور عبده الراجحي ص ١٦٨ .

(٤) المرجع نفسه .

(٥) ص ٨١ وما بعدها .

للكلمة الواحدة صورتان: أحدهما مقصورة بمعنى ، والأخرى ممدودة بمعنى آخر ، مثل : الحيا : المطر ، والحياء : الاستيحاء » [١].

ويذهب الدكتور حسين نصار إلى أن التأليف في المقصور والممدود بدأ متأخراً إذ سبقته مرحلة التأليف في الهمز يقول : « هناك نوع خاص من الألفاظ المهموزة أولع به الباحثون منذ قديم الزمان إلى اليوم ، وهو المقصور والممدود ، ولكنه ظهر متأخراً عن كتب الهمز ، وجلي أن هذا الفن لم يرتب إلاّ بحسب أحوال خاصة في ألفاظه ، مثل اختلاف معانيها »[٢] .

* * *

وقد عنى ابن مالك بالمقصور والممدود من حيث اختلاف المعنى أو اتفاقه فمن أمثلته المقصور والممدود باختلاف المعنى : « الصَّفَا : جمع صفاة وهي الصخرة الملساء ، والصَّفاء : ضد الكدر » [٣].

وقوله : « الفَنَا : عنب الثعلب ، والفَنَاء : نفاد الشيء » [٤].

ويمكن القول إن هذين المثالين وغيرهما مما أورده ابن مالك من المقصور والممدود باختلاف المعنى منسوبة إلى قبيلة واحدة .

ومن أمثلة المقصور والممدود باتفاق المعنى قوله : « الأيا والأياء : ضوء الشمس ، والرِّوَى والرِّواء : الماء المروي »[٥] .

وفي هذا المثال وغيره يمكن القول ان هذا النوع من المقصور والممدود جاء لغات مختلفة .

---

(١) فصول في فقه العربية – للدكتور رمضان عبد التواب ص ٢٨٨ .

(٢) المعجم العربي : نشأته وتطوره جـ ١ / ١٢٢ .

(٣) تحفة المودود في المقصور والممدود ف ٣ / ب .

(٤) نفسه .

(٥) نفسه ق ١٨/ب .

رابعًا ـ الإبدال اللغوي :

هو جعل صوت مكان صوت ، مع بقاء المعنى واحدًا . مثل : مدحته ومدهته . ويحصل الإبدال غالبًا - بين الأصوات التي من مخرج واحد ، أو من مخارج متقاربة[١] . وقد يقع بين الأصوات المتقاربة في حكاية أصواتها ، ولو كانت من مخارج متباينة [٢].

وعدّ ابن فارس (ت حوالي ٣٩٥ هـ) الإبدال من سنن العرب ، فقال : « ومن سنن العرب إبدال الحروف (الأصوات) ، وإقامة بعضها مقام بعض ، ويقولون : مدحه ومدهه ، وفرس رِفَل[٣] ورِفَن ، وهو كثير مشهور ، وقد ألّف فيه العلماء ... »[٤] .

وحين أخذ علماء اللغة العرب يجمعون اللغة ومفرداتها من على ألسنة الأعراب لحظوا هذه الظاهرة واهتموا بها ، وجمعوا ما تمكنوا من جمعه من الألفاظ ثم سمّوها ابدالا[٥] .

وينبغي قبل التعرض لآراء العلماء في الإبدال ـ حيث اختلفوا فيه قدماء ومحدثين ـ التفريق بين نوعين من الابدال ، هما الابدال الصرفي ، والابدال اللغوي .

أولاً ـ الإبدال الصرفي (المطّرد) وهو القياسي ، وهو ما تضطرنا إليه ضرورة لفظية من استبدال في أصوات الكلمة بغية تيسيرها أو الوصول بها إلى

(١) الفلسفة اللغوية لجرجي زيدان ص ٦٠ ، ومقدمة تحقيق كتاب الإبدال - لأبي الطيب اللغوي - للأستاذ عز الدين لتنوخي جـ ١ / ٩ .

(٢) الفلسفة اللغوية ص ٦٠ .

(٣) فرس رفل : طويل الذنب . انظر : لسان العرب (رفل) جـ ١٣ / ٣١١ .

(٤) الصاحبي في فقه اللغة - لابن فارس ص ٢٠٣ .

(٥) شاع مع هذه التسمية تسميات مثل : التعاقب والمعاقبة والنظائر وكلها أسماء لمباحث متقاربة .

هيئتها التي يشيع استعمالها بها، واستبدال الواو المتطرفة بهمزة في مثل: استدعاء ، وأصلها : استدعاو[١] . وقد اعتنى النحاة بالإبدال الصرفي ، غير أنهم اختلفوا[٢] في عدد أصواته .

ثانيًا - الإبدال اللغوي (غير المطّرد) وهو السماعي ، كما قلنا - ما جمعه رواة اللغة من الألفاظ المتقاربة في أصواتها ، والمتّحدة في معانيها ، أمّا إذا اختلف المعنى ، فلا يعدّ من الإبدال في شيء .

وقد فرق ابن مالك بين نوعي الإبدال ، فذكر في (البداية) حروف الإبدال المبوّب في كتب التصريف وعددها تسعة[٣] ، وهي : الهاء والدال ، والهمزة والتاء ، والميم والواو ، والطاء والياء والألف .

ثم سرد بعض أصوات[٤] الإبدال اللغوي ، وأولها الصاد فذكر « ان إبدالها من السين عند مجاورة حرف الاستعلاء مطّرد على لغة ، فذكرها أولى من ذكر السين ، إذ ليس للسين موضع يطرد إبدالها فيه . وكذلك (اللام) و (النون) إبدالهما من غيرهما بالنقل في كلم محفوظ ، كقولهم : أصيلان : أصيلال ، وكقلوهم في الرِّفَل - وهو الفرس الذيّال - الرِّفَن ، وفي أمْفَرت[٥] الشاء : أنفرت »[٦] .

---

(١) الاشتقاق للدكتور فؤاد حنّا ترزي ص ٣٣٧ .

(٢) انظر - مثلاً - الأمالي لأبي علي القالي جـ ٢ / ٢١٨٢ والمخصص لابن سيده جـ١٣/٢٧٣ وشرح المفصّل لابن يعيش جـ ١٠ / ٨ .

(٣) جمعها ابن مالك في ألفيته : أحرف الابدال : هَدَأْتَ مُوطِياً .

(٤) جرت عادة المؤلفين العرب القدامى أن يستعملوا كلمة (حرف) عند كلامهم عن الصوت ، وهذا خلط بين أمرين ، يختلف أحدهما عن الآخر . فالصوت أثر من آثار النطق ، بينما الحرف أثر من آثار الكتابة . انظر : محاضرات في فقه اللغة للدكتور عبد العزيز برهام ص ١٢ .

(٥) إذا حلبت ، فخرج من ابنها دم . انظر : إصلاح المنطق ص ٢٨٠ .

(٦) الوافية في شرح الكافية ص ٣١٧ .

ثم ذكر ابن مالك الجيم وأن بعض العرب يبدلونها من الياء ، فقال : «وأما الجيم لقرب المخارج فإنّ قومًا من العرب يبدلونها من الياء المشددة في الوقف باطّراد ، وربما أبدلت دون وقف كقولهم في الإيَّل : إجَّل [١] ، ودون تشديد كقوله[٢] :

يا ربٌّ إن كنتَ قبِلْتَ حِجَّتجْ فلا يزال شَاحج يأتيكَ بِجْ

وابن مالك لم ينسب إبدال السين من الصاد لقوم بعينهم وإنما قال : «وإبدال الصاد من السين عند مجاورة حروف الاستعلاء مطّرد على لغة . وبالرجوع إلى بعض المصادر نجد أن هذا الإبدال نسب لبعض بني تميم . قال قطرب : « انّ قومًا من بني تميم يقال لهم بَلَعَنْبَر يقلبون السين صادًا عند أربعة أحرف : عند الطاء والقاف والغين والخاء ، إذا كنّ بعد السين ... يقولون : سراط وصراط ، وبَسْطة وبصطة ، وسَيْقل وصَيْقل ، ومَسْقَبة ومَصْقَبة ، والسَّخَب والصَّخَب »[٣] .

وهذا الإبدال قياسي لكنه غير واجب كما يقول رضي الدين الاستراباذي[٤] ويعلله بقوله : « اعلم أن هذه الحروف (أي الغين والخاء والقاف والطاء) مجهورة مستعلية ، والسين . مهموس مستفل ، فكرهوا الخروج منه إلى هذه الحروف لثقله ، فأبدلوا من السين صادًا لأنها توافق السين في الهمس والصفير ،

---

(١) وهو الذكر من الأوعال . انظر : لسان العرب (أجل) جـ ١١/١٣ .

(٢) البيت في نوادر أبي زيد الأنصاري منسوب لبعض أهل اليمن . انظر ص ١٦٤ ، والشاهد في حجتج وبج فإن أصلهما : حجتي ، وبي ، فأبدل من الياءات جيما ، وشاحج : بالحاء المهملة وبعدها جيم : البغل .

(٣) انظر : لسان العرب (صدغ) جـ ١٠ / ٣٢٢ .

(٤) هو محمد بن الحسن الاستراباذي ، هجر بلاد المشرق وأقام بالمدينة المنورة وألف شرحه على الكافية لابن الحاجب ، توفى سنة ٦٨٦ هـ . انظر : نشأة النحو لمحمد طنطاوي ص ٢٤٤ .

وتوافق هذه الحروف في الاستعلاء ، فتجانس الصوت بعد القلب ... »[1] .
وماقاله رضي الدين ينحصر في المماثلة بسبب التفخيم .

وهذا التجانس هو ما أطلق عليه سيبويه : « المضارعة »[2] كما أطلق عليه أيضًا « التقريب »[3] وسماه الدكتور إبراهيم أنيس « المماثلة »[4] فالسين تتأثر بما بعدها من هذه الأصوات الأربعة فتستعلي ، والصاد أقرب الأصوات شبهًا بها .

أما إبدال الياء جيمًا فنسب لقضاعة ويسمى : « عجعجة قضاعة »[5] وهي كما جاء في اللسان : « .. كالعنعنة في تميم يحوّلون الياء جيمًا مع العين ، يقولون : هذا راعجّ خرج معج ، أي راعيّ خرج معِي »[6].

ونسب هذا الإبدال لبعض بني تميم ، قال سيبويه : « وأما ناس من بني سعد فإنهم يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف .. وذلك قولهم : هذا تميمجّ يريدون : تميميّ »[7]. وبنو سعد هنا - كما يرى الدكتور أحمد الجندي[8] من تميم .

وقال أبو عمرو بن العلاء : « قلت لرجل من بني حنظلة : ممن أنت ؟ قال : فقيمجّ ، فقلت من أيهم ؟ قال : مرّج ، يريد : فقيميّ ومرّي »[9] .

وفقيم وحنظلة من بطون تميم[10].

وجاء في شرح الشافية : «ويبدل ناس من بني تميم الجيم مكان الياء في الوقف شديدة كانت الياء أو خفيفة .. »[11] .

---

(1) شرح شافية ابن الحاجب للاستراباذي ، جـ ٣ / ٢٣٠ - ٢٣١ .
(2) الكتاب لسيبويه جـ ٤ / ٤٧٧ وما بعدها .
(3) المصدر نفسه جـ ٤ / ٤٧٨ .
(4) الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ص ٢٠٤ ، وخصائص لغة تميم ص ١٠٥ .
(5) لهجات العرب لأحمد تيمور باشا ص ١٥ .
(6) لسان العرب (عجج) جـ ٣ / ١٤٤ .
(7) الكتاب جـ ٤ / ١٨٢ .
(8) انظر : اللهجات العربية في التراث - للدكتور أحمد علم الدين الجندي ص ٢٩٢ .
(9) سر صناعة الإعراب - لابن جني جـ ١ / ١٩٢ .
(10) معجم قبائل العرب لعمر رضا كحّالة جـ ١ / ١٠ و ٣ / ٩٢٦ .
(11) شرح شافية ابن الحاجب - للاستراباذي جـ ٢ / ٢٨٧ .

وبعد ، فإن الناظر في هذه الأمثلة وغيرها مما روته كتب اللغة يلحظ أن ظاهرة إبدال الياء جيمًا نسبت لبعض تميم وغيرهم .

ويمكننا تعليل هذه الظاهرة من الناحية الصوتية بوجود علاقة بين الجيم والياء - فكلاهما مجهور ، وهما من الأصوات الغاربة فمخرجهما من وسط [(١)] الحنك الأعلى ، غير أن الجيم أدخل والياء أخرج .

لهذا أمكن انتقال من الياء إلى الجيم . وينهى ابن مالك كلامه عن الإبدال بقوله : « وهذا النوع من الإبدال جدير بأن يذكر في كتب اللغة لا في كتب التصريف ... »[(٢)] .

وفي هذا النص إشارة صريحة من ابن مالك إلى التفرقة بين الإبدال الصرفي والإبدال اللغوي وانه يجب دراسة كل منهما على حدة .

رأي الأقدمين في الإبدال :

لقد اختلف علماء اللغة الأقدمون في تفسير ظاهرة الإبدال وتعليلها . وكانت مناقشاتهم عن أصوات الإبدال : هل الذي يبرر الإبدال تقارب المخرج، أو تباعده .

فمنهم من ذهب إلى أن الإبدال لا يقع إلا بين الأصوات المتقاربة المخرج وكان من بين هؤلاء ابن جني وابن سيده .

بحث ابن جني في كتابه (سر صناعة الإعراب) ربدال الحروف ، فذكر أولاً رأي بعض العلماء في قول تأبط شرًا [(٣)]:

---

(١) الكتاب لسيبويه جـ ٤ / ٤٣٣ ، وانظر : محاضرات في فقه اللغة - للدكتور عبد العزيز برهام ص ٩٨ و ص ١١١ .

(٢) الوافية في شرح الكافية ص ٣١٧ .

(٣) البيت في المفضليات للضبي ص ٨ ، وحشحثوا : حرّكوا . القوادم : أربع ريشات في طرف الجناح من الطائر . الحصّ : جمع أحص ، وهو الذي تناثر ريشه وتكسر ، يريد الظليم . الخشف : ولد الظبية . والشثّ والطبّاق : نبتان .

كأنما حثحثوا حُصّا قوادمُه　　أو أمَّ خِشْف بذي شَثٍّ وطُبَّاق

انه أراد : حَثّثوا ، فأبدل من الثاء الوسطى حاء فمردود عندنا ، وإنما ذهب إلى هذا البغداديون وأبو بكر[1] أيضًا . وسألت أبا علي[2] عن فساده فقال : العلّة في فساده أن أصل القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب منها ، وذلك الدّال والطاء والثاء ، والذال والظاء والثاء ، والهاء والهمزة ، والميم والنون ، وغير ذلك مما تدانت مخارجه ، فأمّا الحاء فبعيدة من الثاء ، وبينهما تفاوت يمنع من قلب احداهما إلى أختها. قال : وإنما حثحث : أصل رباعيّ ، وحثّث أصل ثلاثي ، وليس واحد منهما من لفظ صاحبه . إلا أن حثحث من مضاعف الأربعة ، وحثحث من مضاعف الثلاثة ، فلما تضارعا بالتضعيف الذي فيهما اشتبه على بعض الناس أمرهما ، وهذا هو حقيقة مذهبنا »[3] .

ومن هنا يتبيّن لنا مذهب ابن جني في الإبدال ، وهو أنه لا يقع إلاّ مع الأصوات المتقاربة المخرج ، وفي هذا تبع لما ارتآه شيخه الفارسي .

وأصوات الإبدال عند ابن جني هي : الألف والواو والياء والهمزة والهاء، والميم والنون والتاء والطاء ، والدال والجيم . وهي أحد عشر حرفًا ، قال : « وتسمى حروف البدل ولسنا نريد البدل الذي يحدث مع الادغام ، وإنما نريد البدل في غير إدغام » [4].

(١) يعني أبا بكر بن السرّاج المتوفى سنة ٣١٦ هـ .

(٢) يريد شيخه أبا علي الفارسيّ .

(٣) سر صناعة الإعراب جـ ١ / ١٩٧ .

(٤) المصدر نفسه جـ ١ / ٧٢ .

كذلك أفرد ابن جني في كتابه (الخصائص) بابين أحدهما « في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه »[1] ـ وكلمة « المتقاربين » هنا التي وصف بها ابن جني الحرفين تدل على مذهبه في الإبدال . ومن أمثلة هذا الباب قوله : « رجل خامِل وخامِن : النون فيه بدل من اللام »[2] .

والباب الآخر في « تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني » [3] ، وفيه يتحدّث ابن جنّي عن الألفاظ التي يتغيّر أحد الأصوات فيها لتغيّر في المعنى- وإن كان المعنيان متقاربين . من ذلك قوله تعالى : (ألم تر أنّا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزّهم أزّا) [4] : أي تزعجهم وتقلقهم ، فهذا في معنى تهزّهم هزّا ، والهمزة أخت الهاء ، فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين » [5].

ومن الذين درسوا الإبدال ابن سيده ، فقد أفرد في كتابه (المخصص)[6] بابًا للإبدال ساق فيه بعض آراء اللغويين ، كذلك جمع كثيرًا من الألفاظ التي حدث فيها الإبدال جعل ابن سيده أصوات الإبدال ثلاثة عشر فأضاف إلى ما ذكر ابن جني الصاد والزاي[7] .

ويرى ابن سيده وجوب تقارب المخرج أو اتحاده يظهر ذلك من قوله : « الميم مؤاخية للواو في المخرج ، ثم الهاء لأنها مؤاخية للمهمز لأنها من مخرجها »[8] .

---

(١) الخصائص جـ ٢ / ٨٢ .
(٢) المصدر نفسه جـ ٢ / ٨٤ .
(٣) جـ ٢ / ١٤٥ .
(٤) سورة مريم ، آية ٨٣ .
(٥) الخصائص جـ ٢ / ١٤٦ .
(٦) جـ ١٣ / ٢٧٢ .
(٧) المخصص جـ ١٣ / ٢٧٢ .
(٨) المصدر نفسه جـ ١٣ / ٢٦٨ .

رأي المحدثين في الإبدال :

وكما أن القدماء اختلفوا في مسوّغات الإبدال اختلف المحدثون . فالاستاذ عبدالله أمين لا يستبعد وجود الإبدال بين الحروف المتباعدة المخرج ، ولكنه يرى حدوثه على قلة في اللغة(١) .

والأستاذ عز الدين التنوخي - في مقدمة تحقيقه كتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي - يتابع ابن جني وابن سيده في وجوب تقارب المخرج يقول : « ويبدل حرف فيها (أي في الكلمة) مكان حرف آخر يتقاربان مخرجا ، أو في المخرج والصّفة معًا ، ولا بد من شرط التقارب في المخرج بينهما » (٢) .

ولكن نجد الأستاذ التنوخي حين يمثل لذلك يذكر (قضب) و (قضم) و (قطع) و (قطم) . وهذه الأمثلة كما يرى الأستاذ عادل زيدان »(٣) لا تدخل في الإبدال إذ أنها أدلة على نظرية الأصل الثنائي للغة حيث يتلوّن المعنى بتغيّر الصوت الثالث ، على الرغم من أن بقاء المعنى العام ، كما أن العين حلقية والميم شفهية فهما متباعدان مخرجًا فهي تخالف ما ذهب إليه في شرط الإبدال من وجوب تقارب المخرج »(٤) .

ومع أن الأستاذ التنوخي يرى أن الإبدال يجب أن يكون في الحروف المتقاربة المخرج نراه يجمع في اكماله(٥) ما سقط من كتاب أبي الطيب بعض الألفاظ التي حدث فيها إبدال بين حروف متباعدة المخرج ، فأورد في باب الهمزة والغاء ، يقال أخطأ الرمية وأخطفها ، وفي باب العين والميم : النخاعة والنخامة .

---

(١) الاشتقاق - للأستاذ عبدالله أمين ص ٣٧٠ .

(٢) مقدمة تحقيق كتاب الإبدال جـ ١ / ٩ .

(٣) أبو الطيب اللغوي وآثاره في اللغة - للأستاذ عادل أحمد زيدان ص٤٥-٤٦.

(٤) المرجع نفسه . ونظرية الأصل الثنائي للغة هي لابن جني . انظر : الخصائص جـ ٢ / ١٥٢ - ١٦٨ .

(٥) بيّن الأستاذ عز الدين التنوخي في مقدمة تحقيقه كتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي أنه بذل جهدًا في تحقيق مخطوطة الكتاب فقد وقع فيها عدة خروم . الأول في أول الكتاب وذهب معه عنوان =

كتب الإبدال :

أولى كثير من علماء العربية ـ قدماء ومحدثين ـ الإبدال اهتمامهم وخصصوا له زبوابًا في كتبهم كابن جني في الخصائص[1] وسر صناعة الإعراب[2] ، وابن سيده في المخصص[3] وأبي علي القالي في كتابه الأمالي[4] والسيوطي في المزهر[5] أودعوا فيها ملاحظاتهم عنه ، وعللوا بعض الألفاظ التي حدث فيها إبدال .

ومن المحدثين عبدالله أمين، فقد أفرد فصلاً للإبدال في كتابه الاشتقاق[6] وكتب الدكتور إبراهيم أنيس مبحثاً في كتابه (من أسرار اللغة)[7] عنوانه : القلب والإبدال وأفرد عز الدين التنوخي في مقدمة[8] تحقيقه كتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي بعض الصفحات للحديث عن الإبدال وذكر آراء اللغويين فيه .

أما الكتب التي افردت للإبدال والتي وصلت إلينا فهي :

= الكتاب واسم المصنف إلا أن المحقق استطاع – كما يقول – أن يتيّقن من نسبته إلى أبي الطيب مما وجد من مناقشات وتعليقات في حواشي الكتاب . انظر : مقدمة تحقيق الابدال جـ ١ / ٦٠ – ٦١ أما الخرم الأوسط الذي أكمله المحقق أيضًا فهو يشمل جزءاً من باب الضاء يشمل الضاد والعين ، والضاء والفاء ، والكاف واللام والميم ، والنون والياء .

انظر الإبدال جـ ٢ / ٢٧٣ – ٢٨٢ . والخرم الأخير الذي أكمله المحقق أيضًا فهو ضمن باب الياء والألف وهو آخر الكتاب . انظر : الإبدال جـ ٢ / ٥٣٧ – ٥٤٢ . وعلاوة على ذلك فقد أضاف إلى الكتاب بعض الحواشي التي كتبها بعض العلماء علاوة على إضافة ما وجده هو من الكلمات المبدلة مما فات (أبا الطيب) اللغوي .

(١) جـ ٢ / ٨٢ ، ١٤٦ .

(٢) جـ ١ / ١٩٧ .

(٣) جـ ١٣ / ٢٧٢ .

(٤) جـ ٢ / ١٨٦ وما بعدها .

(٥) جـ ١ / ٤٦٠ وما بعدها .

(٦) ص ٣٧٠ وما بعدها .

(٧) ص ٦٩ .

(٨) جـ ١ / ٣ .

(١) ـ القلب والإبدال [١] لأبي يوسف يعقوب بن السكّيت (ت٢٤٤هـ): جعله في أبواب ، وخصص كل باب للصوت المبدل بآخر ، ووضع تحته كل الألفاظ التي حدث فيها تعاقب هذين الصوتين . وجعل أبواب الكتاب بالترتيب التالي : الباء والميم ، والميم والنون ، والعين والهمزة ، والعين والهاء ، والهاء والهمزة ، والهاء والحاء ، والجيم والهاء .

وابن السكّيت لم يرتب الأبواب على منهج خاص ، فلم يرتبها حسب تسلسل حروف الهجاء ، ولا حسب مخارج الأصوات فهو يبدأ بباب الباء والميم مثلاً ، وينتقل إلى الميم والنون ، فالعين والهمزة ، والعين والهاء .

ففي باب البـاء والميم ذكر ابن السكيت : « الظَّأب والظَّأم : سَلِف الرجل » [٢].

وفي باب الميم والنون : « امتقع لونه وانتقع : إذا تغيّر » [٣]، وفي باب الهاء والحاء ، « مَدَحَ ومده » [٤] .

(٢) ـ كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر [٥] لأبي القاسم عبدالرحمن الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) وهو كتاب صغير موجز مقتصر على الألفاظ التي حدث فيها تعاقب بين الأصوات يقول الأستاذ عز الدين التنوخي : « ولعل

---

(١) طبع هذا الكتاب مرتين ، الأولى في المطبعة الكاثوليكية ببيروت سنة ١٩٠٣م وحققه الدكتور أوغست هفنر ، ضمن مجموعة الكنز اللغوي في اللسن العربي ، والمرة الثانية في الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٧٨م بعناية الدكتور حسين محمد محمد شرف ، وهذه الطبعة محققة تحقيقًا علميّاً ، ومذيّلة بفهارس مفصّلة ، وسأعتمد عليها لأنها أضبط وأدقّ .

(٢) القلب والأبدال لابن السكيت ص ٧١ .

(٣) المصدر نفسه ص ٧٩ .

(٤) المصدر نفسه ص ٩٠ .

(٥) طبعه مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٩٦٢ م بتحقيق الأستاذ عز الدين التنوخي .

الزجاجي كان قد صنّفه للمبتدئين ، فلقد حرص على الإيجاز ليسهّل على طالب اللغة المبتديء حفظه ، ومن أجل ذلك حذف كثيراً من الشواهد ، واقتصر على حروف الإبدال ... »[1] .

وليس في الكتاب رأي أو تعليل للزجاجي في الإبدال وإنما هو جمع موجز لبعض النظائر ويبدأ الكتاب بقوله : « يقال لهذه الحروف الإبدال والمعاقبة[2] ، والنظائر[3] ، ومنها ما يجوز بعضه مكان حرف واثنين وثلاثة ، وليس كل الحروف كذلك »[4] ثم يبدأ بأبواب الكتاب ، وهي أربعة وثلاثون باباً . ومن هذه الأبواب : الواو والياء والألف ، والواو والألف ، والهاء والألف والهمزة ، والعين والهمزة والباء والميم ، والتاء والدال والطاء ، والدال والطاء ، والتاء والطاء .

فمن أمثلة باب العين والهمزة : « يوم عَكّ وأكّ : حار »[5] ، وفي باب الباء والميم « مكّة وبكّة ، ورجل شَيْظم وشَيْظب : طويل »[6] وفي باب الزاي والصاد : « مكان شَأز وشَأص : مرتفع »[7] .

(٣) ـ الإبدال لأبي الطيّب اللغوي[8] (ت ٣٥١ هـ) وهو أوسع كتب الإبدال وصلنا حتى الآن ، قسّمه أبو الطيب إلى أبواب ، وكل باب يشمل حرفاً

---

(١) مقدمة تحقيق الإبدال والمعاقبة والنظائر – ص ١٣ .

(٢) الاعقاب والتعاقب والمعاقبة والاعتقاب كلها بمعنى التداول ، وفي اللسان : المعاقبة في الزّحاف أن تحذف حرفا لثبات حرف ، والعرب تعقب بين الفاء والثاء ، وتعاقب ، مثل : جدث وجدف . انظر : (عقب) جـ٢/١٠٩.

(٣) النظائر : جمع نظيرة ، وهي المثل والشبه في الاشكال والكلام والأشياء كلها .

(٤) ص ١ – ٢ .

(٥) ص ٣٤ .

(٦) ص ٣٧ .

(٧) ص ٩٠ .

(٨) حققه الأستاذ عز الدين التنوخي وطبعه مجمع اللغة العربية بدمشق ، طبع الجزء الأول منه سنة ١٩٦٠م . وطبع الجزء الثاني منه سنة ١٩٦١م .

من حروف المعجم المبدلة وقد رتب هذه الأبواب حسب الترتيب الهجائي المعروف ، ثم قسّم كل باب إلى أقسام ويشمل كل قسم من هذه الأقسام صوتًا من الأصوات التي تتعاقب مع الصوت الذي بدأ الباب به . ففي باب إبدال التاء مثلاً يذكر في أول الباب الأصوات التي تتعاقب مع التاء ، وحسب الترتيب الهجائي أيضًا وهي : الثاء ، والخاء ، والدال ، والذال ، والراء ، والزاي ، والسين ، والصاد ، والطاء ، والعين ، والغاء، والقاف ، والكاف ، واللام ، والميم ، والنون ، والواو ، والياء . ففي الحاء والخاء : « فاحت ريحة وفاخت : انتشرت » [١] ، وفي الدال والذال : « غلام جادل وجاذل : إذا ترعرع وكبر » [٢] ، وفي الدال والراء : « صهدته الشمس وصهرته : إذا آلمت دماغه »[٣] .

أما رأي أبي الطيّب في الإبدال ، فقد جاء في فاتحة الكتاب ، ولم يصلنا منها إلا ما نقله السيوطي في المزهر[٤] ، وفيه يظهر أن أبا الطيب كان يقول إن الإبدال هو لغات مختلفة ، ولا تتكلم القبيلة الواحدة باللغتين معاً فهو يقول : « ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف (صوت) من حرف (صوت) وإنما هو لغات مختلفة لمعان متفقة تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد حتى لا يختلفا إلاّ في حرف (صوت) واحد . قال : والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة طورا مهموزة وطورا غير مهموزة ولا بالصاد مرة ، ، وبالسين أخرى ، وكذلك إبدال لام التعريف ميمًا ، والهمزة المصدّرة عينًا ، كقولهم في نحو أن عن ، لا تشترك العرب في شيء من ذلك إنما يقول هذا قوم ، وذاك آخرون »[٥] .

---

(١) الإبدال لأبي الطيب اللغوي جـ ١ / ٢٦٥ .
(٢) المصدر نفسه جـ ١ / ٣٥٩ .
(٣) المصدر نفسه جـ ١ / ٣٦٣ .
(٤) المزهر جـ ١ / ٤٦٠ .
(٥) المصدر نفسه جـ ١ / ٤٦٠ .

ورأي أبي الطيب هذا يتفق والنظرة الحديثة في الإبدال ، ومع ذلك فالكتاب ليس كتاب بحث وإبداء رأي ، وتعليل للإبدال فليس فيه إلا ما ذكره في المقدمة ، وما نجده متفرقًا خلال صفحاته . أما عدا ذلك فجمع للألفاظ التي تخصّ ظاهرة من ظواهر اللغة العربية ، وهي ظاهرة الإبدال(١) ، والتي بنيت عليها بعد ذلك كثير من الدراسات التي تخصّ اللغة العربية وخصائصها وتطورها .

كتابا ابن مالك في الإبدال :

وقد وضع ابن مالك كتابين في الإبدال - كما بيّنا ذلك في مكانه من البحث (٢)- هما :

(أ) - وفاق المفهوم : جعله ابن مالك في قسمين : أولها في تعاقب الأصوات المشتبهة في رسمها مثل : الحاء والخاء ، والزاي والراء، وثانيهما : في تعاقب الأصوات المتقاربة في المخارج والأوصاف كالباء والميم ، والكاف والقاف .

(ب) - وفاق الاستعمال : عالج ابن مالك فيه الإعجام والإهمال ، ويتضمن الألفاظ ذات حروف مشتبهة في الرسم مثل الباء والتاء ، والدال والذال، والسين والشين ، والتي لا يخلّ تصحيفها بمعناها كما يقول ابن مالك .

وهذا الكتاب سار فيه المؤلف وفق منهجه في القسم الأول من كتابه (وفاق المفهوم) - كما بيّنت ذلك في موضعه من البحث(٣) - من حيث تقسيم الأبواب وضرب الأمثلة ، واختلف عنه في الإيجاز في شرح المفردات وفي خلوّه من أقوال العلماء والشواهد .

---

(١) أبو الطيب اللغوي وآثاره في اللغة ، مرجع سابق ، ص ٧٢ – ٧٣ .

(٢) ص ٨٦ وما بعدها .

(٣) ص ٨٨ .

نماذج ودراسة :

نجد في الكتابين كثيرًا من النماذج التي تتعلق بتقارب بعض الأصوات من بعض .كما أننا نجد فيهما نماذج كثيرة تدخل في باب التصحيف ـ لا في الإبدال ، فليست إلا خطأ وقيع فيه بعض الناسخين ، مما أوهم أنها من الإبدال ، فمن المحتمل أن يكون الكثير مما جاء في الأبواب التالية تصحيفًا : باب الباء والتاء : مثل بَلَدَ بالمكان وتَلَدَ : أقام [1] والتاء والثاء : مثل : يقال رجل كنتح وكنثح : إذا كان أحمق[2] ، والتاء والنون ، مثل : أيهات وأيهان : بمعنى هيهات ، للشيء يستبعد[3] والتاء والياء مثل : ربت الصبي تربيتا ، ورييته تربية[4] .

والثاء والنون مثل : تاج وناج : الجرح السائل دمه [5].

والجيم والحاء مثل : جاس القوم جوسا ، وحاسهم حوسا : إذا وطيء بلادهم وتتبعهم [6].

والحاء والخاء : فاحت الريح الطيبة وفاخت : انتشرت[7] .

والجيم والخاء مثل : أصلج وأصلخ : وهو الأصمّ [8].

الدّال والذال مثل : غلام جادل وجاذل : إذا ترعرع وكبر[9] .

---

(١) وفاق المفهوم ق ٢ / ب ، وانظر : الإبدال لأبي الطيب اللغوي جـ١/٩٥.

(٢) وفاق المفهوم ق ٤/أ ، وانظر : أبدال أبي الطيب جـ١ / ٩٥ :

(٣) وفاق المفهوم ق ٥/أ ، وانظر : أبدال أبي الطيب جـ١ / ١٤٧ .

(٤) وفاق المفهوم ق ٥/أ ، وانظر : أبدال أبي الطيب جـ١ / ١٥٣ .

(٥) وفاق المفهوم ق ٥/أ ، وانظر : أبدال أبي الطيب جـ١ / ٢٦٥ .

(٦) وفاق المفهوم ق ٥/ب ، وانظر : أبدال أبي الطيب جـ١ / ٢٠٥ .

(٧) وفاق الاستعمال ص ٣ ، وانظر : أبدال أبي الطيب جـ١ / ٢٠٥ .

(٨) وفاق المفهوم ق ٦/ب ، وانظر : أبدال أبي الطيب جـ١ / ٢١٣ .

(٩) وفاق المفهوم ق ١٠/ب ، وانظر : أبدال أبي الطيب جـ١ / ٣٥٩ .

الدال والراء مثل : صهدته الشمس وصهرته : إذا أحرقته[١] .

والراء والواو مثل : ارشمت السماء وأوشمت : برقت [٢].

وهكذا نستطيع أن نعد في هذا المجال كثيرًا مما جاء في الأبواب التاليـــة : الدال والزاي ، والذال والزاي ، والراء والزاي ، والسين والشين ، والصاد والضاد ، والطاء والظاء ، والغاء والقاف ، والكاف واللام .

والتصحيف في كل هذا قد يحدث نتيجة للتشابه الكبير بين صور هذه الحروف ويرى الأستاذ عادل زيدان[٣] أن بعض هذا التصحيف قد يكون قديمًا. ويمثل لهذا التصحيف بما جاء في باب الفاء والقاف : « الزحاليف والزحاليق : آثار تزلّج الصبيان من فوق الطين أو رمل . فأهل العالية[٤] يقولون : زحلوفة وزحاليف ، وبنو تميم وم يليهم من هوازن يقولون : زحلوقة وزحاليق » [٥] ثم يقول بعد ذلك : « فإني أرى هنا أن التصحيف من الممكن أن يكون حدث قبل أن تختص هذه القبائل بإحدى اللفظتين » [٦].

وتناول الدكتور إبراهيم أنيس بالبحث في اللفظتين : الزحلوفة والزحلوقة وترجّح لديه أن هذا ليس تصحيفًا وإنما هما لغتان[٧] فهما إذن من المترادفات ، اعتمادًا على ورود شواهد للفظتين من ذلك : قال الجوهري : « الزحاليق : لغة في الزحاليف »[٨] ، قال عامر بن مالك [٩] :

---

(١) وفاق الاستعمال ص ٧ ، وانظر : أبدال أبي الطيب جـ١ / ٣٦٣ .

(٢) وفاق المفهوم ق ١٤/ب .

(٣) عادل زيدان في كتابه :(أبو الطيب اللغوي وآثاره في اللغة) ص ٧٥ .

(٤) جاء في اللسان : « والعالية ما فوق أرض نجد إلى نهاية تهامة ، وإلى ما وراء مكة وهي الحجاز وماوالاها ... قال الأزهري : عالية الحجاز أعلاها بلدا وأشرفها موضعا ، وهي بلاد واسعة ... » انظر : اللسان (علا) جـ ١٩/ ٣٢٠ .

(٥) وفاق المفهوم ق ٢٢/أ ، وانظر : أبدال أبي الطيب جـ٢ / ٣٣٧ .

(٦) أبو الطيب اللغوي وآثاره في اللغة ص ٧٥ .

(٧) من أسرار اللغة ص ٨٢ .

(٨) الصحاح للجوهري : جـ ٤ / ١٤٨٩ .

(٩) البيتان أوردهما الجوهري في الصحاح جـ ٤ / ١٤٨٩ .

لما رأيتُ ضِراراً في مُلْمِلَمة كأنما حافتاها حافَتا نيق
يمّمته شَزْرا ، وقلتُ له هذي المروءة لا لِعْب الزحاليق

وجاء في اللسان : « الزّحلوفة : آثار تزلّج الصبيان من فوق التلّ إلى أسفله وهي لغة أهل العالية. وتميم تقوله بالقاف، والجمع زحالف وزحاليف »[1] ... وأنشد لأوس بن حجر[2] :

يُقَلِّب قيدودًا[3] كأن سَراتها صَفا مُدْهُنٍ[4] قد زلّقته الزحالف

ولو بحثنا عن العلاقة الصوتية بين القاف والفاء لوجدنا هذه العلاقة معدومة مما يجعلنا نستبعد أن أحد اللفظين أصل والآخر فرع . كذلك الشاهدان اللذان أوردناهما لا ينفيان احتمال وقوع التصحيف بين الفاء والقاف نتيجة التشابه في الرسم ، لأن اللفظتين جاءت فيهما الفاء والقاف في الشاهدين السابقين[5]، وعلى هذا اعتمد الدكتور إبراهيم أنيس في ترجيح أن المادتين أصليتان وهما مما يدخل في الترادف .

أمّا فيما يتعلق بتقارب بعض الأصوات من بعض فهناك نماذج كثيرة أيضًا نجدها في أبواب الكتابين . ومن تلك الأبواب :

الباء والفاء : البجباج والفجفاج : الرجل الصيّاح[6] .

---

(١) لسان العرب (زحلف) جـ ٣١/١١ .

(٢) ديوان أوس بن حجر ص ١٥ .

(٣) قيدود : أي أتان طويلة .

(٤) المدهن : نقرة في الجبل يستنقع فيها الماء . ومعنى البيت : يقلب هذا الحمار أتانا طويلة ويصرّفها يمينًا وشمالاً .

(٥) خصائص لغة تميم ص ٢٢٣ .

(٦) وفاق المفهوم ق ٢٦ / ب .

الباء والميم : العرتبة والعرتمة : مقدّم الألف ، وقيل : الدايرة التي في الشفة العليا [1].

التاء والطاء : متّ الشيءأ متّا ومطّة مطا : بمعنى مدّه مدّا [2].

تحوّل صوت التاء - وهو صوت مهموس - إلى الطاء وهو مجهور بسبب مجاورة الميم وهو صوت مهموس .

التاء والدال : الصنتيت والصنديد : السيّد [3] . فالتاء مهموس والدال مجهور ، والسبب مجاورة النون وهو صوت مهموس .

ومن باب تحول الصوت المهموس إلى مجهور أيضًا الشاسب والشازب : الضامر المهزول[4] فقد تحول السين ، وهو صوت مهموس إلى الزاي وهو صوت مجهور ، وقد يكون ذلك بسبب مجاورة الباء الذي هو صوت مجهور كلاهما من أصوات الصفير ومثله : الشاس والشاز المكان الغليظ ، وشيس المكان وشيز : إذا غلظ[5] .

وأحيانًا يتحول الصوت الشديد إلى رخو ونستطيع أن نعد من ذلك ما جاء في باب الدال والزاي : ما سمعت له دحمة وما سمعت له زحمة : أي ما سمعت له كلمة[6] ، وقد تحوّل الصوت الشديد وهو الدال إلى رخو وهو الزاي بسبب مجاورة الحاء وهو صوت رخو أيضًا ، علما أن كلا الصوتين : الدال والزاي مجهور .

---

(١) وفاق المفهوم ق ٢٦ / أ .

(٢) وفاق المفهوم ق ٢٩ / ب .

(٣) وفاق المفهوم ق ٢٨ / أ .

(٤) وفاق المفهوم ق ٢٩ / ب .

(٥) وفاق المفهوم ق ٢٩ / ب .

(٦) وفاق المفهوم ق ٢٩ / ب .

وهكذا نرى أن تقارب الأصوات من العوامل المهمة في حدوث الإبدال ، فالأصوات تؤثر بعضها في بعض الأمر الذي يسبب تحول الصوت إلى آخر أو تتغير صفته أو مخرجه فيصبح صوتًا آخر الأمر الذي يجعل الكلمة تلفظ بصورتين مختلفتين ونستطيع أن نعد كثيرًا مما جاء من أمثلة في الأبواب التالية من هذا الباب الهمزة والعين ، والسين والصاد ، والراء واللام ، والضاد والظاء ، والدال والطاء ، والحاء والعين ، والجيم والياء ، والقاف والكاف ، والهاء والعين .

المبحث الثاني

آراء صوتية أبداها في ثنايا كتبه النحوية عن :
الإمالة - الإدغام - الوقف

أولاً - الإمالة :

عرف ابن مالك الإمالة بقوله : « الإمالة أن تنحو بالألف نحو الياء ، وبالفتحة نحو الكسرة » [1] وهو في هذا يتابع سيبويه الذي قال عن الإمالة : وإنما أمالوها - ويقصد الألف - في عابد ومساجد، للكسرة التي بعدها أرادوا أن يقربوها منها ... ثم قال سيبويه : « فالألف قد تشبه الياء فأرادوا أن يقرّبوها منها »[2] .

ويرى الدكتور عبد الفتاح شلبي أن ما ذكره سيبويه في الإمالة ليس تعريفًا صريحًا ، وإنما هي عبارات استغلها القرّاء والنحاة من بعده في تعريف الإمالة[3] .

والإمالة ضرب من التأثر الذي تتعرض له الأصوات حين تتجاور أو تتقارب ، وهي الفتح صائتان ، وقد يكونان طويلتين أو قصيرتين[4] . وقد اهتمّ النحاة والقرّاء بالإمالة فبيّنوا معناها وأسبابها ودرجاتها ويعرّف ابن الجزري بالفتح والإمالة إذ يقول : « والفتح عبارة عن فتح القارئ لغية بلفظ الحرف (الصوت) ، وهو فيما بعده ألف أظهر ، ويقال له أيضًا التفخيم ، وربما قيل له النصب . وينقسم إلى فتح شديد وفتح متوسط ... والإمالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف

(١) الوافية في شرح الكافية ص ٢٩٦ .

(٢) الكتاب جـ ٤ / ١١٧ .

(٣) الإمالة في القراءات واللهجات العربية للدكتور عبد الفتاح شلبي ص ١٥.

(٤) اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، د . عبده الراجحي ، ص ١٣٤ .

نحو الياء (كثيرًا) وهو المحض ، ويقال له الاضجاع ، ويقال له البطح ، وربما قيل له الكسر أيضًا (وقليلاً): وهو بين اللفظتين، ويقال له التقليل والتلطيف وبين بين ، فهي بهذا الاعتبار تنقسم أيضًا إلى قسمين ، إمالة شديدة وإمالة متوسطة وكلاهما جائز في القراءة جار في لغة العرب » (١).

فالإمالة إذن هي أن تميل بالفتحة إلى الكسرة ، والألف إلى الياء ، لكنّ الدكتور إبراهيم أنيس يذكر أنه كما تكون هناك إمالة من هذا النوع ، تكون هناك إمالة من نوع آخر ، وهي أن تنحو بالفتحة نحو الضمة ، والألف نحو الواو . ولكن القرّاء في إمالتهم لم يعتنوا إلا بالإمالة الأولى ، وهي الفتح إلى الكسر ، لأنها أكثر شيوعًا وانتشارًا وظهورًا بين القبائل العربية المشهورة»(٢). وقد ذكر ابن جني مثل هذا النوع من الإمالة في قوله : « وأما ألف الإمالة فهي التي تجدها بين الألف والياء نحو قولك في عالم وخاتم : « عِالِم وخِاتِم » (٣) وأما ألف التفخيم فهي التي تجدها بين الألف وبين الواو نحو قولهم : سلام عليك وقام زيد . وعلى هذا كتبوا الصلوة والزكوة والحيوة بالواو ، لأن الألف مالت نحو الواو »(٤).

ولقد شغل القدماء بموضوع أيهما الأصل وأيهما الفرع : الفتح أو الإمالة ؟ فذهب أكثرهم إلى أن الفتح هو الأصل والإمالة فرع عليه ، يقول ابن مالك : « والذي يدل على أن التفخيم هو الأصل أنه يجوز تفخيم كل ممال ، ولا يجوز

---

(١) النشر في القراءات العشر لابن الجزري جـ٢/٢٩ - ٣٠ .

(٢) في اللهجات العربية ص ٦٥ .

(٣) وضع المحققون كسرة تحت العين والخاء وأثبتوا الألف ، علامة على إمالة ، ألف عالم وخاتم وقد أشاروا إلى ذلك في هامش الكتاب .

(٤) سر صناعة الإعراب جـ١ / ٥٥ - ٥٦ .

إمالة كل مفخم » [1]، وهو في هذا تابع لابن خالويه الذي قال : « الحجّة لمن فخّم أنه أتى بالكلام على أصله ووجهه الذي كان له ، لأن الأصل التفخيم، والإمالة فرع عليه » [2] . ويقول ابن يعيش : « والذي يدل على أن التفخيم هو الأصل أنه يجوز تفخيم كل ممال ، ولا يجوز إمالة كل مفخّم ، وأيضًا فإن التفخيم لا يحتاج إلى سبب والإمالة تحتاج إلى سبب » [3].

ويوجز ابن الجزري آراء من تقدمه فيقول : « ولقد اختلف أئمتنا في كون الإمالة فرعًا عن الفتح ، أو أن كلاً منهما أصل برأسه مع اتفاقهم على أنهما لغتان فصيحتان صحيحتان نزل بهما القرآن . فذهب جماعة إلى أصالة كل منهما وعدم تقدّمه عن الآخر » [4].

ويضيف ابن الجزري قائلاً : « وكما أنه لا يكون إمالة إلا بسبب فكذلك لا يكون فتح ولا تفخيم إلا بسبب . قالوا وجود السبب لا يقتضي الفرعية ولا الإصالة . وقال آخرون ان الفتح هو الزصل وإن الإمالة فرع ، بدليل أن الإمالة لا تكون إلا عند وجود سبب من الأسباب ، فقد سبب منها لزم الفتح وان وجد شيء منها جاز الفتح والإمالة ، فما من كلمة تمال إلاّ وفي العرب من يفتحها، ولا يقال كل كلمة تفتح ففي العرب من يميلها ... قلت ولكل من الرأيين وجه وليس هذا موضع الترجيح » [5] .

وبحث الدكتور أنيس في قضية الأصل والفرع في الفتح والإمالة وتوصّل إلى أن الإمالة أقدم في حالات ، والفتح أقدم في حالات أخرى . فالإمالة في

(١) الوافية في شرح الكافية ٢٩٧ .
(٢) الحجة في القراءات السبع ص ٤٣ .
(٣) شرح المفصّل جـ ٩ / ٥٤ .
(٤) النشر في القراءات العشر جـ ٢ / ٣١ - ٣٢ .
(٥) نفسه جـ ٢ / ٣٢ .

الألف التي أصلها ياء تطورت من صوت مركب إلى إمالة إلى فتح فالفعل (باع) مرّ في المراحل الآتية : (بَيْـع) ثم (إمالة) ثم (فتح)»[1].

أمّا الإمالة بغير أصل من أصول الكلمة كإمالة الفتحة أو إمالة الألف غير المنقلبة عن أصل فيرى الدكتور إبراهيم أنيس ان هذا « ليس إلاّ نوعًا من الانسجام بين أصوات اللين ، وهذا الإنسجام أقرب إلى السهولة والاقتصاد في الجهد العضوي ، وعليه فإن الكلمة التي تشتمل على أصوات لين منسجمة أحدث من نظيرتها التي خلت أصواتها من الانسجام . وعلى ذلك فإن كلمة (كتاب) بالفتح أقدم منها بالإمالة »[2] .

وذهب النحاة إلى أن الإمالة من الأمور الجائزة يقول ابن مالك ـ وهو يعرّف الإمالة : « الإمالة أن تنحو بالألف نحو الياء جوازًا ... » [3] وهو في هذا يتابع ابن يعيش حين قال في شرح المفصل : « وأسباب الإمالة مجوزة لا موجبة أولا ترى أنه ليس في العربية سبب يوجب الإمالة لا بد منها ، بل كل ممال لعلّة فلك ألا تميله مع وجودها فيه »[4] .

أما حكم الإمالة فيقول فيه د . إبراهيم أنيس : « ولا نستطيع أن نتصور كيف جعل النحاة الإمالة من الأمور الجائزة ! فقد قرروا أن كل ممال يجوز فتحه ، ولو صح هذا القول لأمكن أن نتصوّر أن من القبائل من كانوا يميلون ويفتحون كما تشاء لهم أهواؤهم ، وذلك أمر لا يقبله اللغوي الحديث ، إذ ليس الأمر أمر مواضعة مقصودة معتمدة ، وإنما هو عادة لكل قبيلة . فتلك التي لا تميل

---

(١) في اللهجات العربية ص ٦٦ .

(٢) في اللهجات العربية ص ٦٧ – ٦٨ .

(٣) سبك المنظوم وفك المختوم ق ٨٤ .

(٤) شرح المفصل جـ ٩ / ٥٥ .

لاتستطيع غير الإمالة ، وتلك التي تفتح لا تطاوعها ألسنتها بغير الفتح . فالمسألة لا تعدو أن تكون عادة ككل العادات اللغوية يتوارثها الخلف عن السلف دون شعور بها » [1].

ويعقب الدكتور عبد الفتاح شلبي على كلام الدكتور أنيس فيقول : « يبدو لنا أن الدكتور يقصد من « النحاة » الذين جعلوا الإمالة من الأمور الجائزة المتأخرين منهم - من أمثال ابن يعيش ... أما المتقدّمون من النحاة ، والمؤلفين القدامى في القراءات فقد رأوا ما يقرره الدكتور أنيس من الرأي ..» [2].

ثم عرض الدكتور شلبي للنصوص الواردة في كتب النحاة والقراءات الخاصة بموضوع الإمالة مرتبة ترتيبًا زمنيًا فابتدأ بما قاله سيبويه في هذا الصدد : « واعلم أنه ليس كل من أمال الألفات وافق غيره من العرب ممن يميل ، ولكنه قد يخالف كل واحد من الفريقين صاحبه فينصب بعض ما يميل صاحبه ، ويميل بعض ما ينصب صاحبه ، وكذلك من كان النصب من لغته لا يوافق غيره ممّن ينصب ، ولكن أمره وأمر صاحبه كأمر الأوّلين في الكسر، فإذا رأيت عربيًا كذلك فلا ترينه خلط في لغته ، ولكن هذا من أمرهم » [3].

ويعلّق الدكتور شلبي على ما ذكره سيبويه بقوله : « وكلام سيبويه في هذا النص صريح في أن العربي لا يمكنه أن يتخلّى عن عادته اللغوية في الفتح والإمالة ، فهو يفتح ما يميله غيره ، ويميل ما يفتح غيره لا كما يشاء له الهوى ، بل لأن ذلك كما يقول سيبويه : « من لغته » التي توارثها ولا يمكن أن يجري على لسان غيرها »[4].

---

(١) في اللهجات العربية ص ٦٩ .

(٢) الإمالة في القراءات واللهجات ص ٩٧ – ٩٨ .

(٣) الكتاب جـ ٤ / ١٢٥ .

(٤) الإمالة في القراءات واللهجات العربية ص ٩٨ .

والذي أوصلنا الاستقراء له أنه منذ سيبويه حتى بداية القرن الخامس « كان كل من النحاة والمؤلفين في القراءات يقولون بوجوب الإمالة » [1]. أمّا في القرن السادس فنجد الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) يسكت في كتابه المفصّل عن مسألة وجوب الإمالة أو جوازها فلا يتعرض لها بذكر .

ومنذ بداية القرن السابع الهجري أخذ النحاة والقراء يتقارضون هذا الخطأ ـ أي القول ـ بجواز الإمالة وهذا ما نلحظه عند ابن يعيش وابن مالك وغيرهما . وقد نسب ابن مالك الفتح لأهل الحجاز والإمالة لأهل نجد من تميم وأسد وقيس[2] . وفي شرح شافية ابن الحاجب للاستراباذي : « الإمالة ليست لغة جميع العرب ، وأهل الحجاز لا يميلون ، وأشدهم حرصًا عليها بنو تميم »[3] ولقد اهتم علماء العربية بأسباب الإمالة ومنهم ابن مالك الذي يرى أن الإمالة ترجع إلى شيئين : أحدهما الكسرة ، والثاني الياء [4] وجملة أسباب الإمالة عنده ما يأتي :

١ ـ كسرة متقدمة ، ولا بد أن يحصل بين الكسرة المتقدمة والألف فاصل نحو كتاب .

٢ ـ ياء متقدمة نحو شيبان .

٣ ـ كسرة متأخرة نحو عابد ، من الناس .

٤ ـ ياء متأخرة نحو مبايع .

---

(١) نفسه ص ٩٩ - ١٠٠ .

(٢) الوافية في شرح الكافية ص ٢٩٧ .

(٣) شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي جـ ٣ / ٤ .

(٤) الوافية في شرح الكافية ص ٢٩٨ وانظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ ٢ / ٥٢٦ . واللهجات العربية في القراءات القرآنية ص ١٣٦-١٣٧.

٥ ـ كسرة مقدرة في المحل الممال نحو خاف أصله (خوف) .

٦ - ياء مقدرة في المحل الممال نحو ، أتى ، يرعى .

٧ - امالة لأجل امالة نحو : « .. رأيت عماداً » « فأمالو الألف المبدلة من التنوين لأجل امالة الألف الأولى الممالة لأجل الكسرة .

وختاماً نقول إن موضوع الإمالة عولج خطأ في جلّ ما كتب في القديم والحديث ، ما يُسمّى بالإمالة هي لهجة . والإمالة قصيرة وطويلة محكومة بسياقات صوتية معينة . وهي (وهذا هو المهم) حركة مستقلة تسمّى أمامية - نصف متسعة .. (الفتحة أمامية متسعة) وقد تكون قصيرة وطويلة . والفهم بأن الإمالة أصلها فتحة مالت نحو الكسر خطأ علمي[١] .

ثانياً ـ الإدغام :

تعريفـــه :

لم يتناول ابن مالك في مصنفاته تعريف الإدغام ، وعرّفه أبو بكر بن مجاهد (ت ٣٢٤ هـ) بقوله : « تقريب الحرف من الحرف إذا قرب مخرجه من مخارج اللسان كراهية أن يعمل اللسان في حرف واحد مرتين فيثقل عليه »[٢] .

وله تعريف آخر ذكره ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) حيث يقول : « الادغام : تقريب صوت من صوت »[٣] .

ويطلق عليه المحدثون من علماء اللغات المماثلة [٤] ، وفي هذه المماثلة أو التقريب كما يراه ابن مجاهد وابن جني يحدث التشابه بين الأصوات من ناحية

---

(١) من تعليقات الأستاذ الدكتور كمال بشر أثناء المناقشة .

(٢) كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ١٢٥ .

(٣) الخصائص جـ ٢ / ١٣٩ .

(٤) انظر : الدكتور إبراهيم أنيس في كتابيه : في اللهجات العربية ص ٧٠ والأصوات اللغوية ص ١٧٩ .

المخرج أو الصفة ، لأن التماثل أو التقارب لا بد أن يشتمل على جهتين : جهة المخرج ، وجهة الصفة ، والادغام لا يحدث إلاّ بهذا [1].

ويحدث الادغام في مثل : « شُد ومُدّ ويقابله الفكّ في : اشْدُدْ وامْدُدْ ونسب ابن مالك الادغام لتميم والفكّ لأهل الحجاز [2].

١ - الادغام في مضاعف اللام[3] :

عقد ابن مالك في كتابه (تسهيل الفوائد) فصلاً سمّاه : « إدغام المضعّف اللام »[4] ذكر فيه أن بني تميم استصحبوا إدغام الفعل المضعّف اللام في حالات :

(أ) - الجزم : نحو لم يردّ ، أما أهل الحجاز فيفكون الادغام فيقولون : لم يردد . والادغام - في حالة الجزم - ليس خاصًا بتميم كما ذكر ابن مالك لأنّا نجده منسوبًا لبعض القبائل . يقول أبو حيان : « ليس الادغام لغة تختص بها بنو تميم كما يقتضيه كلام المصنف (يعني ابن مالك) فقد وافقهم قيس وأسد »[5] .

ونسب ابن خالويه الادغام لأهل الحجاز فقال في قوله تعالى : (ومن يرتدّ منكم) [6]: « يقرأ بالادغام والفتح ، وبالاظهار والجزم ، فالحجة لمن أدغم أنه لغة أهل الحجاز ، لأنهم يدغمون الأفعال لثقلها »[7] .

ويقول أحد الباحثين بعد أن أورد قول ابن خالويه : « وهذا القول هو الوحيد - فيما وقفت عليه - الذي ينسب الادغام في حالة الجزم لأهل الحجاز ، ولا نراه يقف أمام بقية الأقوال التي تنسب الفكّ لأهل الحجاز، والادغام لتميم »[8] .

---

(١) اللهجات العربية في التراث ص ٢٢٠ .

(٢) الوافية في شرح الكافية ص ٢٩٥ .

(٣) خصائص لغة تميم للأستاذ محمد العمري ، ص ١٢٦ .

(٤) تسهيل الفوائد ص ٢٦٠ .

(٥) التذييل والتكميل في شرح التسهيل جـ ٥ / ٢٣٦ .

(٦) المائدة ، آية ٥٤ .

(٧) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ١٠٦ .

(٨) خصائص لغة تميم – للأستاذ محمد أحمد العمري ص ١٢٨ .

(ب) - إذا اتصل الفعل المضعّف بواو جمع نحو ردّوا ، أو ياء مخاطبة نحو ردّي أو نون توكيد ردون ، اشترك الحجازيون مع غيرهم من العرب في الادغام [1].

(جـ) - عند اتصال المضعّف بضمير رفع متحرك ، فإن القبائل التي تذهب إلى الادغام تشارك الحجازيين في الاظهار نحو رددتُ ورددْنا ورددْت .

وروى الخليل بن أحمد أن أناسًا من بني بكر بن وائل وغيرهم يدغمون - أي في حالة اتصال المضعّف بضمير رفع - فيقولون : رَدَّنَ ويَرُدَّنَ ورُدّنَ في الماضي والمضارع والأمر [2] .

وأما عن تهليل الادغام فقد قال الفرّاء : « وإنما استجازت العرب أن يقولوا (مدّ) في موضع (امدد) لأنهم يقولون في الاثنين : مُدًّا وللجميع مُدُّوا ، فبنى الواحد على الجميع » [3] .

ويفسّر أحد الباحثين بأن المراد بالعرب في قول الفرّاء هم بنو تميم ومن جرى على نهجهم في الادغام [4] .

وعلل الدكتور إبراهيم أنيس الفكّ والادغام في لغة الحجاز وتميم باختلاف موضع النبر بين هذه القبائل فقد قال : « اختلفت القبائل العربية في أحكام الفعل المضعّف ، أي الذي فيه العين واللام من نوع واحد ، مثل :« ردّ ، عدّ » وليس لهذا الاختلاف من سرّ ، سوى اختلاف موضع النبر بين هذه القبائل ... أمّا السّرّ في التزام الحجازيين فكّ الادغام فهو أن يترتب على الجزم عادة نقل النبر

---

(١) تسهيل الفوائد ٢٦٠ وانظر : اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص١٣١-١٣٢ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب لرضيّ الدين الاستراباذي جـ ٢/٢٤٦ .

(٣) معاني القرآن للفراء جـ ٢ / ١٣٩ .

(٤) خصائص لغة تميم – للأستاذ محمد العمري ص ١٢٩ .

من موضعه إلى المقطع الذي قبله ، لأن الجزم يختصر الكلمات ... أمّا بنو تميم فلم ينقل النبر في لهجتهم بسبب الجزم ، وبهذا بقي الادغام ، فكانوا يقولون في حالة الوقف : لم يردّ » (١).

٢ - ادغام المتقاربين :

وبحث ابن مالك الادغام في الصوتين المتجاورين إذا تقاربا في المخرج فعقد له فصلاً سمّاه « التكافؤ في الادغام » (٢) ومن الأمثلة التي أوردها ابن مالك قوله : أدغمت العين في الهاء كقولهم أعْهَد : أحدّ ، ومَعْهُم : محُّم ... » (٣).

ونلحظ في هذين المثالين تأثر كل من العين والهاء بالآخر .

وعلّة الادغام عند ابن يعيش قرب العين من الهاء في المخرج(٤) .

وفسّر الدكتور أنيس الادغام في « معهم » بأن العين صوت مجهور ، والهاء صوت مهموس ، فتأثرت العين بالهاء ، فقلبت إلى نظيرها المهموس وهو الحاء ، وهذا تأثّر رجعي ، ... وتأثرت الهاء بالحاء تأثّراً كاملاً وفنيت فيها ، وهذا التأثر تأثر تقدميّ »(٥) .

وإدغام المتقاربين نسب لبعض تميم . قال رضيّ الدين الاستراباذيّ : « قلب بعض بني تميم العين والهاء حاءين ، وأدغم أحدهما في الآخر نحو : «محّم ومحّاؤلاء » في معهم ومع هؤلاء »(٦) .

(١) في اللهجات العربية ص ١٤٩ - ١٥٠ ، وخصائص لغة تميم ص ١٣٠ .

(٢) انظر : تسهيل الفوائد ص ٣٢٣ ، وسبك المنظوم ث ق ٨٣ .

(٣) الوافية في شرح الكافية ص ٢٩٨ وما بعدها .

(٤) شرح المفصّل جـ ١٠/١٣٧ ، وخصائص لغة تميم ص ١٣٠ .

(٥) في اللهجات العربية ص ١٣٣ ، وخصائص لغة تميم ص ١٣٠ - ١٣١ .

(٦) شرح شافية ابن الحاجب - للاستراباذي جـ ٣ / ٢٦٦ .

وأدغمت اللام في الراء ، وذكر ابن مالك أن هذا الادغام جائز[١] ولم يعلل ، وعلل ابن يعيش ذلك بقوله : « لأن الراء أقرب الحروف إلى اللام ، وأشبهها بها فضارعتا لحرفين الذين يكونان من مخرج واحد »[٢] .

فالراء كاللام في أن كلا منهما من الأصوات المتوسطة بين الشدة والرخاوة وأن كلاً منهما مجهور . ونعني بالمتوسطة بين الصوائت عمومًا والحركات عمومًا ولذلك عُـدّ من أشباه الحركات .

ثالثا ـ الوقف :

والوقف هو قطع النطق عند آخر الكلمة [٣] . وقد عالجه ابن مالك في كتبه النحوية . والوقف منه الاختياري والترنّمي[٤] ، والاختياري له أوجه ، ومن تلك الأوجه التي ذكرها ابن مالك :

(أ) ـ الوقف بالسكون، (ب) ـ الوقف بالرَّوْم ، (جـ) ـ الوقف بالاشمام ، (د) ـ الوقف بالتضعيف ، (هـ) ـ الوقف بالنقل .

ا ـ الوقف بالسّكون :

وهو الأصل في الوقف[٥] ، وإنّما كان الإسكان هو الأصل في الوقف ، لأن الواقف يترك حركة الموقوف عليه فيسكن . كما أن الواقف في الغالب يطلب الاستراحة ، وسلب الحركة أبلغ من تحصيل الراحة ، ولأنّ الوقف ضدّ الابتداء ، والحركة ضد السكون . فكما اختص الابتداء بالحركة ، اختص الوقف بالسكون .

---

(١) تسهيل الفوائد ص ٣٢٢ - ٣٢٣ .

(٢) شرح المفصل جـ ٤ / ١٤١ .

(٣) شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري جـ ٢ / ٣٣٨ ، وشرح الأشموني على الألفية جـ٢/٥٠٧.

(٤) وهو الوقوف على القوافي المطلقة بابدال مدة الاطلاق نونا ، وهذه النون اصطلح القدماء على تسميتها « تنوين الترنم » كقول الشاعر : *** أقلي اللوم عاذل والعتابَنْ ***

(٥) تسهيل الفوائد ص ٣٢٩ .

قال ابن يعيش : « فالسكون هو الأصل والأغلب الأكثر لأنه سلب الحركة ، وذلك أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة » [1].

٢ ـ الوقف بالرّوم :

والرّوم كما قال ابن مالك : « هو إخفاء الصوت بالحركة ، ضمّة كانت أو كسرة أو فتحة »[2] . وقال السيوطي بعد أن نقل قول ابن مالك في الرَّوْم : « وقال بعضهم : الرَّوم : هو ضعف الصوت بالحركة من غير سكون ، فتكون حالة متوسّطة بين الحركة والسكون ، وتكون في الحركات كلها في المرفوع منونًا كان أو غير منون وهو كجزء من الضمة ، وفي المنصوب غير المنون ، وفي المفتوح ، وفي المجرور بالكسرة وبالفتحة وفي المكسور وهو كجزء من الكسرة ، ويحتاج في المنصوب والمفتوح إلى رياضة ، لخفّة الفتحة ، وتناول اللسان لها بسرعة ... »[3] .

ولم يمثّل ابن مالك للوقف بالرَّوْم بمثال ، ومما جاء في الكتاب لسيبويه : « وأما روم الحركة فقولك : رأيتُ الحارثْ ، ومررت بخالدْ ، وإجراؤه كإجراء المجزوم أكثر [4].

وقد كان للروم علامة خطيّة يعرف بها ، وهو كما قال سيبويه : « خطّ بين يدي الحرف » [5]، مثل : « هو عُمَرْ ، وهذا أحمدْ » كأنه يريد رفع لسانه ، وكأنّ القاريء يروم الحركة ولا يتمّها كما قال ابن يعيش .

---

(١) شرح المفصّل لابن يعيش جـ ٩ / ٦٧ .

(٢) شرح عمدة الحافظ ص ٩٧٧ .

(٣) همع الهوامع جـ ٢ / ٢١٧ .

(٤) الكتاب جـ ٤ / ١٧٢ .

(٥) الكتاب جـ ٤ / ١٦٩ .

٣ ـ الوقف بالإشمام :

والاشمام : هو « الإشارة إلى الحركة دون صوت » [١] كما قال ابن مالك ، وعرّفه ابن عقيل بأنه : « ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير ، ولا يكون إلاّ فيما حركته ضمّة » [٢].

وجاء في الهمع « والاشمام هو الإشارة إلى الحركة دون صوت ، فهو لايدرك إلا بالرؤية وليس فيه خطّ ، ولذلك لا يدركه الأعمى ، ويدركه بالتعلّم بأن يضم شفتيه ، إذا وقف على الحرف » [٣].

وكأنّ الفرق بين الروم والاشمام - أن الأعمى لا يدرك الإشمام من غيره ، لأنه مما يرى ولا يسمع - أما الرَّوْم : فإن الأعمى يدركه من غيره بسمعه ، والبصير يدركه بسمعه وبصره ، لأنه مما يرى ويسمع .

والإشمام يكون في المضموم من المبنيّات ، وفي المرفوع من المعربات ـ فالمضموم مثل : (من قبلُ ومن بعدُ) ـ والمرفوع مثل : (اللهُ الصمدُ) .

ولا يكون الإشمام في الجر والنصب ، وعلل ابن يعيش سبب ذلك فقال : « لأن الكسرة من مخرج الياء ، ومخرج الياء من داخل الفم من ظهر اللسان إلى ما حاذاه من الحنك من غير اطباق[٤] بنفّاج[٤] الحنك عن ظهر اللسان ، ولأجل تلك الفجوة ، لان صوتها ـ وذلك أمر باطن لا يظهر للعيان . وكذلك الفتح لأنه من الألف ، والألف من الحلق ، فمما للاشمام إليهما سبيل »[٥] .

---

(١) سبك المنظوم ق ٨٥ ، وتسهيل الفوائد ص ٣٢٩ .

(٢) شرح ابن عقيل على الألفية جـ ٢/٥١٢ .

(٣) همع الهوامع للسيوطي جـ ٢/ ٢٠٧ .

(٤) أي ليست من الخلف فهي أمامية .

(٥) شرح المفصّل لابن يعيش جـ ٩ / ٦٧ .

وكان للإشمام علامة خطية ، وهي نقطة فوق الحرف ، ورسمها سيبويه هكذا « هذا خالدْ » (١).

وتحدث الدكتور إبراهيم أنيس عن ظاهرة الاشمام والروم فذكر في البداية أن الإشمام والروم من الأمور التي اشترك فيها القرّاء والنحاة في طريقة الوقف . ثم تناول بالشرح كيفية الوقف بالاشمام والروم ، فذكر أن الاشمام « يهدف مع الوقف بالسكون إلى الرمز إلى الحركة بالشفتين . فإذا قرأ المتعلم قوله تعالى (رب إني لما أنزلت إليّ من خير فقير) (٢) وقف على كلمة « فقير » بما يسمى بالسكون مع استدارة الشفتين ، ليرمز إلى أن الكلمة في حالة الوصل مشكلة بالضم . فالحركة هنا لا تُسمع بل تُرى ، ولذلك اشترطوا في مثل هذا الوقف أن يكون هناك معلّم بصير يرى بعينيه صحة مثل هذا الوقف » (٣).

ويعلل الدكتور أنيس تخصيص الإشمام بالضم دون الحركات الأخرى بقوله: « لوضوح شكل الشفتين مع الضم ، في رأيهم على الأقل . غير أنا نعرف من الدراسة الصوتية أن للشفتين شكلاً خاصًا مع كل حركة ، وكان من الممكن أن يرمز بوساطة الشفتين للكسر وللفتح أيضًا ، ولكن القرّاء لم يعنوا إلا بالضم »(٤) .

أمّا الرَّوْم ـ وهو أحد أوجه الوقف ـ « فهو اختلاس الحركة وتقصير زمن النطق بحيث نسمع ويدركها أصحاب السمع في زمن أقلّ مما تتطّلبه الحركة

---

(١) الكتاب جـ ٤ /١٦٩ .

(٢) سورة القصص ، آية ٢٤ . والقول بأن الاشمام لا يظهر للعيان هذه العلة الحقيقية وهي أن الاشمام يدرك بالشفاه وهذا واضح مع الضم (لأن فيه ضم الشفاه) أمّا الكسرة والفتحة فوضع الشفاه فيهما أقل وضوحًا من وضعهما مع الضمة .

(٣) من أسرار اللغة ص ٢٢٢ .

(٤) نفس المصدر .

العادية . فالفرق بين الحركة في الروم والحركة العادية فرق كمية لا أكثر ولا أقلّ . وعلى هذا يكون هناك ثلاثة أنواع من الحركة : أقصرها حركة الروم ، يليها الحركة المألوفة لنا ، يليها ألف المدّ ، أو واو المد أو ياء المد . فالفتحة في الروم أقصر الفتحات فإذا زدنا زمن النطق بها نشأت تلك الفتحة العادية المعروفة لنا ، فإذا زدنا مرة أخرى من زمن النطق نشأت ألف المد »(١).

ويختتم الدكتور أنيس كلامه بالإشارة إلى أن « الوقف بهاتين الطريقتين لايعدو أن يكون وسيلة تعليمية الغرض منها هدى الناشئين من المتعلمين إلى معرفة حركة آخر الكلمة رغم الوقف عليها ، فهو وقف بما يشبه الوصل...»(٢).

رابعًا - الوقف بالتضعيف :

جاء في (شرح الكافية) : « التضعيف : هو تشديد الحرف الذي يوقف عليه بأن تضاعف هذا الحرف الموقوف عليه نحو « هذا جَعْفَرّ »(٣) .

والوقف والتضعيف أقوى من غيره ، أي من الوقف بالروم والاشمام والسكون ، لأن الوقف زاد حرفًا ، فكأنه بين الوقف بحرف ، بخلاف الرَّوْم فإنه بينه بحركة ضعيفة ، والاشمام بينه بإشارة ، والحرف في التضعيف أقوى وآكد في البيان من الإشارة ، « ولا شك أن المقصود بالروم والاشمام والتضعيف - بيان أن الحرف الذي وقف عليه كان متحركًا في الوصل بحركة إعرابية أو بنائية فمن أشم نبّه عليه بهيئة الشفتين ، ومن وقف بالروم نبّه عليه بهذا الصوت الخفي ، ومن وقف بالتضعيف كان أشدّ قوة في التنبيه ممن رام وممن أشم »(٤). وللوقف بالتضعيف شروط ثلاثة ذكرها ابن مالك :

(١) المرجع نفسه .
(٢) المرجع نفسه ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .
(٣) الوافية في شرح الكافية ص ٣٢٠ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٩٧٣ .
(٤) اللهجات العربية في التراث - للدكتور أحمد الجندي ص ٣٨٠ .

(أ) - ألا يكون الحرف الذي يوقف عليه همزة كخطأ[١] ، ويعلل الدكتور أحمد الجندي السبب بقوله « لأن تضعيف الهمزة غير جائز ، ولم يرد عن العرب إلاّ إذا كانت عينًا نحو : سأل أو لعل تضعيف الهمزة يحتاج إلى جهد عضلي أكثر فهو ثقيل » [٢].

(ب) - أن يكون صحيحًا - إذ يستثقل تضعيف حرف العلة لثقله بنفسه ، فإذا ضعّف ازداد ثقلاً ، والوقف موضع استراحة[٣] . وحرف العلة هنا يبدو أنه يعني به ما يسمّى بالحركات الطوال الياء في القاضي والواو في يدعو والألف في رمى .

(جـ) - أن يكون الحرف الذي قبل آخر الكلمة متحركًا - كالجَمل فتقول: الجَمَلّ ، بتشديد اللام ، فإن كان ماقبل الأخير ساكنًا امتنع التضعيف كالحِمْل وعلامة الوقف بالتضعيف - كما روى سيبويه عن الخليل - هو هذا الرمز (ش) فوق الحرف نحو « هذا خالدْ ش » « وهو يجعلْ ش » [٤].

ولعل ذلك الرمز مأخوذ من أول حرف من كلمة شديد ، إذ التضعيف فيه شدّة[٥] والوقف بالتضعيف نسبه ابن هشام لبني سعد ، فقال - وهو يعدّد أوجه الوقف - « والرابع : أن تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه نحو : « هذا خالدّْ » و « هو يَجْعَلّْ » وهو لغة سعديّة »[٦] .

ويحدد الدكتور إبراهيم أنيس سعدا تلك - بسعد بن بكر ، وهم من قيس عيلان [٧]. وذكر في مكان آخر ان ظاهرة الوقف بالتشديد كانت شائعة في تميم، كقولهم : « هذا خالدّ » [٨].

---

(١) شرح عمدة الحافظ ص ٩٧٣ .
(٢) اللهجات العربية في التراث ص ٣٨٠ .
(٣) المرجع نفسه ص ٣٨١ .
(٤) الكتاب جـ ٤ / ١٦٩ .
(٥) اللهجات العربية في التراث ص ٣٨٠ .
(٦) أوضح المسالك - لابن هشام جـ ٤ / ٣٤٥ .
(٧) جمهرة أنساب العرب لابن حزم ص ٢٦٥ ، وخصائص لغة تميم ص ١٤٧ - ١٤٨ .
(٨) من أسرار اللغة ص ٢٢٤ .

خامسًا ـ الوقف بالنقـــل :

والنقل : تحويل الحركة من الحرف الأخير للكلمة إلى الساكن قبله[1]، ومثّل له ابن مالك بقول الراجز[2] :

عجبتُ والدهر كثير عَجَبُهْ   مِنْ عَنْزِيّ سبنّي لم أضْرِبُهْ

أراد لم أضْرِبْهُ ، فنقل ضمة الهاء إلى الباء .

وللوقف بالنقل شروط منها[3] :

(١) أن يكون ما قبل الآخر ساكنًا .

(٢) أن يكون الحرف الأخير الذي يتنقل حركته صحيحًا .

(٣) ألا تكون الحركة المنقولة فتحة ـ هذا عند البصريين ، أما الكوفيون فيرون النقل سواء كانت الحركة فتحة ، أو ضمة ، أو كسرة .

(٤) ألا يؤدي النقل إلى بناء معدوم النظير في العربية .

والوقف بالنقل عزاه ابن مالك إلى بعض تميم فقال : « وعدم النظير في النقل من الهمزة مغتفر لثقل الهمزة إلاّ عند بعض تميم فيفرون منه إلى تحريك الساكن بحركة الفاء اتباعًا ، مثل : هذا رِدِء ـ بكسرتين، ومررت بِبُطُءْ ـ بضمتين » [4]، وهذا الذي أورده ابن مالك لا يدل بالضرورة على ادّعائه لأنّ النّص يشير إلى ما إذا كان الصوت الأخير همزة .

---

(١) شرح عمدة الحافظ ص ٩٧٤ .

(٢) البيت لزياد الأعجم ، وهو في كتاب سيبويه جـ ٤ / ١٨٠ ، وعنزى : نسبة إلى قبيلة عنزة : بفتح العين والنون – وهم عنزة بن أسد بن ربيعة .

(٣) سبك المنظوم ق ٨٥ ، وتسهيل الفوائد ص ٣٢٩ .

(٤) شرح عمدة الحافظ ص ٩٧٥ – ٩٧٦ ، وانظر : شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري جـ ٢ / ٣٤٢ .



الفصل الثالث

البنيـــــة

(بنية الكلمة الواحدة)



من المباحث اللغوية التي تناولها ابن مالك ما يدخل في بنية الكلمة مع اتحاد الدلالـة . ومن تلك المباحث :

١ ـ المد والقصر :

آفرد ابن مالك القسم الثاني من كتـابه « تحفة المودود في المقصور والممدود » للألفاظ المقصورة والممدودة المتّحدة المعنى ، وعقد له عدة أبواب من ذلك قوله : « باب ما يكسر فيقصر ويمد » ومن أمثلة هذا الباب : « الشِرَى والشِّـرَاء » (١) وقوله : بـاب ما يكسر فـيقـصر ويفـتح ، ومن أمثلتـه : سِـوَى الشيء وسَـواؤه : غيره »(٢) وقوله في باب ما يكسر فيقصر ويمد : « الزِّنـى لغة في الزِّنـا »(٣) .

في هذه الأمـثلة نلحظ تغيّـر بنية الكـلمة مع بقـاء دلالتهـا ثابتـة والبنيتـان صحيحتان . وهذا النوع من الأبنية يمكن أن ينتمي إلى أكثر من لهجة من لهجات العرب . وقد أشار ابن مالك نفســه ـ أحيانًا ـ إلى ذلك ، ولكنه لم يرجع كل صيغة إلى أهلهـا . فنقـول مثـلاً « الزّنى : لغـة في الزّناء » (٤) ويكتفى بـهذا . وهي في الواقع لغة أهل الحجاز . قال اللحياني : الزِّنى : مقصور لغة أهل الحجاز ... والزِّناء ممدود لغة بني تميم (٥) ، قال الفرزدق (٦) :

---

(١) ورقة ١٩ / ب .

(٢) ورقة ١٨ / أ.

(٣) ورقة ١٩ / ب .

(٤) المرجع نفسه .

(٥) لسان العرب (زنى) جـ ١٩ / ٧٩ ، وخصائص لغة تميم ص ١٩٩ .

(٦) ديوان الفـرزدق ص ١٨٧ . والمد والقـصر هـنا له صلة بما سـبق أن أوردناه في بـحث المقـصـور والمـد ص٢٠٩ ولكن الفرق أن هناك أصواتًا وهنا بنية .

أبا حاضر مَنْ بزْن يُعــرَف زنــاؤه

ومن يشرَب الخُرْطوم [1] يصبح مسكرا

والفرزدق شاعر تميمي [2] .

ويقول ابن مـالك : « الشِّـرَى والشِّراء [3] بمعنى » ويزيد ابن الاعـرابي على ذلك فيـقول : « الشِّـراء : ممدود ، ويقـصر فيـقال : الشِّـرَى ، ثم قـال : أهل نجد يقصرونه ، وأهل تهامة يمدّونه » [4] .

ويقول صاحبــنا : « السَّـداء والسَّـدَى : البلح [5] . ويذكر ابن منظور أن « السَّــداء : ممدود ، ويقصر ، فيقـال : السَّـدى – ثم يقول : أهل نجد يقصرونه ، وأهل تهامة يمدّونه » [6] .

ومن ذلك كذلك قـول ابن مالك : « مـلْطَـى ومـلْطَـاء : القـشرة الرقيـقة التي بين عظم الرأس ولحـمه » [7] وذكر الفيـّومي في المصبـاح أن « الـمِـلْطَـاء ـ بكسر الميم وبالمد في لغة الحجاز ، وبالألف في لغة غيرهم » [8] .

وجـاء القـصـر والمدّ منسـوبًا إلى تميم والحـجاز في قـول ابن مـالك «أولـى: جمـع ذا [9] وبنـو تميم يقصرونه ، والحجازيون يمدّونــه فيقولون : أولاء » [10] .

(١) الخرطوم : من أسماء الخمر .

(٢) خزانة الأدب جـ ١ / ٢١٧ وما بعدها ، وخصائص لغة تميم ص ١٩٩ .

(٣) ورقة ١٧ / أ .

(٤) لسان العرب (شرى) جـ ١٩ / ١٥٨ .

(٥) ورقة ٧ / ب .

(٦) لسان العرب (سدى) جـ ١٩ / ٩٨ .

(٧) تحفة المودود في المقصور والممدود الورقة ١٩ / ب .

(٨) المصباح المنير – للفيومي جـ ٢ / ٢١٦ .

(٩) سقطت الهـاء من اسم الإشارة « هذا » لأنها ليـست منه ، وإنما هي حرف جيء به لتنبيـه المخاطب على المشار إليه . انظر مثلاً : همع الهوامع جـ١/٧٦.

(١٠) تحفة المودود في المقصور والممدود الورقة ١٩ / ب .

ويؤيد ما ذكره ابن مالك قول الأشموني في شرحه على الألفية : « أولى : المدّ فيه أولى من القصر لأنه لغة أهل الحجاز والقصر : لغة تميم »[1] .

وزاد خالد الأزهري في التصريح بأن صيغة القصر لأهل نجد من بني تميم وقيس وربيعة وأسد ، وحكى ذلك عن الفرّاء في لغات القرآن [2] ، ولم يخصّه بتميم وحدها كما خصّها ابن مالك والأشموني ، وذكر السيوطي ما جاء في هذا الجمع (الاشاري) من لغات ممثلاً بأولاء ، وألاّك بالتشديد ، واوليك ، وأولالك بالقصر ، وأولاء بالمد في لغة أهل الحجاز ، والقصر عند تميم ... »[3] .

٢ ـ فَعَلَ وأَفْعَلُ :

لما كانت أبنية الأسماء والأفعال هي مادة التصريف والاشتقاق ، فقد ظفرت هذه الأبنية باهتمام علماء اللغة ، وألف في هذه الأبنية جلّة من العلماء، وكان للأفعال نصيب وافر من هذه الدراسات . وقد ظهرت عناية اللغويين والصرفيين بأبنية الأفعال ودلالتها منذ زمن مبكر ، فألفوا فيها الرسائل الصغيرة والكتب ، وكان بعض هذه الكتب يعالج صيغتي « فَعَل وأَفْعل » حين يتفق معناهما أو يختلف ، أو لا يرد عن العرب إلاّ إحداهما »[4] . ومن تلك الكتب « الغريب المصنّف » لأبي عبيد القاسم بن سلاّم (ت ٢٢٤ هـ) فقد تكلم عن «فَعَلَ وأَفْعل » في بعض فصوله حين يتفق معناهما وحين يختلف[5] .

ولابن مالك مشاركة في هذا الجانب ، فقد ألف كتابه المسمّى: « ثلاثيات الأفعال » وقال في أوله : « هذا كتاب أذكر فيه ـ إن شاء الله ـ ما تيسّر من ثلاثيات الأفعال المقول فيها : « فَعَل وأَفْعل » بمعنى واحد » [6].

---

(١) شرح الأشموني على الألفية جـ ١ / ٩٩ - ١٠٠ .

(٢) شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري جـ١ / ١٢٧ .

(٣) همع الهوامع جـ١ / ٧٥ .

(٤) المعجم العربي : نشأته وتطوره جـ ١ / ١٨٠ .

(٥) الغريب المصنّف لأبي عبيد ق ١٢٧ / ب .

(٦) ثلاثيات الأفعال ص ٢ .

وقد رتبه ـ كما أشرت سابقًا ـ على حروف المعجم ، فبدأ بما أوله همزة ، وختمه بما أوله ياء .

فمما أوله جيم : « جبرت وأجبرت : أكرهت » [١].

ومما أوله حاء : « حزنه الأمر وأحزنه : أشجاه »[٢] ، ومن الأمثلة على ما أوله فاء « فتن وأفتن » [٣].

وقد علل أحد المحدثين اتحاد الدلالة فيما ذكرنا من الأمثلة التي اختلفت صيغها بأنها وليدة التطور الصوتي ، يقول الدكتور إبراهيم أنيس « أما هذه الكلمات التي اختلفت صيغها ومع هذا اتّحدت معانيها كأحزنه وحزنه ، ... فهذه وليدة التطور الصوتي ، ولعل من بين عوامل التطور الصوتي هنا ما يمكن إرجاعه إلى الأميّة وإلى العناية باللفظ ، تلك العناية التي يترتب عليها كثرة الشيوع ... » [٤] على أننا يمكن أن نرجع هذا الاختلاف في الصيغة إلى تعدد اللهجات فجمع الرواة واللغويون المادة دون أن يحددوا نسبتها إلى قبيلة بعينها ، لأنه من المستبعد أن تنطق القبيلة الواحدة بكلمة على صورتين مع بقاء دلالة الكلمة ثابتة وآية ذلك ما جاء في لسان العرب : « حزنه وأحزنه » قال ابن منظور : حزنه لغة قريش ، وأحزنه لغة تميم »[٥] .

وقال اللحياني : يقال : أجْبَرْت فلانا على كذا ... وهو كلام عامة العرب : أي أكرهته عليه ، وتميم تقول : جَبَرْته على الأمر [٦] . وقال الأزهري :

---

(١) المرجع نفسه ص ٧ .

(٢) نفسه ص ١٠ .

(٣) نفسه ص

(٤) دلالة الألفاظ ص ٢١٨ .

(٥) لسان العرب (حزن) جـ ٢٦٦/١٦ .

(٦) تهذيب اللغة (جبر) جـ ١١/ ٦٠ .

« وهي لغة معروفة - يعني جبر - وكثير من الحجازيين يقولونها . وكان الشافعي[(١)] يقول : جَبَّرَه السلطان بغير ألف ، وهو حجازي فصيح »[(٢)] .

وقال ابن منظور : فتن ، لغة بني تميم ، وأفتن لغة أهل الحجاز[(٣)] يقول ابن مالك : « هلكه بمعنى أهلكه »[(٤)] ويقول أبو عبيد: « تميم تقول : هلكه يهلِكه ، بمعنى أهلكه »[(٥)] .

وقال ابن سيده : « ان تميمًا تستعمل الفعل « هلك » فيقولون : «هلكته» بينما غيرهم يقول : « أهلكته » بالهمزة »[(٦)] .

مما تقدم نرى أن القبائل العربية لم تتفق أحيانًا على استعمال صيغتي (فعل وأفعل) بمعنى واحد في القبيلة الواحدة ، وإنما آثرت بعض القبائل (فعل) وبعضها (أفعل) .

يقول عبدالله بن جعفر بن درستويه (ت ٣٤٧ هـ) : « لا يكون فعل وأفعل بمعنى واحد ، كما لم يكونا على بناء واحد ، إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين ، فأما من لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد ، كما يظن كثير من النحويين واللغويين ، وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها ، وما في نفوسها من معانيها المختلفة ، وعلى ما جرت به عاداتها وتعارفها . ولم يعرف السامعون تلك العلّة فيه والفروق فظنّوا أنهما بمعنى واحد ، وتأوّلوا على العرب هذا التأويل من ذات أنفسهم فإن كانوا قد صدقوا في رواية ذلك عن العرب ، فقد أخطأوا عليهم في تأويلهم ما لا يجوز في الحكمة »[(٧)] .

---

(١) هو محمد بن إدريس بن العباس ، أحد الأئمة عند أهل السنة ، توفي بمصر سنة ٢٠٤ هـ .

(٢) تهذيب اللغة (جبر) جـ ١١ / ٦٠ .

(٣) لسان العرب (فتن) جـ ١٧ / ١٩٤ .

(٤) ثلاثيات الأفعال ص ٨ .

(٥) الغريب المصنّف ق ١٢٩ / أ .

(٦) المخصص جـ ٦ / ١٢٧ .

(٧) تصحيح الفصيح لابن درستويه جـ ١ / ١٦٥ - ١٦٦ .

ويضيف ابن درستويه قائلاً : « وليس يجيء شيء من هذا الباب ـ أي فعل وأفعل ـ إلاّ على لغتين متباينتين ، كما بينا . أو يكون على معنيين مختلفين »[١] .

٣ - المثلّث المتّحد المَعْنَى :

ومن الموضوعات التي تدخل في بنية الكلمة الواحدة تختلف صورها مع اتحاد دلالتها : باب المثلّث المتفق المعنى ، وقد عقد له ابن مالك أربعة فصول :

الأول : ما ثلّثت فاؤه [٢] نحو : أُسّ الدهر ـ بضم الهمزة وفتحها وكسرها ـ قدمه . ونحو : السُّقْط : ـ بضم السين وفتحها وكسرها ـ المولود قبل تمامه .

الثاني : ما ثلّثت عينه من الأسماء[٣] مثل : المأرَبه : ـ بضم الراء وفتحها وكسرها ـ الحاجة . ومثل : المهلُكة: ـ بضم اللام وفتحها وكسرها ـ إحدى المهالك .

الثالث : ما ثلّثت عينه من الأفعال [٤] نحو : أجُن الماء : - بضم الجيم وفتحها وكسرها ـ : تغيّر طعمه ولونه .

الرابع : ما ثلّثت فاؤه ولامه[٥] نحو : أَصْبَع : بفتح الهمزة والباء ، وأَصْبِع : بفتح الهمزة وكسر الباء ، وأُصْبُع : بضم الهمزة والباء وأُصْبَع : بضم الهمزة وفتح الباء ، وإِصْبِع : بكسر الهمزة والباء .

ويبدو أن هذه الصور المختلفة للكلمة الواحدة جاءت نتيجة تعدد اللهجات التي جمع مادتها الرواة دون أن ينسبوها ـ أحيانًا ـ إلى أهلها ، إذ أنه من المستبعد أن

---

(١) المصدر نفسه جـ ١ / ١٦٦ .

(٢) اكمال الاعلام بتثليث الكلام ص ٧ .

(٣) نفسه ص ٨ .

(٤) نفسه ص ٩ .

(٥) اكمال الاعلام بتثليث الكلام ص ١٠ .

تنطق القبيلة الواحدة بلفظة على ثلاث صور مع الإبقاء على دلالتها ثابتة ، لأن ذلك يسبب ولا شك اضطرابًا في الفهم ، والإبانة عن مقاصد الكلام .

وقد تناول الدكتور إبراهيم أنيس قضيّة اختلاف الدلالة المعنوية والبنية في اللهجات بالبحث والمناقشة ، فذكر أن هناك صورًا مختلفة للكلمة الواحدة رويت على أنها كلها صحيحة جائزة ، في حين أنه من السهل اليسير الحكم على تلك الصور بأنها تنتمي إلى أكثر من لهجة من لهجات العرب »(١) .

ومن الأمثلة التي أوردها كلمة « أصبع » فأشار إلى ما فيها من صور مختلفة ذكرتها منذ قليل وعزا هذه الصور إلى كونها لهجات لبعض القبائل كما تشك في بعض هذه الصور اللهجية . وذكر أنها من اختراع الرواة أمثال : (إِصبُع) - بكسر الهمزة وضم الباء - و (أُصبِع) - بضم الهمزة وكسر الباء - وعلل ذلك بقوله : « لأن الانتقال من كسر إلى ضم أو العكس مما كانت العرب تنفر منه بصفة عامة »(٢) .

أما بقية الصور اللهجية لتلك الكلمة فأرجعها إلى ثلاثة أنواع من القبائل : قوم يؤثرون البدء بالهمزة مفتوحة ، ولكنهم يختلفون في حركة الباء فبعضهم يؤثرون ضمها ، والآخرون يؤثرون كسرها ، فقبيلة كانت تقول : «أَصْبُع» وأخرى كانت تقول : « أَصْبِع » ، ثم تطورت لهجة كل منهما إلى «أَصْبَع» للانسجام بين الحركات في الكلمة (٣).

والنوع الثاني من القبائل كانت تؤثر البدء بالهمزة مكسورة ، ولهجة هذه القبائل كانت « إِصبَع » ، ثم تطورت إلى « إِصبِع » للانسجام بين الحركات أيضًا »(٤) .

(١) في اللهجات العربية ص ١٥٩ .

(٢) المرجع نفسه .

(٣) في اللهجات العربية ص ١٥٩ .

(٤) نفسه .

أمّـا النوع الأخير مـن القبائل فيرى الدكـتور أنيس أنها آثرت ـ فيـما يظهر ـ ضمّ الهمزة فجاءت لهجـاتها « أُصبَـع » ، ثم تطـورت لانسجام الحركات إلى « أُصبُـع » [1].

* * *

وإذا كان ابن مالك قد أورد هذه الألفاظ التي ثبتت وحدة دلالتها مع تغيّـر حركـات فاء الكلمـة أو عينها ، أو فـائها رلامـها معًـا على أنها كلهـا صحيـحة جائزة فقد أشارت بعض معاجم اللغة إلى ما في هذه الألفاظ من لغات ونَـسَـبـتْـها ـ أحيانًا ـ إلى أهلها .

ومن الأمثلة أيضًا (مَـدْيـة) [2] : (بفتح الميم وضمّـها وكسرها) بمعنى سكيـنة . قـال ابن منظور : « والمُدْيـة والمِدْيَة : الشَّـفْـرة والجـمع مِـدى ومُـدى ومُـدْيات . وقوم يقولون : مُـدْيـة ، فإذا جمعوا كسروا ، وآخرون يقولون : مِـدْيـة فإذا جمعوا ضمّـوا ... والمَـدْيـة : بفتح الميم لغة فيها ثالثة » [3] .

وفي المصـباح المنيـر : « ... وبنو قشير [4] تقـول : مِـدْيــة : بكسـر الميم ، والجمع (مِـدى) بالكسر مثل : سِــدْرة وسِــدر » [5] .

ومن الأمـثلة أيـضًـا : « الرَّبْـوة [6] : المكان المرتفع (بـفـتح الراء وضـمّـها وكـسـرها) قـال الفـيّـومي : « الربوة : المكـان المرتفع ، بضم الراء وهو الأكـثـر ، والفتح لغة بني تميم ، والكسر لغة » [7].

---

(١) نفسه ص ١٦٠ .

(٢) اكمال الاعلام بتثليث الكلام ص ٨ .

(٣) لسان العرب (مدى) جـ ٢٠ / ١٤١ .

(٤) قبيلة من قيس .

(٥) المصباح المنير جـ ٢ / ٢٣١ .

(٦) اكمال الاعلام بتثليث الكلام ص ٧ .

(٧) المصباح المنير جـ ١ / ٢٣٣ .

ومن الأمثلة « المهلكة »[1]: إحدى المهالك (بضم اللام وفتحها وكسرها) قال ابن منظور : المهلُكة والمهلَكة والمهلِكة ، كل ذلك عند أبي بكر لغات مختلطة ... »[2] .

ومن الأفعال التي جاءت مثلثة العين « أجَـُـن »[3] (بضم الجيم وفتحها وكسرها) قال أبو عثمان السرقسطي : « أجَن الماء : تغيّر غير أنه يُشرب ، وأجِن - بكسر الجيم - لغة »[4] .

وقال ابن منظور : « أجن الماء ، تغير طعمه ولونه ... وأجُِن : بضم الجيم عن ثعلب ... »[5] .

وجاءت بعض الكلمات مثلثة الفاء واللام مثل « أصبع » [6] التي تحدثنا عنها منذ قليل ، وقد ذكر ابن السكيت ما في هذه اللفظة من صور مختلفة ثم قال: « إِصْبَع - أي بكسر الهمزة وفتح الباء - وهذه اللغة الفصيحة » [7] وقال صاحب اللسان : « الأصبع : واحدة الأصابع تُذكر وتُؤنث وفيه لغات .. » [8] ثم سرد الصور المختلفة التي أشرنا من قبل إليها .

---

1) اكمال الاعلام بتثليث الكلام ص ٩ .
(٢) لسان العرب (هلك) جـ ١٢ / ٢٩٤ .
(٣) اكمال الاعلام بتثليث الكلام ص ٩ .
(٤) كتاب الأفعال - للسرقسطي جـ١ / ١٠٤ .
(٥) لسان العرب (أجن) جـ ١٦ / ١٤٥ .
(٦) اكمال الاعلام بتثليث الكلام ص ١٠ .
(٧) اصلاح المنطق ص ١٧٤ .
(٨) لسان العرب (صبع) جـ ١٠ / ٥٩ .



الفصل الرابع

الدلالة (المعنى)



الدلالة (المعنى) [1] : هي ما يتضمنه اللفظ من معنى ، فدلالة أي لفظ هي ما يوحيه هذا اللفظ في الذهن من معنى مدرك أو مُحَسّ .

والبحث في الدلالة أصيل بين علوم اللغة ، وقد خطا به الأصوليين خطوات موفقة كل التوفيق ، ثم جاء المحدثون من علماء هذا الفن فنحوا به مناحي بعضها جديد ، فوضعت فيه النظريات العديدة ، فألفت فيه الكتب والمعجمات . ولقد عالج علماء اللغة العرب كثيرًا من المسائل المتصلة بمعاني الألفاظ ، وكان أول عملهم في هذا المجال تلك الرسائل التي جمع فيها رواة اللغة الألفاظ التي ترجع إلى موضوع واحد كالإبل والخيل والنبات والشجر والمطر .

ليس هذا العمل إلا تصنيفًا للكلمات بحسب الموضوعات والمعاني لكن كان بداية موفقة ، انتهت إلى المعجمات الكبرى الجامعة التي رتّبت تارة على أساس معاني الألفاظ كالمخصص لابن سيده ، وفقه اللغة للثعالبي وغيرهما وأخرى على أساس المواد اللغوية .

ومن المفهومات القديمة قولهم في الدلالة :

اللغة تتألف من ألفاظ ، والألفاظ تقسم باعتبار الدلالة إلى ذات (مطلقة) وهي التي تصح الدلالة بواحدة منها على أيّ موجود حسيّاً كان أو معنويًا ، وتشتمل على الضمائر ، وأسماء الإشارة ، واسم الموصول ، وإلى ذات دلالة (مانعة) أي لا يمكن الدلالة بأحدها إلا على قسم من الموجودات أو على نوع واحد من المعنى... والألفاظ المانعة تقسم إلى (دالة على معنى نفسها) وتنحصر في الفعل ، والاسم ومشتقاتهما و (دالة على معنى في غيرها) وهي الحروف وماشابهها[2] .

---

(١) يفضل بعض الدارسين المصطلح « المعنى » لأن في الدلالة سمة منطقية .

(١) الفلسفة اللغوية – لجرجي زيدان ص ٥٥ ومن المراجع الحديثة في الدرس الدلالي ، دور الكلمة في اللغة لاستيفن أولمان ، ترجمة د . كمال بشر ، ودلالة الألفاظ للدكتور إبراهيم أنيس .

والحق أن أية لغة إنسانية يعسر إحصاء مفرداتها إحصاء دقيقًا فهناك كلمات مهملة دخلت في زوايا النسيان ، ولا قيمة للفظ لم يجر به الاستعمال واللفظ الذي تلمس دلالته ويعرف الفرق بينه وبين دلالته من التناسب هو اللفظ الذي جرى به الاستعمال حتى عرف به . يقول الدكتور صبحي الصالح « وإن علينا – حين نفهم دلالة الألفاظ على هذه الصورة – أن نفرق بين القيمة التعبيرية الذاتية ، وبين القيمة المكتسبة . وأفضل طريقة لمعرفة الفرق بين القيمة الذاتية والقيمة المكتسبة للفظ ما ، تتمثل في تقصيّ الخطوات المنسية التي مرّ بها هذا اللفظ حتى شاع بمعنى خاص ودلالة معبّرة ... »(١) .

وهناك ناحية أخرى مهمة ، وهي أن الكلمة توجد في كل مرة تستعمل فيها في جو يحدد معناها تحديداً مؤقتًا . « والسياق هو الذي يفرض دلالة واحدة بعينها على الكلمة ، بالرغم من المعاني المتنوّعة التي يمكن أن تدلّ عليها. ويخلص السّياق الكلمة من الدلالات الماضية التي تدعها الذاكرة تتراكم عليها ، ويخلق لها دلالة حضورية . والكلمة بكل معانيها الكامنة توجد في الذّهن مستقلة عن استعمالاتها المختلفة التي تشكّل بحسب الظروف الداعية لخروجها »(٢) .

ومن المعلوم أن قسمًا كبيرًا من ألفاظ اللغة ، ولا سيما الأفعال مما يستعمل للدلالتين الحسين والمعنوية على السواء ، فلا يخلو أن تكون إحدى هاتين الدلالتين أصلية حقيقية ، والأخرى فرعية مجازية . ويقول جرجي زيدان : « وعندي أن الدلالة الحسية هي الأصل ، والمعنوية الفرع حملت مجازًا لتشابه في الصور الذهنية ، لأن المحسوسات أول ما لفت (استرعى) انتباه الإنسان » (٣).

---

(١) دراسات في فقه اللغة – للدكتور صبحي الصالح ص ١٦٩ (بتصرف) .

(٢) الأضداد في اللغة – للأستاذ محمد حسين آل ياسين ص ٥٧ .

(٣) الفلسفة اللغوية ص ١٢٧ .

فمثلاً قولنا : « فَصلَ : قد نقصد بهد الدلالة الحسية نحو : فصل زيد الشيء : أي قطعه وأبانه. أو المعنوية نحو : فصل الحكم الخصومات ، أي قطعه »[1] .

وعندما تفقد بعض الألفاظ دلالتها الحسية تكون قد تطورت فيها إلى المعنوية مثل : « قضى » بمعنى حكم والأصل فيها القطع الحسيّ ، وهو من مادة (قضّ) ، ومن الألفاظ : (عقل) وفيه يقول ابن فارس : « العَقْل : الحابس عن ذَميم القول والفعل . قال الخليل : العَقْل : نقيض الجهل . يقال عَقَل يعقل عَقْلاً ، إذا عَرَفَ ما كان يجهله قبل ، أو انزجر عمّا كان يفعله ... ورجل عَقُول : إذا كان حَسَنَ الفهم وافر العقل [2] . وقد اقتصرت على وجه من وجوه المعاني وهو خاص بالألفاظ لأنه ألصق بموضوعي وهو آراء ابن مالك في معاني الألفاظ لا الجمل والعبارات [3].

ومادة الدلالة التي سأعرض لها في هذا الفصل ينتظمها مظهران :

الأول : اتفاق اللفظ مع اختلاف المعنى ، ويندرج تحت هذا :

المثلث المختلف الدلالة ، وهي الألفاظ التي وردت على ثلاث حركات وتباينت معانيها .

والثاني : دلالة أكثر من كلمة على معنى واحد ، ويندرج تحت هذا الترادف :

---

(١) المرجع نفسه .

(٢) مقاييس اللغة لابن فارس جـ ٤ / ٦٩ وما بعدها ، وانظر : الفلسفة اللغوية ص ١٢٧ .

(٣) ولمعرفة شيء عن تعريف الدلالة (المعنى) عند المحدثين انظر : دور الكلمة في اللغة ودلالة الألفاظ (مرجعان سابقان) .

المثلث بنوعيه : المتحد الدلالة والمختلفها ، قد اهتم به كثير من اللغويين القدامى ، كما اهتم العلماء أيضًا بالترادف على خلاف بينهم في جواز وقوعه في اللغة وعدمه [(١)].

أولاً - المثلث المختلف الدلالة :

وهو الكلمات التي إذا تغير أحد أصواتها : تغيّرت دلالتها مثل : (القُسْط) بالضم :عود يتبخرّ به ، و (القَسْط): بالفتح : الجوْر و (القِسْط) بالكسر : العدل[(٢)] .

فكلمة (القسط) اتفقت أصواتها وصيغتها في الصور الثلاث إلا في حركة الفاء فترتّب على ذلك تغيّر معناها ، ومثل هذا في العربية كثير يقول الأستاذ محمد المبارك : « وفي العربية ألفاظ تتفق في الحروف والصيغة ولكنها تختلف في بعض حركاتها ، فيتغير معناها تبعًا لذلك كالعِلاقة فهي بالكسر للماديات كعلاقة السيف ، وبالفتح للمعنويات . والسُّحور : بضم السين للفعل ، وبفتحها لما يتسحّر به من الطعام ... وفرّق بعض اللغويين بين (الجَهد) بفتح الجيم ومعناه: الطاقة ، و (الجُهد) بضمها ، ومعناه : المشقّة ... » [(٣)].

ويُرجع الدكتور إبراهيم أنيس أن الكلمات التي اختلفت دلالتها بتغيّر حركة فائها تسير على أصل الوضع فيقول : « وهناك مجموعة من الكتب عني فيها مؤلفوها بصيغ الكلمات ، وبالفروق التي ترجع إلى اختلاف الحركات

---

(١) انظر في بحث الترادف وأقوال العلماء فيه : المزهر : جـ ١ / ٤٠٢ ، ودلالة الألفاظ - للدكتور إبراهيم أنيس ص ٢١٩ ، ومن قضايا اللغة والنحو - للدكتور أحمد مختار عمر ص ١٧ ، ودور الكلمة في اللغة ترجمة د . كمال بشر .

(٢) إكمال الاعلام في تثليث الكلام ص ١٦٠ .

(٣) فقه اللغة وخصائص العربية - للأستاذ محمد المبارك ص ١٨١ .

كمثلثات قطرب ... وكذلك الاعلام بمثلث الكلام لابن مالك ، وهو مثل مثلثات قطرب ... ففي هـذه الكتب اختلفت معاني الكلمات لاختلاف صيغها ، وهذا هـو الأصل في الألفاظ ، ومثلها هنا مثل كل الكلمات التي لكل منها معنى واحد »[1] فكلمة (الفَرْجة) : بفتح الفاء : المرّة من فَرَجَ ، وبكسر الفاء (الفِرْجة) تعنّي : الشَّقّ في أسفل الثوب ، أمّا بضم الفاء (الفُرْجة) فمعناها الفراغ بين الشيئين[2] .

ومثلها : « الفَلّ : بفتح الفاء ، ويراد بها : القوم المنهزمون ، وبكسر الفاء (الفِلّ) : الأرض لا نبات بها . وبضم الفاء (الفُلّ) جمع أفَلّ : وهو السيف الذي في حدّه ثَلْم »[3] .

وإذا كان التغيّر في المثلث المتحد المعنى ـ كما رأينا[4] ـ قد أصاب حركات الكلمة الثلاث (فاء الكلمة وعينها ولامها) وقد قلنا ان هذا ربما رجع إلى تعدد اللهجات – فإن المثلث المختلف المعنى اقتصر على فاء الكلمة ، ولم يجاوزها . ويمكن نسبته إلى قبيلة واحدة يقول الدكتور أحمد الجنابي « أما أن يكون للكلمة شكلان مختلفان باختلاف الحركات مثل: (العَدَس) بفتح الدال: الذي يؤكل، و (العَدْس) : ساكن الدال : بمعنى شدة الوطأ على الأرض ، فيمكن أن تكون ـ في هذه الحالة ـ منسوبة إلى قبيلة واحدة ، لأنه من الضروري أن يختلف شكل

---

(١) دلالة الألفاظ ص ٢١٧ – ٢١٨ .

(٢) إكمال الإعلام في تثليث الكلام ص ١٤٨ .

(٣) نفسه ص ١٥٣ .

(٤) انظر : فصل البنية ص ٢٧٧ .

الكلمة من حيث الحركات باختلاف الدلالة ، المعنوية ، لتظهر الحركة الفرق بين المعنيين أو المعاني إن تعددت تلك المعانـي » (١).

ثانيـًا ـ الـتـّرادف :

١ ـ نظرة اللغويين إليه :

الترادف وهو وجود أكثر من كلمة لمدلول واحد(٢) . كالأسد والليث والضرغام والهزبر والضيغم لحيوان واحد .

وأمثلة الترادف في العربية كثيرة، ويعلل الدكتور إبراهيم أنيس هذه الكثرة بأن الفروق الدقيقة بين معاني بعض الكلمات تنوسيت فأصبحت بهذا مترادفة(٣).

وقد ألف بعض العلماء القدماء ، كتبًا حشدوا فيها بعض الكلمات التي تدلّ على معنى واحد في العربية وعدّوها من الترادف ، وأطلقوا على كتبهم مسمّيات مختلفة . وسنعرض للمؤلفات التي ظهرت قبل ابن مالك ثم نعقبها بالكلام عن كتاب ابن مالك في شيء من الإفاضة والمناقشة .

وان نظرة عامة على هذه المؤلفات ترينا أنها ضمّت بين صفحاتها طائفة كبيرة من الكلمات التي لا تمتّ للترادف بصلة ، وأن أصحابها قد أفرطوا في الاعتزاز بهذه الظاهرة . ومن ناحية أخرى ظهرت طائفة من العلماء ترفض ظاهرة الترادف هذه . ومن هؤلاء أبو عبدالله محمد بن زياد الاعرابي (ت ٢٣١هـ) الذي روى انه قال : « كل حرفين أوقفتهما العرب على معنى واحد ، في كل واحد

---

(١) الدراسات اللغوية والنحوية في مصر منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري للدكتور أحمد نصيف الجنابي ص ٢٢٢ .

(٢) محاضرات في فقه اللغة – لسعادة الدكتور عبد العزيز برهام ص ١٠٣ .

(٣) دلالة الألفاظ – للدكتور إبراهيم أنيس ص ٢١٣ ، وانظر : فقه اللغة وخصائص العربية – للأستاذ محمد المبارك ص ٣١٨ .

منهما ليس معنى في صاحبه ، ربّمـا عرفناه فأخبرنا به ، وربّما غـمض علينا ، فَلِمَ نُـلزِم العربَ جهلَـه » ؟ (١).

وقـال أبو العبـاس أحـمـد بن يحـيى ثعلب (ت٢٩١هـ) ان « مـا يظنّ من المترادفات فهو من المتباينات » (٢).

وقـال أبو علي الفـارسيّ (ت٣٧٧ هـ) : « كنت بمـجلس سـيف الدولة الحمداني بحلب ، وبالحضرة جمـاعة من أهل اللغة ، وفيهم ابن خالويه(٣) ، فقال ابن خـالويه : احـفظ للسيـف خمـسين (٤) اسـمًا ، فـتبـسّـم أبو علي ، وقـال : مـاأحفظ إلاّ اسـمًا واحـدًا وهو السيف . قـال ابن خـالويه : فأين المهنّـد والصـارم وكذا وكذا ؟ فقال أبو علي : هذه صفات » (٥).

وقال أبو الحـسين أحمـد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ) « يسمّـى الشيء الواحد بالأسمـاء المختلفة ، نحـو السيف والمهند والحسام ، والذي نقوله في هذا ان الاسم واحد ، هو السيف ، وما بعده من الألـقاب صفات . ومـذهبنا ان كل صفـة منها فمعناها غير معنى الأخرى » (٦).

ولم يقف ابن فارس عند مـلاحظة الفروق الدقيـقة بين الاسم والوصف ، أو بين اسم وآخـر ، بل كان يرى ان مـعـاني الأحداث التي تفـيـدها الأفعـال تشتـمل كـذلك على فـروق دقيـقـة لا تسـمح بالقول بـالترادف نحـو : « مـضى وذهب ،

---

(١) المزهر جـ ١ / ٣٩٩ وما بعدها .

(٢) المزهر جـ ١ / ٤٠٣ .

(٣) هو الحسين بن أحمد من أئمة اللغة والنحو . توفي سنة ٣٧٠ هـ .

(٤) نقل السيوطي جملة من هذه الأسماء في المزهر جـ ١/ ٤٠٩ .

(٥) المزهر جـ ١ / ٤٠٥ .

(٧) الصاحبي في فقه اللغة – لابن فارس ص ٩٦ .

وانطلق وقعد وجلس ، ورقد ونام وهجع . ففي قعد معنى ليس في جلس وكذلك القول فيما سواه » [1].

وكذلك من المنكرين للترادف أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥ هـ) فقد ألف كتابه (الفروق اللغوية) [2] نادى فيه بأن : « كل اسمين يجريان على معنى من المعاني وعين من الأعيان في لغة واحدة ، فإن كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر ، وإلا لكان الثاني فضلاً لا يحتاج إليه »[3] .

وقد أحسّ أبو هلال بأنه هو وفريق من اللغويين يخالفون إجماع اللغويين على القول بالترادف في العربية ، ولذلك يقول : « ولعل قائلاً يقول : إنّ امتناعك من أن يكون اللفظين المختلفين معنى واحد ، ردّ على جميع أهل اللغة ، لأنهم إذا أرادوا أن يفسّروا اللّب قالوا هو العقل ، أو الجرح قالوا هو الكسب ، والسكب والصب ، وما أشبه ذلك . قلنا : ونحن أيضًا نقول كذلك ، إلاّ أنّا نذهب إلى أن قولنا : اللّبّ وإن كان هو العقل ، فإنه يفيد خلاف ما يفيد قولنا : العقل »[4] .

ولتوضيح ما ذهب إليه أبو هلال العسكري نورد بعض الأمثلة المأخوذة من كتابه يقول أبو هلال العسكري في الفرق بين الريبة والتهمة ان : « الريبة هي الخصة من المكروه تظن بالانسان فيشكّ معها في صلاحه ، والتهمة : الخصلة من المكروه تظنّ بالانسان أو تُقال فيه » [5].

ويقول في الفرق بين الحُبّ والودّ أن : « الحبّ يكون فيما يوجبه ميل الطباع والحكمة جميعًا ، والودّ من جهة ميل الطباع فقط » [6].

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) طبع بالقاهرة سنة ١٩٥٣م .

(٣) الفروق اللغوية – لأبي هلال العسكري ص ١٣ .

(٤) المصدر نفسه ص ١٦ .

(٥) المصدر نفسه ص ٩٢ .

(٦) الفروق اللغوية ص ١١٥ .

ويردّ الدكتور رمضان عبد التواب على أبي هلال انكاره للترادف فيقول : « برغم ما يوجد بين لفظة مترادفة وأخرى من فروق أحيانًا فإننا لا يصحّ أن ننكر الترادف مع من أنكره جملة ، فإن إحساس الناطقين باللغة ، كان يعامل هذه الألفاظ معاملة المترادف ، فنراهم يفسّرون اللفظة منها بالأخرى »[١] .

ويدعّم الدكتور رمضان عبد التواب رأيه هذا بما أورده أبو زيد الأنصاري حين قال : « قلت لأعرابي : ما المحبنطيء ؟ قال : المتكأكيء . قال: قلت : ما المتكأكيء ؟ قال : المتآزف . قال : قلت : ما المتآزف ؟ قال : أنت أحمق »[٢].

وكما روى عن أبي عثمان المازني أنه قال : « سمعت أبا سوار الغنوي يقرأ : وإذ قتلتم نسمة فادارأتم فيها[٣] ، فقلت له : إنما هو (نفس) فقال : النّسمة والنّفس واحد »[٤] .

وهذا وهم من أبي سوار ، فما كان كتاب الله ليقرأ بالمترادفات ، بل بالكلمات التي أوحى بها نفسها .

أما كثرة الترادف في العربية فيعزوها بعض العلماء إلى عوامل منها: تعدّد أسماء الشيء الواحد في اللهجات المختلفة فكل لهجة تطلق عليه اسمًا ، ثم أدى اتصال اللهجات بعضها ببعض ، ونشأة اللغة العربية المشتركة في ظروف دينية واقتصادية إلى أن دخل هذه اللغة المشتركة عددًا من تلك الألفاظ التي تدل على مسمّى واحد ، وأصبحت الحالة التي انتهت إليها اللغة - كما يقول الدكتور علي عبد الواحد وافي : أشبه شيء ببحيرة ، امتزج بمياهها الأصلية ، مياه أخرى انحدرت إليها من جداول كثيرة »[٥] . وقد يكون السبب هو التوسع في طرق

---

(١) فصول في فقه العربية ص ٢٧٨ .

(٢) جمهرة اللغة لابن دريد جـ ٢٧/٣ ، والمزهر جـ ١ / ٤١٣ .

(٣) سورة البقرة آية ٧٢ ونصّها : « وإذا قتلتم نفسًا فادّارأتم فيها » .

(٤) المزهر جـ ١ / ٤١٣ .

(٥) فقه اللغة - للدكتور علي عبد الواحد وافي ص ١٦٦ .

الفصاحة والبلاغة ، والاستعانة به على السجع والقافية والتجنيس والترصيع ، إذ لا يمكن أن يتأتّى وجود كثير من ذلك لولا المترادفات [1] . وقد يكون من عوامل الترادف المجاز فإن له دخلاً كبيرًا في تحويل معاني الكلمات ، فمن الاستعمال المجازي ما شاع حتى أصبح حقيقة عرفية كالسماء بمعنى المطر ، والغائط : الموضع المطمئن من الأرض فقد كانوا يرتادونه عند قضاء الحاجة [2].

وقد يكون من أسباب كثرة ما أسمته مؤلفات القدامى من اللغويين بالمترادفات التطور الصوتي في الكلمة الواحدة كما في مثل : الحُثَالة والحُفَالة ، و « الحذالة » و « الحسالة » و « الحصالة » للرديء من الشيء [3].

كما نظر بعض المحدثين إلى ظاهرة الترادف نظرة جديدة فكانت بحوثهم أدق وأشمل بسبب تطور البحث اللغوي وظهور كثير من الحقائق التي كانت خافية على القدماء ، ونموّ علوم الدلالة والأصوات واللهجات .

يقول الدكتور إبراهيم أنيس لا بد ، لكي يكون هناك ترادف من توفر عدة أمور [4]:

(أ) ـ الاتفاق في المعنى بين الكلمتين اتفاقًا كاملاً ، فإذا تبيّن لنا بدليل قوي أن العربي كان يفهم حقًا من كلمة (جلس) شيئًا تفيده كلمة (قعد) قلنا حينئذٍ انه ليس بينهما ترادف .

(ب) ـ أن تكون البيئة اللغوية للكلمتين واحدة . ان المغالين في القول بوجود الترادف ، لم يفطنوا إلى مثل هذا الأمر : بل عدّوا كل اللهجات وحدة

---

(١) المزهر جـ ١ / ٤٠٦ .

(٢) محاضرات في فقه اللغة للدكتور عبد العزيز برهام ص ١٠٤ .

(٣) الإبدال لأبي الطيب اللغوي جـ ١ / ١٩٧ وما بعدها ، وفصول في فقه العربية ص ٢٨٢ .

(٤) في اللهجات العربية ص ١٧٨ - ١٧٩ .

متماسكة وعدّوا كل الجزيرة العربية بيئة واحدة ، وليس الأمر كذلك وإنما جاز لنا أن نعد اللغة المشتركة (أو الفصحى الأدبية) بيئة واحدة ، فإن كل لهجة أو مجموعة متشابكة من اللهجات بيئة واحدة .

(جـ) - أن يكون العصر الذي وجدت فيه الكلمتان واحدًا . فليس من البحث العلمي في شيء أن تلتقط كلمة وردت في شعر شاعر من الجاهليين ، ثم نقرنها بكلمة تماثلها ، ودت في نقش قديم ، يرجع إلى العهود المسيحية مثلاً .

(د) - ألا يكون أحد اللفظين قد وجد نتيجة تطور أصواتي للفظ آخر ، فحين نلتقي بكلمتي (الجَثْل) و (الجَفْل) بمعنى النَّمْل ، يمكن أن تعد إحدى الكلمتين أصل للأخرى .

٢ - ما أُلّف فيه قبل ابن مالك :

من الكتب التي ذكرت الترادف : « الألفاظ الكتابية » [١] لعبدالرحمن ابن عيسى الهمذاني (ت ٣٢٠ هـ) وهو كتاب صغير ، رتّبه مؤلفه أبوابًا ، وخصضص كل باب لإحدى المواد ، ثم سرد في كل باب الكلمات التي تعبر عن دلالته ، فتراوحت تلك الكلمات بين ست كلمات ظنّها مترادفة في باب ، وخمسة وعشرين كلمة في باب آخر . وباستعراض هذه الكلمات نلحظ أن كثيرًا منها ليس من الترادف في شيء من ذلك مثلاً : « باب ترادف الحين والوقت . يقال : اطلب الشيء في حينه ووقته ، وأوانه وزمانه وابّانه . ويقال : مكث بذلك برهة من دهره ، وعبر بذلك عصرً من دهره ، وانتظرته مليّاً من دهره ، وحينًا من دهره ، وزمانً من دهره »[٢] .

---

(١) طبع عدة طبعات ، إحداها بالمطبعة الرحمانية بالقاهرة سنة ١٩٢٢م.

(٢) الألفاظ الكتابية – للهمذاني ص ٢٥٢ .

كذلك وضع أبو الفرج قدامة بن جعفر (ت ٣٣٧ هـ) كتابه : « جواهر الألفاظ »[١] ومما جاء في أوله : « هذا كتاب يشتمل على ألفاظ مختلفة ، تدلّ على معان متفّقة مؤتلفة ... »[٢].

يقول : « باب سلّ السيف : سلّ سيفه ، وأصْلَتَه ، وانتضاه ، وجرّده، وشهره ، واخترطه »[٣].

ويقول في باب زمان الشيء :« هذا وقته ، وحينه، وزمانه ، وأوانه»[٤].

وفي باب العماد والأساس : « هو أساسه ، وقواعده ، ودعائمه ، وركنه »[٥].

ومن كتب الترادف : « الألفاظ المترادفة[٦] لأبي الحسن علي بن عيسى الرمّاني (ت ٣٨٤ هـ) جعله في عدة فصول ، وخصص كل فصل لإحدى المواد ، ثم سرد في كل فصل الكلمات التي تعبر عن دلالته المعنوية . يقول في فصل الصلة والعطية « وصلته ، رفدته ، حبوته ، أعطيته ، رشيته »[٧].

ودرس الدكتور إبراهيم أنيس كتاب الرمّاني فذكر ان الباحث لا يكاد يستعرض ألفاظ الكتاب حتى يتبيّن له أن كثيراً منها لا يمت إلى الترادف بصلة ، وأن معظم كلمات الكتاب من ذوات المعاني المجردة كالأفعال والصفات[٨] .

---

(١) نشرة الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد في القاهرة سنة ١٩٣٢م.

(٢) جواهر الألفاظ لقدامة بن جعفر ص ٢ .

(٣) المصدر نفسه ص ٢٥٢ .

(٤) نفسه ص ٣٨٦.

(٥) نفسه ص ٣٨٢ .

(٦) طبع بالقاهرة سنة ١٣٢١هـ .

(٧) الألفاظ المترادفة – للرماني ص ١٨ .

(٨) دلالة الألفاظ ص ٢١٩ .

ويقول الدكتور أنيس : « ولعل خير ما جمعه الرمّاني من مترادفات قوله : طرفى ، مقلتى ، عينى ، ناظرى ، بمعنى واحد [1].

٣ ـ الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة لابن مالك :

هذا وقد وضع ابن مالك بحثًا في الترادف عنوانه : « الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة » ضمّنه بعض الكلمات التي اعتبرها مترادفة ، وفي الحق ان بعض ما جاء في هذا البحث ليس من المترادفات ، وإنما هو مجموعة من الكلمات رتبت على حسب الموضوعات وهو كتاب صغير ، لم يذكر فيه شيئًا عن مصادره ، ولم يرد فيه ذكر عالم من علماء اللغة ، ولعلّ مؤلفه قصد إلى ذلك قصدًا فهو خال من التطويل والنقول عن العلماء ، ليسهل على الأديب التصرف في ألفاظه ومكاتبته ، وهذا ما نلمسه عند سابقيه مثل الهمذاني وابن قدامة والرمّاني .

وقد قسم ابن مالك كتابه إلى أبواب ، وخصّ كل باب بإحدى الدلالات المعنوية ثم ذكر في باب الكلمات التي اعتقد أنها من دلالته .

والكتاب ليس كتاب بحث وتحليل ، وإبداء رأي أو تعليل للترادف ، وإنما هو جمع لألفاظ وترتيبها في أبواب كما حدث مع الضاد والظاء مثلاً .

نماذج ودراسة :

لا شك أن في هذا البحث بعض كلمات تعدّ من قبل الترادف ، ولكن أكثر ما فيه لا يمتّ إلى الترادف بصلة . فقد حرص ابن مالك كغيره من العلماء على تجميع الألفاظ ، ولم يفطنوا إلى عنصر التطور الصوتي أو المعنوي فيها ، كما خلطوا بين عصور اللغة .

---

(١) الألفاظ المترادفة للرماني ص ١٨ ، ودلالة الألفاظ ص ٢١٩ .

ومما عـده ابن مالك مـن المترادفـات قـوله عن الفرح انه : « الـسرور والغـبطة والبهجة والسرور » [١] وعن المجلس انه :« المحفل والنادي والمجمع والمشهد » [٢].

ويقول في باب الوقت إنـه : « العصر والدهر والحين والأوان والزمان » [٣].

وفي باب الجماعة إنها : «حزب وطائفـة وفرقة وعصبة ورهط وثلة»[٤].

ويقول عن طرفى إنه : « ناظرى وبصرى ومقلتى وعينى » [٥].

وهذه كلها لا تعد من المترادفات إلاّ من قبيـل التساهل الكبير ، فهناك فروق دقيقة بينها يظهرها الاستعمال .

أمـا الكلمـات التي لا تقبـل من قـبيـل التـسـاهل على أنهـا من المتـرادفـات فكثيرة[٦] . فهو يقـول : ذلّ ، خشع ، استكان ، استـجدى ، وكلها في رأى ابن مالك تعبر عن الذلّ .

ويقول : مدحه ، قرّظه ، زكّاه ، مجّده . وكلها جاءت في باب المدح .

وفي باب الخصومة : نازعـه ، جادله ، نازله .

ويقول في باب الكذب : المين ، الزور ، الإفك ، الباطل .

إن البـاحـث المدقق في هذه الأمـثلة وغيـرها مما جـاء في ثنايا الكتـاب يلمس مدى الفروق بين مـدلولات هذه الألفاظ المعنوية ، ويجد أن هناك مـغالاة من دعاة

---

(٢) الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة ق ٣/أ .

(٢) نفسه ق ٥/أ .

(٣) نفسه ق ٧/ب .

(٤) نفسه ق ٧/أ .

(٥) نفسه ق ١٣/أ .

(٦) انظر مثلاً ق ٣.ب ، ٣/أ ، ٤/أ .

الترادف كما أن هناك تجاهلاً لتطور الدلالات عبر العصور المختلفة وخلطًا بين دلالات جاهلية وأخرى إسلامية .

والمتأمل في الآثار المكتوبة في الترادف يدهش لتشابه الأسلوب عند مؤلفيها فهم لا يعدون جمع الألفاظ المتقاربة المعنى . وقد اختلفوا في طريقة تأليفهم فالهمذاني قسم كتابه إلى أبواب ، وسار قدامة بن جعفر على طريقته في التبويب أما الرمّاني فقسم كتابه إلى فصول ، وخص كل فصل لإحدى المواد .

أما صاحبنا فقد جعل كتابه في أبواب ولا توجد فروق بينه وبين كتاب الهمذاني .

(وبعد) فليس هناك فروق جوهرية بين هذه الكتب ، سوى عدد ما أورده كل منهم من ألفاظ عدّها أصحابها من قبيل المترادفات ، وبعض الشروح الموجزة لبعض الألفاظ . فقد كان همّ هؤلاء العلماء أن يتفننوا في جمع الألفاظ التي تدل على معنى واحد أو كالواحد .



الباب الثالث

مصادره التي اعتمد عليها في بناء كتبه

ويشتمل على ما يلي :

الفصل الأول : مصادره الأساسية .

الفصل الثاني : مراجعه الثانويـــة .



بعد دراستنا لآثار ابن مالك اللغوية تبيّن أن المؤلف اعتمد على آثار السابقين له في بناء كتبه وهي مصادره ومراجعه ، وقد أورد ابن مالك جملة منها في مؤلفاته إما في مقدمة هذه المؤلفات أو في ثناياها فمثلاً :

أورد في كتابه « وفاق المفهوم أربعة كتب حين قال في مقدمة كتابه هذا : « فإنه مفرّع من الأصول المعتمد عليها ، والمصنفات المستند إليها ، كتهذيب الأزهري ، وصحاح الجوهري ، ومجرّد الهنائي وديوان الفارابي » [١]. وهناك كتب رجع إليها ابن مالك وأشار إليها في ثنايا الكتاب المذكور تبلغ خمسة عشر مصنّفًا .

وأشار المؤلف نفسه إلى أنه رجع في تأليف كتابه (اكمال الاعلام في تثليث الكلام) إلى الكتب التالية ـ وهي سبعة حسب حصرنا لها ـ قال في مقدمته : « وليعلم الناظر في هذا الكتاب أنّ أكثر اعتمادي فيما أودعته على كتاب التهذيب لأبي منصور الأزهري ـ رحمه الله ـ وكتاب الأفعال لابن القطاع ... وديوان الأدب ، والجمهرة والصحاح وغيريبي [٢] الهروي ، وربما اعتمدت في ألفاظ يسيرة على أبي محمد بن السِّيد البطليوسي » [٣]... وبلغت المصادر التي رجع إليها في كتابه : « تحفة الإحْظَاء في الفرق بين الضاد والظاء » ثمانية وعشرين مصنّفًا [٤].

وقد توفرت جملة من الأسباب التي دعت ابن مالك إلى النقل من الكتب وهي رحلاته في طلب العلم واشتغاله بالتدريس والإمامة .

---

(١) وفاق المفهوم ق ٢/أ (مخطوط) .

(٢) وهو غريب القرآن وغريب الحديث .

(٣) اكمال الاعلام في تثليث الكلام ص ٦ – ٧ .

(٤) حسب حصرنا لها .

والتأليف وقدرته الفائقة على النظم التعليمي الذي اشتهر به ، وهذه أمثلة توضيحية لذلك : أشارت مصادر ترجمة ابن مالك إلى أنه بعد هجرته من الأندلس نزل في القاهرة[1] ثم رحل إلى الحجاز[2] ومنها إلى دمشق ، ومن ثم توجه إلى حلب فنزل بها ، وبحماة ، ثم عاد إلى دمشق مستوطنًا . وكانت هذه الرحلات علمية ، فقد أفادته في الاتصال ببعض الشيوخ والأخذ عنهم ، والحضور إلى الحلقات العلمية ، وسماع المناقشات التي كانت تدور فيها ، كما تصدّر لتدريس العربية في حلب . وكان إمامًا بالمدرسة السلطانية . ولا شك أن هذا ساعد على كثرة مصادره وتنوعها ، فكانت روافد ثرّة استقى منها ثقافته .

كذلك أشارت المصادر إلى انقطاع ابن مالك لمهنة التدريس[3] وعدم اشتغاله بغيرها جعلت صاحبنا يفيد من وقته في التحصيل والدرس والتأليف .

كذلك قدرته الفائقة على النظم التعليمي فقد كان لابن مالك قدرة فائقة على هذا النوع من النظم ، فأخرج الكثير من مؤلفاته اللغوية نظمًا . وكان هذا من العوامل التي ساعدت رواج مؤلفات ابن مالك .

كذلك عُرف ابن مالك بحفظه لشعر القدماء وقد ساعدته ذاكرته على ذلك . وهذا الحفظ والاطلاع أفاداه في أشياء كثيرة من ذلك نظمه للعلوم العربية من نحو وصرف والألفية خير دليل على ذلك وعن حفظه للغة وتميزه بأشياء فيها .

---

(١) ويرى الشيخ الملوي أن ابن مالك تولى القضاء بمصر حين قدومه إليها وقد انفرد بهذا الخبر ، ولم أجده لغيره . انظر : حاشيته على النمودي جـ١/٥ .

(٢) أي إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة ، لتأدية فريضة الحج وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم – انظر : شرح الألفية للهواري ص ٢ .

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء جـ٢ / ١٨٠ .

أورد الصفدي عن أبي الثناء محمود قال : جلس ابن مالك يومًا ، وذكر ما انفرد به صاحب المحكم عن الأزهري في اللغة . وعقب الصفدي على ذلك بقوله : « وهذا أمر عظيم إذ أنه يحتاج إلى معرفة ما في الكتابين »[1] .

وفي ضوء ما تقدم من عرضنا للكتب التي رجع إليها ابن مالك في بناء مؤلفاته ورسائله والعوامل التي ساعدته في النقل من هذه الكتب .

هذا العرض الموجز يجعلنا نقف أمام نقطتين :

الأولى : أن هناك كتبًا أكثر من النقل منها في مواطن كثيرة من مؤلفاته وهذه الكتب نعتبرها مصادره الأساسية حيث اعتمد عليها كثيراً .

الثانية : مراجع أخرى أخذ منها ابن مالك وأشار إليها في مؤلفاته ولكنه لم يقف عندها كثيراً وهي مراجع ثانوية .

وفي الفصلين الآتيين تعريف بهذه المصادر .

---

(١) الوافي بالوفيات جـ ٣ / ٣٥٩ .



الفصل الأول

مصادره الأساســــــية

ويشتمل على المصادر التالية :

١ ـ تهذيب اللغة ـ للأزهري .

٢ ـ المحكم ـ لابن سيده .

٣ ـ كتاب الأفعال ـ لابن القطاع .



سنقصر حديثنا هنا على ثلاثة كتب هي : تهذيب اللغة ـ للأزهري ، والمحكم ـ لابن سيده ، وكتاب الأفعال ـ لابن القطّاع . وفيما يلي كلمة عن هذه الكتب :

١ ـ تهذيب اللغة: لأب منصور محمد بن أحمد الأزهري[١] الهرويّ [٢]، وهو أعظم كتبه[٣] في اللغة ، وهو يعد من أوثق المعاجم اللغوية ، فقد عمد فيه إلى تنقية اللغة من الشوائب التي تسرّبت إليها على يد سابقيه ، ومن ثم سمّاه كما يقول في مقدمته : « وقد سمّيت كتابي هذا « تهذيب اللغة » لأني قصدت بما جمعت فيه نفي ما أُدخِل في لغات العرب من الألفاظ التي أزالتها الأغبياء عن صيغتها ، وغيّرها الغُتْم[٤] عن سننها ، فهذّبت ماجمعت في كتابي من التصحيف والخطأ بقدر علمي ، ولم أحرص على تطويل الكتاب بالحشو الذي لم أعرف أصله ، والغريب الذي لم يسنده الثقات إلى العرب » [٥].

وكان الأزهري مولعًا باللغة ، دائم البحث فيها ، وفي مصادرها . وفي ذلك يقول : « وكنت منذ تعاطيت هذا الفن في حداثتي إلى أن بلغت السبعين ، مولعًا بالبحث عن المعاني والاستقصاء فيها ، وأخذها من مظانها ، وأحكام الكتب التي

---

(١) بفتح الهمزة وسكون الزاي وفتح الهاء وبعدها راء : نسبة إلى جده أزهر. انظر : وفيات الأعيان جـ ٤ / ٣٣٤ .

(٢) بفتح الهاء والراء : نسبة إلى (هراة) إحدى مدن خراسان وهي مسقط رأسه . انظر : وفيات الأعيان جـ ١ / ٩٦ .

(٣) أفرد الأستاذ عبدالسلام هارون ثلاث صفحات في مقدمة تحقيقه تهذيب اللغة – للحديث عن مؤلفات الأزهري . انظر : مقدمة تحقيق التهذيب جـ١/١٣–١٥ .

(٤) الغُتْمَة : عُجمة في النطق ، والأغتم : الذي لا يُفصح شيئا . انظر : تهذيب اللغة (غتم) جـ ٨ / ٨٣ .

(٥) تهذيب اللغة جـ ١ / ٥٤ .

تأتّى لي سماعها من أهل الثبت والأمانة للأئمة المشهّرين وأهل العربية المعروفين »[1] .

ومع كبر حجم تهذيب اللغة ، واتسّاع جنباته ، يقول الأزهري انه لم يذكر فيه إلاّ ما صح من سماع ، أو ما كان رواية عن عالم ثقة ، أو حكاية عن ذي معرفة ثاقبة اقترنت إليها معرفته ، وهو يعتذر عن هذا الإيجاز بقوله :

« ولو أنيّ أودعت كتابي هذا ما حوته دفاتري ، وقرأته من كتب غيري ، ووجدته في الصحف التي كتبها الورّاقون ، وأفسدها المصحّفون لطال كتابي ثم كنت أحد الجانين على لغة العرب ولسانها . ولقليل لا يخزي صاحبه ، خير من كثير يفضحه »[2] .

ثم يقول : « ولم أودع كتابي هذا إلا ما صحّ لي سماعًا منهم أو رواية عن ثقة ، أو حكاية عن خط ذي معرفة اقترنت إليها معرفتي ... »[3] .

أما المنهج الذي آثره الأزهري وارتضاه فهو منهج الخليل بن أحمد في معجم « العين » فهو يشيد به ويعرب عن تبنّيه له في قوله :

« ... وعلمت انه لا يتقدم أحد الخليل فيما أسسه ورسمه ، فرأيت أن أحكيه بعينه »[4] .

وهذا يعني أن كتاب التهذيب جار على نمط كتاب العين في ترتيبه وأساسه، أي أنه تبنّى نظام الأصوات التي تتوالى على حسب مخارجها من الحلق ،

---

(١) تهذيب اللغة جـ ١ / ٧ .

(٢) المرجع نفسه جـ ١ / ٤٠ .

(٣) نفسه .

(٤) نفسه جـ ١ / ٤١ . وقد أفاد السيوطي وبعض المتأخرين من تهذيب اللغة ومن الكتب الأخرى التي ذكرتها في مصادر ابن مالك . ولمعرفة المزيد انظر : السيوطي وجهوده في الدراسات اللغوية (مرجع سابق) ص ٢٤٨.

بادئة من أقصاه وهو العين ، ثم ما قرب مخرجه منها حتى يأتي على آخر الأصوات ، وهو الياء . وهذا تأليفها : ع ح هـ خ غ - ق ك - ج ش ض - ص س ز - ط د ت - ظ ذ ث - ر ل ن - ف ب م - و ا ي .

ويستهلّ الأزهري تهذيبه بحرف العين ، ويتناول باب العين مع الحاء فيفتتح ذلك بقوله :

« قال الليث : قال الخليل بن أحمد : العين والحاء لا يأتلفان في كلمة واحدة أصلية الحروف ، لقرب مخرجيهما ، إلاّ أن يؤلف فعل من جمع بين كلمتين مثل حيّ على ، فيقال منه : حيعل » (١).

وشخصية الأزهري بارزة في كتابه ، فهو على الرغم من أن عمله هنا هو جمع اللغة وتهذيبها ، كثيراً ما كان يدلي بدلوه بين الدلاء ، فيورد أقوالاً لمن سبقوه من اللغويين ثم يتبعها بكلمة « قلت » (٢) أو عبارة « لم أسمع ذلك من العرب » (٣) .

* * *

وقد أثنى العلماء على الأزهري ، وقدّروا قيمة كتابه : « تهذيب اللغة » فأفاد منه الكثيرون ، واتخذوه مصدراً من مصادرهم . يقول ابن قاضي شهبة عن الأزهري انه « كان رأسًا في اللغة .. كثير التحري، عارفًا بالحديث وعلل الإسناد، واسع الرحلة »(٤) ويقول ابن منظور : « ولم أجد في كتب اللغة أجمل من تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ، ولا أكمل من المحكم لأبي

---

(١) تهذيب اللغة جـ ١ / ٥٥ .

(٢) انظر - مثلاً - جـ ١ / ٥٦ ، ٥٩ ، ٩٤ .

(٣) انظر - مثلاً - جـ ١ / ٥٥ ، ٩٥ .

(٤) طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ص ٣٠ .

الحسن علي بن إسماعيل بن سيده الأندلسي - رحمهما الله - وهما من أمهات اللغة على التحقيق ، وما عداهما بالنسبة إليهما ثنيّات الطريق ... »[1].

* * *

طبعتْ هذا الكتاب مطابعُ (الهيئة المصرية العامة للكتاب) بالقاهرة ونشرته على فترات ، ففي سنة ١٩٥٦٤ م نشر منه الجزء الأول بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون . وواصلت لجان التحقيق عملها في إخراج الأجزاء جميعها حتى الجزء الخامس عشر الذي به ينتهي الكتاب . وكان ظهور آخر جزء منه سنة ١٩٦٩م .

ولما تناول الدكتور رشيد عبدالرحمن العبيدي كتاب «التهذيب» بالدراسة وجد أن هناك أبوابًا قد سقطت من الكتاب بين أجزائه السابع والثامن والتاسع . ويعزو الدكتور العبيدي هذا الخلل إلى أن « كل محقق أعطى قسمًا من الكتاب المخطوط ، وطلب منه أن يحققه ويعارضه على ما بين أيدي العاملين في الكتاب من مخطوطات ، ويضبط « موادها على اللسان إذا تعذر الضبط على النسخ المخطوطة . واشتغل الجميع بما بين أيديهم دون أن ينظروا إلى عمل الذين شاركوهم في تحقيق الكتاب »[2] .

ومن هنا حدث النقص الذي وقع بين هذه الأجزاء ، فقام الدكتور العبيدي بتحقيق ما سقط كله من بين هذه الأجزاء الثلاثة وطبعه[3] في جزء خاص تتمة للتهذيب ، ورتقًا لما اتفتق من جملته » .

---

(١) لسان العرب جـ ١/ ٢ .

(٢) مقدمة تحقيق المستدرك على الأجزاء السابع والثامن والتاسع من تهذيب اللغة للدكتور رشيد عبدالرحمن العبيدي ص ١٠ .

(٣) نشره في مطابع (الهيئة المصرية العامة للكتاب) سنة ١٩٧٥م مستل من أصل رسالته للدكتوراه في (الأزهري في كتابه تهذيب اللغة) ، جاء هذا الجزء في ثلاثمائة وثلاث وعشرين صفحة من القطع المتوسط .

أمّا أهمية كتاب تهذيب اللغة فتكمن في الآتي :

١ - يُعتبر هذا الكتاب من معاجم الألفاظ التي استوعبت ألفاظ العربية . وقد رجع الأزهري في تأليفه إلى كتابي العين والجمهرة كما رجع إلى كثير من الرسائل[١] اللغوية التي أشار إلى بعضها في مقدمته ، وأشار إلى بعضها الآخر في تضاعيف كتابه ، وأخذ يستقي منها مادته .

٢ - يُعتبر الأزهري لغويًا كبيرًا ساهم في إحياء الحركة اللغوية وفي نشأة المعجم العربي واعتمد على آثار السابقين في تأليف كتابه[٢] من رواية ومن النقل من الكتب والرسائل المتوفرة .

يقول الأزهري : « قيّدت نكتًا حفظتها ووعيتها عن أفواه العرب الذين شاهدتهم وأقمت بين ظهرانيهم سنيّات ، إذا كان ما أثبته كثير من أئمة أهل اللغة في الكتب التى ألفّوها ، والنوادر التي جمعوها ، لا ينوب مناب المشاهدة ولا يقوم مقام الدّرية والعادة »[٣] .

وقد أفاد علماء فقه اللغة[٤] من كتاب الأزهري مثل الثعالبي[٥] والنووي[٦] وغيرهما .

---

(١) مثل كتاب الخيل وصفاتها - لأبي عبيدة ، وكتاب الصفات - للأصمعي وكتب القريب المصنّف وكتاب غريب الحديث ، وكتاب الأمثال - لأبي عبيد وكتب النوادر الكبير ، وكتاب الهمز لأبي زيد الأنصاري .

(٢) انظر : مقدمة تهذيب اللغة جـ ١ / ٨ - ٤٠ .

(٣) تهذيب اللغة جـ ١ / ٦ .

(٤) تهذيب اللغة جـ ١ / ٦ .

(٥) في كتابه فقه اللغة وسر العربية وقد نشره الأستاذ مصطفى السقا ورفيقاه ، وطبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٩٣٨م ، ثم ظهرت طبعات أخرى لهذا الكتاب .

(٦) في كتابه تهذيب الأسماء واللغات .

كما جمع بعض اللغويين بين « التهذيب » وبين معجمات أخرى مثل أحمد بن محمد الميداني (ت ٥١٨ هـ) في : « قيد الأوابد من الفوائد وهو ما اختلف فيه كتابا « الصحاح في اللغة » و « التهذيب في اللغة » . جاء في أول الكتاب : « ... هذه حروف حصل لي عليها وقوف حين طالعت كتاب « التهذيب » للأزهري فوجدت فيه ما يخالف كتاب الصحاح للجوهري - رحمهما الله - إمّا لفظًا وإمّا تفسيرًا ، فقيّدت تلك الحروف في هذه الأجزاء لأنظر في غيرهما من الكتب في هذا الفن فأخرج إلى تحقيق اليقين من حيز الظنّ . فكتبت الحروف المختلف فيها على ترتيب كتاب صحاح اللغة ، ثم أوردت ما خالفه فيه الأزهري ... »[١] .

وممن رجع إلى التهذيب وأفاد منه صاحبنا ابن مالك في كتابه (تحفة الإحْظَاء في الفرق بين الضاد والظاء) وبلغت النصوص المنقولة منه عشرون نصًا وكذلك نقل منه في كتابه (وفاق المفهوم) خمسة عشر نصًا بين قصير وطويل . أمّا عن نقله في كتابه (الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد) فهو يزيد على ثلاثة عشر نصًا .

ومن خلال هذه النصوص المنقولة من كتاب الأزهري ندرك أهمية ابن مالك لكتاب التهذيب فلا تخلو مؤلفات ابن مالك في أبوابها المختلفة ومسائلها المتعددة من النقل عن الأزهري في كتابه تهذيب اللغة[٢] .

وهذه النصوص المنقولة اتسمت بالقصر أحيانًا وبالطول أحيانًا أخرى فحين وضع ابن مالك ضوابط للتفريق بين ما جاء بالظاء والضاد في كلام العرب ـ رجع إلى معجم « تهذيب اللغة » وأخذ منه كثيرًا .

---

(١) نسخة مخطوطة في حوزتي عن مخطوطة مكتبة برلين بألمانيا .

(٢) انظر : تحفة الإحْظَاء ص ٨ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ووفاق المفهوم ق ٣ / أ ، ١٠/ب ، ١٨/أ ، ١٩/أ ، ٢٠/ب والاعتضاد (المحقق) ص ٤٢ ، ٤٣، ٥٩ ، ٧١ ، ٧٨ ، ٩٠ .

ولـمّـا وضع (وفاق المفهوم) [1] الذي عـنى فيه بإبدال الأصـوات المتقاربة في المخـارج والحروف المتشـابهـة في الرسم ، صـاغ ألفاظه على حـروف المعـجم وتفسـير معانيـها مستـفيداً من كتـاب الأزهري ، وفسر معـانيها بإيجاز مـعولاً في ذلك على كتاب « تهذيب اللغة » .

وفيما يلي أمثلة تبيّـن لنا كيف أفاد ابن مالك من هذه النصوص: في فصل : ما يقـال بالظـاء والطاء [2]، نقل ابن مـالك من « الفـرق بين الضـاد والظاء ـ لأبي سـهل الهـروي طائفـة من الأمـثلة على الألفـاظ التي وردت بالظـاء والطاء والمعنى واحد، حتى إذا قال أبو سهل « يقـال : التمظ فلان لحق فلان : إذا ذهـب به ، رواه التميمي بظاء مـعجمة » [3] ثم راح ابن مـالك يتـابع على عـادته جـمع المزيد من الأمثلة المناسـبة قائلاً: « قلت : رواه بطاء مهـملة ـ يعنـي « التمظ » ـ الأزهري في التهذيب ، وعزاه إلى أبي زيد ... »[4] .

وفي باب الضوابط المميزة للظاء من الضاد [5] ، انتزع ابن مالك فيما انتزع جملــة من الأمثلة على هذا الباب من « تهذيب اللغة » على أنه من معجم الألفاظ المعنية باستقـصاء الألفاظ المفردة في مثل هذه الأبواب. قال مثـلاً : « الظّـهيرة:حدّ انتصاف النهار ، والظُّـهْـرَ : ساعة الزوال، قاله الليث، وقال الأزهري : هما سواء ، وأظْـهرنا : صرنا في الظُّهْـر ، وظهرنا : أتينا فيها ... » [6].

---

(١) وفاق المفهوم : ق ٣/أ ، ١٠/ب ، ١٨/ب ، ١٩/أ ، ٢٠/ب ، ٣١/أ .

(٢) ص ٥٦ .

(٣) ص ٥٦ - ٥٧ .

(٤) ص ٥٧ .

(٥) ص ٣ .

(٦) ص ١٧ .

٢ ـ المحكم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده[١] وهو من أئمة اللغة والعربية ، حافظ لهما . ألف كتابيه العظيمين : المحكم والمخصص[٢] وشرح مشكل شعر المتنبيّ[٣] ، إلى غير ذلك من الكتب النافعة .

قال ابن سعيد : « لا يُعلم بالأندلس أشد اعتناء من هذا الرجل[٤] باللغة، ولا أعظم تواليف ، تفخر مُرْسِية[٥] به أظم فخر ... وهو عندي فوق أن يوصف بحافظ أو عالم ، وأكثر شهرته في علم اللغة »[٦] .

وكتاب « المحكم والمحيط الأعظم » أو « المحكم في لغة العرب »[٧] من المعاجم اللفظيسة القيّمة قصد فيه ابن سيده إلى جمع المشتت من المواد اللغوية في الكتب والرسائل في كتاب واحد يغني عنها جميعها ، إلى دقة التعبير عن معانيها ، وتصحيح ما فيها من آراء نحوية خاطئة .

---

(١) بكسر السين المهملة ، وسكون الياء المثناة من تحتها ، وفتح الدال المهملة ، وبعدها هاء ساكنة انظر : وفيات الأعيان جـ ٣ / ٣٣١ .

(٢) طبع بمصر بالمطبعة الأميرية في بولاق في سبعة عشر جزءاً في الفترة بين سنتي ١٣١٦هـ و ١٣٢١ هـ ، وتناول محمد الطالبي المخصص بالدراسة كما قام بعمل فهارس متنوعة له وطبعها بعنوان : « المخصص لابن سيده – دراسة ودليل » . طبع بتونس سنة ١٩٥٦ .

(٣) نشره الأستاذ المنجي الكعبي بتونس سنة ١٩٦٥م كما طبع بدار المأمون بدمشق عام ١٩٧٥م وحققه الدكتور محمد رضوان الداية ، ونشرته أيضًا وزارة الاعلام بالعراق سنة ١٩٧٨م بتحقيق الأستاذ محد حسن آل ياسين.

(٤) يعني ابن سيده .

(٥) بضم الميم وسكون الراء ، وبعدها سين مهملة – مدينة في الأندلس مسقط رأس ابن سيده . انظر : معجم البلدان جـ ٥ / ١٠٧ .

(٦) المغرب في حلى المغرب – لابن سيده المغربي جـ ٢ / ٢٥٩ .

(٧) فقه اللغة للدكتور علي عبد الواحد وافي ص ٢٨١ .

قال ابن سيده ـ وهو يبيّن الداعي إلى تأليف المحكم « فلما وضح له[1] مكان الحاجة إلى هذه اللسان الفصيحة ، الزائدة الحسن ، على ما أوتيه سائر الأمم من اللسن ، أراد جمع ألفاظها ، فتأمل لذلك كتب رواتها وحفاظها ، فلم يجد منها كتابًا مستقلاً بنفسه ، مستغنيًا عن مثله ، مما ألف في جنسه بل وجد كل كتاب منها يشتمل على ما لا يشتمل عليه صاحبه .. »[2] .

ومن هنا نستطيع القول ان الهدف الأول الذي رمى إليه ابن سيده من تأليف معجمه كان جمع المواد اللغوية الموزّعة في الكتب والرسائل المختلفة . وطبيعي أن دور المرفق هنا لا يعدو التشجيع وتهيئة جو التأليف .

غير أن جمع هذه المواد اللغوية المشتتة لم يكن الداعي الوحيد للتأليف فلقد « لحظ مناظر تعبيرهم ، ومَسافر تحبيرهم ، فما اطَّبَى[3] شيء من ذلك له ناظرًا ولا سلك منه جَنانًا ولا خاطرا ، وذلك لما أُوتيه وحرموه ، وأوجده وأعدموه ، من ثقابة النظر ، وإصابة الفكر ، وكان أكثر ما نقمه ـ سدّده الله ـ عليهم ، عدولهم عن الصواب وفي جميع ما يحتاج إليه من الاعراب ، وما أحوجهم من ذلك إلى ما منعوه ، وان جَلَّ ما أُوتوه من علم اللغة ومُنِحوه »[4] فابن سيده لا يأخذ على اللغويين السابقين التجزية وعدم الشمول فحسب وإنما هو ينهى عليهم : « عدولهم عن الصواب » [5].

رتّب ابن سيده كتابه وفق ترتيب الأصوات بحسب المخارج ، كما فعل الخليل ، وكل حرف منها ينقسم إلى الأبواب التالية :

(١) يقصد (الموفق) وهو الأمير أبو الجيش مجاهد بن عبدالله العامري من موالي عبدالرحمن الناصر ، وأصله مملوك رومي ، ولكنه تحلّى بالعلم والشجاعة . كان أمير الدانية أهدى إليه ابن سيده كتابيه : المخصص والمحكم ، توفي سنة ٤٣٦ هـ . انظر : مقدمة تحقيق المحكم – للأستاذ مصطفى السقا وزميله جـ١ / ٦ .

(٢) المحكم جـ ١ / ٣ .

(٣) اطبى : استمال .

(٤) المحكم جـ ١ / ٣ – ٤ .

(٥) المصدر نفسه .

الثنائي المضاعف الصحيح ، الثلاثي الصحيح ، الثنائي المضاعف المعتل ، الثلاثي المعتل ، الثلاثي اللفيف ، الرباعي والخماسي ، السداسي .

وقد امتلأت هذه الأبواب بالتقاليب .

ويبدو أن ابن سيده كان واعيًا لأمور ، وكان ينبغي توخيها والسير عليها ، فقد وضع في مقدمة كتابه خطة محكمة يسير عليها في التأليف . يقول : « ومن غريب ما تضمنه هذا الكتاب ، تمييز أسماء المجموع من الجموع ، والتنبيه على الجمع المركّب ، وهو الذي يسمّيه النحويون جمع الجمع ، فإن اللغويين جمّاً لا يميّزون الجمع من اسم الجمع ، ولا ينبهون على جمع الجمع . ومن الأبنية ما يجوز أن يكون جمعًا ، وأن يكون جمع جمع ، وذلك أدق ما في هذا الجنس المقتضى للجمع ، فإذا مررنا في كتابنا بمثل هذا النوع من الجمع علمنا أن أولى به الجمع أم جمع الجمع كقوله تعالى: ﴿ **فَرُهُنٌ مقبوضة**﴾[(١)] . فهذا إما أن يكون جمع رهن ، كسَحْل وسُحُل، وسَقْف وسُقُف ، وإما أن يكون رَهْن كُسِّر على رِهان، ثم كسّر رِهان على رُهُه، فيكون على هذا رُهُن جمع جمع ...»[(٢)] .

ويطول بنا الأمر لو نحن حاولنا إيراد كل ما ذكره ابن سيده في مقدمة محكمه عن خطته في التأليف ، فلقد أطال كثيراً ، وأتى بالأمثلة الموضحة ويمكن تلخيص عمله بما يلي :

أ ـ حذف ما ظن أنه يزيد في حجم الكتاب بلا مبرر . من ذلك ـ مثلاً ـ المشتقات القياسية ، وجمع اسم الفاعل من الأجوف على (فَعَلـه) أو الناقص على (فُعَلة) أو المؤنث على فواعل ، والمصدر الميمي وأسمي المكان والزمان ، وأفعال التعجب ، فلا يذكر من كل ذلك إلاّ الشاذ [(٣)] .

(١) سورة البقرة ، آية ٢٨٣ : وهذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو . انظر : كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ١٩٤ .

(٢) المحكم جـ ١ / ٨ - ٩ .

(٣) المرجع نفسه جـ ١ / ١١ .

ب - التنبيه على صيغ شاذة قد تؤدي اعقال ذكرها إلى الالتباس من ذلك : اسم المفعول الذي لا فعل له ، أو المبني من الفعل اللازم ، والأفعال التي لا مصادر أو لا ماضي لها ، أولها مصادر من غير لفظها ، والنسب الشاذ ، والمؤنث بغير علامة ، والألفاظ التي يشعر ظاهرها أنها للمفرد والجمع ، وما لا يصغر [1].

جـ - تمييز أسماء الجموع من الجموع وجموع الجموع ، واسم الفاعل الجاري على فعله بعطفه عليه بالفاء من اسم الفاعل غير الجاري عليه بعطفه بالواو والمهموز أصلاً من المهموز شذوذًا ، والمعتل الواوي من اليائي [2] .

د - راعى في ترتيب الكلمات في داخل المواد تقديم المفرد على الجمع ، وجمع القلة على الكثرة ، والمجرد على المزيد [3] .

تلك هي الخطة التي رسمها المؤلف لنفسه . ويتضح منها اهتمامه بالصيغ الصرفية والنحوية، إذ يعتمد عليها في الأمور الأربعة التي ذكرها في خطته. يقول : « وليست الإحاطة بعلم كتابنا هذا إلا لمن مهر بصناعة الإعراب »[4] .

ويتفق ذلك كله مع ميله إلى تصحيح الآراء النحوية الخاطئة في كتب العربية فهو يقول: « إني أجد علم اللغة أقلّ بضائعي وأيسر صنائعي ، إذا أضفته إلى ما أنا به من علم حقيق النحو »[5] ويقول السيوطي : « لم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو »[6] .

---

(١) المحكم جـ ١ / ١٢ .

(٢) المرجع نفسه جـ١ / ١٢ / ١٣ .

(٣) المرجع نفسه جـ ١ / ١٣ .

(٤) المرجع نفسه جـ ١ / ١٤ .

(٥) المحكم جـ ١ / ١٦ .

(٦) بغية الوعاة جـ ٢ / ١٤٣ .

رجع ابن سيده إلى مصادر عدة في تأليفه كتابه ذكرها في مقدمة كتابه ، وهي : لغة نحوية . يقول في ذلك : « وأما ما ضمناه كتابنا هذا من كتب اللغة ، فمصنّف أبي عبيد والإصلاح ، والألفاظ ، والجمهرة ، وتفاسير القرآن ، وشروح الحديث والكتاب الموسوم بالعين ، ما صح لدينا منه ، وأخذناه بالوثيقة عنه ، وكتب الأصمعي ، والفراء وأبي زيد ، وابن الأعرابي ، وأبي عبيدة ، والشيباني واللحياني ، ما سقط إلينا من جميع ذلك ، وكتب أبي العباس أحمد بن يحيى[(1)] : المجالس ، والفصيح ، والنوادر ، وكتابا أبي حنيفة[(2)] ، وكتب كراع[(3)] ، إلى غير ذلك من المختصرات .. »[(4)] .

« وأما ما نثرت عليه من كتب النحويين المتأخرين ، المتضمنة لتعليل اللغة ، فكتب أبي علي الفارسي : الحلبيات ، والبغداديات ، والاهوازيات والتذكرة والحجة ، وإلاغفال ، والإيضاح ، وكتاب الشعر . وكتب أبي الحسن ابن الرمّاني كالجامع ، والأغراض ، وكتب أبي الفتح عثمان بن جني : كالمغرب والتّمام وشرحه لشعر المتنبي ، والخصائص ، وسر الصناعة ، والتعاقب ، والمحتسب »[(5)] .

وكانت هناك مصادر أخرى لم يستطع ابن سيده حصرها اختارها وجمع موادها هنا وهناك ، وهو يسجل ذلك فيقول : « إلى أشياء اقتضيتها من الأشعار الفصيحة ، والخطب الغريبة الصحيحة »[(6)] .

---

(١) المعروف بثعلب .

(٢) وهو أبو حنيفة الدينوري : أحمد بن داود كان لغويًا وراويًا ثقة له عدة مؤلفات توفي سنة ٢٨٢ هـ . انظر : بغية الوعاة جـ ١ / ٣٠٦ .

(٣) وهو علي بن الحسن الهنائي ، الملقب : كراع النمل ، (بضم الكاف) من نحاة الكوفة ، له عدة مصنفات . انظر : بغية الوعاة جـ ٢ / ١٥٨ .

(٤) المحكم جـ ١ / ١٥ .

(٥) المحكم جـ ١ / ١٥ .

(٦) نفسه .

* * *

وقد طبعت هذا الكتاب ونشرته مطبعة ومكتبة (مصطفى البابي) الحلبي بالقاهرة في سنة ١٩٥٨م فطبع حينذاك الجزء الأوّل منه بتحقيق الأستاذ مصطفى السّقا والدكتور حسين نصّار وما تزال لجان التحقيق تواصل عملها في إخراج بقية الأجزاء ، وقد طبع منه حتى الآن سبيعة أجزاء .

لقد أفاد كثيرون من كتاب (المحكم) فبعض اللغويين اهتموا بشرحه واختصاره وآخرون نقدوه وصححوا أخطاءه .

أما الفئة الأخرى فأفادت منه في جمعها المادة اللغوية . ومن هؤلاء ابن مالك الذي رجع إليه في تصنيف كتبه . وقد بلغ من إعجابه واهتمامه بـ(المحكم) انه كان يحصي الفروق الدقيقة بينه وبين (تهذيب اللغة) للأزهري وقد أشرنا إلى ذلك من قبل [١].

يقول أبو الثناء محمود : « جلس ابن مالك يومًا وذكر ما انفرد به صاحب المحكم عن الأزهري في تهذيب اللغة - وعلّق الصفدي على الخبر بعد أن أورد بقوله : « وهذا أمر عظيم إذ أنه يحتاج إلى معرفة ما في الكتابين معرفة دقيقة »[٢] وقد خرجت بعد تتبعي النصوص التي نقلها ابن مالك في « تحفة الإحْظَاء في الفرق بين الضاد والظاء » من هذا الكتاب ، وعدّتها ثلاثون نصًا ، والنصوص التي نقلها في « الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد » وعدّتها عشرة نصوص - بأن كتب ابن مالك اللغوية قد أفادت من تراث أبي الحسن بن سيده كثيرًا ، ويمكن الباحث المدقّق التعرف على بعض خصائص المحكم وآراء صاحبه من خلال النصوص المذكورة في حال تعذّر الحصول عليه .

---

(١) ص ٣٠٩ .

(٢) الوافي بالوفيات - للصفدي جـ ٣ / ٣٥٩ .

ففي كل باب من أبواب « تحفة الإحْظَاء » وكل قضية من قضاياه ، وفي كل مادة من مواد « الاعتضاد » وكل باب من أبوابه ، يكاد يطالعك لابن سيده رأي ، أو يصادفك لكتابه ذكر ، حتى لقد حشدت صفحات هذين الكتابين باسمه واسم كتابه .

ولما كان كتاب « المحكم » معنيًا بمعالجة قضايا صرفية واشتقاقية أكثر من عنايته بأية قضايا لغوية أخرى ، فقد أكثر من القواعد الصرفية والاشتقاقية القياسية والصيغ الشاذة . تلمس ذلك من خلال مقدمة الكتاب [(١)]، وفي صدر بعض أبواب الأسماء والأفعال وفي تضاعيف المحكم . وكانت أكثر نقول ابن مالك في هذه القضايا الاشتقاقية والأحكام التصريفية[(٢)] .

من ذلك قوله في « تحفة الإحظاء » في معرض الكلام عن الضوابط المميزة للظاء من الضاد : « قال أبو سهل في الفرق بين الضاد والظاء : إذا كانت عين الكلمة أو لامها راء لا يكون فاؤها ضادًا بل ظاءً إلاّ فيما دلّ على الجبل وهو الضهر والضاهر » [(٣)].

قال ابن مالك معقبًا : « قلت ذكر ابن سيده في المحكم أنه يقال للسلحفاة ضهر ، وللوادي ضَهْر » [(٤)].

وهناك أمثلة أخرى يمكن للقاريء إدراكها في (تحفة الإحظاء)[(٥)] .

---

(١) وقد قال ابن سيده في المقدمة نفسها : « ومما انفرد به كتابنا : الفرق بين القلب والبدل ، وعقد اسم الفاعل بالفعل إذا كان جاريًا عليه ... ومنه التنبيه على شاذ النسب ، والجمع ، والتصغير ، والمصادر ، والأفعال ، والإمالة ، والأبنية ، والتصاريف ... » جـ١ / ١٠ .

(٢) انظر مثلاً : تحفة الإحْظَاء في الفرق بين الضاد والظاء ص ٧ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٦ ، ٢٢ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٣٦ .

(٣) تحفة الإحظاء في الفرق بين الضاد والظاء ص ١٦ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) انظر : ص ٧ ، ١٢ ، ١٦ ، ٢٢ ، ٢٨ .

وتمتاز النصوص التي نقلها ابن مالك من (المحكم) في معظمها بالقصر الشديد ، وذكرها بنصها وكقوله في فصل : (ما يقال بالظاء والطاء والضاد) : « إظان : اسم مكان بظاء معجمة عن أبي عمرو الشيباني وبطاء مهملة عن ابن الأعرابي »(١) .

ويعقب ابن مالك على ذلك بقوله : « قلت حكى ابن سيده : إضان بضاد معجمة »(٢) .

على أن ابن مالك لم يكن في كل ما تقدّم مجرد ناقل من « المحكم » بل كان ينقل للاستشهاد والتمثل به ، أو ينقل لأنه يعرض لقضية لغوية ويريد أن يورد كافة الآراء التي قيلت فيها من ذلك مثلاً قوله عند كلامه :

١ - في التفريق بين ما يقال بظاء وطاء(٣) : « العِظْيَرّ - بالتخفيف والتشديد (بعين مهملة وظاء معجمة) : القصير ، عن أبي سهل الهروي ، وعن ابن سيده (٤) . وبغين معجمة وطاء مهملة -أي غِطْيَرّ- عن الأزهري(٥) .

٢ - عن لفظة « الظلّ »(٦) وشرح معانيها: « قال الأزهري : ظلّ الشيء : دام وطال ، وظَلّ ، أيضًا : بمعنى صار . والأظلّ : باطن خفّ البعير لاستتاره . ويستعار لغيره وفي المثل : (إنْ يَدْمَ أظَلُّكَ فقد نقِبَ خُفيٌّ) (٧) يقال للشاكي إلى من هو أسوأ حالاً منه » (٨).

---

(١) نفسه ص ٥٨ .

(٢) تحفة الإحظاء في الفرق بين الضاد والظاء ص ٥٨ .

(٣) الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد ص ٥٩ .

(٤) المحكم جـ ٢ / ٤٨ .

(٥) تهذيب اللغة جـ ٨ / ٥٦ .

(٦) الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد ص ٦٣ .

(٧) مجمع الأمثال للميداني جـ ١ / ٢١ .

(٨) تهذيب اللغة جـ ١٤ / ١٧ .

ثم عـقّـب ابن مـالك على هذا بقـوله : « وقال ابن سـيـده : الأظَـلّ : بطن الإصْبَـع مما يلي ظهر القدم وجمعـه : ظُلّ . وهو نادر ، لأنّه اسم غير صفة »[1] .

٣ - وعن معنى الظُّنْبوب[2] قـال : « قال أبو عمرو الشـيباني في كتاب « الجيم »[3] الظنبوب : طرف السـيف . وقيل في قول سلامة بـن جندل[4] .

كُـنّـا إذا ما أتانا صارخٌ فَزِع　　　كان الصُـراخ له قَـرْعَ الظُّـنابيب

أراد بذلك : سـرعــة الإجـابة للنصـرة ، وقـيل : أراد بذلـك قـرع الفـرسـان لخفـافهم زجـرًا لخيلهم ، فكـأنهم قد قـرعوا ظنابيب سـيوفـهم ، وقيل : أراد فـدعا ظنابيب ابلنا عند اناختها لتركب للنصرة »[5].

ثم عـقب على هذا بقوله : « وقال ابن سـيده في محكمه[6] : يقال قرعت ظنابيب الأمر ذللته ولم أتهيّـبه ، وأنشد[7] :

قَرَعْـتُ ظنابيـب الهوى يـوم عالـجٍ

ويوم اللوى ـ حتى قَسَـرْتُ الهوى قَـسْـرا

فإن خِـفْـت يومًا أن يَـلجّ بـك الهوى

فإنّ الـهــوى يكفيكـهُ مِـثلُـه صَـبْـرا

---

(١) الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد ص ٦٣ .

(٢) تحفة الإحظاء في الفرق بين الضاد والظاء ص ٢٩ .

(٣) كتاب الجيم جـ ٢ / ٢٢٤ .

(٤) ديوان سلامة بن جندل ص ١٢٥ .

(٥) تحفة الإحظاء في الفرق بين الضاد والظاء ص ٢٩ .

(٦) لم أقف على هذا النص في أجزاء المحكم المطبوعة .

(٧) انظر في البيتين : لسان العرب (ظنب) جـ ٢ / ٦٠ - ٦١ ، ولم ينسبه إلى قائله .

٣ - كتاب الأفعال لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي ، المعروف بابن القطّاع وهو « أحد أئمة الأدب واللغة ، وإمام وقته بمصر في علم العربية[١] له تصانيف نافعة في اللغة مثل : « كتاب الأفعال » و « أبنية الأسماء »[٢] الذي قيل عنه : « جمع فيه ابن القطّاع فأوعى ، وفيه دلالة على كثرة اطلاعه »[٣] .

ومن تصانيفه : كتاب في العروض[٤] ، وكتاب في الدرّة الخطيرة في شعر أهل الجزيرة [٥] . وكتاب « الأفعال » من الكتب اللغوية النافعة ، بحث فيه ابن القطاع معرفة أحكام الأفعال العربية ، ومعرفة أحكام تثقيفها ، وقياس تصاريفها ، وبيّن الصحيح منها والمعتل ، وأقلّ أصول الفعل . والمجرد والمزيد ، وأبواب الزيادة وأبنية الأفعال الثلاثية ، والمتعدي منها واللازم ، وأبواب الماضي مع المستقبل ويقدّم محاولة طيّبة في حصر أفعال العربية[٦]، والتعريف بأبنيتها ، ودلالتها . ويؤكد كل ذلك بما نقله عن ثقات العلماء ، وفصحاء الأعراب، ويوضّح أهمية الحاجة إلى دراسة الأفعال، ويطمئن إلى أنه ذكر أغلب مايحتاج إليه الناظر من الأفعال .

أما العلماء الذين ألفوا في الأفعال وأصولها قبل ابن القطّاع فتشير المصادر التاريخية إلى كثير منهم[٧] ، وقد وصلت إلينا بعض مؤلفاتهم وبعضها ما يزال مفقودًا [٨].

---

(١) مفتاح السعادة جـ ١ / ٢١٩ .

(٢) شذرات الذهب جـ ٤ / ٤٥ .

(٣) المرجع نفسه .

(٤) وهو كتاب العروض في أوزان الشعر ، ومنه نسخة في المتحف البريطاني والاسكوريا والقاهرة ، والفاتيكان ، انظر : بروكلمان : جـ٥/٣٤٧ .

(٥) وقد احتوى على أكثر من ١٧٠ شاعرًا من صقلية ، انظر : بروكلمان جـ٥/٣٤٧ .

(٦) مقدمة كتاب الأفعال ج١ / ٥ .

(٧) بغية الوعاة جـ ٢ / ١١٢ .

(٨) انظر : بروكلمان جـ ٢ / ١٥٩ ، والمعجم العربي : نشأته وتطوره جـ١/١٨٤. ومن العلماء الذين ألفوا في الأفعال ابن القوطية . وهو محمد بن عمر ، إمام في اللغة وحافظ لأخبار الأندلس ، عرف =

بدأ ابن القطاع كتابه بمقدمة عن فضل اللغة العربية وقيمتها ، وأهمية علومها بعامة ، والأفعال بخاصة ، وحاجة بقية العلوم إليها وأظهر إعجابه بكتاب « الأفعال » لابن القوطيّة الذي كان أساس مادة كتابه فقال : « وهذا الكتاب - يعني كتاب ابن القوطيّة - في غاية الجودة والاحسان .. »[1].

كما حدّد ابن القطّاع في مقدمة كتابه الدور الذي قام به « ابن القوطيّة » في كتابه « الأفعال » [2] وحاجة هذا الكتاب إلى إعادة نظر ودراسة ، كما حدّد فيها السمات البارزة لمعالم شخصيته في كتابه ، وصنيعه في هذا الكتاب . يقول : أن ابن القوطيّة « لم يرتب كتابه على الكمال ... ولم يذكر فيه سوى الأفعال الثلاثية ، وما دخل عليها من الهمزة ، ولم يستوعب ذلك ، وترك نحواً مما ذكر ، وخلط في التبويب ، وقدّم وأخّر في الترتيب ، وجعل الثلاثي باتفاق معنى في أبواب ، وباختلاف في أبواب ، والمزيد بهمزة في أبواب ، والثنائي المضاعف في أبواب ، والمتفق والمختلف منه في أبواب ، فأتعب الناظر ، وأنصب الخاطر ، وصار الطالب للحرف يجده متفرّقاً في الكتاب في عدة أبواب »[3] .

ويقول ابن القطّاع : « ولم يذكر « ابن القوطيّة » في كتابه : الأفعال الرباعيّة الصحيحة ، ولا الخماسية والسداسية المزيدة ، ولا الثنائية المكررة »[4] .

= بابن القوطيّة ، وهو لقب قيل أنه ورثه عن جدّه أصلها من القوط ، انظر : بغية الوعاة جـ ١ / ١٩٨ ، والحركة اللغوية في الأندلس ص ١٦٥ .

وعبدالملك بن طريف الأندلسي وهو تلميذ أبي بكر بن القوطية ، انظر : بغية الوعاة جـ ٢ / ١١١ .

وأبو عثمان السرقسطي انظر في ترجمته أيضاً بغية الوعاة جـ ١ / ٥٨٩ .

(١) كتاب الأفعال جـ ١ / ٣ .

(٢) نشره علي فوده في القاهرة سنة ١٩٥٢م .

(٣) كتاب الأفعال جـ١ / ٤ .

(٤) المرجع نفسه .

ويقول في شرح دوره وبيان جهده في الكتاب : « فرددت كل فعل إلى مثله وقرنت كل شكل بشكله ، ورتبته خلاف ترتيبه ، وهذّبته خلاف تهذيبه ، وذكرت ما أغفله من الأفعال الثلاثية والمزيدة بهمزة ، والثنائية المكررة [1] ، وأوردت الأفعال الرباعية الصحيحة والأفعال الخماسية والسداسية المزيدة ، وأثبتها على حروف المعجم »[2] .

ورأى ابن القطّاع ان ابن القوطيّة ترك كثيرًا من صيغ الأفعال التي ذكر شيئاً منها فاستدركها هو عليه في مواضعها وأشار إليها بحرف « ع » ليعلم أنها له ، كما أشار إلى كلام ابن القوطيّة بحرف « ق » [3] ولم يرض ابن القطّاع عن ترتيب الكتاب وفقًا لمخارج الأصوات فعيّره إلى الترتيب الهجائي المعروف .

وهكذا تعكس لنا شخصية ابن القطّاع نفسها - إلى جانب وفائه لابن القوطيّة وإعجابه به ، واعترافه بفضله - في الملامح الآتية :

(١) - بسط الكتاب ، وتفسير معانيه ، وإعادة الفعل مع كل معنى ، وذكر ما يرتبط به وبتصاريفه من فوائد لغوية وصرفية ونحوية وغيرها .

(٢) - تدارك ما أهمله ابن القوطيّة في كتابه .

(٣) - نقل ما ذكره ابن القوطيّة من أفعال في غير موضعها إلى الموضع الذي ينبغي أن تكون فيه .

(٤) - عرض الأفعال الرباعية الصحيحة والخماسية والسداسية المزيدة ، وهي من الأبواب الجديدة التي أضافها ابن القطّاع .

والواقع أن « ابن القطّاع » قد وفّى في كتابه بما ألزم به نفسه إلى حد بعيد .

وقد نشر هذا الكتاب في مطبعة (دائرة المعارف العثمانية) بحيدرأباد الدكن بالهند سنة ١٩٦١م، نشره الشيخ محمد السورتي ، واعتمد ـ في نشره ـ

---

(١) أي الرباعية المضاعفة .

(٢) كتاب الأفعال جـ ١ / ٤ .

(٣) المرجع نفسه جـ ١ / ٥ .

على عدة نسخ ، منها نسخة مكتبة مراد ملاّ رقم ١٧٩٠ ، ونسخة محفوظة في مكتبة رامفور بالهند، بخط أحمد بن عبداللطيف الشرفي ، في شوّال سنة ٨٥١هـ[١] .

لقد نقل ابن مالك من كتاب ابن القطّاع هذا وأفاد منه . من ذلك مثلاً مانقله في « وفاق المفهوم » عشرة نصوص ، وكذلك نقل في كتابه الآخر (تحفة الإحظاء) ستة نصوص وكذلك نقل في (الاعتضاد) ، خمسة نصوص . ويمكن القول بأن هذه النصوص على قصرها الشديد قد أضافت جديدًا إلى ما نقله ابن مالك من الكتب الأخرى .

وقد كان غرضه من النقل تدعيم رأيه أو استيفاء أدلته أو الإحاطة بكل ماقيل .

ومن أمثلة ما نقله ابن مالك عن ابن القطاع :

١ - ما ورد في « تحفة الإحظاء » في معرض الكلام عن الألفاظ التي جاءت بطاء مهملة وظاء معجمة : « يقال أطَلّ الشيء وأظلّ بمعنى أشرف . ذكر اللغتين ابن القطاع في كتاب الأفعال »[٢] .

٢ - وأورد ابن مالك عن الكلمات التي أوّل أصولها ظاء « قال الأزهري : الظلف من الشاء والبقر والظباء بمنزلة الحافر من الخيل ، واستعاره عمرو بن معديكرب للفرس في قوله[٣] : وخيلي تَطَأُكُمْ بأظْلافها .

والظلف - أيضًا - الحاجة والمتابعة في المشي وغيره ، يقال جاءت الإبل على ظلف واحد ، أي متتابعة »[٤].

---

(١) انظر : خاتمة طبع الكتاب للأستاذ عبدالله العمادي جـ ٣ / ٣٧٨ وما بعدها.

(٢) تحفة الإحْظَاء في الفرق بين الضاد والظاء ص ٥٧ ، وانظر : كتاب الأفعال جـ ٢ / ٣٠٠ و ٣١٨ .

(٣) انظر : شعر عمرو بن معديكرب الزّبيدي ، جمعه وحققه مطاع الطرابيشي ص ١٤٠ ، وتهذيب اللغة جـ ١٤ / ٣٧٩ .

(٤) الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد ص ٨٢ .

ثم أورد ابن مالك قوله : « وقال ابن القطّاع في كتاب الأفعال : والظَّلِيف ـ بفتح اللام وكسرها ـ المكان الذي لا يبين فيه أثر » [1].

٣ ـ وفي الألفاظ التي تأتي بالجيم والحاء والخاء قال ابن مالك : «حكى ابن القطّاع في كتاب الأفعال : فاجت الريح الطيّبة فَوْجا وفاحت فَوْجا ، وفاخت فَوْخا : إذا انتشرت[2] .

٤ ـ وفي الإبدال أورد ابن مالك قوله : « قال ابن القطّاع : يقال : حظرب قوسه حَظْرَبة ، وخَظْرَبها خَظْرَبة : إذا شدّ توتيرها » [3].

٥ ـ ونقل ابن مالك عما يقال بطاء مهملة وظاء معجمة عن كتاب الأفعال قوله : « قال ابن القطّاع : اغطألّ الشيء : إذا ركب بعضه بعضاً ، بغين معجمة وطاء مهملة أو معجمة » .

(١) الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد ص ٨٢ ، وانظر : كتاب الأفعال جـ ٢ / ١٧٠ .

(٢) وفاق المفهوم في اختلاف المقول والمرسوم ق ٧/أ ، وكتاب الأفعال جـ١/١٠٨.

(٣) وفاق المفهوم ق ٨ / ب وكتاب الأفعال جـ ١ / ٢٦٩ .

(٤) الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد ص ٩٦ ، وكتاب الأفعال جـ٢/٤٦



الفصل الثانـــــي

مراجعة الثانويـــة

ويشتمل على :

١ ـ الغريب المصنّف ـ لأبي عبيد
٢ ـ كتاب الجيم ـ لأبي عمرو الشيباني
٣ ـ الفرق بين الضاد والظاء ـ لأبي سهل الهروي
٤ ـ المثلثات ـ لابن السّيد البطليوسي



وهي الكتب التي أخذ منها ابن مالك في تأليف بعض مؤلفاته ، ولكنّ ما نقله من هذه الكتب كان قليلاً إذا قيس بمصادره الأصلية .

ومن هذه المراجع :

١ - **الغريب المصنّف** لأبي عبيد القاسم بن سلاّم مات في حدود سنة (٢٢٤ هـ) .

قال عنه السيوطي : « ... كان أبو عبيد إمام أهل عصره في كل فن من العلم ... وكتابه الغريب المصنّف اعتمد فيه على كتاب رجل من بني هاشم ، جمعه لنفسه . وأخذ كتب الأصمعي فبوّب ما فيها ، وأضاف إليها شيئاً من علم أبي زيد ، وروايات عن الكوفيين » (١).

هذا الكتاب يُعد من أوائل المؤلفات التي وصلت إلينا وتعالج موضوعات مثل خلق الفرس والإبل وخلق الإنسان نقل منه ابن مالك في كتابه (ما يهمز ومالا يهمز)(٢) بعض ما كتبه أبو عبيد في الهمز (٣).

٢ - **كتاب الجيم** : لأبي عمرو إسحاق بن مرار الشيباني ، وهو تأليف خاص باللغات القبلية ، يعالج الألفاظ ، وقد ينبّه على القبائل التي تتكلمها . ولعلّ أول ما يسترعي نظر الباحث في هذا الكتاب عنوانه، فما معناه ، وما سببه ، إذ لم يصرح المؤلف بذلك فيه . فمثلاً كتاب « العين سمّى بهذا الاسم ، لأن الخليل ابن أحمد ابتدأ بهذا الحرف من حروف المعجم . وكان من المظنون أن يبدأ « كتاب الجيم » بحرف الجيم ، فيتضح بذلك العنوان ولكنه لم يبدأ بذلك ،

---

(١) بغية الوعاة جـ ٢ / ٢٥٣ وانظر عن كتاب أبي عبيد هذا مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص ١٤٨ - ١٤٩ ، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان جـ ٢ / ١٣٩ .

(٢) اسمه الكامل : شرح النظم الأوجز في (ما يهمز وما لا يهمز) وقد حققه د . علي حسين البواب وطبعته دار العلوم بالرياض سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .

(٣) الغريب المصنّف (مخطوطة الظاهرية بدمشق) ورقة ٢٢٦ - ٢٢٧ وهذا الكتاب طبع أكثر من مرة .

وإنما بدأ بالهمزة . يقول ابن مكتوم[1]: « سئل بعضهم لِمَ سُمّي « كتاب الجيم » ... بهذا الاسم ؟ فقال : لأن أوله حرف الجيم ، كما سمى كتاب « العين » لأن أوله حرف العين . قال : فاستحسنّا ذلك ، ثم وقفنا على نسخة من كتاب الجيم ، فلم نجده مبدوءاً بالجيم »[2] .

ليس في الكتاب مقدمة تهدينا إلى هدف المؤلف من تأليف كتابه ، وتجعلنا على يقين من الأمر التي قصد إليها . ولكن تصفّح الكتاب نفسه يدل على أنه رمى إلى تدوين الألفاظ الغريبة من لغات القبائل ، ومصداق ذلك ما ذكره القفطي من أنه : « جمع في كتاب الجيم الحوشيّ ، ولم يقصد المستعمل »[3] . ويتّفق كل هذا مع طبيعة أبي عمرو الشيباني فقد قيل في ترجمته : « كان الغالب عليه النوادر ، وحفظ الغريب ، وأراجيز العرب ، وله كتاب في النوادر[4] ، ويتفق أيضًا مع عنايته بأشعار القبائل ولغاتها » . ويتفق أخيرًا مع ما اشتهر عن أهل الكوفة ، من أخذهم اللغة والنحو عن أعراب لم يأخذ عنهم أهل البصرة ، لعدم وتوثقهم بهم . فمن الطبيعي أن تكون لغات هؤلاء الأعراب غريبة على اللغويين والأدباء الذين جلّ اعتمادهم على معارف البصريين »[5].

وأهم ما يلحظ في الكتاب عنايته باللغات المختلفة ، فأنت لا تقرأ صفحة من صفحات كتاب الجيم إلاّ وجدت فيها أكثر من اسم منسوب إلى قبيلة أو

---

(١) وهو تاج الدين أحمد بن عبد القادر بن مكتوم القيسي النحوي ، أخذ عن بهاء الدين بن النحاس وغيره، ولازم أبا حيان الأندلسي دهرًا طويلاً . له عدة مؤلفات منها : « الجمع بين العباب والمحكم » في اللغة ، والتذكرة ، وشرح كافية ابن الحاجب وغيرها . انظر : بغية الوعاة جـ١ / ٣٢٦ – ٣٢٧.

(٢) المزهر جـ ١ / ٩١ ، وانظر بعض أقوال العلماء في تعليل تسمية هذا الكتاب انباه الرواة – للقفطي جـ١ / ٢٧٧ ، وتاج العروس – للزبيدي (جيم) جـ١ / ٢٢٨ ، والمعجم العربي : نشأته وتطوره – للدكتور حسين نصار جـ١/ ٧٩ .

(٣) انباه الرواة جـ ١ / ٢٢٦ .

(٤) المصدر نفسه جـ١ / ٢٢٨ .

(٥) المعجم العربي : نشأته وتطوره جـ١ / ٧٩ .

موضع من المواضع . من ذلك قوله - مثلاً - في باب الجيم : « الجُزأة : الشّقّة المؤخرة من البيت ، بلغة بني شيبان ، وغيرهم يسمّيها : المِرْدَح »[1] .

وفي باب الدال : « الدّريدة : دُعاؤك الضّأن ، وهي لغة لبني فَرير من طيىء »[2] .

وقد طبع هذا الكتاب في مطبعة (الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية) بالقاهرة طبع الجزء الأول سنة ١٩٧٤م ، وطبع الجزء الثاني والثالث سنة ١٩٧٥م بتحقيق الأساتذة إبراهيم الأبياري ، وعبد العليم الطحاوي ، وعبد الكريم العزباوي واعتمدوا - في تحقيقه - على نسخة وحيدة محفوظة في مكتبة الاسكوريال بإسبانيا [3].

لقد رجع ابن مالك إلى كتاب الجيم هذا ونقل منه بعض النصوص منها في « تحفة الإحظاء » ثمانية تميزت بالايجاز [4] ، وفي « الاعتضاد » نص واحد لاتعدو كلماته ثلاثة[5] وفي وفاق المفهوم نص واحد قصير في كلمتين [6].

٣ - **الفرق بين الضاد والظاء :** أبي سهل محمد بن علي بن محمد الهروي رجع إليه ابن مالك ونقل منه كثيراً ، وخاصة في كتبه التي وضعها في الظاء والضاد . ففي كتابه (تحفة الإحْظَاء في الفرق بين الضاد والظاء) خمسة عشر نصاً [7] من « هذا البحث » ، وفي (وفاق المفهوم) ستة نصوص[8] ، وفي « الاعتضاد » خمسة نصوص[9] ، وهي نصوص موجزة .

---

(١) كتاب الجيم جـ١ / ١١٦ .

(٢) كتاب الجيم جـ ١ / ٢٧٢ .

(٣) انظر : مقدمة الأستاذ الأبياري لكتاب الجيم جـ١ / ٤٠ - ٤٥ .

(٤) انظر : تحفة الاحظاء في الفرق بين الضاد والظاء ص ١١ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٣ ، ٤١ ، ٥٨ .

(٥) انظر : الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد ص ٩٩ .

(٦) انظر : وفاق المفهوم ق ٢٨ / ب .

(٧) انظر : تحفة الإحظاء : ص ٤ ، ٦ ، ١٦ ، ٣٠ ، ٤٠ ، ٤٣ .

(٨) انظر : وفاق المفهوم ق ٣ / أ ، ٦ / أ ، ١٨ / ب ، ١٩ / ب .

(٩) انظر : الاعتضاد ص ٥٩ ، ٩٠ ، ٩٣ ، ٩٧ .

ويفهم من كلام ابن مالك حين ينقل من هذا الكتاب انه لم يكن متداولاً بين الناس في عصره بشكل واسع يقول : « وقال أبو سهل محمد بن علي ابن محمد الهروي في كتاب الفرق بين الضاد والظاء »[1] ويقول : « وفي الفرق بين الضاد والظاء لأبي سهل محمد بن علي الهروي »[2] ويقول : « قال أبو سهل الهروي في كتابه الذي صنّفه في الفرق بين الضاد والظاء [3] ، ويقول : « وحكى أبو سهل الهروي في كتاب الضاد والظاء »[4] .

٤ ـ **المثلثات** : لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السِّيْد البطليوسي[5] ، وهو من علماء اللغة ثقة ، ضابطًا ، ألف كتبًا نافعة كالمثلثات، والاقتضاب في شرح أدب الكتاب[6] والفرق بين الحروف الخمسة ، وغيرها .

وكتاب المثلثات هذا من الكتب القيمة استعان به ابن مالك في تأليف كتابه « اكمال الاعلام في تثليث الكلام » .

قال ابن مالكٍ ـ وهو يتحدث عن الكتب التي وضعت في المثلثات ـ « وقد عنى بعد ذلك ـ أي بعد قطرب ـ جماعة من الفضلاء ... أحقهم بالاحصاء والاستقصاء وأوثقهم في الاستقراء العلامة اللغوي أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي ـ رحمه الله ـ فإنه صنف فيه كتابا أنباء غزارة فضله ، وكاد يعجّز عن الاتيان بمثله ... »[7] .

---

(١) وفاق المفهوم ق ٣/أ .

(٢) المصدر نفسه ق ٦/أ .

(٣) تحفة الإحظاء ص ٤ .

(٤) المصدر نفسه ص ٤٤ .

(٥) بفتح الباء الموحدة والطاء المهملة ، وسكون اللام وفتح الياء المثناة من تحتها وسكون الواو ، وبعدها سين مهملة .

(٦) وهو شرح مفيد لأدب الكاتب لابن قتيبة طبع في بيروت سنة ١٩٠١ م .

(٧) اكمال الاعلام في تثليث الكلام ص ٥ .

ومع أن ابن مالك ذكـر في مقدمـة « اكمال الاعـلام في تثليث الكلام » انه أفاد منه فإننا لا نستطيع أن نعرف حقيقة النصوص التي نقلها ابن مالك من مثلثات ابن السّـيد ، وهل كـانت طويلة أو قصيـرة ؟ لأنه لا يشير في أثناء الكتـاب إلى ما نقله منها .



الباب الرابع

تقويـــم دراستـــــه

ويشتمل على ما يلي :

الفصل الأول : آراء العلماء في ا بن مالك .

الفصل الثاني : مناقشة بعض الباحثين في آرائهم .

الفصل الثالث : مآخذ على ابن مالك في المادة والمنهج .



الفصل الأول
آراء العلماء في ابن مالك



سنعرض هنا لآراء بعض الباحثين القدماء والمحدثين الذين تناولوا ابن مالك ومؤلفاته بالدراسة والنقد والتقويم وهنا سنعرض للنقاط الآتية :

١ - قدماء يثنون عليه .

٢ - قدماء يتعصبون [١] عليه .

٣ - محدثون ينقدونه وينصفونه .

٤ - محدثون يظلمونه .

أولاً - قدماء يثنون عليه :

تشير المصادر التي بين أيدينا إلى ثناء بعض القدماء على ابن مالك وما قدمه في حقل الدرس اللغوي . وفي مقدمة هؤلاء علماء عصره وتلاميذه الذين أخذوا عنه. وفيما يلي سرد لبعض أسماء العلماء الذين أثنوا على صاحبنا وأعماله الجليلة .

أ - اليونيني : قطب الدين موسى بن محمد المتوفى سنة ٧٢٦ هـ أحد مؤرخي بعلبك ، وتلميذ ابن مالك . أورد في كتابه (ذيل مرآة الزمان)[٢] عن ابن مالك قوله : « أوحد عصره ، وفريد دهره في علم النحو والعربية مع كثرة الديانة والصلاح والتعبد والاجتهاد . سمع وحدث . وكان مشهورًا بسعة العلم والاتقان والفضل ، موثوقًا بنقله . حجة في ذلك . وله عدة تصانيف مفيدة . وإليه انتهى علم العربية ، ولم يكن في زمنه من يجري مجراه في غزارة علمه ، ووفور فضله . وله نظم كثير يشتمل على فوائد جمة »[٣] .

(١) ومن العلماء الذين حصل بينهم نزاع أو خصام عبر التاريخ السخاوي والسيوطي فقد تعصّب السخاوي المؤرخ المعروف على السيوطي وحصل بينهما تنافس ولمعرفة المزيد عن ذلك انظر : السيوطي وجهوده في الدراسات اللغوية . مرجع سابق ص ٣٢٧ وما بعدها .

(٢) جـ ٣ / ٧٦ .

(٣) ذيل مرآة الزمان – لليونيني جـ ٣ / ٧٦ .

ب - العالم الأندلسي محمد بن يوسف المعروف بأبي حيان (ت٧٤٥هـ) : نحوي عصره ولغويه ، ومفسره ومحدثه ومؤرخه . اعتنى بكتب ابن مالك - كما سبق بيانه[٢] - فلخّص كتاب « الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد » ، في كتاب سمّاه : « الارتضاء في الفرق بين الضاد والظاء » ، واختصر « تحفة المودود في المقصور والممدود في كتاب سمّاه : « المحصور في الممدود والمقصور » ، وشرح تسهيل الفوائد واعتنى به وألّف عليه عدّة شروح من بينها : « التذييل والتكميل في شرح التسهيل » و « شرح الألفية » في كتاب سمّاه « منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك »[٣] .

وكان غرض أبي حيان من هذه التآليف ، ومن هذه العناية العظيمة بكتب ابن مالك تيسيرها ليستطيع طالبو العلم أن يقفوا عليها ، ويستفيدوا منها ، فتنتشر بين الناس ، ويعرف الدارسون قيمة ابن مالك وكتبه .

أورد أبو حيان في كتابه : التذييل والتكميل في شرح التسهيل : «وأما هذا المصنّف[٤] الذي كمّلنا شرح كتابه[٥] ، فإنه كان رجلاً صالحًا ، معنيّاً بهذا الفن النحوي ، كثير المطالعة : ... ونظم في هذا الفن كثيراً ونثر ، وجمع باعتكافه على الاشتغال بهذا الفنّ واشتغل به ، وبمراجعة الكتب ومطالعة الدواوين العربية . وحوت مصنّفاته نوادر وعجائب . ومنها كثير استخرجه من أشعار العرب وكتب اللغة »[٥].

---

(١) انظر : فصل مؤلفاته اللغوية ص ٤٨ و ٧٩ .

(٢) نشر الأستاذ (سدني جليزر) قطعة منه في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٤٧ وكتب له مقدمة بالانجليزية . انظر : أبو حيان النحوي - للدكتورة خديجة الحديثي ص ١٢٣ - ١٣٣ .

(٣) يعني ابن مالك .

(٤) أي كتاب تسهيل الفوائد .

(٥) التذييل والتكميل في شرح التسهيل جـ ٥ / ١٧٠ .

ولنا مع أبي حيان وقفة أخرى بعد قليل .

جـ ـ المؤرخ شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد المعروف بالذهبي (ت ٧٤٨ هـ) : مؤرخ ، صاحب تصانيف كثيرة تقارب المائة ، والكثير منها يعدّ المرجع والحجة مثل : سير أعلام النبلاء[١] ، ومعرفة القرّاء الكبار[٢] ، وتاريخ الإسلام [٣].

أورد الذهبي في كتابه المعروف (تاريخ الاسلام) وهو يترجم لابن مالك : « تصدّره لإقراء العزبية ، وصرف همّته لاتقان لسان العرب ، حتى بلغ فيه إلى الغاية وأربى على المتقدمين . وكان عالمًا في القراءات وعللها . وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها والاطلاع على وحشيّها ... »[٤] .

د ـ المؤرخ والأديب خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤ هـ) : أديب وكاتب ، كثير التصانيف ، تولّى ديوان الإنشاء في صفد ومصر وحلب .

أشار في حديثه عن ابن مالك : « تصدّره بحلب لإقراء العربية ، وصرف همّته إلى إتقان لسان العرب . وقال : أخبرني شهاب الدين أبو الثناء محمود ـ رحمه الله ـ من لفظه ، قال : جلس ابن مالك يومًا ، وذكر ما انفرد به صاحب المحكم عن الأزهري في اللغة . قلت[٥] : وهذا أمر معجز ، لأنه يحتاج إلى معرفة جميع ما في الكتابين »[٦] .

---

(١) وقفت على جزئين من الكتاب الأول بتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد ، والثاني بتحقيق الأستاذ إبراهيم الأبياري ، والجزءان أخرجهما معهد المخطوطات بالاشتراك مع دار المعارف بمصر – بدون تاريخ .

(٢) طبع بمطبعة دار التأليف بالقاهرة سنة ١٩٦٩ م .

(٣) نشر منه ستة أجزاء في القاهرة سنة ١٩٧٦م .

(٤) تاريخ الإسلام جـ ٣٢ / ٢٣ .

(٥) الكلام للصفدي .

(٦) الوافي بالوفيات جـ٣ / ٣٥٩ .

هـ - اللغوي المعروف محمد بن جابر الهواري (ت ٧٨٠ هـ) : من تصانيفه : شرح الألفية لابن مالك : وهو كتاب جليل ، يعني بإعراب الأبيات وله نظم الفصيح ، ونظم كفاية المتحفظ .

أورد في صدر شرحه للألفية[1] قوله : « كان ابن مالك - رحمه الله - إمامًا في علم العربية واللغة . أحرز فيهما قصب السبق ، واشتهر بها اشتهار البدر في الأفق ... ، ولا اطلع أحد على ما اطلع عليه فيهما من الأسرار . فلقد أحيا في علمي العربية واللغة رسومًا دارسة ، وأظهر معالم طامسة ، وجمع منهما ما تفرّق ... »[2].

و - ابن قاضي شهبة[3] الأسدي (ت ٨٥١ هـ) : فقيه الشام وعالمها ومؤرخها ، من بيت كبير ، عرف أهله بالعلم والقضاء . قال وهو يترجم لابن مالك : « صاحب التصانيف ، النحوي اللغوي ، المقريء والمحدث الفقيه الشافعي ، أوحد عصره في اللغة ، مع كثرة الديانة والصلاح ... كان مشهورًا بسعة العلم والإتقان ، موثوقًا بنقله ، حجة في ذلك »[4].

ز - عبدالرحمن أبي بكر المعروف بالسيوطي[5] (ت ٩١١ هـ) : أغزر العلماء في عصره تأليفًا في جميع الميادين : في التفسير ، والحديث ، والفقه ، والتاريخ ، والتراجم ، واللغة والنحو . من أنفس كتبه اللغوية : « المزهر في علوم اللغة وأنواعها » وهو يضم مباحث واسعة في فقه العربية قال في كتابه : « بغية

---

(١) من شرحه نسخة في المكتبة الظاهرية بدمشق برقم ١٦٣٨ عام .

(٢) شرح الألفية للهواري ق ٢/أ .

(٣) لكون أحد أجداده كان قاضيا بشهبة السوداء ، وهي قرية من قرى حوران. انظر : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع - للسخاوي جـ ١١ / ٢٢ .

(٤) طبقات النحويين واللغويين - لابن قاضي شهبة ص ١٣٣ .

(٥) نسبة إلى مدينة أسيوط أو سيوط : تقع في صعيد مصر . انظر : لب اللباب في تحرير الأنساب - للسيوطي ص ١٥ - ١٦ والسيوطي وجهوده في الدراسات اللغوية للأستاذ محمد يعقوب تركستاني ص ١٤ .

الوعاة » وكان ابن مالك إمامًا في القراءات وعللها . وأمّا اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها والاطلاع على وحشيها .. وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو ، فكانت الأئمة الأعلام يتحيّرون فيه ، ويتعجبون من أين يأتي بها . وكان نظم الشعر سهلاً عليه : رجزه وطويله وبسيطه ، وغير ذلك »[١] .

ح - المقّري[٢] صاحب نفح الطيب (ت ١٠٤١ هـ) : المؤرخ والأديب الحافظ . ولد ونشأ بالمغرب . وانتقل إلى فاس ومنها إلى القاهرة . له عدة تصانيف مطبوعة ومخطوطة . من بين هذه التصانيف : « نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب »[٣] أورد في كتابه المذكور : « وهو يتحدث عن الراحلين[٤] من الأندلس إلى المشرق من العلماء والأدباء » ومن الراحلين من الأندلس إلى المشرق أبو عبدالله بن مالك صاحب التسهيل والألفية ، يضرب به المثل في دقائق النحو وغوامض الصرف وغريب اللغات وأشعار العرب ، مع الحفظ والذكاء ... والتحري لما ينقله ، والتحرير فيه . وكان ذا عقل راجح ، حسن الأخلاق ، مهذبًا ذا رزانة وحياء ، وانتصاب للإفادة وصبر على المطالعة الكثيرة . تخرج به أئمة ذلك الزمان وسارت تصانيفه الركبان ، وخضع لها العلماء الأعيان . وكان حريصًا على العلم حتى انه حفظ يوم موته ثمانية شواهد »[٥] .

---

(١) بغية الوعاة جـ ١ / ١٣٠ .

(٢) نسبة إلى مَـقَّره : (بفتح الميم وتشديد القاف المفتوحة) من قرى تلمسان بالمغرب . انظر : مقدمة تحقيق نفح الطيب – للدكتور إحسان عباس جـ ١ /٥ وما بعدها .

(٣) طبع مرتين : الأولى في مطبعة السعادة بمصر سنة ١٩٤٩م وحققه الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، والثانية في مطبعة دار صادر بيروت سنة ١٩٦٨م تحقيق الدكتور إحسان عباس .

(٤) عقد المقّري الباب الخامس من كتابه في التعريف ببعض من رحل من الأندلسيين إلى بلاد المشرق ، ومما قاله في أول الباب : « ان حصر أهل الارتحال ، لا يمكن بوجه ولا بحال ، ولا يعلم ذلك على الإحاطة إلاّ علاّم الغيوب ... ولكنّا نذكر منهم لمعًا على وجه التوسط من غير إطناب » . انظر : نفح الطيب جـ ٢ / ٥ .

(٥) نفح الطيب جـ ٢ / ٢٢٥ .

ثانيًا ـ قدماء يتعصّبون عليه :

إذا رجعنا إلى ما كتب عن ابن مالك قديمًا نجد المصادر لم تشر إلى دخول ابن مالك مع علماء عصره في نزاع أو خصام مع شهرته التي طبقت الآفاق وانتشار كتبه واعتداده بنفسه . ولعل السبب عدم دخول ابن مالك مع هؤلاء العلماء في جدال وصراع . فقد عاش منصرفًا إلى التدريس والتصنيف مبتعدًا عن الناس .

وبعد وفاته تناول بعض العلماء كتبه بالشرح والدراسة والتحليل . وفي مقدمة هؤلاء أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف الذي اهتم بكتب ابن مالك وعمل على نشرها ـ كما أشرت إلى ذلك قبل قليل ـ وبالرغم من ذلك فقد سجل أبو حيان في أثناء شرحه لكتب ابن مالك أمورًا انتقصه فيها وحمل عليه وعابه في علمه وشيوخه .

وقد جاء علماء بعد ابن مالك ، ورأوا جحود أبي حيان ، وتنكره لعلم ابن مالك ، فأرادوا أن ينتصفوا له ، فالرجل قد طعن في علمه وشيوخه .

ومن هؤلاء العلماء : محمد بن يوسف الحلبي المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ) فقد أخذ في كتابه : « تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد »(١) على أبي حيان تحامله على ابن مالك ، كذلك ألف علي بن يوسف الأنباري (ت ٨١٤ هـ) كتابًا بعنوان « الرد على أبي حيان في تعصباته على ابن مالك » (٢).

---

(١) من الكتاب نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية برقم ٣٤٩ نحو .

(٢) لم أعثر على معلومات دقيقة عن هذا الكتاب ، وقد ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون . انظر : جـ ٢ / ٨٣٨ ، والدكتورة خديجة الحديثي في : « أبو حيان النحوي » ص ٥٨٤ .

ومنهم محمد بن أبي بكر الدماميني (ت ٨٢٧ هـ) الذي أفرد صفحتين في كتابه « تعليق الفرائد على تاسهيل الفوائد »(١) للرد على بعض مزاعم أبي حيان في ابن مالك ، وابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) الذي ترجم لابن مالك في كتابه « غاية النهاية في طبقات القرّاء » (٢) وردّ على أبي حيان تعصباته على ابن مالك ، ويحيى بن عبدالرحمن العجيسي (ت ٨٦٢ هـ) فقد نقل المقّري في « نفح الطيب »(٣) أقوال العجيسي في ردّه على أبي حيّان .

وهذه بعض الأمثلة

قال أبو حيان في ترجمة ابن مالك : « ولا يُعلم له شيخ ، ولا ذَكَرَ هو من اشتغل عليه ... ولقد طال فحصي وتنقيري عمن قرأ عليه هذا المصنف أو من استند في العلم إليه فلم أجد من يذكر لي شيئاً من ذلك ..»(٤) .

فقال ناظر الجيش : « وأما قوله : انه لم يعلم له شيخ ، فما أعرف كيف يكون ذلك نقصاً من رجل انتشر علمه ، وانتهى إلى رتبة بلغ بها أن يصحح ماأبطله غيره ليبطل ما صححه غيره بالأدلة الواضحة ، والمستندات الراجحة ، وكم من طالب فاق شيخه ، وخادم برز على أستاذه .. »(٥) .

وجاء في غاية النهاية لابن الجزري : « شاع عند الكثير من منتحلي العربية ان ابن مالك لا يعرف له شيخ في العربية ولا في القراءات وليس كذلك . بل أخذ

---

(١) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد جـ ١ / ٤ .

(٢) غاية النهاية جـ ٢ / ١٨٠ وما بعدها .

(٣) نفح الطيب جـ ٢ / ٢٢٥ .

(٤) التذييل والتكميل في شرح التسهيل جـ ٥ /١٦٩ - ١٧٠ .

(٥) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد جـ ٥ / ١٧٠ .

العربية في بلاده [1] عن ثابت بن خيار .. وحضر عند أبي علي الشلوبين نحو العشرين يومًا ، وأخذ عن السخاوي العربية والقراءات . ولما دخل حلب لازم حلقة ابن يعيش ، ثم حضر عند تلميذه ابن عمرون ولزمه » [2].

قال أبو حيان :« ... انه يضعف استنباطه من كلام سيبويه وينسب إليه مذاهب ، ويفهم من كلامه مفاهيم لم يذهب إليها سيبويه ، ولا أرادها... » [3].

فقال ناظر الجيش : « هذا عجيب من أبي حيان ، كيف يصدر عنه هذا في حق مثل هذا الإمام الكبير المشهود له بالتبريز الذي قال هو في حقه : انه نظم في هذا الفن كثيرًا ونثر ، وانه جمع باعتكافه على الاشتغال بهذا الفن .. ومراجعة الكتب ومطالعة الدواوين العربية ... فمن شهد له بأنه وصل إلى هذه الرتبة التي هي رتبة الاجتهاد كقوله [4] : إنه استخرة كثيرًا من أشعار العرب وكتب اللغة . ولا شك إن هذه وظيفة المجتهد كيف يقول فيه : انه ضعيف الاستنباط من كلام سيبويه وانه يفهم منه غير المراد » [5] .

قال أبو حيان : « وينفر من المنازعة والمباحثة والمراجعة . وهذا شأن من يقرأ بنفسه ، ويأخذ العلم من الصحف بفهمه .. » [6] .

---

(١) يعني جيّان بالأندلس .

(٢) غاية النهاية جـ ٢ / ١٨٠ .

(٣) التذييل والتكميل في شرح التسهيل جـ ٥ / ١٦٩ .

(٤) الكلام هنا لأبي حيان .

(٥) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد جـ / ١٧٣ .

(٦) التذييل والتكميل في شرح التسهيل جـ ٥ / ١٦٩ .

فقـال يحيى العجيـسي : « وليس ذلك منه بإنصاف ، ولا يحـمل على مثله إلاّ هوى النفس ، وسـرعة الانحـراف . فنفيـه المسند عنه ، والمتبع شـهادة نفـي فلا تنفع ولا تسمع . ويـكفى ماسطر في حقـه قوله[1] في أثنائه: نـظـم في هذا العلم كثيرًا ونثر ... وقوله: « لايكون تحت السماء أسخى ممن عرف ما في تسهيله»[2]، وقرنه في بحره بمصنف سيبويه[3]. فمـا ينبغي لـه أن يعملـه، ولا أن يحـط عليه ، ولا أن يقع فـيمـا وقـع فـيـه ، فإنــه مما يجريء علـــى أمثالـــه الغـبي والنبيـــه ، والحليم والسفيه . وما هذا جزاء السلف من الخلف .. » [4].

قـال أبو حيـان : « لهج هذا المصنّـف في تصـانيفـه بالاستـدلال بما وقع في الحديث في إثبـات القواعد الكلية في لسـان العرب بما روى فيه ، ومـا رأيت أحدًا من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل .. »[5] .

فقـال أبو بكر الدمـاميني : « قد أكـثر المصنّــف من الاستدلاَل بـالأحاديث النبـوية وشنع أبو حـيـان عليـه وقـال : ان ما اسـتند إلـيه من ذلـك لا يتم له لتطرق احتمال الرواية بالمعنى ، فلا يوثق بأن ذلك المحتج به من لفظه عليه الصلاة والسلام حتى تقوم بـه الحجة . وقد أجريت ذلك لبـعض مشايخنا فصـوب رأي ابن مالك فيـما فعله . على أن اليـقين ليس بمطلوب في هذا الباب ، وإنما المطـلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية . وكذا مـا يتوقف عليـه من نقل مفردات الألفاظ وقـوانين الإعـراب . فـالظـن في ذلك كله كـاف . ولا يخـفى انـه يغلب ان ذلك المنقـول المحتج به لم يبـدل ، لأن الأصل عـدم التبـديل ، ولا سيمـا والتشـديد في

---

(١) الكلام لأبي حيان .

(٢) التذييل والتكميل في شرح التسهيل جـ ٥ / ١٧٠ .

(٣) البحر المحيط - لأبي حيان جـ ١ / ١٢ .

(٤) نفح الطيب جـ ٢ / ٢٢٥ .

(٥) التذييل والتكميل في شرح التسهيل جـ ٥ / ١٦٩ .

الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدّثين . ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى فيغلب على الظن من هذا كله انها لم تبدل ، ويكون احتمال التبديل فيه مرجوحًا فيلغى ، ولا يقدح في صحة الاستدلال بها . ثم ان الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدون ولا كتب ، وأما ما دون وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل الفاظه من غير خلاف بينهم »(١) .

ثالثًا ـ المحدثون الذين نقدوا ابن مالك وأنصفوه :

أخذ بعض الباحثين على نفسه قول الحق ، وإنصاف ما قام به ابن مالك من جهود في مجال فقه اللغة ، وذلك بعد دراسة مؤلفاته ، وفحصها . ومن هؤلاء :

أ ـ الباحث الأستاذ يحيى محمد الأسيوطي قال في بحثه عن ابن مالك : « إن إنتاج ابن مالك في العربية كان له أثر في تتويج الحركة العلمية في بلاد الشام، إذ تناول العلماء كتبه بالشرح والنقد والموازنة »(٢) .

ب ـ الدكتور محمد كامل بركات أورد في مقدمة تحقيقه « تسهيل الفوائد » لابن مالك قوله : « يعد ابن مالك إمام النظم في علوم العربية غير مدافع فهو صاحب الباع الطويل في هذا الميدان ، إذ تبلغ عدة أبياتها التي نظمها في هذا الميدان أكثر من عشرة آلاف بيت في اللغة والنحو والقراءات .. »(٣) .

جـ ـ وأورد الأستاذ محمد الطنطاوي في كتابه (نشأة النحو) عن ابن مالك قوله : « ولا غرو أن طلاب اللغة العربية مدينون لهذا الإمام الذي أسدى هذه الذخائر (٤) ، فما أحراه بكتاب منفرد ، فيه التعريف بحياته ومؤلفاته ، وما

---

(١) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد جـ ١ / ٨ .

(٢) ابن مالك وأثره في اللغة العربية ص ١٠ .

(٣) مقدمة تحقيق تسهيل الفوائد ص ٤٤ .

(٤) يعني مؤلفاته .

فيها بالتفصيل . نعم إن المحسن لا يضيع عمله عند الله ، فقد جعل الله لابن مالك لسان صدق فيمن بعده ، فمؤلفاته وأقواله تناقلتها العلماء في كتبهم مشارقة ومغاربة »[1] .

د ـ وذكر الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد (محقق كتب التراث المعروف) في مقدمة تحقيقه كتاب « شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك » قوله : « ... لعلك لا تجد مؤلفًا ممن صنّفوا في قواعد اللغة العربية قد نال من الحظوة عند الناس ، والإقبال على تصانيفه : قراءة وإقراء شرحًا وتعليقًا ، مثل ابن مالك صاحب التآليف المفيدة وأفضل من كتب في علوم العربية ، من أهل طبقته علمًا وأوسعهم إطلاعًا ، وأقدرهم على الاستشهاد لما يرى من الآراء بكلام العرب مع تصوّن وعفة وكمال خلق »[2] . وقال : « لابن مالك مؤلفات في العربية كثيرة، متعددة المشارب ، مختلفة المناحي وقلّ أن تجد من بينها كتابًا لم يتناوله العلماء منذ زمنه إلى اليوم بالقراءة والبحث ، وبيان معانيه بوضع الشروح الوافية والتعليقات عليه ... »[3].

هـ - وأورد الدكتور أحمد أحمد بدوي في أحد مؤلفاته قوله : « وكان همّ ابن مالك الأول أن ينبغ في اللغة والنحو ، ووصل في تحقيق أمله إلى مدى بعيد ، حتى صار يضرب به المثل في معرفته بدقائق النحو ، وغوامض الصرف ، وغريب اللغة ، وأشعار العرب مع التحرّي فيما ينقله ، والتحرير له »[4] .

وقال : « وتعمق ابن مالك في دراسة الحديث ، واستكثر من معرفته .. وساعد ابن مالك على نيل آماله العلمية ، ما منحه من ذكاء ممتاز ، وصبر على

(١) نشأة النحو – للشيخ محمد الطنطاوي ص ٢٦٢ .

(٢) مقدمة تحقيق شرح ابن عقيل على الألفية جـ ١ / ٥ .

(٣) المرجع نفسه .

(٤) الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام ص ٢١٠ .

البحث ، وقدرة على العمل ومثابرة دائمة ، وما اتصف به من أمانة النقل ، وصدق التحـري ، ودوام المراجعة فـما كان يكتب شيـئاً من محـفوظه ، حتى يراجـعه في موضعه ، وهذا دأب العلماء الثقات »[1] .

و ـ وأشار د . عبد الرحمن السيد في مقدمـة تحقيقه كتاب « شرح تسهيل الفـوائد » لابن مالك قـوله : « ترك ابن مالك للغـة العربيـة وأبنائها تـراثًا ضخـمًا ، وثروة طائلة من المؤلفات الـقيمة عـرفها العـالمون والمتعلمون ، وقـدّروها حق قدرها وأقبـلـوا عليهـا فهـمًا واستيـعابًا وشـرحًا وتيـسيـرًا حتى تكون قـريبة التناول دانـية القطوف »[2] .

وقال : « ان علم ابن مالك وفضله ، وما كان له من مكانة بين علماء عصره وما تركـه بـعده من مصنفـات قيـمة ، شغلت العلـماء بها شـرحًا وإيضـاحًا وابانة وتعليقًا ، وشغلت الطلاب بها دراسة وفهمًا ومناقشةً وتتبعًا »[3] .

ز ـ وأورد د. شوقي ضيف في كتابه (المدارس النحـوية) رأيه في ابن مالك بقـوله : « إمـام النحاة والـلغويين لعـصـره . كـان أمـــة لا في الاطلاع على كـتـب النحـاة وآرائهم فقط ، بـل أيضًا في اللغـة ، وأشـعار العـرب التي يستشـهد بهـا . وكـذلك كان أمـــة في الـقراءات ورواية الحـديث النبوي . وجـعله ذلك يكثـر من الاستشهاد بالقرآن في مصنفاته ، فـإن لم يكن فيه الشاهد عدل إلى الحديث ، فإن لم يجد فيه ما يريده من الشواهد عدلَ إلى أشـعار العرب . وكان نظم الشعر سهلاً عليه ، مما جعله يخلّـف فيه منظومات مختلفة ... »[4] .

---

(١) المرجع نفسه ص ٢١٠ .

(٢) مقدمة تحقيق شرح تسهيل الفوائد جـ ١ / ٣ .

(٣) نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة ص ٤٦ .

(٤) المدارس النحوية ص ٢٠٩ .

ح - وأشار د . عبد المنعم هريدي في مقدمة تحقيقه كتاب « شرح عمدة الحافظ » لابن مالك بقوله : « إن المتتبع آثار ابن مالك يكاد يوقن بأنه نشأ نشأة علمية ، فأقبل على كتب السابقين ... وبخاصة ما كان يتصل منها باللغة ، والنحو والصرف ، والقراءات ، والحديث الشريف . ولعل اتجاهه إلى هذه العلوم ناشيء من اقتفاء أثر أساتذته الذين حضر عليهم في بدء حياته العلمية . وبذلك تهيأ له المنبت الصالح ، وتيسرت له البيئة التي تموج بالعلم ، وتدفع إليه دفعًا ثم جمع له أسباب العبقرية والنجاح والنبوغ التي تتمثل في العقل الواعي والذهن الألمعي ، والحافظ الذاكرة » [1].

وقال : « ولعل كثرة اطلاع ابن مالك على شعر القدماء ، وسرعة حفظه لما يقع بين يديه ، سهل له نظم الشعر ، بل طبعه عليه ، حتى عالجه في أصعب مسالكه ، وهو نظم العلوم . فلا شك أن هذا اللون من أشق ألوان النظم لأن أفكاره محددة ، بل مفروضة ، وعلى الناظم للعلوم أن يستوفى ما أمامه من أفكار . وقد يجمع ابن مالك في أدلته بين القرآن والحديث والشعر وكلام العرب » [2] .

ط - وذكر الدكتور عمر موسى باشا عن علماء الدول المتتابعة أنّ : « ثمة عالم كان شأنه في اللغة عجبًا ، وهو ابن مالك إمام العربية في عصره ، فكان فيها إليه المنتهى . صنّف ابن مالك في اللغة عدة تصانيف منها كتابه «المثلث في اللغة» وهو كتاب هام يدلنا على سعة اطلاع مؤلفه ، إذ يذكر لنا مجموعة كبيرة من الألفاظ التي تختلف معانيها باختلاف حركات حروفها الثلاث . نظم المؤلف كتابه نظمًا حسنًا في أرجوزة مؤلفة من ثلاثة آلاف بيت » [3].

---

(١) مقدمة تحقيق كتاب شرح عمدة الحافظ جـ ١ / ٣٢ .

(٢) أصول نحو ابن مالك - للدكتور عبد المنعم هريدي ص ١٢ .

(٣) أدب الدول المتتابعة : عصر الزنكيين والأيوبيين والمماليك ص ١٥٠ .

ي ـ وقال الدكتور عبداللطيف حمزة : « من مزايا ابن مالك أن نظم الشعر كان سهلاً عليه في جميع بحوره ، فأعانه ذلك على اختصار اللغة والنحو ، ونظمهما في منظومات . ومزية ثانية هي أنه كان أكثر من غيره حفظًا لأشعار العرب ، واستشهادًا بها في اللغة والنحو »(١) .

رابعًا ـ محدثون يظلمونه حقه :

لقد ردّد بعض الباحثين أقوال القدماء الذين تجنوا على ابن مالك وظلموه بغير وجه حق ، ومن هؤلاء :

أ ـ الدكتور مرتضى آية الله الشيرازي في بحثه عن الزمخشري فقد قال : «وتحامل ابن مالك النحوي (٦٠٠ - ٦٧٢ هـ) على الزمخشري ، وروى عنه أنه كان يقول عن الشيخ جمال الدين بن الحاجب أنه أخذ نحوه من صاحب «المفصّل » ، وصاحب « المفصّل » نحوي صغير ... وهذا التحامل من ابن مالك على الزمخشري قد نعلله بكراهيته للاعتزال ، خاصة إذا عرفنا أن العلماء المغاربة كانوا جميعًا يكرهون الاعتزال ويلتزمون السنة . وذلك أثر لكراهيتهم لعلوم الرأي والفلسفة وما إليها ... »(٢) .

ب - الأستاذ محمود رزق سليم الذي ذكر أن : « من أهم ما يؤاخذ به ابن مالك كثرة نقوله من مصنفات المتقدمين ، دون أن يصرف همته إلى استنباط الجديد ... » (٣).

---

(١) الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول ص٢٢٣-٢٢٤ .

(٢) الزمخشري لغويًا ومفسرًا - للدكتور مرتضى آية الله الشيرازي ص ٤٠١ .

(٣) عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي - للأستاذ محمود رزق سليم جـ٣ / ١٥٧ .

جـ - الدكتور عبد اللطيف حمزة قال - وهو يتحدث عن علماء العصر الأيوبي والمملوكي - : « كان ابن مالك أميل إلى الحفظ والنقل وإن كان في هذا مخالفاً لابن الحاجب المصري الذي آثر الطريقة الفلسفية ... ولعله من أجل ذلك قال بعضهم في ابن مالك انه كان لا يحتمل المباحثة ، ولا يثبت للمناقشة . ذلك عندي هو السبب الذي من أجله راج مذهب ابن مالك في مصر ، بينما لقي مذهب ابن الحاجب شهرته في العراق وفارس والهند »(١) .

د - الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي أورد في مقدمة تحقيقه كتاب «شرح عمدة الحافظ » لابن مالك - وهو يعدد مؤلفاته - قوله :

« ١٨ - شرح الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد : شرح وضعه المصنّف على قصيدته السابقة (٢) ، والقارىء لهذا الشرح يعتقد أوّل وهلة أنه ليس من عمل الناظم ، فقد تعوّد ابن مالك في شرحه لمصنفاته أن يأتي من وقت لآخر بعبارة تدلّ على أنه المؤلف كقوله : « ونبهت بقولي » ، « وأشرت بقولي » ، « ولذلك قلت » .

أما في هذا الشرح فالعبارات التي تتكرر دائمًا :«كقوله» ، « وبيّن بقوله » ، « وقوله » ولولا أن عبارة واحدة وردت في ص ٣٩ تدل على أن الشارح هو الناظم لعذر من ادعى أن هذا الشرح ليس له . قال المصنف -بعد أن ذكر في القصيدة إحدى عشرة كلمة تقال بالظاء - : « فهذه إحدى عشرة كلمة بالظاء ، وقد كنت وجدتها لبعض الناظمين في الضاد والظاء ، ولم أثق بقوله لأني لم أجد أحدًا من الأئمة المعتمد عليهم ذكرها ، ثم إني وجدت ابن الدهّان(٣) قد ذكرها في كتاب له فأثبتها موافقة له ، فليعلم بذلك » (٤).

(١) الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول ص ٢٢٥ .

(٢) يعني : الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد .

(٣) هو سعيد بن المبارك بن علي بن الدهّان النحوي : لغوي ونحوي مشهور له معرفة بالعربية ، ألّف عدّة مصنفات في اللغة والنحو . توفي سنة ٥٦٩ هـ . انظر : بغية الوعاة جـ ١ / ٥٨٧ .

(٤) مقدمة تحقيق شرح عمدة الحافظ جـ ١ / ٦٣ .



الفصل الثاني

مناقشة بعض الباحثين في آرائهم

١ ـ الأستاذ محمود رزق سليم .

٢ ـ الدكتور مرتضى آية الله الشيرازي .

٣ ـ الدكتور عبد المنعم هريدي .



قبل أن نعرض لمناقشة هؤلاء الباحثين الذين أفرطوا في الثناء على ابن مالك أو الذين انتقدوه دون وجه حق ، وقبل الحكم لابن مالك أو عليه نقول كلمة : إن الخطأ في أي تأليف قديم أو حديث في مادته ومنهجه أمر وارد ، ومؤلفات ابن مالك ضمن التأليف الذي لم يسلم من المآخذ ، كذلك يجب إحاطة القاريء بأنه من الخطأ أن نقيس ما عمله ابن مالك بما يُؤلف في الوقت الحاضر ، كذلك نقول إنه لم تكن لابن مالك في حياته خصومات أو منافسات حدثت بينه وبين علماء زمانه ، ولعلّ هذا سببه انصراف ابن مالك إلى الإمامة والتدريس والتصنيف وعدم دخوله في منافسات أو مناقشات حادة بين علماء عصره .

أمّا هجوم أبي حيان عليه فمرجعه في رأيي إلى اختلاف المنهج الذي أخذ بكل منهما ، فابن مالك كان يأخذ بآراء البصريين وبعض الكوفيين إذا وافق نزعته الشخصية وإن كان في توجّهاته أقرب إلى البصريين ، بينما عُرف أبو حيان بشدة تمسّكه بالمذهب البصري والأخذ بآراء البصريين في أكثر المسائل .

في إطار ما سبق الإشارة إليه نناقش بعض ما قيل في حق ابن مالك بإيجاز مما نعتقد أنه يفيد البحث ويقوّمه :

١ ـ الأستاذ محمود رزق سليم صاحب كتاب (عصر سلاطين المماليك):

لقد ردّد الأستاذ سليم ما أورده أبو حيان من قبل في ابن مالك حين قال : « وأما هذا المصنّف ... ـ نعني ابن مالك ـ فإنه كان كثير المطالعة لكتبه ، منفردًا بنفسه ، لا يحتمل أن ينازع ولا يجادل ولا يباحث ، ونظم في اللغة والنحو كثيرًا ، وجمع باعتكافه على الاشتغال بهما ، واشتغل بمراجعة الكتب ومطالعة الدواوين العربية » (١) .

---

(١) التذييل والتكميل في شرح التسهيل جـ ٥ / ١٧٠ .

جاء الأستاذ شفيق غربال وأعاد كلام أبي حيان مع شيء من التحوير والتقديم والتأخير وقال : « تفرغ ابن مالك للتدريس والتأليف ، فأخرج كثيرًا من المصنفات المتفاوتة بين الطول والقصر ، والإطناب والإيجاز ، وكان في أكثرها يعتمد على كتب السابقين ، يغيّر منها، ويقدّم ، ويؤخر ، وينظم ، ويشرح »[1] .

وهذا ما ردده الأستاذ محمود سليم حين قال : « من أهم ما يؤاخذ به ابن مالك نقوله من مصنفات المتقدمين ، دون أن يصرف همته إلى استنباط الجديد »[2] .

وتابعه الدكتور عبداللطيف حمزة وقال : « كان ابن مالك أميل إلى الحفظ والنقل ، وإن كان في هذا مخالفًا لابن الحاجب المصري الذي آثر الطريقة الفلسفية ... ولعله من أجل ذلك قال بعضهم في ابن مالك أنه كان لا يحتمل المباحثة ، ولا يثبت للمناقشة ... »[3] .

وفيما ورد دليل على تأثر هؤلاء الباحثين بما قاله أبو حيان وغيره فمذ قال أبو حيان في ابن مالك : « إنه كان لا يحتمل المباحثة ، ولا يثبت للمناقشة » وكتب الطبقات والتراجم تردد هذا القول وكأنه أمر مسلم به غير قابل للمناقشة ، مع أنه يمكن الردّ عليه وبيان فساده . فالمعروف أنّ أبا حيان وابن مالك لم يلتقيا لأن ابن مالك رحل عن الأندلس بين سنتي ٦٢٥ و ٦٣٠ هـ ، ولم يكن أبو حيان قد ولد بعد ، وإنما ولد سنة ٦٥٤ هـ ، ولما هاجر هذا إلى المشرق في سنة ٦٧٨ هـ

---

(١) الموسوعة العربية الميسّرة – للأستاذ محمد شفيق غربال ص ١٠٦٧ .

(٢) عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي جـ ٣ / ١٥٧ .

(٣) الحركة الفكرية في مصر في العصرين : الأيوبي والمملوكي الأول ص ٢٥.

أو ٦٧٩ هـ كان ابن مـالك قد مات [١]. فكيف يتقوّل أبو حـيان على ابن مالك ويصفه بأنّـه كان لا يحتمل المباحثة ، ولا يدخل مع العلماء في نقاش ؟ فمثل هذا الحكم لا يصدر إلاّ عن رجل احتـّك بابن مالك وتناقش مـعه ، وشهد مـا يحدث بينه وبين علماء عصـره . ولو صدر هذا الحكم من معاصريه أو أحـد تلاميذه لكان مقبولاً لأنه عاش التجربة .

حقًـا لقد نقل ابن مـالك في بعض مؤلفـاته نصوصًـا عامـة دون الإشارة إلى مرجع معين .

فمثلاً في كتابه : « ثلاثيات الأفعـال اقتصر ابن مالك على سرد الأفعال التي جاءت على صيغتي : « فعل وأفعل » باتّـفاق المعنى ، وشرح بعضها باختصار .

ويبدو أن ابن مالك قد استعان ببعض[٢] المؤلفات التي وضـعت في الأفعال غير أنه من العسير أن نحدد المؤلفات التي أخذ عنها ، فابن مالك أخذ المواد مجردّة من كل ما يوحي بمصدرها الأصلي .

ولعل السبب في ذلك أن الموضوع غير قـائم على الاستئناس بالرواية ، فهذه طبيعة الأفعال في اللغة ، ولا ينفرد فيها عالم آخر برأيه إلاّ في النادر . وإنما قصد ابن مالك حصرها ليسهل على المتعلّـم حفظها واستظهارها .

---

(١) والمعروف أن ابن مالك تـوفي سنة ٦٧٢ هـ – ولمعرفة المزيد عن أسبـاب تعصب أبـي حيـان على ابن مالك . انظر : أبو حيان النحوي – للدكتورة خديجة الحديثي ص ٣٢٧ .

(٢) ومن تلك الكتب التي يظنّ أن ابن مالك استعان بها : الغريب المصنّف لأبي عبيد فـفيه عقد أبو عـبيد فصـلاً لما جاء من الأفـعال على صيغتي « فعل وأفـعل » باتفاق المعنى ومـعظم هذا الفصل رأيته في كتاب ابن مالك ، انظر : ق ١٢٧ وما بعدها .

٢ ـ الدكتور مرتضى آية الله الشيرازي :

لقد أطلق الدكتور الشيرازي القول بتحامل ابن مالك على الزمخشري وألصق به تهمة باطلة تناقلتها كتب الطبقات ومفادها أن ابن مالك كان يقول عن الشيخ جمال الدين بن الحاجب أنه أخذ نحوه من صاحب « المفصّل » وصاحب « المفصّل » نحويّ صغير »[١].

وإذا كان القدماء ردّدوا هذا القول في كتبهم دون أن يثبتوا نسبه إلى قائله ، مما يدل على فساده وأنه مدسوس على ابن مالك ، وإذا كنا نجد العذر لهؤلاء لأن بعضهم يردد ما قاله من سبقوه دون تمحيص فلسنا نجد عذرواً للدكتور الشيرازي في إلصاق هذه الدعوى الباطلة بابن مالك ، وخاصة في بحث علمي (أكاديمي)[٢] ، وكان الأحرى به أن يكون موضوعيًا وأن يناقش مثل هذه الأقوال قبل التسليم بها . فكتب التراجم والطبقات تنطق بنزاهة ابن مالك واحترامه للعلماء والزمخشري واحد من هؤلاء العلماء .

فالمعروف أن ابن مالك درس على ابن يعيش بحلب . وابن يعيش هو أحد شرّاح المفصّل وقد أثنى عليه وفضله ، ونوّه بالزمخشري وقدره . ولا بدّ أن تلميذه ابن مالك قد أخذ عنه روح التقدير للفضل . فضلاً عن أن ابن مالك نفسه قد نظم المفصّل في كتابه : « المؤصّل في نظم المفصّل[٣] . وقد نثر هذا النظم فسمّاه : « سبك المنظوم وفكّ المختوم »[٤] . كما أنه شرح بعض معاني أبنية الأسماء ، وسمّاه : « ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصّل »[٥] .

---

(١) انظر : بغية الوعاة جـ ١ / ١٣٤ ، ونفح الطيب جـ ٢/٢٢٥ .

(٢) وهي رسالة تقدم بها إلى كلية الآداب بجامعة القاهرة لنيل درجة الدكتوراه .

(٣) من مؤلفاته المفقودة التي لم أقف عليها .

(٤) ومنه نسخة في مكتبة الدراسات الشرقية ببرلين بألمانيا .

(٥) لا يزال مخطوطًا . ومنه نسخة في المكتبة الظاهرية بدمشق وقد قمت بتحقيقه .

فكان له ثلاثة أعمال على المفصّل ، مما يوحي بمنزلة المفصّل عنده . فكيف يمكن والحال هذه أن يقول عن الزمخشري صاحب « المفصّل » أنه تحوي صغير . إني لأكاد أعقل ذلك أو أتصوّره ، وإنما المعقول أن تكون هذه الكلمة مدسوسة على ابن مالك من خصوم الزمخشري .

ويستمر الدكتور الشيرازي في تعليل سبب تحامل ابن مالك على الزمخشري فيقول: « وهذا التحامل من ابن مالك على الزمخشري قد نعلله بكراهيته للاعتزال، خاصة إذا عرفنا أن العلماء المغاربة كانوا جميعًا يكرهون الاعتزال ويلتزمون السنة. وذلك أثر لكراهيتهم لعلوم الرأي والفلسفة وما إليها » [(١)].

فالدكتور الشيرازي يؤمن بتلك الفرية التي نسبت إلى ابن مالك هذا القول . ولذلك تجده يعزو تحامل ابن مالك على الزمخشري إلى اعتزاله وكراهية ابن مالك لمذهب المعتزلة .

وهذا الاستنباط من الدكتور مرتضى الشيرازي لم أجده عند السابقين حينما نسبوا تحامل ابن مالك على الزمخشري .

وإذا كان أهل السنة ، ومنهم ابن مالك ، يكرهون مذهب الاعتزال فالذي أراه أن ابن مالك لا يمكن أن يتهم الزمخشري في علمه .

وقد عُرف عن ابن مالك احترامه للعلماء جميعًا ، يستوي في ذلك من أخطأ ـ في نظره ـ ومن أصاب . ولكن هذا لا يمنع ابن مالك إذا رأى الزمخشري أو غيره جانب الحقيقة أن يردّ عليه ويصحح غلطه ، وهذا ما نلمسه في كتب ابن مالك[(٢)] .

---

(١) الزمخشري لغويًا ومفسرًا ص ٤٠١ وما بعدها .

(٢) انظر : شرح عمدة الحافظ ص ٢٧٢، ٤٥٨ ، ٧٨٢ ، وشرح تسهيل الفوائد (مخطوط) جـ ٢/ ١٦٠ .

٣ ـ الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي :

كان ابن مالك معنيًا في شرح مؤلفاته أن يأتي دائمًا بعبارات تدل على أنه المؤلف ، ومن تلك الكتب التي لا يشكّ في نسبتها إلى ابن مالك كتابه : « شرح الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد » وقد جاء في أوله : « هذه قصيدة تجمع ضوابط مميزة للظاء من الضاد ، بحصر رزقت الاعانة، وخصصت بالسبق إليه ... »[١] .

كما تكررت في ثنايا الكتاب عبارات تدل بوضوح على أن ابن مالك هو المؤلف . ومن هذه العبارات قوله :« ثم بيّنت ما جاء بضاد دون علامة لفظية .. » [٢] .

وقوله : « وأشرت بقولي : « واظلم ، إلى أن ما عينه لام ، ولامه ميم لاتكون فاؤه ضادًا بل ظاء ... » [٣] . وقوله أيضًا : « ولأجل عموم هذه الكلمات قلت : ... »[٤] .

وهو ـ في كل ما تقدم ـ نجد حرص ابن مالك في إيراد عبارات تدلّ بوضوح على أنه المؤلف، ولم أقف على عبارة واحدة يشتمّ منها على أن هذا الشرح ليس له.

وأما ما نسبه الدكتور عبد المنعم هريدي من وجود عبارات تدل على أن هذا الشرح ليس لابن مالك سوى عبارة واحدة دلّت على أن الشارح هو الناظم فلعله من خطأ النسّاخ وكان يجب على الدكتور هريدي أن ينبّه إلى ذلك . ولو أنه وقف على نسخ أخرى لكتاب « الاعتضاد » لتأكد من صحة ما أقول ولكن يظهر أنه اكتفى بنسخة واحدة ثم أصدر حكمه .

---

(١) مقدمة الكتاب .

(٢) ص ٣٦ .

(٣) ص ٣٨ .

(٤) ص ٦٥ .

الفصل الثالث

مآخذ على ابن مالك في المادة والمنهج



لابن مالك فضائل كثيرة وفوائد جمّة تبدو واضحة لكل من تصفّح كتبه اللغوية فهو جامع لأشتات كثيرة من المسائل اللغوية ، وجامع أيضًا لأقوال كثير من العلماء في هذه المسائل ، موازن بينها مرجّح ما يراه الصواب في نظره ، بطريقة سهلة مبسطة [1] .

على أن هذا كله لا يعني أن ابن مالك لم يسلم من المآخذ في المادة والمنهج ومن ذلك مثلاً :

١ - في نقله من الكتب يشير إلى صاحبه دون أن يحدد كتابًا بعينه لأن لمؤلفه أكثر من كتاب .

من ذلك : قال ابن مالك : « الظّريف : الحسن الوجه واللسان ، وعلى هذا يقال : ما أظرف زيد وجهه أم لسانه ، قال ابن الأعرابي : الظرف في اللسان ، والحلاوة في العينين ، والملاحة في الفم ، والجمال في الأنف »[2] .

وقال [3] : « وقال ابن السكيت : اللّبُؤَةَ : أنثى الأسد ، ويقال لها لَبْوَة أيضًا مثل : رَبْوَة »[4] .

وقال[5] : « ويقال أضِمَ الرجل أضَما - بالضاد والظاء - إذا غضب ذكر اللغتين أبو سهل الهروي »[6] .

---

(١) ذكر بعض الباحثين أن ابن مالك أعظم عالم ظهر في القرن السابع الهجري ، انظر في ذلك مثلاً : القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية للدكتور عبد العال سالم مكرم ص ١١١ ، وبغية الوعاة للسيوطي جـ١ / ١٣٣ .

(٢) تحفة الإحظاء في الفرق بين الضاد والظاء ص ٢٠ .

(٣) من باب ما يهمز وما لا يهمز والمعنى واحد .

(٤) النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز وشرحه ص ٣٦ .

(٥) في الفصل الذي عقده لمعرفة ما يقال بضاء وظاء .

(٦) الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد (المطبوع) ص ٩٣ .

ومن هذه الأمثلة وغيرها يمكن القول : ان الباحث يجد صعوبة في سبيل الحصول على مرجع هذه النصوص [(١)].

٢ - يُغْفل ابن مالك الإشارة إلى تاريخ فراغه من تأليف كتبه :

وهذا حرمنا التطور اللغوي عند ابن مالك ، وبعض هذه الكتب مفقود لانعرف عنها أكثر من اسمها ، أو بعض نصوص قصيرة نقلت منه . على حين أن المستعرض لكتب ابن مالك المطبوعة والمخطوطة يدرك أن هناك دلائل على التطوّر الفكري مما يجعل الباحث يؤمن بأن الكتاب الذي تظهر فيه الآراء والمناقشات قد ألفه صاحبنا زمن نضجه ، والذي يكتفى فيه بالعرض لآراء غيره قد وضعه في أول عهده بالتأليف .

وهناك كتاب وحيد لابن مالك ـ وهو : منظومة المالكيّة في القراءات السبعة ـ جاء في آخره ما يفيد أنه بخط ابن مالك مع تحديد فترة الانتهاء من تاريخ تأليفه وهذا نصّه : « قرأ عليّ جميع هذه القصيدة الموسومة بالمالكيّة الفقيه الفاضل ... شمس الدين أبو عبدالله محمد بن منصور الحلبي الشافعي ... وكتب محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني في الخامس والعشرين من رمضان سنة ٦٦٥ هـ ... » [(٢)].

وإذا كان هذا الكتاب هو الوحيد الذي حرص ابن مالك على الإشارة إلى تاريخ الفراغ من تأليفه ، فقد وردت إشارات في بعض مقدمات كتبه تعين على إعطاء صورة تقريبية للفترة التي صنّف فيها ابن مالك بعض كتبه ، فقد جاء في مقدمة كتابيه : « وفاق المفهوم » و « الاعلام بمثلث الكلام » ما يفيد أن ابن مالك

---

(١) وهناك أمثلة أخرى يعزو فيها ابن مالك النص إلى صاحبه دون أن يذكر كتابه الذي نقل منه ، انظر مثلاً : وفاق المفهوم ق ٤/ب ، ٦/أ .

(٢) ورقة ٣٠ / ب .

أهدى هذين المصنّـفين للملك الناصر ابن الملك العزيز عماد الدين[1] الذي حكم حلب في الفترة بين ٦٣٤ - ٦٥٩ هـ ، ومن هنا يمكن القول ان هذين الكتابين وضعهما ابن مالك في فترة واحدة أو على الأقلا متقاربة .

٣ - لا يعزو اللّـغات إلى أصحابها :

لقد اهتم ابن مالك في كتبه بذكر اللّـغات المختلفة التي وردت في الكلمة الواحدة . كما آثر غالبًا نسبة كل لغة إلى أصحابها . من ذلك قوله وهو يتكلم على إبدال السين من الصاد : « السِّماح والصِمّاخ : خَرْق الأذن ، والصاد لغة تميم »[3] .

وقوله : « أهل الحجاز يقولون فاظت نفسه (بالظاء) ، وقضاعة وتميم يقولون : فاضت (بالضاد) »[4] .

وجاء فيما يهمز من الأفعال : « برأ من المرض بالهمز مفتوح الراء عند الحجازيين ومكسورها عند غيرهم »[5] .

ولكنه مع حرصه هذا على عزو اللغات إلى أصحابها نجده - أحيانًا - يذكر اللغات ولا يشير إلى أصحابها . وإليك بعض الأمثلة :

---

(١) وقد أشار ابن مالك في مقدمة : « وفاق المفهوم » إلى الأمن والرخاء اللذين سادا البلاد في عهد الملك الناصر .

(٢) وفاق المفهوم ق ٣١ / أ .

(٣) تحفة الإحظاء في الفرق بين الضاد والظاء ص ٥٤ .

(٤) تحفة المودود في المقصور والممدود ق ٧ / ب .

(٥) النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز وشرحه ص ٩ .

قال ابن مالك فيما يقصر ويمدّ : « الزِنّى لغة في الزِّناء » [1] ولم يذكر أصحاب هذه اللغة ، وهي لغة تميم كما أشار اللحياني إلى ذلك حين قال : «الزِّنى : مقصور على لغة أهل الحجاز ... والزِّنا ممدود لغة بني تميم »[2] .

وقال : « الشِّراء ممدود لغة في الشِّرى » [3] وقد أشار ابن الاعرابي إلى أصحاب هذه اللغة فقال : « الشِّراء ممدود ، ويقصر فيقال : الشِّرى ثم قال : أهل نجد يقصرونه ، وأهل تهامة يمدّونه »[4] .

٤ ـ دراساته ـ أحيانًا ـ مبعثرة في عدة بحوث :

كان ابن مالك يشتغل بالتدريس ، وفي الوقت نفسه يؤلف وعمله في التدريس يقتضي منه مواصلة البحث والاطلاع ، ومن ثم يقف على أشياء جديدة فيجد نفسه مضطرًا إلى إعادة النظر فيما كتب بين حين وآخر فينقحه ويتزيّد فيه .

وآية ذلك أنه قد وصلتنا أربعة كتب لابن مالك في الظاء والضاد [5]. وهذه الكتب وإن اختلفت طبيعة كل منها عن طبيعة الأخريات إلى حدّ ما فهي في جملتها يكمّل بعضها بعضًا . وكان الأحرى بابن مالك أن يجمع دراسته هذه كلها في مؤلف واحد يجمع شواردها بدل أن تكون مبعثرة في عدة بحوث .

والذي يبدو لتبرير هذا المأخذ أن ابن مالك بدأ بعجالة فرق فيها بين الكلمات التي وردت بالظاء وتلك التي وردت بالضاد ، ولكنه أدرك بعد أن اتسعت دائرة عمله في اللغة أنها لا تكفي فشفعها بثانية ، ثم بثالثة فرابعة . ولكن

---

(١) تحفة المودود في المقصور والممدود ق ١٩ / ب .

(٢) لسان العرب « زنى » جـ ١٩ / ٧٩ .

(٣) تحفة المودود في المقصور والممدود ق ١٩ / أ .

(٤) لسان العرب (شرى) جـ ١٩ / ١٥٨ .

(٥) وهناك كتاب خامس ذكره ابن مالك في مقدمة كتابه : « الاعتماد في نظائر الظاء والضاد » - وهو من كتبه المفقودة حتى الآن .

هذا لا يعفيه من المؤاخذة لأن دراسته لهذا الموضوع مبعثرة ، وكل كتاب من تلك الكتب لا يغني عن الآخر. وقد ترتب على ذلك تكرار في عدة مسائل منها :

١ - كثرة التكرار في النصوص والمعاني : وسببه أن المؤلف يعالج موضوعًا واحدًا وهو الظاء والضاد ، فلا بد أن يقع في مثل هذا المأخذ .

فمثلاً في كتاب « الاعتضاد » : « إظَان : اسم مكان بظاء معجمة عن أبي عمرو الشيباني ، وبمهملة عن ابن الاعرابي ، وبضاد معجمة عن ابن سيده »[١] .

وهذا النص موجود في كتاب : « تحفة الإحْظَاء » قال ابن مالك: «وإظان : إسم مكان بظاء معجمة عن أبي عمرو الشيباني ، وبطاء مهملة عن ابن الاعرابي وبضاد معجمة عن أبي الحسن بن سيده »[٢].

ومثل هذا كثير[٣] .

٢ - تكرار الشواهد : مثلاً ، كان ابن مالك في الباب الثاني من « تحفة الإحْظَاء » يعالج قضيّة إبدال الظاء من الضاد فذكر أمثلة منها قوله : « اليأض ـ بالضاد والظاء : السلامة من النقص » ثم أورد شاهدًا على مجيء الضاد والظاء وهو قول الشاعر[٤] :

وقد فدى أعناقُهمّ المَحْض والدَّأض حتى لا يكون غَرْضُ

ثم قال ابن مالك : « أنشده الباهلي بالضاد ، وأنشده أبو زيد بالظاء ، وهما ثقتان »[٥] . وهذا النص نجده في كتابه : « الاعتضاد »[٦] .

(١) الاعتضاد ص ٩٩ .

(٢) تحفة الإحظاء ص ٥٨ - ٥٩ .

(٣) انظر مثلاً : الاعتضاد ص ١٦ وتحفة الإحظاء ص ٤٧ . وظاهرة إعادة النظر في التزيّد والإضافة فيما يُكتب ظاهرة عند علماء القرن السابع الهجري وما بعدها ولمعرفة المزيد يراجع : السيوطي وجهوده في الدراسات اللغوية ص ٣٧٢ وما بعدها .

(٤) من الرجز لم أقف على قائله وهو في تهذيب اللغة (دأض) جـ ١٢ / ٥٤ والغرض ـ بالغين المعجمة) : نقص في جلد الدّابة .

(٥) تحفة لإحظاء ص ٥٥ .

(٦) ص ٩٢ .

(خاتمة البحث وبيان أهم النتائج)

يسأل الباحث بعد أن وصل إلى نهاية البحث ما النتائج التي وصل إليها في بحثه ؟

والإجابة الصحيحة عن التساؤل المطروح تكمن في تعريف القاريء الكريم بالخطوات التي سرنا عليها في دراسة « جهود ابن مالك في فقه اللغة » والنتائج التي حققها البحث .

لقد اتبعت المنهج التسجيلي في دراستي وهو تسجيل الظواهر اللغوية ورصدها ثم دراستها وإلقاء الضوء عليها ، وقد اتبعت خمس خطوات في اتباعي المنهج العلمي المذكور ، وقد أشرت إلى ذلك من قبل في مقدمة الرسالة .

أمّا خطة البحث فتكمن في حصر دراستي لجهود هذا العالِم الجليل في مجال فقه اللغة العربية في أربعة أبواب رئيسة يسبقها فصل تمهيدي عن عصر ابن مالك وحياته وتتلوها خاتمة وفهرس للمصادر والمراجع وفهرس للموضوعات وفهرس لأسماء الأعلام التي ذُكرت في الرسالة .

في الفصل التمهيدي توصل البحث إلى النتائج التالية :

١ ـ لقد حدث اضطراب سياسي في القرن السابع الهجري عصر ابن مالك ولكن هذا لم يمنع ازدهار الفكر والثقافة الإسلامية في عصره .

٢ ـ قدم ابن مالك إلى بلاد الشام في عصر الأيوبيين لا في عصر الظاهر بيبرس كما يرى بعض الباحثين .

٣ ـ أن لابن مالك شيوخًا ـ على خلاف ـ ما قاله أبو حيان تلقى العلم عنهم وتأثر ببعضهم على أن ابن مالك لا يعيبه إن أخذ على نفسه في تكوين علمه ، بل على العكس يزيد هذا من قدر عبقريته وقدرته .

٤ ـ أن رحلة ابن مالك من الأندلس إلى بلاد الشام تختلف عن رحلة غيره من العلماء ، فقد أقام في بلاد الشام ولم يرجع إلى الأندلس .

وفي الباب الأول الذي عالج (مظاهر نشاطه اللغوي وأسلوب عمله) وينتظمه فصلان يُبرزان نشاط ابن مالك في فقه اللغة، توصل البحث إلى ما يأتي:

١ ـ الكشف عن جانب من جوانب جهود ابن مالك العلمية وهو جانب فقه اللغة العربية وحصر الكتب والرسائل التي وضعها هذا المؤلف في مجال الأصوات وبنية الكلمة الواحدة ومجال الدلالة المعنوية وإلقاء الضوء عليها وربط موضوعاتها بما استجدّ في علم اللغة الحديث .

٢ ـ لقد وصلت إلينا أكثر مؤلفات ابن مالك في مجال فقه اللغة وسَلِمَتْ من الضياع .

٣ ـ إن ابن مالك لا يشير ـ غالبًا ـ إلى تاريخ فراغه من تأليف كتبه ورسائله ولهذا لم أستطع التهرف على تاريخ كل منها ، هذا التعرف الذي كان يعيننا على فهم التطور اللغوي عند المؤلف لذلك عمدت إلى ترتيب هذه المؤلفات حسب الموضوعات التي تناولتها ، مع الإشارة إلى المطبوع منها والمخطوط والمفقود .

٤ ـ أن ابن مالك اهتم بمشكلة الظاء والضاد ، وما حدث من خلط بين هذين الصوتين فوضع فيها خمس مصنفات بذل فيها غاية جهده في محاولة التفريق بينهما . ولكن جهده كان مقصوراً على التمييز الكتابي لا النطقي . وهو بهذا يحاكي الباحثين السابقين الذين ألفوا في الظاء والضاد ، وسألت نفسي لماذا لم يجمع ابن مالك دراسته هذه كلها في مؤلف واحد ، يجمع شواردها بدل أن تكون مبعثرة في عدة بحوث . وكانت الإجابة انه في

أكبر الظن أن المؤلف بدأ بوضع عجالة فرّق فيها بين الكلمات التي وردت بالظاء وتلك التي وردت بالضاد . ولكنه أحسّ بعد أن اتسعت دائرة عمله في اللغة أنها لا تكفي فشفعها بثانية ، ثم بثالثة ثم برابعة فخامسة . وإن اختلفت طبيعة كل منها عن طبيعة الأخريات إلى حد ما ، فهي في جملتها يكمل بعضهت بعضا.

٥ ـ سلك ابن مالك منهجًا لغويًا واضحًا في التأليف في فقه اللغة متبعًا منهج مَنْ سبقه من الدارسين الذي يعتمد في أغلبه على الاختيار والانتخاب والنقل عن العلماء .

٦ ـ يشير ابن مالك أحيانًا في بعض كتبه إلى بعض الضوابط اللغوية التي يضعها ويذكر انه لم يسبقه إليها أحد ولعله بهذا يريد إدخال الحياة وبعثها في ألفاظ اللغة الموجودة وتقديمها إلى القاريء بشكل جديد مقبول .

٧ ـ عُرف منهج ابن مالك بنسبة الآراء والنقول إلى أصحابها . وكتبه تحفل بأسماء لغويين معروفين أخذ عنهم صاحبنا وهذا ما تشير إليه الدراسات اللغوية الحديثة حين تؤكد على الأمانة العلمية في النقل والتحري في إرجاع الأقوال إلى أصحابها .

٨ ـ أن النظم كان سهلاً عليه فأعانه ذلك على وضع الضوابط التي تسهّل على المتعلم جمع المتفرقات وترتيبها .

٩ ـ أن ابن مالك أقرب إلى البصريين منه إلى الكوفيين ويمكن القول إنه لابالبصري ولا بالكوفي على وجه الدقة وإنما هو ذو شخصية ورأي حر يستدل أحيانًا بما يراه صحيحًا في نظره .

وفي الباب الثاني (آراؤه اللغوية وموقفنا منها) ويقع في أربعة فصول تبرز أهم آراء ابن مالك في أصول اللغة والظواهر الصوتية والبنية والدلالة المعنوية . وقد توصل البحث إلى ما يأتي :

١ ـ أن ابن مالك اهتم بالسماع وتوسّع في الأخذ به .

٢ ـ أن اللغويين والنحاة الأوائل قليلاً ما كانوا يستشهدون بالحديث في ما قاله أبو حيان من عدم استشهاد أئمة اللغة والنحو من البصريين والكوفيين أصلاً به غير صحيح . فقد استشهدوا جميعًا بالحديث ، ولكن ابن مالك كان من أوائل من أكثر من هذا الاستشهاد .

٣ ـ أن أبا حيان كان متحاملاً على ابن مالك في هذه القضية ، فقد انتقص دراسته وضعّف منهجه اللغوي . ولكن أبا حيان نفسه استشهد بالحديث في كثير من المسائل اللغوية والنحوية التي عالجها . وكان في بعضها يعتمد على الحديث وحده . وقد أشار إلى هذا بعض الدارسين قديمًا وحديثًا .

٤ ـ أن التصنيف الذي وضعه أبو نصر الفارابي للقبائل لم يكن محل اتفاق بين جميع اللغويين . ويظهر أن البصريين كانوا أكثر تمسكًا به من الكوفيين . وممن لم يلتزمه ابن مالك ، فقد عنى في كتبه بنقل لغة لخم ، وخزاعة ، وقضاعة وغيرهما من القبائل التي لا يحتج البصريون بلغتها .

٥ ـ أن ابن مالك أفرد كتبًا لمباحث الضاد والظاء ، والهمز ، والمقصور والممدود ، والإبدال . وقد اقتدى في تصنيفه هذا بالكتب المؤلفة في هذا الجانب مستعيرًا منها التقسيم والتبويب .

٦ ـ أن المباحث التي تناولت المقصور والممدود باتفاق المعنى ، وما ورد من الأفعال على وزن « فعل وأفعل » ، والمثلث المتحد المعنى هي في الحقيقة وافدة من لغات مختلطة ، جمعها اللغويون المتأخرون كابن مالك دون أن ينسبوها إلى أهلها . إذ ليس من المعقول أن تنطق القبيلة الواحدة بكلمة تتعدد صورها وتبقى دلالتها المعنوية دون تغير ، لأن معنى هذا إحداث اضطراب في الفهم ، والإبانة عن مقاصد الكلام . فمن المنطق اللغوي

السديد أن تكون كل صورة منسوبة إلى قبيلة أو منطقة لغوية ، وبالرجوع إلى معاجم اللغة وجدنا ما قلناه تؤيده الشواهد اللغوية ، فكثير من هذه اللغات المختلطة منسوبة فيها إلى أصحابها .

٧ ـ أن المباحث التي تناولها ابن مالك وتدخل في مجالات الدلالة المعنوية كالمثلث المختلف المعنى . وهو الذي يختلف معنى الكلمة فيه باختلاف حركة فائها إن كانت إسمًا ، أو عينها إن كانت فعلاً ـ هذا النوع من الكلمات يمكن نسبة كل صورة إلى قبيلة واحدة إذ لا لبس هناك . فلكل صورة معناها .

وفي الباب الثالث تحدثت عن (أهم مصادر ابن مالك التي رجع إليها في بناء كتبه) . وينتظمه فصلان تناولت في أولهما أهم الكتب التي رجع إليها ابن مالك كثيرًا في بناء كتبه[1] وتناولت في ثانيهما عن كتب أخرى نقل منها المؤلف ولم يقف عندها كثيرًا [2] . وقد توصل البحث هنا إلى النتائج التالية :

١ ـ لقد فاق صاحبنا ابن مالك كثيرًا ممن عاصره من الدارسين فقد نقل كثيرًا عن القدماء في كتبه .

٢ ـ أنه تختلف طريقة إفادته من مصادره الأساسية ومراجعه الثانوية باختلاف موضوعات هذه المصادر . فالكثير من المصادر التي أخذ عنها ابن مالك فقدت أصولها فلم يصلنا منها إلا بعض ما نقله ابن مالك .

٣ ـ تهذيب اللغة للأزهري والمحكم لابن سيده وكتاب الأفعال لابن القطاع من أهم الكتب في نظرنا التي رجع إليها وأفاد منها .

---

(١) انظر في (هذا البحث) ص ٣٠٧ – ٣٣٣ .

(٢) انظر في (هذا البحث) ص ٣٣٧ – ٣٤١ .

وفي الباب الرابع عرضت لموضوع (تقويم دراسته) وفيه ثلاثة فصول تعالج أهم القضايا التي أثيرت حول الرجل قديمًا وحديثًا وتحاول تقويمها في ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة ، ومن النتائج التي توصل إليها البحث :

١ ـ أن ابن مالك – بالرغم من شهرته وانتشار كتبه ، واعتداده بنفسه ، لم يظهر له حُسّاد أو منافسون في حياته . وربما كان هذا راجعًا إلى انصراف ابن مالك إلى كتبه ومطالعته ، وعدم دخوله مع علماء عصره في جدل أو مناقشات حادّة .

٢ ـ لقد ردد بعض المتقدمين والمحدثين بعض ما قاله أبو حيان عن ابن مالك ولم يحاولوا التدقيق في هذه الأقوال مما أوقعهم في أخطاء تمسّ ابن مالك ومنهجه في فقه اللغة .

٣ ـ لقد تعصب أبو حيان على ابن مالك وسجّل أمورًا انتقصه فيها ومع ذلك عظّم ابن مالك ورفع من شأنه . ويتجلى ذلك في شرحه لمصنفاته وتبسيطها للناس .

٤ ـ إن المآخذ التي أُخذت على ابن مالك والمتمثلة في النقل عن بعض اللغويين دون الإشارة إليهم أو النقل عن لغوي دون تحديد كتاب أو ما رأيناه من وضع أكثر من كتاب في موضوع واحد كما رأيناه في معالجته لقضايا الظاء والضاد . هذه المآخذ حين الإشارة إليها يجب ألا نقيسها بمقاييس العصر الذي نعيشه الآن فابن مالك عاش في القرن السابع الهجري ومن الخطأ أن نطبق مقاييس هذا العصر على القرون السابقة . فتلك الملحوظات التي سميناها مآخذ منهجية على ابن مالك قد تكون أمور مألوفة في عصره .

٥ ـ مما يؤخذ على ابن مالك وغيره من الدارسين في عصره أو ممن جاء بعد ذلك الأخذ من الكتب دون الإشارة إلى أصحابها أحيانًا أو النقل عن أحد العلماء دون تحديد كتاب بعينه في حين أن ذلك العالم قد يكون له أكثر من كتاب .

كذلك قد يكتفي ابن مالك في معالجته لقضية لغوية بنقل الآراء التي قيلت فيها ولا يُبدي أي رأي يذكر .

٦ ـ اهتم ابن مالك في كتبه باللغات واللهجات العربية ولكنه أحيانًا لا يعزو هذه اللغات إلى أصحابها .

٧ ـ ظاهرة الاستطراد تغلب على طريقته في التأليف ، وهذه الظاهرة ليست خاصة بابن مالك فهي سمة القرن السابع الهجري وما بعده .

وفي البحث نتائج أُخرى يمكن أن يقف عليها القاريء دون عناء .

وآخر قولي : ان الحمد لله رب العالمين .

الفهارس

- فهرس المصادر والمراجع
- فهرس الموضوعات
- فهرس أسماء الأعلام التي ذُكرت في متن الكتاب .



فهرس المصادر والمراجع

١ ـ الكتب والرسائل المخطوطة :

ابن الأجدابي: إبراهيم بن إسماعيل (ت في حدود سنة ٦٠٠هـ)

(١) كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ – مخطوطة مكتبة مكة المكرمة رقم ١٣٦لغة .

ابن اياز : جمال الدين الحسين بن بدر (ت ٦٨١ هـ)

(٢) قواعد المطارحة ـ تحقيق الأستاذ إبراهيم الزامل السليم – رسالة مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر سنة ١٩٧٥م لنيل درجة الماجستير في النحو ، الجزء الأول (نسخة في حوزة الزميل عبدالرحمن العثيمين) .

ابن تغري بردى : جمال الدين يوسف الظاهري (ت ٨٧٤ هـ) .

(٣) المنهل الصافي – مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ١١١٣ تاريخ .

الأسيوطي : يحيى محمد يحيى

(٤) ابن مالك وأثره في اللغة العربية – رسالة نقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر سنة ١٩٤٣م لنيل شهادة العالمية في النحو والصرف . (نسخة مخطوطة في مكتبة كلية اللغة العربية المذكورة) .

البعلي: أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أبي الفتح(ت ٧٠٩هـ)

(٥) المثلث ذو المعنى الواحد – نسخة مصورة في مركز البحث العلمي بكلية الشريعة بمكة عن الأصل المحفوظ بمكتبة الاسكوريال رقم ١٤١١ .

أبو حيان : أثير الدين محمد بن يوسف (ت ٧٤٥ هـ)

(٦) ارتشاف الضرب من لسان العرب – مخطوطة مصورة بمركز البحث العلمي بكلية الشريعة بمكة عن نسخة دار الكتب المصرية رقم ٨٢٨ نحو .

(٧) التذييل والتكميل في شرح التسهيل – مخطوطة بمركز البحث العلمي مصوّرة عن نسخة دار الكتب المصرية رقم ٦٢ نحو .

الدماميني : بدر الدين محمد بن أبي بكر (ت ٨٢٧ هـ)

(٨) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد - مخطوطة بمكتبة الحرم المكي رقم ١٨٦ نحو .

الذهبي : محمد بن أحمد (ت ٧٤٨ هـ)

(٩) تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والاعلام - مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٤٢ تاريخ ، المجلد (٣٢) .

السيد : عبدالرحمن محمد (الدكتور)

(١٠) نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة - رسالة مقدمة إلى كلية (دار العلوم) بجامعة القاهرة سنة ١٩٦٨م لنيل درجة الدكتوراه .

السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)

(١١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها - مخطوطة مصورة في المكتبة المركزية بجامعة الملك عبد العزيز بمكة عن الأصل المحفوظ بمكتبة عارف حكمت بالمدينة رقم ٥٦ لغة .

أبو عبد : القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤ هـ)

(١٢) الغريب المصنّف - مصورة على المايكروفيلم مأخوذة عن نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق رقم ٧١٠٠ (عندي منها نسخة) .

ابن فارس : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)

(١٣) المجمل في اللغة - مخطوطة مصوّرة بمركز البحث العلمي عن نسخة مكتبة البلدية بالاسكندرية رقم ٢١٧٩ ح .

ابن مالك : جمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله(ت٦٧٢هـ)

(١٤) الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد - مصوّرة على الفتوستات عن نسخة مكتبة الدراسات الشرقية ببرلين بألمانيا رقم ٧٠٢٣ (عندي منها نسخة) .

(١٥) الاعتماد في نظائر الظاء والضاد – مصوّرة على الفتوستات عن نسخة المكتبة الظاهرية رقم ١٥٩٣ عام (عندي منها نسخة) .

(١٦) الاعلام بتثليث الكلام – مصوّرة على الفتوستات عن نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق رقم ١٦٠٢ (عندي منها نسخة) .

(١٧) الاعلام بمثلث الكلام – مصورة على الفتوستات عن نسخة عارف حكمت بالمدينة المنورة رقم ٥٧ لغة (عندي منها نسخة) .

(١٨) اكمال الاعلام في تثليث الكلام – مصوّرة على المايكروفيلم عن نسخة دار الكتب المصرية رقم ٧٣٨ لغة (عندي منها نسخة) .

(١٩) الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة – مصوّرة على الفتوستات عن نسخة مكتبة الدراسات الشرقية ببرلين بألمانيا رقم ٧٠٤١ (عندي منها نسخة).

(٢٠) إيجاز التعريف في علم التصريف ـ نسخة المكتبة الأحمدية بحلب رقم ٩٨لغة .

(٢١) بيان مافيه لغات ثلاث فأكثر ـ مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٥٠٩ مجاميع .

(٢٢) تحفة الإحظاء في الفرق بين الضاد والظاء – مصوّرة على الفتوستات عن نسخة مكتبة شهيد علي باشا رقم ٢٦٧٧ مجاميع (عندي منها نسخة) .

(٢٣) تحفة المودود في المقصور والممدود – مصوّرة على المايكروفيلم عن نسخة مكتبة الأوقاف ببغداد رقم ٦٠٩٧ مجاميع (عندي منها نسخة) .

(٢٤) ثلاثيات الأفعال – مصوّرة على الفتوستات عن نسخة المكتبة الظاهرية رقم ٩٢١٣ (عندي منها نسخة) .

(٢٥) رسالة في الاشتقاق – مصوّرة على الفتوستات عن نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق رقم ١٥٩٣ (عندي منها نسخة) .

(٢٦) سَبْك المنظوم وفَكُّ المختوم – مصوّرة على الفتوستات عن نسخة مكتبة الدراسات الشرقية ببرلين بألمانيا رقم ٦٦٣٠ (عندي منها نسخة) .

(٢٧) شرح تسهيل الفوائد - مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ١٠ ش نحو - الجزء الثاني .

(٢٨) القصيدة المالكية في القراءات السبعة - مصوّرة على الفتوستات عن نسخة مكتبة لا له لي رقم ٦٢ (عندي منها نسخة) .

(٢٩) لامية الأفعال - نسخة قسم المخطوطات بجامعة الرياض رقم ٣٥٢ .

(٣٠) ما ورد من الأفعال بالواو والياء - نسخة بمركز البحث العلمي بكلية الشريعة بمكة رقم ١٠١٥ .

(٣١) النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز وشرحه - مصوّرة على الفتوستات عن نسخة مكتبة شهيد علي باشا باستانبول رقم ٢٦٧٧ مجاميع (عندي منها نسخة).

(٣٢) الوافية في شرح الكافية - مخطوطة بالمكتبة الظاهرية بدمشق رقم ١٧٥٤ عام .

(٣٣) وفاق الاستعمال في الاعجام والاهمال - مسوّرة على الفتوستات عن نسخة مكتبة شهيد علي باشا باستانبول رقم ٢٦٧٧ مجاميع (عندي منها نسخة) .

(٣٤) وفاق المفهوم في اختلاف المقول والمرسوم - مصوّرة على الفتوستات عن نسخة عارف حكمت رقم ٦١ لغة . (عندي منها نسخة) .

ناظر الجيش : محمد بن يوسف (ت ٧٧٨ هـ)

(٣٥) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد - مخطوط - دار الكتب المصرية رقم ٣٤٩ نحو .

هريدي : عبد المنعم أحمد (الدكتور)

(٣٦) ابن مالك وأثره في النحو العربي - رسالة مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر سنة ١٩٦٥ م لنيل درجة الماجستير .

الهواري : شمس الدين محمد بن أحمد بن جابر (ت ٧٨٠ هـ)

(٣٧) شرح الألفية - مخطوطة المكتبة الظاهرية بدمشق رقم ١٦٣٨ عام .

٢ ـ الكتب المطبوعة [1] :

ابن الأثير : مجد الدين أبي السعادات (ت ٦٠٦ هـ)

(٣٨) النهاية في غريب الحديث والأثر ـ تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود الضناحي ـ ط : عيسى البابي الحلبي - الذاهرة ١٩٦٣م ط١.

الأزهري : خالد بن عبدالله (ت ٩٠٥ هـ)

(٣٩) شرح التصريح على التوضيح -ط عيسى البابي الحلبي- القاهرة(د.ت).

الأزهري : أبو منصور محجمد بن أحمد (ت ٣٧٠ هـ)

(٤٠) تهذيب اللغة - تحقيق مجموعة من الأساتذة ، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٦٤ - ١٩٦٧م ، ١٥ ج .

الاسترابادي : رضي الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦ هـ)

(٤١) شرح شافية ابن الحاجب - تحقيق مجموعة من الأساتذة ، ط دار الكتب العلمية - بيروت (بالأوفست) سنة ١٩٧٥م ، ٤ ج .

السخاوي : شمس الدين أبو الخير محمد بن عبدالرحمن(ت٩٠٢هـ)

(٤٢) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ـ ط مكتبة القدسي ـ القاهرة ١٣٥٣هـ (أوفست) ، ٨ ج .

الأسنوي : جمال الدين عبدالرحيم بن الحسن (ت٧٧٢هـ)

(٤٣) طبقات الشافعية - تحقيق الاستاذ عبدالله الجبوري - ط الارشاد بغداد ١٩٧١م ط ١ .

(١) ونعني بها الكتب المعروفة والفهارس ودوائر المعارف والرسائل الجامعية المطبوعة على الآلة الكاتبة ، وهناك مراجع اكتفينا بالإشارة إليها في هوامش الكتاب .

أشباخ : يوسف :

(٤٤) تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين : ترجمه ووضع فهارسه محمد عبدالله عنان - ط لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة ١٩٥٨م ، ط ٢ .

الأشموني : نور الدين علي بن محمد بن عيسى (ت ٩٢٩ هـ)

(٤٥) شرحه على الألفية - ط: عيسى البابي الحلبي - القاهرة (د.ت) .

الأفغاني : سعيد :

(٤٦) في أصول النحو - ط : جامعة دمشق ١٩٦٤م ط ٣ .

ابن الأنباري : كمال الدين عبدالرحمن بن محمد (ت ٥٧٧ هـ)

(٤٧) الاغراب في جدل الإعراب - تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني ، ط : دار الفكر - بيروت ١٩٧١م .

(٤٨) لمع الأدلة في أصول النحو - تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني ، ط : دار الفكر - بيروت ١٩٧١م .

الأنباري : أبو بكر محمد بن القاسم (ت ٣٢٨ هـ)

(٤٩) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ـ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ـ ط : دار المعارف - القاهرة ١٩٦٩م .

آل ياسين : محمد حسين

(٥٠) الأضداد في اللغة - ط: المعارف - بغداد ١٩٧٤ م ، ط ١ .

أمين : أحمد

(٥١) ظهر الإسلام ـ ط :لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة ١٩٦١م ط ٢ .

أمين : عبدالله

(٥٢) الاشتقاق - ط: لجنة التأليف والترجمة - القاهرة ١٩٥٦م ط ١ .

أنيس : إبراهيم (الدكتـور)

(٥٣) الأصوات اللغوية – ط: مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة ١٩٧١ م ط ٤.

(٥٤) دلالة الألفاظ – ط: مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة ١٩٧٢ م ط ٣.

(٥٥) من أسرار اللغة – ط: مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة ١٩٧٢ م ط ٤.

(٥٦) في اللهجات العربي– ط: مكتبة الأنجلو المصرية–القاهرة ١٩٧٣ م ط ٤.

أيوب : عبدالرحمن (الدكتور)

(٥٧) أصوات اللغة – ط مطبعة الكيلاني – القاهرة ١٩٦٨م ، ط ٢ .

باشا : عمر موسى (الدكتور)

(٥٨) أدب الدول المتـتابعـة : (عصـور الزنكيين والأيوبيين والممـاليك) ط : دار الفكر الحديث – بيروت ١٩٦٧م ط١ .

بدوي : أحمد أحمد

(٥٩) الحيـاة العقلية فـي عصر الحـروب الصليبيـة بمصر والشام – ط : الـهيئـة المصرية العامة للكتاب – القاهرة ١٩٧٢م .

برهام : عبد العزيز (الدكتور)

(٦٠) ابن الأجدابي – فصلة من مجلة كلية الآداب بجامعة بنغازي (د . ت) بليبيا – العدد الثاني .

(٦١) مـحاضـرات في فقـه اللغة – ألـقيت على طلبـة الصف الرابع (بكالوريوس) لغـة عربية في كلية الشريعة بمكة جامعة الملك عبد العزيز سنة ١٣٩٩/٩٨هـ .

بركات : محمد كامل (الدكتور)

(٦٢) مقـدمة تحقـيق تسهـيل الفوائد وتكمـيل المقاصد لابن مـالك – ط : دار الكاتب العربي – القاهرة ١٩٦٧م .

بشر : كمال محمد (الدكتور)
(٦٣) دراسات في علم اللغة - ط : دار المعارف - القاهرة ١٩٧٣م .
(٦٤) علم اللغة العام (القسم الثاني) الأصوات، ط: دار المعارف - القاهرة ١٩٧٣م .
البعلي : أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أبي الفتح (ت ٧٠٩هـ)
(٦٥) المطلع على أبواب المقنع - ط : المكتب الإسلامي - دمشق ١٩٦٥م ط١.
البغدادي: إسماعيل باشا بن محمد أمين الباباتي (ت١٣٣٩هـ)
(٦٦) هدية العارفين : أسماء المؤلفين وآثار المصنفين - مط: استانبول ١٩٥١م - ١٩٥٥م (أوفست) ، جزآن .
البغدادي : عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣ هـ)
(٦٧) خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، تحقيق وشرح الأستاذ عبدالسلام محمد هارون - مط : دار الكاتب العربي - القاهرة منذ سنة ١٩٦٧م .
بروكلمان : كارل (ت ١٩٥٦م)
(٦٨) تاريخ الأدب العربي - نقله إلى العربية الأساتذة : الدكتور عبد الحليم النجار والدكتور السيد يعقوب بكر والدكتور رمضان عبد التواب - مط : دار المعارف - القاهرة ١٩٧٤- ١٩٧٧م ستة أجزاء .
ابن تغري بردى : جمال الدين يوسف الظاهري (ت ٨٧٤ هـ)
(٦٩) النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة - ط : دار الكتب (أوفست) ١٤ج .
التنوخي : عز الدين
(٧٠) مقدمة تحقيق كتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي - مط : مجمع اللغة العربية - دمشق ١٩٦٠م ، جزآن .
الجزري : عز الدين بن الأثير (ت ٦٢٠ هـ)
(٧١) اللباب في تهذيب الأنساب - ط: دار صادر بيروت (د . ت) .

ابن الجزري : شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد (ت٨٣٣ هـ)
(٧٢) غاية النهاية في طبقات القرّاء - تحقيق ج . برجستراسر ، مط : السعادة القاهرة ١٩٣٣م ط١ ، جزآن .
(٧٣) النشر في القراءات العشر - ط : مصطفى محمد - القاهرة (د . ت).
ابن جعفر : قدامة بن جعفر الكاتب البغدادي (ت ٣٣٧ هـ)
(٧٤) جواهر الألفاظ -تحقيق الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد مط: دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٧٩م (بالأوفست) .
الجمحي : محمد بن سلاّم (ت ٢٣١ هـ)
(٧٥) طبقات فحول الشعراء -شرحه الأستاذ محمود محمد شاكر ، ط : دار المعارف - القاهرة ١٩٥٢م .
الجنابي : أحمد نصيف (الدكتور)
(٧٦) الدراسات اللغوية والنحوية في مصر ، منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري - ط : دار التراث - القاهرة ١٩٧٧م .
الجندي : أحمد علم الدين (الدكتور)
(٧٧) اللهجات العربية في التراث - ط : الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٦٥م .
ابن جني : أبو الفتح عثمان النحوي (ت ٣٩٢ هـ)
(٧٨) الخصائص - تحقيق الأستاذ محمد علي النجار ، مط : دار الهوى بيروت ط : الثانية « بالأوفست » (د . ت) ثلاثة أجزاء .
(٧٩) سر صناعة الإعراب - تحقيق الأستاذ مصطفى السقا ورفاقه ، مط : البابي الحلبي - القاهرة ١٩٥٤م ، الجزء الأول ، ط١ .

(٨٠) المنصف شرح كتاب التصريف للمازني ، تحقيق الأستاذ إبراهيم مصطفى ورفيقه
ط : مصطفى البابي الحلبي - القاهرة ١٩٥٤م ط١ ، ثلاثة أجزاء .

الجوهري : إسماعيل بن حمّاد (ت في حدود سنة ٤٠٠ هـ)

(٨١) الصحاح : تاج اللغة وصحاح العربية - تحقيق الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار -
ط : دار الكتاب العربي - القاهرة ١٣٧٧هـ .

حاجي خليفة : مصطفى بن عبدالله ، المعروف بكاتب جلبي (ت١٠٦٧ هـ)

(٨٢) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون - ط : الآستانة ١٩٤٧م (اوفست)
جزآن .

الحديثي : خديجة عبد الرزاق (الدكتوره)

(٨٣) أبو حيان النحوي - مط : دار التضامن - بغداد ١٩٦٦م ط١.

حمّادة : محمد ماهر : (الدكتور)

(٨٤) المصادر العربية والمعربة - ط : مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٧٢م.

حسّان : تمام (الدكتور)

(٨٥) مناهج البحث في اللغة - ط : دار الثقافة - الدار البيضاء ١٩٧٤م ط٢.

حمزة : عبد اللطيف (الدكتور)

(٨٦) الحركة الفكرية في مصر في العصرين : الأيوبي والمملوكي الأول - ط: دار
الفكر العربي - القاهرة ١٩٦٨م ط٨ .

الحميري : أبو عبدالله محمد بن عبدالله (ت)

(٨٧) جزيرة الأندلس - ط: لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة ١٩٣٧م باعتناء
الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي .

حنّا ترزي : فؤاد (الدكتور)

(٨٨) الاشتقاق - مط : دار الكتب - بيروت ١٩٦٨م .

أبو حيّــان : محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)
(٨٩) البحر المحيط – مط : السعادة – القاهرة ١٣٢٨هـ ، ط١ .
ابن خالويه : الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠ هـ)
(٩٠) الحجة في القراءات السبع ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، ط : دار الشروق – بيروت ١٩٧١م .
الخضر حسين : محمد
(٩١) دراسات في العربية وتاريخها – ط: دار المنار دمشق ١٩٦٠م ، ط٢.
ابن خلكان : أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت ٦٨١ هـ)
(٩٢) وفيات الأعيان وانباء أبناء الزمان – تحقيق الدكتور إحسان عباس ، ط: دار الثقافة – بيروت ١٩٧١م ، ثمانية أجزاء .
ابن دريد : أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري(ت٣٢١هـ)
(٩٣) كتاب جمهرة اللغة – ط: مؤسسة الحلبي وشركاه – القاهرة (بالأوفست) (د.ت) .
ابن درستويه : عبدالله بن جعفر (ت ٣٤٧ هـ)
(٩٤) تصحيح الفصيح – تحقيق الدكتور عبدالله الجبوري – مط: الارشاد بغداد ١٩٧٥م ، ط١ ، ج١ .
الذهبي : محمد بن أحمد (ت ٧٤٨ هـ)
(٩٥) العبر في خبر من غبر – تحقيق دكتور صلاح الدين المنجد – ط: حكومة الكويت ١٩٦٦م .
(٩٦) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار – تحقيق محمد سيد جادالحق ، ط : دار التأليف – القاهرة ، ط١، ١٩٦٩م .

الراجحي : عبدة (الدكتور)

(٩٧) اللهجات العربية في القراءات القرآنية – ط: دار المعارف القاهرة ١٩٦٩.

الركابي : جودت (الدكتور)

(٩٨) في الأدب الأندلسي – ط : دار المعارف – القاهرة ١٩٧٠م .

الرماني : أبو الحسن علي بن عيسى (ت ٣٨٤ هـ)

(٩٩) الألفاظ المترادفة – ط : القاهرة سنة ١٣٢١هـ .

الزبيدي : أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي (ت ٣٧٩هـ)

(١٠٠) طبقات النحويين واللغويين – تحقيق الأستاذ محمد أبي الفضل إبراهيم ، ط : دار المعارف – القاهرة ١٩٥٤م ، ط١ .

الزبيدي : محمد مرتضى (ت ١٢٠٥هـ)

(١٠١) تاج العروس من جواهر القاموس ـ ط : الخيرية ـ القاهرة ١٣٠٦هـ ، ط١ .

الزجّاجي : أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧ هـ)

(١٠٢) الإبدال والمعاقبة والنظائر – تحقيق الأستاذ عز الدين التنوخي ، ط : مجمع اللغة العربية – دمشق ١٩٦٢م .

خير الدين الزركلي :

(١٠٣) الأعلام – ط : بيروت ١٩٦٩م .

الزيّات : حبيب

(١٠٤) خزائن الكتب في دمشق وضواحيها – ط : دار المعارف – القاهرة سنة ١٩٠٢م ، جزآن .

زيدان : جرجي (ت ١٩١٤م)

(١٠٥) تاريخ آداب اللغة العربية ، مراجعة الدكتور شوقي ضيف ، مط : دار الهلال – القاهرة (د . ت) ٤ ج .

(١٠٦) الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية ، مراجعة وتعليق الدكتور مراد كامل - مط : الهلال - القاهرة ١٩٦٩م ، ط ٣ .

زيدان : عادل أحمد

(١٠٧) أبو الطيب اللغوي وآثاره في اللغة - مط : العاني - بغداد ١٩٧٠م ، ط ١ .

السامرائي : فاضل صالح (الدكتور)

(١٠٨) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري - مط : الإرشاد بغداد ١٩٧١م .

السامرائي : إبراهيم (الدكتور)

(١٠٩) مباحث لغوية - مط : الآداب - النجف سنة ١٩٧١م .

السبكي : عبد الوهاب بن علي (ت ٧٧١ هـ)

(١١٠) طبقات الشافعية الكبرى - تحقيق عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي ط : عيسى البابي الحلبي - القاهرة ١٩٧١م ، ط١ .

السرقسطي : أبو عثمان سعيد المعافريّ (ت بعد سنة ٤٠٠هـ)

(١١١) كتاب الأفعال - تحقيق الدكتور حسين محمد محمد شرف - ط : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - القاهرة ١٩٧٥م ، ثلاثة أجزاء .

سركيس : يوسف اليان الدمشقي (ت ١٣٥١ هـ)

(١١٢) معجم المطبوعات العربية والمعرّبة - مط : سركيس - القاهرة ١٩٢٨م (أوفست) جزآن .

ابن السكيت : أبو يعقوب (ت ٢٤٤ هـ)

(١١٣) إصلاح المنطق - تحقيق الأستاذين أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون ، مط : دار المعارف - القاهرة ١٩٧٠م ، ط٣.

(١١٤) كتاب الإبدال - تحقيق الدكتور حسين محمد محمد شرف ، ط: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - القاهرة ١٩٧٨م ، ط١ .

سليم : محمود رزق

(١١٥) عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي - المطبعة النموذجية القاهرة ١٣٦٦ - ١٣٦٩ هـ ، ٤ ج .

سيبويه : أبو بشر عمرو بن قنبر (ت ١٨٠ هـ)

(١١٦) الكتاب - تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون - مط : الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٧م خمسة أجزاء .

ابن سيدة : أبو الحسن علي بن اسماعيل الأندلسي (ت ٤٥٨ هـ)

(١١٧) المحكم والمحيط الأعظم في اللغة - تحقيق مجموعة من الأساتذة ط: مصطفى البابي الحلبي بمصر منذ سنة ١٩٥٨م ، ٧ أجزاء .

(١١٨) المخصص - مط : بولاق ١٣١٦-١٣٢١هـ (أوفست) ١٧ ج .

السيد : عبدالرحمن محمد (الدكتور)

(١١٩) مقدمة تحقيق شرح تسهيل الفوائد - مط : سجل العرب . القاهرة ط: الأولى ١٩٧٤م ، الجزء الأول .

السيوطي : جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)

(١٢٠) الاقتراح في علم أصول النحو - ط : دائرة المعارف العثمانية - حيدرأباد الدكن سنة ١٣٥٩ هـ .

(١٢١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم - ط : عيسى البابي الحلبي - القاهرة ١٩٦٥م ، جزآن ، ط ١ .

(١٢٢) حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ـ ط : إدارة الوطن القاهرة ١٢٩٩ هـ ، جزآن ، ط ٢ .

(١٢٣) شرح شواهد المغني - باعتناء الأستاذ محمد بن التلاميذ الشنقيطي ط: دار مكتبة الحياة بيروت (د . ت) .

(١٢٤) المزهر في علوم اللغة وأنواعها - تحقيق محمد أحمد جاد المولى ورفاقه ، ط : دار إحياء الكتب العربية - القاهرة (د . ت) جزآن .

(١٢٥) همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية - مط : السعادة القاهرة ١٣٢٧هـ (أوفست) - تصحيح الأستاذ محمد بدر الدين النعساني .

شلبي : عبد الفتاح إسماعيل (الدكتور)

(١٢٦) الإمالة في القراءات واللهجات العربية - ط : دار نهضة مصر القاهرة ١٩٧١م ، ط ٢ .

(١٢٧) أبو علي الفارسي : حياته ومكانته بين أئمة العربية ، وآثاره في القراءات والنحو، - ط : نهضة مصر (الفجالة) ١٣٧٧هـ.

الشيباني : أبو عمرو إسحاق بن مراد (ت ٢١٣ هـ تقريباً)

(١٢٨) كتاب الجيم - تحقيق الأساتذة : إبراهيم الأبياري وعبد العليم الطحاوي وعبد الكريم العزباوي - ط : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - القاهرة ١٩٧٤ - ١٩٧٥م ، ثلاثة أجزاء .

الشيرازي : مرتضى آية الله (الدكتور)

(١٢٩) الزمخشري لغوياً ومفسّراً - ط : دار نشر الثقافة - القاهرة ١٩٧٧م.

الصاغاني : الحسن بن محمد بن الحسن (ت ٦٥٠هـ)

(١٣٠) التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية - تحقيق مجموعة من الأساتذة ، ط: دار الكتب -القاهرة ١٩٧٠م، ٤ج.

الصالح : صبحي (الدكتور)

(١٣١) دراسات في فقه اللغة - ط: دار العلم للملايين - بيروت ١٩٧٠م، ط٤.

الصالحي : محمد بن طولون (ت ٩٥٣ هـ)

(١٣٢) القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية - تحقيق الأستاذ محمد أحمد دهمان ، مط: مكتب الدراسات الإسلامية - دمشق ١٩٥٦ ، جزآن .

الصعيدي : عبد الفتاح

(١٣٣) الإفصاح في فقه اللغة - ط : دار الفكر العربي - القاهرة ١٩٦٧م ، ط : الثانية .

الصفدي : خليل بن أيبك (ت ٧٦٤ هـ)

(١٣٤) الوافي بالوفيات ـ باعتناء س .د . بدرينغ ، المطبعة الهاشمية القاهرة ١٩٥٣م .

ضيف : شوقي (الدكتور)

(١٣٥) المدارس النحوية - مط : دار المعارف - القاهرة ١٩٦٨م ، ط ١ .

طرفة بن العبد

(١٣٦) ديوانه - تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقّال ، مط : مجمع اللغة العربية - دمشق ١٩٧٥م .

الطنطاوي : محمد

(١٣٧) نشأة النحو وتاريخ أشهرالنحاة - مط: دار المعارف-القاهرة ١٩٧٣م.

أبو الطيب اللغوي : عبدالواحد بن علي الحلبي (ت٣٥١هـ)

(١٣٨) مراتب النحويين - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - مط: دار نهضة مصر - القاهرة ١٩٧٤م ، ط ٢ .

(١٣٩) كتاب الإبدال ـ تحقيق الأستاذ عز الدين التنوخي ، مط : مجمع اللغة العربية ـ دمشق ١٩٦١م ، جزآن .

تركستاني : محمد بن يعقوب

(١٤٠) السيوطي وجهوده في الدراسات اللغوية : رسالة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا العربية بكلية الشريعة بمكة سنة ١٣٩٧هـ لنيل درجة الماجستير .

عبد التواب : رمضان (الدكتور)

(١٤١) فصول في فقه العربية –مط : مكتبة دار التراث–القاهرة ١٩٧٣م ط١.

(١٤٢) مقدمة تحقيق زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء لأبي البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) مط : دار القلم – بيروت ١٩٧١م.

عبده : داود (الدكتور)

(١٤٣) أبحاث في اللغة العربية – مط : دار القلم – بيروت ١٩٧٣م .

عاشور : سعيد عبد الفتاح (الدكتور)

(١٤٤) الحركة الصليبية : صفحة مشرقة في تاريخ الجهاد العربي في العصور الوسطى ، ط : مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة ١٩٧١م ، ط ٢ .

العجّاج

(١٤٥) ديوانه – تحقيق الدكتور عزة حسن ، مط : دار الشروق – بيروت ١٩٧١م .

ابن عصفور : أبو الحسن علي بن مؤمن (ت ٦٦٩ هـ)

(١٤٦) الممتع في التصريف – تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة – مط : العربية حلب ١٩٧٠م ، ط١ ، ٢ ج .

العزّاوي : عباس

(١٤٧) تاريخ الأدب العربي في العراق – مط : المجمع العلمي العراقي ١٩٦٠م ، ٣ ج .

العـزاوي : نعمة رحيم

(١٤٨) أبو بكر الـزبيـدي الأندلسي وآثاره فـي النحـو واللغـة - ط : الآداب النجف ١٩٧٥م .

ابن عقيل : بهاء الدين عبدالله (ت ٧٦٩ هـ)

(١٤٩) شرحه على ألفية ابن مالك -مط : السعادة-القاهرة ١٩٦٤م ، ط١٤.

علقـمـة الفحـل

(١٥٠) ديوانه - تحـقـيق لطفي الصـقــال ودرية الخطيب - مط : الأصـيل - حلـب ١٩٦٩م ، ط ١ .

ابن العماد الحنبلي : أبو افلاح عبد الحي (ت ١٠٨٩هـ)

(١٥١) شذرات الذهب في أخبار من ذهب - مـط : مكتبـة القـدسي - القاهـرة هـ (أوفست) ٨ ج .

العمري : محمد أحمد

(١٥٢) خصائـص لغة تميم : أصواتا وبنية ودلالة - رسـالة مقدمة إلى قـسم الدراسات العليا العربية بكلية الشريعة بمكة ١٣٩٦هـ لنيل درجة الماجستير .

عـيـد : محمد (الدكتور)

(١٥٣) الرواية والاستشهاد باللغة - مط : دار نشر الثقافة -القاهرة ١٩٧٢م.

الفارابي : أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم (ت ٣٥٠ هـ)

(١٥٤) ديوان الأدب - تحقيق الدكتور أحمد مختار عـمر - مط : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - القاهرة ١٩٧٤م .

ابن فارس : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)

(١٥٥) معــجــم مقـاييــس اللـغـة - تحــقـيــق الأستاذ عـبد السلام هــارون - ط : مصطفى البابي الحلبي - القاهــرة ١٩٦٩م ط٢ ، ستة أجــزاء .

(١٥٦) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها - تحقيق الدكتور مصطفى الشويمي - مطابع بدران - بيروت ١٩٦٤م .

الفارسي : أبو علي الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧ هـ)

(١٥٧) الحجة في علل القراءات السبع - تحقيق علي النجدي ورفيقيه - مط : دار الكاتب العربي - القاهرة (د . ت)

الفراء : أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧ هـ)

(١٥٨) معاني القرآن - تحقيق مجموعة من الأساتذة ط ١ و ٢ في دار الكتب المصرية ١٩٥٥ - ١٩٦٦م ، ط ٣ ، عن الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م .

الفيروزابادي : مجد الدين محمد بن يعقوب (ت٨١٧هـ)

(١٥٩) البلغة في تاريخ أئمة اللغة - تحقيق محمد المصري - مط : جامعة دمشق ١٩٧٢م .

(١٦٠) القاموس المحيط ـ مط: مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة ١٩٥٢م ، ط٢ ، ٤ج .

الفيومي : أحمد بن محمد بن علي (ت٧٧٠هـ)

(١٦١) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ـ باعتناء الأستاذ مصطفى السقا ـ مط : مصطفى البابي الحلبي - القاهرة ١٩٥٠م ، ٢ ج .

ابن قاضي شهبة : تقي الدين أبو بكر بن أحمد (ت٨٥١هـ)

(١٦٢) طبقات النحاة واللغويين - تحقيق الدكتور محسن عياض ، مط : النعمان - النجف ١٩٧٤م .

ابن قتيبة : أبو محمد عبدالله بن مسلم (ت ٢٧٦ هـ)

(١٦٣) أدب الكاتب - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - مط : السعادة القاهرة ١٩٦٣م ، ط ٤ .

القسطلاني : شهاب الدين أبو العباس أحمد (ت ٩٢٣ هـ)

(١٦٤) لطائف الإشارات لفنون القراءات - تحقيق الشيخ عامر السيد عثمان والدكتور عبد الصبور شاهين - مط : الأهرام - القاهرة ١٩٧١م ، ١ ج .

ابن القطاع : أبو القاسم علي بن جعفر السعدي (ت٥١٥هـ)

(١٦٥) كتاب الأفعال - مط : دائرة المعارف العثمانية - حيدرأباد سنة ١٣٦٠-١٣٦١هـ ، ثلاثة أجزاء .

القفطي : أبو الحسن علي بن يوسف الشيباني (ت٦٤٦ هـ)

(١٦٦) انباه الرواة على أنباه النحاة - تحقيق الأستاذ محمد أبي الفضل إبراهيم - مط : دار الكتب المصرية ١٩٥٠-١٩٥٥م ، ٣ ج .

القلقشندي : أبو العباس أحمد بن علي (ت٨٢١هـ)

(١٦٧) قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان - مط : السعادة - القاهرة ١٩٦٣م ، ط ١ .

الكتبي : محمد بن شاكر بن أحمد (ت ٧٦٤ هـ)

(١٦٨) فوات الوفيات - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - مط : السعادة القاهرة ١٩٥١م .

كبرى زادة : أحمد بن مصطفى (ت ٩٦٨ هـ)

(١٦٩) مفتاح السعادة ومصباح السيادة - تحقيق كامل البكري وعبد الوهاب أبو النور، مط : الاستقلال - القاهرة (د . ت) .

ابن كثير : عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمرو (ت٧٧٤هـ)

(١٧٠) البداية والنهاية في التاريخ - مط : السعادة - القاهرة - (د . ت).

كحالة : عمر رضا

(١٧١) معجم المؤلفين – مط : الترقي – دمشق ١٩٦٠م ، ١٥ ج .

(١٧٢) معجم القبائل العربية القديمة والحديثة – ط : دار العلم للملايين بيروت، ١٣٨٨هـ .

كرد علي : محمد

(١٧٣) كتاب خطط الشام – مط : المقيد – دمشق ١٩٣٨م .

ابن مالك : جمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك (ت٦٧٢هـ)

(١٧٤) الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد ، تحقيق وتقديم الأستاذين حسين تورال وطه محسن – مط : النعمان – النجف ١٩٧٣م .

(١٧٥) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد – تحقيق الدكتور محمد كامل بركات. مط : دار الكاتب العربي – القاهرة ١٩٦٧م .

(١٧٦) شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد – تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد ، مط : سجل العرب – القاهرة ١٩٧٤م ، ١ ج ، ط ١.

(١٧٧) شرح عمدة الحافظ وعدة اللاقط :

(أ) تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي – مط : الأمانة – القاهرة ١٩٧٥م ، ج ١ ، ط ١ .

(ب) تحقيق الأستاذ عدنان عبدالرحمن الدوري – مط : العاني – بغداد ١٩٧٨م .

(١٧٨) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح – تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي – مط : لجنة البيان العربي – القاهرة ١٩٥٧م .

المبارك : محمد

(١٧٩) فقه اللغة وخصائص العربية –مط : دار الفكر– بيروت ١٩٧٠م ، ط٤.

ابن مجاهد أبو بكر أحمد بن موسى (ت ٣٢٤ هـ)

(١٨٠) كتاب السبعة في القراءات ـ تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، مط : دار المعارف ـ القاهرة ١٩٧٢م .

مختار عمر : أحمد (الدكتور)

(١٨١) من قضايا اللغة والنحو - مط : سجل العرب - القاهرة ١٩٧٤م .

(١٨٢) البحث اللغوي عند العرب - توزيع دار المعارف - القاهرة ١٩٧١م .

عبد العال سالم مكرم

(١٨٣) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ـ ط : دار المعارف القاهرة ١٩٦٨م .

النابغة الذبياني

(١٨٤) ديوانه - تحقيق الدكتور شكري فيصل ، ط : دار الهاشم - بيروت ١٩٦٨م .

النايلة : عبد الجبار علوان

(١٨٥) الشواهد والاستشهاد في النحو -ط: الزهراء - بغداد ١٩٧٦م ، ط١.

نصار : حسين (الدكتور)

(١٨٦) المعجم العربي : نشأته وتطوّره ، ط : دار مصر - القاهرة ١٩٦٨م ، ط٢ ، جزآن .

النعيمي : عبد القادر بن محمد (ت٩٢٧هـ)

(١٨٧) الدارس في تاريخ المدارس - تحقيق جعفر الحسني - ط : الترقي دمشق ١٩٤٨م .

النووي : أبو زكريا محي الدين بن شرف (ت٦٧٦هـ)

(١٨٨) تهذيب الأسماء واللغات - ط : شركة علاء الدين - بيروت (بالأوفست) (د.ت) ، ٢ ج .

هارون : عبدالسلام محمد

(١٨٩) مقدمة تحقيق مجالس ثعلب – طـ : دار المعارف – القاهرة ١٩٦٠م ، ط٢ .

هريدي : عبد المنعم أحمد (الدكتور)

(١٩٠) مقدمة تحقيق شرح عمدة الحافظ لابن مالك – مط : الأمانة – القاهرة ١٩٧٥م ، ط ١ ، ١ ج .

(١٩١) أصول نحو ابن مالك – مط : دار الفكر العربي – القاهرة (د . ت) .

ابن هشام : جمال الدين بن يوسف الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)

(١٩٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – تحقيق الدكتور مازن المبارك ورفيقه، مط : دار الذكر – بيروت ١٩٧٢م ، ط ٣ .

أبو هلال العسكري : الحسن بن عبدالله بن سهل (ت٣٩٥هـ)

(١٩٣) الفروق اللغوية – مط : دار الآفاق الجديدة – بيروت ١٩٧٣م ، ط١ .

الهمذاني : عبد الرحمن بن عيسى (ت ٣٢٧هـ)

(١٩٤) الألفاظ الكتابية – مط : الآباء اليسوعيين – بيروت ١٨٨٥ م .

وافي : علي عبد الواحد (الدكتور)

(١٩٥) فقه اللغة – ط : البيان العربي – القاهرة ١٩٦٨م ، ط ٦ .

ابن ولاّد : أبو العباس أحمد بن محمد (ت ٣٣٢ هـ)

(١٩٦) المقصور والممدود – مط : السعادة – القاهرة سنة ١٩٠٨م ، ط١.

ياقوت الحموي : شهاب الدين أبو عبدالله الرومي (ت ٦٢٦ هـ)

(١٩٧) معجم الأدباء (ويسمى : إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) مراجعة السباعي بيومي – مط: دار المأمون – القاهرة (د . ت) .

(١٩٨) معجم البلدان ـ مط : دار صادر – بيروت ١٩٥٦م .

ابن يعيش : يعيش بن علي (ت ٦٤٣ هـ)

(١٩٩) شرح المفصّل ـ ط : المنيريّة ـ القاهرة (بالأوفست) عشرة أجزاء (د . ت) .

اليونيني : قطب الدين موسى بن محمد (ت ٧٢٦ هـ)

(٢٠٠) ذيل مرآة الزمان – ط : دائرة المعارف العثمانية – حيدر أباد سنة ١٩٦٠م ، ط١ ، ثلاثة أجزاء .

٣ – الفهارس ودوائر المعارف :

(٢٠١) دائرة المعارف الإسلامية – نقلها إلى العربية الأساتذة محمد ثابت القندي وإبراهيم زكي خورشيد ، وعبد الحميد يونس ، وأحمد الشنتناوي ، ط٢ سنة ١٩٣٤م .

(٢٠٢) فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس (خزانة جامع الزيتون) تصنيف الأستاذ عبد الحفيظ منصور ، ط : دار الفتح – بيروت ١٩٦٩م .

(٢٠٣) الفهرس العام لمخطوطات مكتبة حسن حسني عبد الوهاب ، إعداد عبد الحفيظ منصور ، مط : دار بوسلامة – تونس ١٩٧٥م .

(٢٠٤) فهرس المخطوطات المصورة في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية جزآن طبع الأول في مصر سنة ١٩٥٤م تصنيف الأستاذ فؤاد سيد والآخر قسمان : وضع أحدهما الدكتور لطفي عبدالبديع والثاني الأستاذ فؤاد سيد سنة ١٩٥٦ – ١٩٥٧م .

(٢٠٥) فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية–مط : دار الكتب ١٩٥٦م ،٣ج.

(٢٠٦) فهرس مخطوطات جامعة الرياض (نشرة خاصة بمصورات المدينة المنورة) – القسم الثاني – وضعه الأستاذان يحيى محمود ساعاتي وعبد العزيز المسفر ، الرياض ١٣٩٣هـ .

(٢٠٧) فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد وضعه الأستاذ عبدالله الجبوري - مط : العاني - بغداد ١٩٧٤م ، ٤ج .

(٢٠٨) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (علوم اللغة العربية) وضعته أسماء حمصي ، مط : تجمع اللغة العربية - دمشق ١٩٧٣م.

(٢٠٩) فهرس مخطوطات المكتبة العباسية في البصرة - وضعه الأستاذ علي الخاقاني ، مط : المجمع العلمي العراقي ١٩٦٢م .

(٢١٠) فهرس المكتبة الأزهرية - (علوم اللغة العربية) مط : الأزهر ١٩٤٨م.

(٢١١) مجلة العرب : (مجلة شهرية تصدر عن دار اليمامة بالرياض) الجزء(٣) السنة الثالثة رمضان ١٣٨٨هـ والجزء (١١) جمادى الأولى ١٣٨٩هـ .

(٢١٢) مجلة المورد : (تراثية فصلية) تصدرها وزارة الأعلام بالعراق المجلد الرابع ، العدد الأول سنة ١٩٧٥ م .

(٢١٣) نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا جمعها الدكتور رمضان ششن - مط : دار الكتاب الجديد بيروت ١٩٧٥م ، ط١ ، ١ج.

(٢١٤) المنتخب من مخطوطات المدينة المنورة ` وضعه الأستاذ عمر رضا كحالة ، ط : مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٩٧٣م .

٤ ـ مراجع باللغة الإنجليزية :

- Dr. Alshareef, Rashid Raji

A Critical Edition of Ibn Malik's al-Kafiya al-Shafia el- Kubra and an analysis of the gramatical Method used in this work and his Alfiyya . Yniversity of Cambridge, APR. 1972.

- Dr. Muhammad H. Bakalla.

A Dictionary of Modern Linguistic Terms English - Arabic , Beirut , 1983 .



فهرس الأعلام
الواردة في متن الكتاب

﴿ الهمزة ﴾

إبراهيم الأبياري : ٣٣٩

إبراهيم أنيس (الدكتور) : ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣٥، ٢٤٢، ٢٤٧، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٩٢، ٢٩٤، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠١

إبراهيم السامرائي (الدكتور) : ٩٨

إبراهيم اليازجي : ٨٠، ١٢٩

أحمد بن إبراهيم : ٢٢٦

أحمد أمين : ١١٨

أحمد بدوي (الدكتور) : ١٠٣، ١١٥، ٣٥٧

أحمد بن الأمين الشنقيطي : ١٢٩ ، ١٤٢ ، ٣٦٥

أحمد علم الدين الجندي (الدكتور) : ٢٢٧ ، ٢٢٨

أحمد مختار عمر (الدكتور) : ١٨٧

أحمد مكي الأنصاري (الدكتور) : ١٨٦

أحمد يوسف نجاتي : ١٨٠

أحمد نصيف الجناني (الدكتور) : ٢٩٣

ابن الأبّار صاحب كتاب تكملة ابن بشكوال : ٢٦

ابن إياز : ١٠٦ ، ١٠٧

ابن الأجدابي - وهو إبراهيم بن إسماعيل : ١٥٨ ، ١٥٩
الأخفش - سعيد بن مسعدة : ٣٨، ٤٢، ٤٦، ٥٩، ٦٤، ٨٢، ٨٩، ٨٨، ١٣٢، ١٧٢، ٢٦٠، ٣٠٠، ٣٢٨، ٣٣٢
الأزهري (خالد) : ٢٣٧، ٢٧٩
الأزهري (محمد بن أحمد) :٤٣، ٦١، ٦٢، ٦٥، ٦٦، ٧١، ٧٩، ٨٨، ٨٢، ٨٩، ٩٣، ١٤٢، ١٧١، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ٢٣٦، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٧، ٣١٩
ابن الأعرابي : ٦٢، ٦٥، ٦٦، ٦٩، ٧٨، ٨١، ٨٣، ٨٩، ٩٣، ١٣٩، ١٧١، ١٨٠، ١٨٢، ٢٧٨، ٢٩٤، ٣٢٤
الأعشى : ٥٩
الاستراباذي (رضي الدين) : ٢٦٢، ٢٧٤
أسماء حمصي : ١٢٦
الأشموني : ٢٧٩
الأعشى (ميمون بن قيس) : ٦٠
الأصمعي (عبدالملك بن قريب) : ٥٧، ٥٩، ٧٥، ٩٣، ١٢١، ٢٢٧، ٣٢٤، ٣٣٧
ابن الأنباري (أبو البركات) : ٤٣، ٨١، ١٨٧، ١٩٢، ٢٠٦، ٢٢٠
أوس بن حجر (الشاعر) : ٢٧٢

﴿ الباء ﴾

بحرق اليمني (محمد بن عمر بن مبارك ، المعروف ببحرق) : ١١٧

بدر الدين بن مالك (محمد بن محمد بن مالك ت ٦٨٦ هـ « ابن الناظم ») : ٣٢، ١١٧

بدر الزمان (محقق) : ٨٧

البستاني (صاحب دائرة المعارف) : ١٥٣

البعلي (محمد بن أبي الفتح ت ٧٠٩ هـ) : ١١٢، ١١٥، ١٣٤، ١٣٨

البعلي (شمس الدين) : ٣٢، ٥٠، ٩٤، ١٥٩

بروكلمان : ٤٢، ٥٠، ٥٣، ٦٠، ٩٣، ٩٤، ١٠٣، ١٠٦، ١١٢، ١١٥، ١١٨، ١٤٩، ١٨٨، ٢٢٦

البغدادي (إسماعيل صاحب إيضاح المكنون) : ٥٣، ٧٨، ١٠٦، ١٥٣، ١٥٤

البغدادي (صاحب خزانة الأدب) هو عبدالقادر بن عمر (ت ١٠٩٣هـ):٧٩، ٢١١



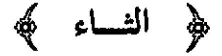
﴿ التاء ﴾

التبريزيّ (أبو زكريا يحيى بن علي الخطيب) : ٢٩، ١٣١

ابن تغري بردى : ١١٥

تمّام حسّان (الدكتور) : ٢٣٠

التميمي : ٦٥ ، ٣٢٤



﴿ الثاء ﴾

ثابت بن خيار : ٢٠، ٢١، ٢٤، ٢٥، ٣٥٤

الثعالبي (أبو منصور ت ٤٢٩ هـ) : ٦، ٧، ٢٨٩، ٣١٧

ثعلب (أحمد بن يحيى المعروف بثعلب) : ٩٣، ٢٩٥، ٣٢٤



﴿ الجيم ﴾

ابن جابر : محمد بن أحمد : ١٥٩، ٣٥٠

جرجي زيدان : ٢٩٠
ابن الجزري (شمس الدين محمد بن محمد ت ٨٣٣هـ) : ٢٥، ٢٨، ٣١، ١٠٢، ٢٢٤، ٢٥٩
ابن جعفر - قدامة : ٣٠٠
ابن جعوان (شمس الدين ت ٦٨٢ هـ) : ٣٣، ١١٢، ١٥٧
ابن جماعة (بدر الدين محمد بن أبي بكر) : ١٣١
جمال الدين الأسنوي : ٢١
ابن جنيّ (عثمان بن جني) : ٧، ٢٨، ٧٣، ٢٢٣، ٢٣٥، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٦٢، ٣٢٤
الجوهري :٥٧، ٧١، ١٤٣، ١٨١، ١٨٣، ٣٠٧، ٣١٨

أبو حاتم السجستاني : ٤٥، ٢٢٧
ابن الحاجب : ٢٠، ٢١، ٢٨، ٢٩، ١٧٢، ١٤٩، ١٥٤، ١٨٧
حاجي خليفة : ٧٨، ١٠٢، ١٠٦، ١٢٣، ١٢٦، ١٤٩، ١٥٤، ١٨٧
حبيب الزيات : ٥٠، ٥٣، ١٤٩
حسّان بن ثابت : ٥٩
حسن حسني عبد الوهاب : ٨١، ١٢١
الحسن بن صباح : ٢٤، ٢٧
حسين تورال : ٤١
حسين نصار (الدكتور) : ١٨٥، ٢٣٨، ٣٢٥
الحضرمي (عبدالله بن إسحاق) : ٧٢

الحلبي (محمود يوسف) : ٣٥٢، ٣٥٣
أبو حيـان الأندلسي (محمـد بن يوسف) : ٤٨، ٤٩، ٧٩، ١٠٧، ١٧٦، ١٥٣، ١٥٤، ١٩١، ١٩٢، ٢١٢، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢٦٤، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٦٢، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٢، ٣٧٨

﴿ الخاء ﴾

ابن خالويه : ٢٣٣، ٢٦٤، ٢٩٥
خديجة الحديثي (الدكتورة) : ٢١٧
ابن خروف(علي بن محمد أبوالحسن المعروف بابن خروف الأندلسي النحوي) : ٢١١
الخليل بن أحمد : ٤٣، ٨٢، ٩٣، ١٨٤، ٧٨٦، ٢٠٦، ٣١٥، ٣٣٧
خير الدين الزركلي (صاحب كتاب الاعلام) : ١٠٩، ١٤٨
ابن خلكان (شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان) : ٢١، ٣١، ١٣٠
ابن الخويّ (شهاب الدين) : ١٥٩، ١٦١، ١٦٣

﴿ الدال ﴾

داود عبده (الدكتور) : ٢٢٩، ٢٣٢
ابن درستويه (أبو محمد عبدالله بن جعفر ابن المرزبان) : ٢٨١، ٢٨٢
الدماميني (محمد بن أبي بكر) : ٢٤، ٢٦، ٢٨، ٣٥٣، ٣٥٥
ابن الدهّان (سعيد بن المبارك بن الدهان) : ٦٦، ٣٦١
ابن دريد: ٥٧، ٥٩، ٦١، ٦٦، ٩٣، ١٤٢، ١٨١، ١٨٣، ١٨٤، ٢٣١، ٣٠٧
دريد بن الصمة : ٥٩
دكين (الراجز) : ٢٢٧

﴿ الذال ﴾

الذهبي (محمد أبو أحمد الذهبي) : ٧٨، ٣٤٩
أبو ذؤيب الهذلي : ٥٩، ٨٣
ذو الرمـة : ٥٩

﴿ الراء ﴾

راشـــد راجح الشريف (الدكتور) ١١، ١٣
ابن رشد القرطبي : ٢٠
رشيد عبدالرحمن العبيدي (الدكتور) : ٣١٦
الرماني (علي بن عيسى الرمانيّ) : ٨٩٣، ٣٠٠، ٣٢٤
الرياحي (أبو عبدالله) : ٢٩
رمضان ششن (الدكتور) : ٥٠، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٧
رمضان عبد التواب (الدكتور) : ٨١، ١٨٧، ٢٣٧، ٢٩٧

﴿ الزاي ﴾

الزاهد (أبو عمر) : ٤٢، ٦٦
الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن الإشبيلي النحوي) : ٩٣، ١٠١، ٢٢٦
الزبيدي (صاحب تاج العروس) : ١٥٢، ١٦٨، ٢٢٠
الزجاج (أبو إسحاق) : ٨٢
الزجاجي (أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق) : ٢٢٨، ٢٤٨، ٢٤٩
الزمـخشـري (جـار الله محـمـود بن عمـر) : ٢٨، ٩٣، ١٤٩، ١٥٠، ٢٦٢،
٣٦٠، ٣٦٨، ٣٦٨، ٣٦٩

زهير (زهير بن أبي سلمى) : ٧٨، ٨٣، ٨٤
الزيات علي حمزة : ٢٠٩
أبو زيد (الأنصاري) : ٤٥، ٦٥، ٧٢، ٩٣، ١٨٦، ٢٣١، ٣٢٤

﴿ السين ﴾

السخاوي (علي بن محمد بن عبدالصمد) : ٢١، ٢٦، ٢٧
السرقسطي (أبو عثمان سعيد بن محمد) : ٥٧، ٢٨٥
سعيد الخوري الشرتوني : ١٨٦
سفيان الثوري : ٤٤
ابن سعيد (المؤرخ) : ٣٢٠
ابن السكيت (أبو يوسف يعقوب بن السكيت) : ٦٦، ٧١، ٧٥، ٨٢، ٩٩، ١١٩، ١٨١، ٢٤٨
سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر) : ٢١، ٢٣، ٢٦، ٢٩، ١٨٢، ١٨٣، ٢٢٠، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٤٢، ٢٥٧، ٢٦٢، ٣٥٤
سليمان العايد (الدكتور) : ١٢٥

ابن السيد البطليوسي (عبدالله بن محمد بن السيد ـ بكسر السين ـ) : ٤٢، ٩٣، ١٣١، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٧٩، ٣٠٧، ٣٤٠
أبو سهل الهروي : ٤٣، ٦٢، ٦٥، ٦٦، ٨٨، ٩٣، ١٧٠، ١٧٨، ١٨٥، ١٨٧
ابن سهيل النحوي : ٥٧، ٣٤٥

ابن سيده : ٤٣، ٤٤، ٦١، ٦٥، ٦٦، ٦٩، ٩٥، ٩٧، ١٣٩، ١٨٢، ٢٢٧، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٨١، ٢٨٩، ٣١٣، ٣١٦، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٥

السيوطي (عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي) : ٧، ٢٦، ٢٧، ٣٠، ٣٢، ٥٠، ٧٩، ٩٤، ٩٩، ١٠٠، ١١٨، ١١٩، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٥٤، ١٨٨، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١١، ٢٤٧، ٢٥٠، ٣٢٣، ٣٣٧، ٣٥٠

﴿ الشين ﴾

ابن شاكر (محمد بن شاكر بن أحمد الكتبي ـ ت ٧٦٤ هـ ـ) : ٣٠، ١٢٨

الشلوبين (عمر بن محمد ، أبو علي الاشبيلي ، المعروف بالشلوبين) : ٢٠، ٢٥، ٢٧، ٣٥٤

ابن الشجري : ١٩٣

شفيق غربال : ٣٦٦

ابن شميل : ٦٦، ٧٥، ١٨٤، ١٨٦

الشيباني (أبو عمرو إسحاق الشيباني) : ٦٥، ٦٩، ٩٧، ١٧٧، ١٨٢، ٣٢٤، ٣٢٨، ٣٣٧

شهاب الدين أبو الثناء محمود : ٣١، ٣٥٢

شوقي ضيف (الدكتور) : ٣٥٨

﴿ الصاد ﴾

الصاحب بن عبّاد (اسماعيل بن عبّاد ، الملقب بالصاحب) : ٤٢، ٢٢٦

الصغاني (الحسن بن محمد بن الحسن) : ٦٦، ١٨٤
الصفدي (خليل بن أيبك) : ٢٨، ٣٠، ٣٣، ١١٢، ١٢٨، ٣٠٩، ٣٢٥، ٣٤٩
صلاح الدين الأيوبي : ٣٧، ٦٩

﴿ الضاد ﴾

ابن الضائع (علي بن محمد بن يوسف الكتاني) : ٢١١

﴿ الطاء ﴾

طرفة بن العبد : ٤٥
أبو الطيب اللغوي (عبدالواحد بن علي): ٢٠٩، ٢٢٤، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١
الطوسي : محمد بن الساكن : ١٤١
ابن طولون (محمد بن طولون الصالحي) : ٢٤، ١٣٤
ابن الطفيل الاشبيلي : ٢٥

﴿ العين ﴾

عارف حكمت : ٧٩، ١١٢، ١٢٩
عباس العزّاوي : ٥٤، ١٠٦، ١١٢، ١٢٦، ١٥٣
العجاج : ٥٩، ٨٣
عز الدين التنوخي : ٦٠، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨
ابن العماد (أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد الحنبلي ت ١٠٨٩هـ) : ١٥٣
ابن العماد الحنبلي : ٣٠، ٥٥
عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) : ٢٢٥
عمر رضا كحالة : ١٨٧
عمر موسى باشا (الدكتور) : ٢٤، ٣٥٩

أبو عبيد (القاسم بن سلام) : ٦٦، ٧٩، ٢٢٧، ٢٣٣٢، ٢٣٣، ٣٣٧
أبو عبيدة (معمر بن المثنّى) : ٨٣
عدي بن زيد : ٨٣
العكبري (عبدالله بن الحسين) : ٤٥
عبد الرحمن أيوب (الدكتور) : ٢٣٠
عبدالرحمن السيد (الدكتور) : ١٢، ١١٢، ١٥٣، ٣٥٨
عبدالعزيز برهام (الدكتور) : ١٣، ١٥٩، ٢٠٧
عبدالعزيز بن عبدالله : ١٠٦
عبدالرحمن بن محمد الأنباري : ٢٨
عبده الراجحي (الدكتور) : ٢٣٣، ٢٣٧
عبدالسلام محمد هارون : ٣١٦
عبدالله أمين : ٢٤٦، ٢٤٧
عبدالله بن محمد (ابن السيد البطليوسي) : ٢٨
عبد المنعم هريدي (الدكتور) : ١٢، ١٠٣، ٣٥٩، ٣٦١، ٣٧٠
أبو عبيدة : ٢٢٧
عادل أحمد زيدان : ٢٤٦، ٢٤٨
عبد الفتاح شلبي (الدكتور) : ٢٥٧، ٢٦١
العسكري (أبو هلال حسن بن عبدالله اللغوي) : ٢٩٦، ٣٠٤
عبدالعليم الطحاوي : ٣٣٩
عبدالكريم العزباوي : ٣٣٩
عبداللطيف حمزة (الدكتور) : ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٦
عمر موسى باشا (الدكتور) : ١١ ، ٣٦٣

عيسى بن عمر (أبو عمر الثقفي) : ٢٣١، ٢٣٢، ٣٦٦
ابن عقيل (عبدالله بن عبدالرحمن ، بهاء الدين بن عقيل) : ١٩٠، ٢٦٩
علقمة الفحل : ٨٣
عمرو بن كلثوم : ٦٥
أبو عمرو بن العلاء : ٥٧، ٥٩، ٩٣، ٩٩، ٢٤٢

﴿ الغين ﴾

ابن غالب : ١٧

﴿ الفاء ﴾

الفارابي (إسحاق بن إبراهيم الفارابي) : ١٤٢، ١٨١، ٣٠٧
ابن فارس (أحمد بن فارس بن زكريا) : ٦، ٢٣٩، ٢٩١، ٢٩٥
الفارسيّ (الحسن بن أحمد ، أبو علي الفارسي) : ٢١، ٢٠٨، ٢٣٢، ٢٤٤، ٢٩٥، ٣٢٤
الفاسي (ابن الطيب) : ٢١٦
فاضل السامرائي (الدكتور) : ١٤٩
الفرّاء (يحيى بن زياد) : ٦٦، ٨٣، ١٩٤، ٢١٢، ٢٢٠
الفرزدق (همام بن غالب) : ٨٣، ٢٧٧، ٢٧٨
الفيروزأبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب) : ٧٨، ١٢٨، ١٣١، ١٣٩، ١٥٢
الفيوميّ (أحمد بن محمد) : ٢٧٨، ٢٨٤

﴿ القاف ﴾

ابن قاضي شهبة : ٣٥٠
القالي (إسماعيل بن القاسم البغدادي) : ٨١، ٢٢٥، ٢٤٧

قطب الدين اليونيني : ٨
ابن قتيبة (عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري النحوي اللغوي) :٧٢، ١١٩، ٢٢٦
القزاز القيرواني : ٤٣، ١٤٠، ١٧٨
قطرب (محمد بن المستنير) : ٦٦، ٧٢، ٩٣، ١٣٠، ١٣١، ١٤٠، ١٤١، ١٦٨، ١٧٢، ١٧٩، ١٨٦
القسطلاني : ١٠٢
ابن القطّاع (أبو القاسم علي بن جعفر السعديّ) : ٤٣، ٩٠، ٩٣، ٩٥، ١٤٢، ١٨١، ٣٠٧، ٣١٣، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٣
القفطي (أبو الحسن علي بن يوسف) : ٢١، ١٥٨
ابن القوطية : ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٣
القيرواني (أحمد بن إبراهيم) : ٤٢

﴿ الكاف ﴾

كبرى زاده : ٧٨، ٩٤، ١٠٢، ١١٥، ١١٨، ١٢٣، ١٢٦، ١٥٤
الكسائي (علي بن حمزة، أبو الحسن الكسائي) :١٨٤، ١٩٢، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٢
ابن كثير (قاريء مكة) : ١٠٤
كثيّر عزة (الشاعر) : ٤٧ ، ٩٨
كمال محمد بشر (الدكتور) : ١٣، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ٢٣٠، ٢٣١
ابن الكوفي (علي بن محمد الأسديّ) : ٧٣
ابن كيسان (محمد بن أحمد بن إبراهيم) : ٩٣

﴿ اللام ﴾

اللحياني (علي بن المبارك) : ٦٦، ٩٣، ٩٣، ٢٧٧، ٢٨٠

الليث (الليث بن المظفّر) : ٤٣، ٧٥، ٨١، ٨٣، ٩٣، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٤، ٣١٩

﴿ الميم ﴾

المازني (بكر بن محمد ـ وقيل ابن عدي أبو عثمان) : ١٨٤، ٢٩٧

المرادي (بدر الدين) : ٧٨

ابن معطي (يحيى بن معط، أبو الحسين): ٢٠، ٢١، ١٣١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤

محمد أحمد العمري : ١٣، ١٨٧

محمد بن شنب : ٢٨، ١٤٩

محمد طنطاوي : ٣٥٦، ٣٥٧

محمد كامل بركات (الدكتور) ٥٤، ١١٢، ١١٨، ١٢٣، ١٢٤، ١٣٠، ١٧٣، ١٥٣، ١٦٢، ١٨٩، ٣٥٦

المقدسي (علاء الدين) : ١٥٦، ١٥٨

المبرد (محمد بن يزيد البصريّ ، أبو العباس المبرد) : ١٨٤، ١٩٢

محمود السعران (الدكتور) : ١٢٧

محمود بن سليمان الحلبي (ت ٧٢٥ هـ) : ٣٣، ٣٠٩

مصطفى السّقّا : ٣٢٥

محمود رزق سليم : ٣٦٠، ٣٦٥، ٣٦٦

محمد محي الدين عبد الحميد : ٣٥٧

محمد مصباح العمري : ١١٢

محمد يعقوب تركستاني :١٣، ٣٦٤، ٣٦٧، ٣٦٨
مرتضى آية الله الشيرازي (الدكتور) : ٣٦٠، ٣٦٨، ٣٦٩
المقدسي (أحمد بن أبي بكر) : ٨٣
ابن منظور (محمد بن مكرّم) : ٢٣١، ٢٣٣، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٥، ٣١٥
ابن مكتوم (أحمد عبد القادر ت ٧٤٩ هـ) : ١٨، ٢٨٠
المقريء (محمد بن مسعود) : ١٦٣
المقرّي (صاحب نفح الطيب) : ٢٣، ٢٦، ٢٨، ٣١، ٧٨، ١٢٨، ١٥٤، ١٧٢، ٣٥١
المنجا بن عثمان : ٣٣



النون

النابغة الجعدي : ٥٩
النابغة الذبياني : ٥٩، ٨٢
الناصر صلاح الدين : ٦١، ٨٧، ٨٨، ١٣٢
ابن النديم (أبو الفرج محمد بن إسحاق البغدادي) : ١٨٧، ١٩١
النووي (أبو زكريا محي الدين بن شرف) : ٣٢، ١٣٤، ١٣٩، ٣١٧

الهاء

هارون (عليه السلام) : ٣٨
الهروي (أحمد بن محمد بن عبدالرحمن) :١٢٢، ١٩٦، ١٧٨، ١٩٩، ٣٠٢، ٣٠٤
ابن هشام (عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري) : ٧٩٠، ١٩٤، ١٩٥، ٢٤٦
الهمذاني (عبدالرحمن بن عيسى) : ٢٩٩
الهنائي (علي بن الحسن الهنائي ، المعروف بكراع النمل) : ١٨٧، ٣٠٧، ٣٢٤

﴿ الواو ﴾

ابن ولاّد (أحمد بن ولاّد) : ٦٦، ٨١، ٨٢، ٩٣، ٢٣٥

﴿ الياء ﴾

ياقوت (أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي) : ٢٣، ١٨٧

يحيى بن عبدالرحمن العجيسي : ٣٣، ٣٥٣، ٣٥٥

يحيى بن محمد الأسيوطي : ١٢، ٣٥٦

يونس بن حبيب البصري : ٦٦، ١٨٥، ١٨٦، ٢٣٢

يوسف سركيس : ١١٥

ابن يعيش (يعيش بن علي بن يعيش) : ٢٠، ٢١، ٢٦، ٢٨، ٢٣١، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٩، ٣٦٨

يونس بن متى : ٥٤

اليونيني (قطب الدين) : ٢١، ٣٤٧



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة البحث	٥ - ١٤
عصر ابن مالك وحياته	٧ - ٣٣
الباب الأول	
مظاهر نشاطه اللغوي وأسلوب عمله	٣٧ - ١٩٥
الفصل الأول : مؤلفاته اللغوية :	٤١ - ١٦٤
١ - في مجال الأصوات	٤١
٢ - في مجال البنية (بنية الكلمة الواحدة)	١١١
٣ - في مجال الدلالة (المعنى)	١٢٧
- مؤلفات ابن مالك المفقودة	١٥٢
- مؤلفات نسبت إليه خطأ	١٥٥
الفصل الثاني : منهجه اللغوي وطريقته في التأليف :	١٦٥ - ١٩٥
المبحث الأول : إحاطته بالموضوع الذي يعالجه	١٦٧
المبحث الثاني : سهولة عرضه	١٧٢
المبحث الثالث : ميله إلى الاستقلا بالرأي	١٧٨
المبحث الرابع : الأمانة العلمية في النقل	١٨١
المبحث الخامس : نحوه أكثر اتصالاً بنحو البصريين	١٨٩

الموضوع	الصفحة
الباب الثاني	
آراؤه اللغوية وموقفنا منها	١٩٧ - ٣٠٣
الفصل الأول :في أصول اللغة :	٢٠١ - ٢٢٠
المبحث الأول : مفهوم السماع ورأي العلماء في الاحتجاج به	٢١١
المبحث الثاني : القرآن والحديث	
المبحث الثالث : موقف ابن مالك من مصادر اللغة	٢١٣
الفصل الثاني: الظواهرالأصواتية كما يراها :	٢٢١ - ٢٧٤
المبحث الأول : رسائل في :	
الضاد والظاء - الهمز - المقصور والممدود - الأبدال	٢٢٣
المبحث الثاني : آراء أبداها في ثنايا كتبه النحوية عن : الإمالة - الادغام - الوقف	٢٥٧
الفصل الثالث : البنية (بنية الكلمة الواحدة)	٢٧٥ - ٢٨٥
١ - المد والقصر	٢٧٧
٢ - فعل وأفعل	٢٧٩
٣ - المثلث المتحد المعنى	٢٨٢

الموضوع	الصفحة
الفصل الرابع : الدلالة (المعنى) :	٢٨٧ - ٣٠٣
١ - المثلث المختلف الدلالة	٢٩٢
٢ - الترادف	٢٩٤
الباب الثالث	
مصادره التي اعتمد عليها في بناء كتبه	٣٠٥ - ٣٤١
الفصل الأول : مصادره الأساسية :	٣١١ - ٣٣٣
١ - تهذيب اللغة	٣١٣
٢ - المحكم	٣٢٠
٣ - كتاب الأفعال	٣٢٩
الفصل الثاني : مراجعه الثانوية :	٣٣٥ - ٣٤١
١ - الغريب المصنّف	٣٣٧
٢ - كتاب الجيم	٣٣٧
٣ - الفرق بين الضاد والظاء	٣٣٩
٤ - مثلثات البطليوسي	٣٤٠
الباب الرابع	
تقويم دراسته	٣٤٣ - ٣٧٧
الفصل الأول : آراء العلماء في ابن مالك :	٣٤٥ - ٣٦١
١ - قدماء يثنون عليه	٣٤٧
٢ - قدماء يتعصبون عليه	٣٥٢
٣ - محدثون ينقدونه وينصفونه	٣٥٦
٤ - محدثون يظلمونه	٣٦٠

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني: مناقشة بعض الباحثين في آرائهم :	٣٦٣ - ٣٧٠
١ - الأستاذ محمود رزق سليم	٣٦٥
٢ - الدكتور مرتضى آية الله الشيرازي	٣٦٨
٣ - الدكتور عبد المنعم هريدي	٣٧٠
الفصل الثالث : مآخذ على ابن مالك	٣٧١ - ٣٧٧
خاتمة البحث وبيان أهم النتائج	٣٧٨ - ٣٨٤
الفهارس	٣٨٥ - ٤٣١
فهرس المصادر والمراجع	٣٨٧ - ٤١١
فهرس الأعلام	٤١٢ - ٤٢٧
فهرس الموضوعات	٤٢٩ - ٤٣٢

مطابع جامعة أم القرى